

ستيف باكلي
شين أو سيوكرو
كرزنشيا دوير
مونرو إي. برايس
توبي مندل
مارك رابوي

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

ترجمة: كمال السيد

2063





يتوقف خضوع الحكومات للمساءلة في جزء منه على وجود إعلام يوفر فرصا واسعة للحصول على المعلومات من مصادر شتى تؤهل الناس وتشجعهم على إثارة القضايا العامة ومناقشتها، والضغط من أجل تحقيق مطالبهم؛ ففي قرى معزولة عن العالم في إفريقيا وآسيا، أجبرت إذاعات محلية مقامة في أكشاك عند سفوح الجبال وفي أعماق الأدغال، المسؤولين المختلسين على رد ما سرقوه بعد أن جرتهم، إضافة لدورها في الإرشاد الزراعي والصحي والاجتماعي.

ويثير الكتاب قضايا التنظيم والسياسة المتعلقة بدعم حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، وكيفية تطوير قطاع إعلامي تعددي ومستقل وقوي، وضمان شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة، وتمكين المهمشين من الإعراب عن احتياجاتهم.

ويؤكد الكتاب بالوقائع والأرقام ومن تجارب الدول المختلفة في درجات تقدمها الاقتصادي والحضاري، أن الإعلام شرط لا غنى عنه للتنمية وتحقيق الرفاهية المشتركة، ووسيلة أساسية لفرض الديمقراطية والتخلص من النظم الاستبدادية، ووضع مصائر الناس بين أيديهم، بدلا من انفراد قلة بتقرير مسار التطور والاستحواد على ثمار التقدم.

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2063
- دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين
- نخبة
- كمال السيد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Broadcasting, voice, and accountability
A Public interest approach to policy, law, and regulation
By: Steve Buckley
Kreszentia Duer
Toby Nendel
Seán Ó Siochrú
With
Monroe E. Price and Mark Raboy

Copyright ©2008 by the international bank for reconstruction and
Development, the world bank group

This work was originally published by The World Bank in English as Broadcasting,
Voice and Accountability: A Public Interest Approach to Policy, Law and
Regulation in 2008. This Arabic translation was arranged by National Center for
Translation (NCT). National Center for Translation (NCT) is responsible for the
quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين.
الحقوق الإلكترونية للنص العربى 2011 محفوظة للبنك الدولى.

جميع الأفكار والنتائج الواردة فى هذا الكتاب ترجع للمؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن أفكار المديرين
التنفيذيين للبنك الدولى، ولا تعبر عن الحكومات التى يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولى دقة البيانات الواردة فى العمل، ولا تعبر الحدود والألوان والتقسيمات والمعلومات
الأخرى الموضحة على أية خريطة عن رأى البنك الدولى فيما يتعلق بالوضع القانونى لأية منطقة وحدودها
المتوافق عليها.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org

Tel: 27354524

Fax: 27354554

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة
نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين

تأليف:

ستيف باكلى كرزنشيا دوير تسوبى مندل
شين أوسيوكرو مونرو اى. برايس مارك رابوى

ترجمة: كمال السيد



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة نهج المصلحة
العامة فى وضع السياسات والقوانين/ تأليف: ستيف باكلى...
[أخ]؛ ترجمة: كمال السيد،
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٥٦٤ ص، ٢٤ سم
١ - الإعلام
(أ) باكلى، ستيف (مؤلف مشارك)
(ب) السيد، كمال (مترجم)
العنوان
٣٠١،١٦١

رقم الإيداع: ١٧١٤٨ / ٢٠١١
الترقيم الدولي: 8 - 783 - 704 - 977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

13 تصدير للطبعة العربية
25 تصدير
29 شكر و عرفان
37 مقدمة

الباب الأول

الحكومة، والإذاعة والتليفزيون والتنمية

45 الفصل الأول: الحكومة، والتنمية ووسائل الإعلام
47 الصالح العام
51 وسائل الإعلام والحكومة
59 وسائل الإعلام فيما وراء الحكومة
65 سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام
71 المناخ الأعرض
74 الدعائم المعيارية وتوافق الرأي الدولي الناشئ
79 الفصل الثاني: قطاعات البث وأنواعه
81 أضواء على البث
88 أنواع البث الأساسى
90 سيطرة الحكومة على البث
92 البث للخدمة العامة
94 بث القطاع الخاص التجارى

97 البيث المجتمعي الذي لا يسعى للريح
100 توسيع مجال أنواع البيث
105 الفصل الثالث: خصائص البيث الإقليمي واتجاهاته
107 مناخ وسائل الإعلام إقليمياً
111 منطقة بعد الأخرى
135 خاتمة: أنموذج بازغ

الباب الثاني

المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة

145 نظرة عامة
149 الفصل الرابع: ضمانات حرية التعبير
151 قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
152 مقدمة
155 ضمانات حرية التعبير
157 ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام
160 سريان القانون الدولي مباشرة
163 الفصل الخامس: التمكين من الحصول على المعلومات
165 قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
167 مقدمة
172 الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات
175 الإفصاح الاستباقي أو الروتيني
178 نطاق ضيق للاستثناءات
183 ضمانات الممارسة الجيدة

188	الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات.....
190	حماية متعقبي الأخطاء.....
191	تدابير للتشجيع.....
197	الفصل السادس: استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه.....
199	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
201	مقدمة.....
203	من الذى يجوز له أن يقاضى.....
205	القذف الجنائى.....
208	البيئنة وإثبات الصحة.....
210	ليست للموظفين العاميين حماية خاصة.....
213	آراء.....
215	حجة للدفاع عن النشر المعقول.....
219	التعويض وجبر الضرر.....
223	الفصل السابع: قواعد المضمون وحدود حرية الكلام.....
225	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
226	مقدمة.....
227	الحدود المصرح بها قانوناً على الحق في حرية التعبير.....
229	مبادئ عامة للقيود على المضمون.....
230	الأمن القومى، النظام العام.....
234	حديث الكراهية.....
237	الفحش.....
240	حماية إدارة العدالة.....

243 الأنباء الكاذبة
246 التعبير السياسى أو الانتخابات
249 الفصل الثامن: تنظيمات الصحفيين
251 قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
252 مقدمة
253 غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل
257 التنظيم الذاتى
259 حماية المصادر
264 حق التصحيح أو الرد

الباب الثالث

النهوض بالبحث التحدى والمستقبل

271 نظرة عامة
275 الفصل التاسع: التنظيم ودور الحكومة
277 قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
279 مقدمة
281 تهديدات للاستقلال
284 هيئة مستقلة للتنظيم
286 السلطات والمهام
288 تعيين الأعضاء
291 الشفافية والتشاور
293 الخضوع للمساءلة العامة
294 ترتيبات التمويل

297	الفصل العاشر: تنظيم مضمون البث
299	قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
301	مقدمة
303	قواعد المضمون الإيجابي
307	قيود المضمون ومدونات السلوك
311	العقوبات
315	تنظيم الطيف لهيئات البث
318	قواعد ضرورة التضمين
321	قنوات المنفذ العام
235	الفصل الحادي عشر: البث للخدمة العامة
327	قائمة مراجعة للممارسات الجيدة
329	مقدمة
333	الوضع والاستقلال
334	الواجبات والمسئوليات
338	الحوكمة
341	عضوية مجلس الإدارة
344	المدير العام
345	التمويل
351	الفصل الثاني عشر: البث المجتمعي غير الساعي للربح
353	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
355	مقدمة
357	الاعتراف والتميز
362	التعريف والخصائص

367	عملية الترخيص.....
369	شروط الترخيص واشتراطاته.....
372	التمويل والاستدامة.....
375	التمويل العام.....
383	الفصل الثالث عشر: بث القطاع الخاص التجارى.....
385	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
387	مقدمة.....
391	التنظيم.....
393	عملية الترخيص.....
395	قواعد تحكم تركيز الملكية.....
397	قواعد الملكية الأجنبية.....
399	اشتراطات الخدمة العامة.....
401	المنح العامة والدعم والإعلان.....
405	خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية.....
405	جدول أعمال البحوث.....
411	خيارات للمساعدات الإنمائية.....
411	ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه.....
412	المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية.....
418	أموال لدعم الصوت والحقوق.....
418	الدور الخاص للبنك الدولى.....
418	استراتيجية البنك الدولى للحوكمة ومحاربة الفساد.....
423	أدوار البنك الدولى.....

424 استراتيجية المساعدات القطرية
425 تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض
426 التحليل القطاعي ووضع السياسات
432 المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية
433 نقاط التقاء: دعم الخضوع إلى المساءلة، والمجتمعات المشاركة والقيادة الجماعية..
436 إصلاحات أساسية للسياسة
440 بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته
443 ملحق ببليوجرافى
445 الجداول

تصدير للطبعة العربية

من غانا إلى إندونيسيا، تمكنت مجموعات من الناس من أن تذيب على الهواء أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بوعودهم الانتخابية، مما تسبب في رد الأموال وسقوط هؤلاء المسؤولين في الانتخابات التالية. ذلك أن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، كما يؤكد هذا الكتاب أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في تحسين أحوال الفقراء، وتحديد مفهوم الصالح العام والمواطنة الفاعلة. وكان لذلك تأثيره المباشر على اختيار السلطة ومراقبتها واستبدالها، وزيادة القدرة على إدارة الموارد لصالح الجميع، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات.

ومضمون الإعلام ينبغي أن يعكس تنوع الآراء في المجتمع، ويعالج مصالح الفقراء والأقليات والمهمشين، وليس الصفوة وحدها، انطلاقاً من أن حرية التعبير حق أساسي للإنسان، ومن أنها لا تنصب على حماية المتحدث وحده، وإنما ترتبط أيضاً بحماية حق المستمع في الحصول على المعلومات. وحتى عام ٢٠٠٦، اعتمد ٧٠ بلداً الحق في الحصول على المعلومات.

ويورد الكتاب، مبررات للحصول على المعلومات:

- ١- باعتبارها ضرورية للمناقشة السياسية المستتيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتأمر.
- ٣- أنها وسيلة لمحاربة الفساد.
- ٤- أنها أداة لمقاومة الجهل.

٥- أنها الطريق للخضوع للمساءلة.

ويؤكد الكتاب أن القانون الجيد للحصول على المعلومات:

١- يفترض أن كل المعلومات خاضعة للإفصاح العام.

٢- يحدد إجراءات طلب المعلومات والرد عليها.

٣- يلزم بضرورة ذكر أسباب الرفض.

٤- يتيح فرصة للاستئناف.

وقد حدد القانون في بريطانيا الهيئات التي يتعين عليها أن تفصح عن معلوماتها في ١٨ صفحة منها القوات المسلحة، بل ونص على الإفصاح الاستباقي أو الروتيني دون طلب.

ويورد الكتاب أن البث الإذاعي يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين في المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذي يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفي الأماكن الكثيرة التي يعد الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شاسعة وعميقة.

كذلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحلّ المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية جمهور المستمعين بأكمله في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وثقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين

المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص واغتنامها، والتصدي للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم في مواجهة المفسد.

ويضرب الكتاب مثلا بإذاعة قرية مادا نبوخارا في نيبال عند سفوح جبال الهيمالايا، والتي تبعد ١٠٠ كيلو متر من مسقط رأس بوذا. ففيما يجاوز مركز القرية يؤدي طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد في داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، يبث إرساله باللغاة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي في برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعي المحلي الذي لا تتوفر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الناس تقريبا جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادي المستمعين ومراسلي المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال بالمحطة ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء في مسح مستقل للمستمعين، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذي بدأ إرساله في أبريل ٢٠٠٠، في تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، وتحسين الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية في وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

إن راديو مادا نبوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي الديمقراطي.

ويؤكد الكتاب أنه لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوى وتركمنستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوّض بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعوّل عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابى فى الحوكمة والتنمية. وحتى فى حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوما لاحتمال التلاعب الحكومى بها. ومصداقية الأنباء والمعلومات المدققة من محطات البث التى تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة فى الأنباء والمعلومات التى تسيطر عليها الدولة، عن تشكك الجمهور وعزوفه بدلا من مشاركته.

وعن الوضع فى الشرق الأوسط، يورد الكتاب أن مؤشر استدامة وسائل الإعلام الذى وضعه المجلس الدولى للبحوث والمبادلات الذى يغطى ثمانية عشر بلدا من بلدان منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا توصل إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستورى من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها، تمثل وضعاً نموذجياً فى المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح انجماع حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمى والمحيط السياسى. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مَدَ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التى تهدد الملكيات والنظم الحاكمة فى المنطقة.

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريبا هو الإرسال الوطنى كخدمة عامة، والذى يتسم بالتحدى والذى ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغيير أخذ فى الحدوث، وأن التليفزيون هو الذى يقود هذه التطورات، ليس

على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهيئات السوائل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدى ما وصف بأنه جمهور عربى جديد إلى تغيير كبير فى الثقافة السياسية.

فبدلا من فرض توافق فى الرأى، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السوائل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن الوضع القائم. وقد حطم "الجمهور العربى الجديد" احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التى كانت تخنق الخطاب العربى حتى التسعينيات.

ويحدد الكتاب ضمانات حرية التعبير على النحو التالى

- حرية التعبير حق أساسى من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهريا للممارسة الجدية للتنمية ويكفله القانون الدولى، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمنا فى هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- والصورة المثالية هى أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافا بدورها الحاسم فى التطبيق الفعلى لحرية تدفق المعلومات والأفكار فى المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير فى النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابى من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطانها، أن يساعد فى توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

وفيما يتعلق بالتمكين من الحصول على المعلومات يلفت الكتاب النظر إلى:

- أن الضمانات الدستورية بالحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- أن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتنص قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح عن من له حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة، وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.
- ولتسهيل الحصول على المعلومات يتعين أن تتحدد بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، وضمان معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.

- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.
- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف.

ويحدد الكتاب مواصفات البث للخدمة العامة كالاتي

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العامة في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسي والتجاري.
- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة في خدمة الصالح العام في مجال البث في كل أرجاء البلاد ولكل السكان في البلد الذي أقيمت فيه.
- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقي والثقافي والديني والإقليمي.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسئوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخوض للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.
- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة في القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة في الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التي تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعنيين بالعمل بصفتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.

- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.

- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الميزانية.

أما البث المجتمعى غير الساعى للربح، فيحده الكتاب كالتالى

- يجب الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعا متميزا من البث يتعين دعمه وتشجيعه، من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة فى الوصول للطيف اللاسلكى من أجل المنظمات التى تستند للمجتمع المدنى وتلك التى تستند للمجتمع المحلى.

- ويمكن تحديد البث المجتمعى باعتباره بثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلى بأنفسهم ولمصلحتهم فى موقع جغرافى معين أو باعتباره ينتمى لجمعية مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته وأن يخضع للمساءلة أمامه، ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.

- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبث المجتمعى عادلة وشفافة ومحددة فى القانون، ويجب أن تقع تحت مسئولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.

- ينبغي أن تتسق شروط واشتراطات الترخيص للبيث المجتمعي مع أهداف تنظيم البيث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع هيئة البيث المجتمعي، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.
- يجب أن تتاح لهيئات البيث المجتمعي فرص الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود إلا ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتفادي المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البيث المجتمعي عن طريق التمويل العام بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

وبث القطاع الخاص التجارى، ينبغي أن يتوافر فيه

- يتعين تصميم البيث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البيث الخاص. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البيث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبيث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البيث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- يجب أن تكون القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البيث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البيث.

- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبي في قطاع البث أمر غير مشروع.

- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهي موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام ويجب أن تتناسب في مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.

يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقررة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

وإجمالا، يركز الكتاب على أن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا لحكوماتهم للمساءلة. ويقتضى ذلك:

١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة، وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.

٢- التمكين من انتقاد الموظفين العموميين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.

- ٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدني بما فى ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعى غير الساعى للربح.
- ٤- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغوط التجارية على حد سواء.

المترجم

تصدير

اعترف البنك الدولي منذ أمد طويل بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية. وقد فعل ذلك من خلال المناداة بأهمية الصحافة الحرة، وتوفير التدريب للصحفيين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لمنظمات الإعلام التجارية من خلال ذراع البنك المنوطة به رعاية القطاع الخاص، وهو مؤسسة التمويل الدولية. وفى الوقت الحالى، ينعقد العزم على توسيع محور التركيز ليشمل وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية. واسترشادا بذلك يسعى معهد البنك الدولي لدعم تنمية قطاع مستقل ومتنوع للإذاعة والتلفزيون يستطيع أن يسهم فى تحقيق الصالح العام.

ومما له أهمية أسمى الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى الذى يؤثر على شكل ومحتوى قطاع الإذاعة والتلفزيون ككل وعلى آثاره الاجتماعية. وهذا هو موضوع الكتاب الراهن. وهو لا يتضمن حماية حريات التعبير الأساسية فحسب، بل يتضمن أيضا قضايا مثل هياكل الهيئات التنظيمية وطريقة أداء وظائفها، وإدارة طيف تردد الإرسال الإذاعى، واشتراطات الترخيص التى تمكن من تحقيق تنوع الإرسال الإذاعى والتلفزيونى، وقد أدرجت فيه الممارسات الجيدة من طائفة واسعة من البلدان. وللمناخ الذى يمكن للإذاعة والتلفزيون عواقب مهمة بالنسبة للحكومة والخضوع للمساءلة: ففى مقدروه أن يمكن الناس فى العالم النامى من أن يصبحوا مطلعين على مجريات الأمور ويزودهم بأسباب القوة.

إن البث الإذاعى يمكن أن يكون سهلا المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين فى المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذى يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفى الأماكن الكثيرة التى يعد

الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شائعة وعميقة.

كلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحلّ المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية المستمعين بكاملهم في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وثقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص واغتنامها، والتصدي للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم في مواجهة المفسد. فمن غانا إلى إندونيسيا تقدمت مجموعات "على الهواء" وذكرت أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بالوعد التي قطعوها منذ أمد طويل - وشهدت رد فعل واستجابة نشيطين لهذا. ومثل هذه الإدانة العلنية تجعل المسؤولين يغيرون حساباتهم بشأن امتيازاتهم ومسئولياتهم.

إن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في حياة دوائر الفقراء في البلدان النامية - وفي توقعات المسؤولين الحكوميين.

إن حرية المعلومات والتعبير ووجود مزيج قوى من ملكية وسائل الإذاعة والتلفزيون واستخدامها - والتي يشار إليها على نحو شائع على أنها خدمة عامة،

تجارية، وإرسال إذاعي وتلفزيوني مجتمعي – لها أهمية حاسمة في تطوير مجتمع
علم ومشارك واستدامة ذلك. وبهذا الكتاب، نبين أن تحسين المناخ الذي يمكن
قطاع الإذاعة والتلفزيون من أسباب القوة حقل مهم للتنمية، الحاجة فيه ماسة منذ
أمد طويل للتحليل الخاص بأقطار بعينها ولتقديم المساعدة.

راكيش نانجيا

القائم بأعمال نائب رئيس معهد البنك الدولي، ٢٠٠١-٢٠٠٧

شكر وعرقان

كان كتاب دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، قيد المناقشة والتطوير من ٢٠٠٣. وهو ثمرة لبرنامج معهد البنك الدولى لدعم مشاركة المجتمع المدنى وتمكينه من أسباب القوة واحترامه من أجل تحقيق التنوع، بما فى ذلك تنمية حرية الرأى ووسائل الإعلام. وبمضى الوقت، استفاد أيضا من تعاون خبراء فى مجالات الحوكمة والخضوع للمساءلة فى البلدان النامية، وسياسة الاتصالات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من أجل التنمية. وقد استخدم مسئولون حكوميون وأصحاب مصلحة غير حكوميين مسودات مكررة لدعم تحليلاتهم لسياسة الإذاعة والتلفزيون وتنظيمها فى عدد من البلدان النامية وإغناء مقترحاتهم للإصلاح بالمعلومات.

وفى الاقتراح الأول، تلقى المشروع دعما ماليا من مكتب رئيس البنك الدولى، جيمس د. ولفنسون (١٩٩٥ - ٢٠٠٥). ومنذئذ، تلقى منحا من برنامج الشراكة بين البنك الدولى وهولندا، وكالة التنمية الدولية الكندية، ومؤسسة بيفر بروك.

وقد استهلت كريزنيقتا دوير، المشرف على تنمية مؤسسات الأعمال الجديدة فى معهد البنك الدولى ومدير برنامج دعم مشاركة المجتمع المدنى وتمكينه من أسباب القوة واحترامه، مشروع الدليل المرشد فى مسعى للنهوض بإدماج سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون فى ميدان التنمية. ومنذ المستهل، تم وضع هيكل الدليل المرشد على نحو يكفل عرض الممارسات الجيدة من شتى أنحاء العالم فى مشهد متماسك للسياسة التى يمكن أن تحسن على نحو كبير الحوكمة والوصول

لوسائل الاتصال والحصول على الفرص وذلك بالنسبة للأشخاص المحرومين. وتحقيقا لهذا الغرض، شكلت دوير الفريق وتولت قيادته، وحددت أهمية وملاءمة الدليل لقضايا التنمية وسياساتها وممارساتها، وتولت قيادة المشروع حتى إكماله. وفي عدة مراحل، دعت فاحصين نظراء لضمان أن يعكس الدليل منظورا جماعيا لكبار الإخصائيين من مختلف أقسام البنك الدولي وبين طائفة واسعة من الخبراء الدوليين.

وقد انطلق ستيف باكلي، رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعي، وتوبى مندل، مدير برنامج القانون بمقتضى المادة ١٩، من الأعمال المسهبة التي قاما بها هما وآخرون في مجال البحث، وكتبنا كثيرا من مادة القسمين الثاني والثالث من هذا الدليل. وبدون جهودهما، والتزام ستيف باكلي، بهذا المشروع منذ البداية، ما كان هذا الدليل ليتحقق. وأنتج شين أو سيوكرو، مؤسس الحملة من أجل حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات والمتحدث باسمها ومدير هيئة نكسوس للبحوث، الصيغة النهائية المحررة للنص، مع تقديم مادة جديدة كبيرة للجزء الأول. ووضع كريج هامر (برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني، البنك الدولي) الملحق الببليوجرافي للدليل ويسرنا كثيرا نشر هذا الدليل.

وانضم للركب في أبريل ٢٠٠٦، الخبيران الاستشاريان للمشروع، الأستاذان مونرو ي. برايس (مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية في مدرسة إنفبرج للاتصالات بجامعة بنسلفانيا) ومارك رابوي (أستاذ بيفر بروك لعلم الأخلاق ووسائل الإعلام والاتصالات في جامعة ماكجيل). وتعاقد البنك مع مركز دراسات الاتصالات العالمية للعمل كمستشار يعمل على تحقيق المشروع للأمال المرجوة منه. وكان جهد سوزان أبوت، منسق البحوث الأقدم في مركز دراسات الاتصالات العالمية، لا غنى عنه في توجيه عملية تقديم الاستشارات. كما حظى المشروع بمساعدة قيمة من سيلفي بوفيه وليبي مورجان في مركز دراسات الاتصالات

العالمية. وزودت النصائح والمشورة المقدمة من مدرسة إننبرج وماكجيل، معهد البنك الدولي ومؤلفي الدليل بمدخلات خلاقة وتفكير نقدي ضروريين للوصول بالدليل لمرحلة الاكتمال.

واستفاد الدليل كثيرا من أربع مراحل من استعراض النظراء من الداخل ومن الخارج ومن مناقشات الموائد المستديرة. وقد حدث هذا أولا في المراحل الأولى للتصور، وثانيا في مؤتمر عقد لمراجعة المخطوط الكامل في تشيركلي كورت في المملكة المتحدة، أعقبه تقديم المشاركين لبحوث الخبراء، وثالثا، في اجتماع البنك الدولي لعرض أبحاث الخبراء واتخاذ القرارات بشأن مخطوط العمل الاقتصادي والقطاعي، ورابعا، في استعراض النظراء من الخارج الذي طالب به الناشر. ونود أن نعترف بالتقدير للمشاركين على النحو التالي.

لقد ساهم الفاحصون من النظراء من داخل البنك الدولي وخارجه بتعليقات عميقة التفكير ومعاونة في مستهل المراحل الأولى من وضع تصور الدليل. ويستحق شكرنا لنيتم كارنجتون (مسئول أقدم للاتصالات، منطقة أفريقيا، البنك الدولي)، لين هامرجن (إخصائي أقدم في إدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي) جراي ريد (إخصائي رئيسي لإدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي)، وريك ستينهييرست (إخصائي أقدم لإدارة القطاع العام، وشعبة تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي)، وويليام آشر أستاذ كرسي دونالد س. مكينا لشئون الحكم والاقتصاد، كلية كليرمونت مكينا)، وبيتر أركس (مسئول برنامج التعاون الإنمائي شعبة وسائل الإعلام والثقافة، وكالة التعاون الإنمائي الدولي السويدية)، وداميان لوريتي (أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة (بوينس أيرس)، وتوندي أولادو نجوى فاجيهونلو (محام ومدير تنفيذي، مركز تعليم الإعلام وتكوين الشبكات، نيجيريا)، وجلوريا سانشيز (مستشارة، فرنسا)، وسوميكات نانجكيتفانتش (مدير بحوث،

معهد بحوث التنمية في شايلز)، وجيلز تانر (مدير عام، هيئة الإذاعة الأسترالية)، وسحر كابونده (إخصائية أقدم في شئون القطاع العام، معهد البنك الدولي)، وريك مسيسيك (إخصائي أقدم في شئون إصلاح القطاع العام، دائرة إصلاح القطاع العام والحوكمة، البنك الدولي) وجوينتر هايدنهوف (إخصائي رئيسي في شئون القطاع العام، إصلاح وقدرة القطاع العام في أفريقيا، البنك الدولي). كذلك نزجى الشكر للوتى سلازار (مسئول إعلام، حلول العمليات، البنك الدولي) وإيزابييل بلياس (مسئولة أقدم للعمليات، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي) على ما قدماه من دعم.

وجاءت اللحظة الحاسمة في تشكيل هيكل المخطوط وتعميقه في المؤتمر المعنى بوسائل الإعلام، حرية الرأي والتنمية الذي عقد في تشيكرلي كورت في سوري (المملكة المتحدة) في ١٢ يوليو ٢٠٠٦. فقد جمع هذا المؤتمر الذي نظّمته ماكجيل وانسبرج في شراكة مع مؤسسة بيفربروك معا عشرين خبيراً دولياً لمناقشة الصيغة الأولية للدليل وتقديم تغذية مرتدة بشأنه. ونحن نشكر مؤسسة بيفربروك على استضافتها الكريمة للمؤتمر، وكذلك نشكر العميد كريستوفر مانفريدي (كلية ماكجيل للأدب) وكاميل لاي (مكتب ماكجيل للتنمية) على دعمهما. وبالإضافة لذلك، نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم في ورشة العمل: مافيك كابريرار باليزا (زميل برنامج أقدم، المركز الدولي للدفاع عن المرأة)، بيتر در كوستا (مستشار، لندن)، ستوتى خيماني (خبير اقتصادي، فريق بحوث التنمية، البنك الدولي)، وإليزابث ماكول (مستشار في شئون المجتمع المدني وفرص الوصول لسياسة الإعلام، مركز الحوكمة في أسولو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ولومكو متمدی (مسئول تنفيذي رئيسي وكالة تنويع وتنمية وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا)، وجمال الدين ناجي (كرسي اليونسكو في معهد الاتصالات العامة والمجتمعية، رئيس قسم الإعلام والاتصالات، المغرب)،

وبايكياسوئي سارافانا موتو (مدير تنفيذي، مركز بدائل السياسة، سرى لانكا)، وديانا سنجور (مديرة معهد بانوس لغرب أفريقيا)، وجيمس دين (رئيس دائرة تنمية السياسة، اتحاد هيئة الإذاعة البريطانية العالمية، ومدير إداري سابق للاتصالات لاتحاد التغيير الاجتماعي)، وكارين واصل - جورجيس (محاضرة أقدم، دراسات الصحافة، جامعة كادريف).

واستنادا لتغذية مرتدة تم الحصول عليها من مؤتمر تشيكرلي، أصدر مركز دراسات الاتصالات العالمية تكليفات بإجراء عدد من البحوث المركزة على طائفة من الموضوعات يعدها إخصائيون أكاديميون، وخبراء في شئون السياسة، ومنظمات غير حكومية ناشطة في ميدان وسائل الإعلام والتنمية. وقد أضاعت إسهاماتهم الطريق أمام الدليل وحسنه بغير حد. وإضافة لذلك، نود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصح ومداخلات وتوصيات: ديتر زنباور، لومكو متمد، داميان لوريني، ستيفان فير هولست، إليزابيث ماكوا، بيبا نوريس، بريجيت جالوف، ألقونسو جوموسيو داجرون، موفيك كابريرا - باليزا، سالي بورش، أموجوزيف، كاندجي كاتيرا، جمال الدين ناجي، ثارلاتش ماكجو ناجل، كاتي كوير، مارك هوايت هاوس، دروسيللا فيدكر، إيفان سيجال، ديان سنجور، وفريقها في معهد بانوس في غرب أفريقيا، وباتريك باتلر، ولويس بوتيللو، وكارين ويلكنز وجان سيفايس، وفوكر هانوش، وأرنى هنتز وستيفانيا ميلان، وبول فالزوني وأنطونيو لامبينو، وديفيد بييج وويليام كرولي، وسوزان زايده، وأوى هازيرنك، ونيك كولري، وروث تير توماسيللي (كرسي اليونسكو للاتصالات في جنوبي أفريقيا، دراسات الثقافة والاتصالات والإعلام، جامعة كوازولو - ناثال). كما قدم جوستافز جوميز (مدير قانوني، أمارك أمريكا اللاتينية) رؤى ثاقبة قيمة عن قسم الإرسال الإذاعي والتليفزيون المجتمعي في الدليل، والتي تراءت في المسودات اللاحقة.

وبالاستفادة من مدخلاتهم، نُقح المؤلفون المخطوط وأعدوه لتقديمه لاجتماع النظراء الرسميين الذي عقده البنك الدولي في واشنطن العاصمة في ٢٩ يناير ٢٠٠٧. وكانت عملية استعراض النظراء شاملة ومتلاحمة وميزت مفترق طريق، حيث إن تلك كانت هي المرة الأولى التي تعاون فيها إخصائون أقدم من كل الإدارات الرئيسية في البنك لتحديد نهج البنك إزاء إصلاح سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون باعتبار ذلك قضية إنمائية سائدة. وقد مكّن هذا المطبوع من أن يعكس منظورا جماعيا. وإضافة لمؤلفي الكتاب والمستشارين، حضر الأشخاص التالية أسماؤهم الاجتماع ويستحقون شكرا خاصا على تعليقاتهم عميقة التفكير: ميشيل دي نيفرس، تشير (مدير، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي) ستوتى خيماني، داريث لوكسلي (إخصائي أقدم في الاتصالات السلوكية واللاسلكية، شعبة السياسة، الاتصالات السلوكية واللاسلكية والمعلومات بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي)، أديسناولا أودوجييمي) وباولو مينالوبولس (مسئولان أقدم للاتصالات، اتصالات التنمية، البنك الدولي)، ريك ميسيك، ومارك نيلسون (مسئولا عمليات أقدم، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي). وقدمت ميشيل دي نيفرس إشرافا رائعا على استعراض النظراء هذا. وكانت التعليقات المكتوبة للفاحصين السابق ذكرهم، وكذلك تعليقات رومين اسلام (مدير، تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي) وسحر كيونده، وجونيتر هيدنهوف، عوناً كبيراً في تشكيل المخطوط النهائي.

وأخيرا، أجرى الناشر استعراضا خارجيا للنظراء للمخطوط المعتمد الذي أسفر عن استعراض داخلي للنظراء في البنك الدولي. ويستحق شكرا خاصا، منا فاحصين خارجيين رسميين من النظراء للمخطوط النهائي، البروفيسور روث - تير توماسيلي وجيمس دين. وصرح هذان الفاحصان للمطبعة أن تكشف عن هويتها بعد إكمال الفحص بغية توفير مزيد من التغذية المرتدة. وكانت تعليقاتهما

المعاونة وأفكارهما الحاسمة قيمة لأقصى حدّ. كما يود فريق نشر الدليل أن يشكر بروس جيرارد (مؤسس، أجنسيا أنفورما تيفا بولسار، والباحث السابق في جامعة دلفت للتكنولوجيا) على استعراضاته وإسهاماته في المخطوط النهائي.

ونود بالمثل أن نعرب عن تقديرنا لمطابع جامعة ميتشجان، وبصفة خاصة فيل بوتشودا (مدير، مطابع جامعة ميتشجان) على التعاون والاهتمام بنشر هذا الدليل مع البنك الدولي وإدراجه في سلسلة "عالم وسائل الإعلام الجديد". ويمكننا نشر هذا الكتاب من قبل البنك الدولي ومطابع جامعة ميتشجان من الوصول لمجتمع التنمية الدولي العريض والممارسين من الخبراء في ميدان الاتصال، والذين يلعبون دورا مهما في تفسير وتشكيل سياسة الإعلام باعتبارها شاغلا إنمائيا أساسيا.

مقدمة

تقع قرية مادا نبوخارا في نيبال على التلال الواقعة عند سفوح جبال الهيمالايا، وتبعد ١٠٠ كيلو متر، من مسقط رأس بوذا. وهي على مسيرة طويلة من أقرب طريق. وينتهي طريق مترب إلى منحدر التل ممثدا للقرية، مارا بالبيوت والمباني الملحقة والمعابد ومشارب الشاي والورش والمتاجر. وفيما يجاوز مركز القرية يؤدي طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد في داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، يبث إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي في برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعي المحلي الذي لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف سوى لقلّة من الناس. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الأسر تقريبا جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادي المستمعين ومراسلي المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال المحلي ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء في مسح مستقل للمستمعين^(١)، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذي بدأ إرساله في أبريل ٢٠٠٠، في تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، ويحسن فرص الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية في وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

(١) جوراجين، أفاق النهوض بالمساواة والتنمية والعدالة الاجتماعية من خلال إذاعة تضمين التردد (كاتمندو: أم أس نيبال- الرابطة الدانمركية للتعاون الدولي، ٢٠٠٥).

إن راديو مادا نيوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي الديمقراطي. وقد تم وضع هذا الدليل، الإذاعة والتلفزيون بين حرية الرأي والخضوع للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، لإلقاء الضوء على القضايا المعنية وآثارها على المجتمع المدني. وقد حفزنا على إصدار هذا الدليل، نمو وسائل الإعلام، مما وفر فرصة للتعبير عن الرأي للأشخاص المستعبدين في معظم البلدان وفي كل أقاليم العالم، ونفوذ وسائل الإعلام البازغ في الصراع العالمي ضد الفقر والظلم الاجتماعي. إن مناخا حرا ومستقلا وواقعيًا لوسائل الإعلام، يوفر الوسائل والحوافز لأوسع مشاركة، يمكن أن يكون له تأثير عميق على فرص الناس للحصول على المعلومات والخدمات، وفهم حقوقهم والقدرة على ممارستها، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإخضاع من يحتلون مواقع السلطة والمسئولية للمساءلة. ويتراءى هذا في اعتراف متنامٍ في سياق التنمية الدولية، بالأهمية المحورية لنظم الاتصالات فاعلة وشاملة للجميع.

إن لوسائل البث، الإذاعة والتلفزيون دورًا فريدًا وخاصًا تلعبه في تعزيز الحوكمة والخضوع للمساءلة، وتوفير فرصة للفقراء والمجتمعات المهمشة للتعبير على حد سواء. وإضافة لوسائل التعبير التقليدية، فإن "فرصة التعبير" أو "الصوت" في هذا السياق تعنى توافر القدرة والفرصة والموارد لمختلف أقسام المجتمع على أن تعرب للحكومات عن احتياجاتها وتصورها لنوعية الحوكمة، وتمثيل وجهات نظرها في وسائل الإعلام السائدة، وتطوير وسائل الإعلام الخاصة بها. إن وسائل البث كما نحاجّ فيما بعد، ملائمة وسهلة المنال بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات النائية، وللأقليات الثقافية واللغوية، وللأشخاص الفقراء جدا والأميين. والسياسات والقوانين والتنظيمات والإجراءات العامة الأخرى التي تحكم وسائل الإعلام محورية بالنسبة لقدرتها على القيام بذلك الدور، وتشكل المحور الرئيسي لهذا الدليل.

ويحدد هذا الدليل بالتفصيل نهج مراعاة المصلحة العامة لدعم وسائل البث الحرة والمستقلة والتعددية. وهدفه هو توفير مرشد بشأن كيفية تصميم السياسة والإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف المصلحة العامة مثل شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة أمام الناس، وتعزيز نوعية النقاش العام والمشاركة فيه، وزيادة فرص الأشخاص المهمشين على تطوير وجهات نظرهم والإعراب عنها. ويستند الدليل إلى تجارب طائفة عريضة من البلدان في كل مناطق العالم والتي توضحها على نحو مسهب الأمثلة المستمدة من المستوى القطري للسياسات والقوانين والتنظيمات.

والقصد من الدليل هو توفير أداة لإصلاح وسائل الإعلام خاصة في الديمقراطيات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. وفي الوقت نفسه، فإنه لابد وأن يكون مفيداً في كل مكان يتطلع فيه الناس لديمقراطية أعمق، أن بناء الديمقراطية عملية مستمرة، طويلة الأجل عادة. وينبغي أن يكون النهوض بوسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة جزءاً محورياً منها. ولا ينبغي تركه إلى ما بعد تغيير النظام القانوني أو ترسيخ المواقف الديمقراطية، بل لابد بالأحرى أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود إصلاح النظام الاجتماعي والمؤسسي وبناء الديمقراطية في كل جوانبها. وفي حين أن الدليل في حد ذاته قد لا يكون قابلاً للتطبيق بشكل مباشر في الديكتاتوريات أو في مناطق الحروب^(٢)، فقد يمكنه أن يساعد في توجيه الإستراتيجيات في بلاد - مثل تلك التي تمر بمرحلة انتقال أو تسترد عافيتها من المنازعات - جرت فيها إقامة المؤسسات الديمقراطية.

ويتبنى الدليل نهجاً معيارياً - يتعلق بالممارسة الجيدة- ولكن يتعين إبداء ملاحظتين أخريين فيما يتعلق بتطبيقه. الأولى هي أن مناخ وسائل الإعلام

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر بوتزل وفان ديرزوان، لماذا لا تجدى قوالب تنمية وسائل الإعلام في الدول التي تعاني أزمة (لندن: مركز بحوث الدول التي تعاني من أزمة، ٢٠٠٥).

والاتصالات مناخ ديناميكي، يتعرض للتغيير السريع في كل مكان تقريباً. والثانية هي أنه توجد فروق كبيرة ليس فقط في مدى تطور وسائل الإعلام وإنما أيضاً في وثيرة التغيير، وتوجد هذه الفروق فيما بين البلدان وفيما بين مختلف مجموعات السكان داخل البلاد على حد سواء. وبهذا فإن الأدوات نفسها لا توفر، ولا يمكن أن توفر حلاً من مقاس واحد يلانم الجميع" وينبغي إعادة النظر فيها لحد كبير لتستجيب للمناخ المتغير.

ويقدم الباب الأول عرضاً عاماً لمبرر نهج مراعاة المصلحة العامة ودوره في تعزيز الحوكمة والتنمية "إبداء الرأي". ويجري شرح وتبرير التركيز على الإذاعة والتلفزيون على أساس اتساع نطاق وصولها وأهميتها بالنسبة لحياة الناس. ويرد وصف لقطاعات البث المختلفة، إلى جانب اتجاهاتها وخصائصها الأساسية. ثم ينتقل الباب الأول إلى استعراض إقليمي لخصائص البث واتجاهاته وينتهي بتلخيص الأدلة على ظهور أنموذج في سياسة البث وتنظيمه.

وجرى تحديد المبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة في البابين الثاني والثالث. وليس القصد من ذلك الالتزام بما ورد فيه حرفياً، وإنما الرجوع إليه بصورة انتقائية بالنسبة للقضايا ذات الأهمية. ولتيسير هذا الإبحار، تم تنظيم الممارسات الجيدة تحت عناوين واضحة ووصف سمات المناخ القانوني والسياسي والتنظيمي الذي يعد مهماً بصورة حاسمة بالنسبة لتنمية وسائل الإعلام للمصلحة العامة. ومع الاعتراف بأن الإصلاح ينطوي بالضرورة على عمليات تغيير اجتماعية وسياسية ومؤسسية تستغرق وقتاً، وتقتضى تكيفاً مع الظروف والمصالح المحلية، فإن هذه الموضوعات توفر إطاراً يمكن أن يساعد في توجيه عمليات التقييم للوضع القائم ويوفر خيارات للإصلاح.

ويعرض الباب الثاني المناخ العام الذي يمكن وسائل الإعلام والاتصالات من أسباب القوة، بما في ذلك معايير حرية التعبير والحصول على المعلومات،

واستخدام قانون القذف وإساءة استخدامه، وقواعد المضمون العامة التى تنطبق على كل وسائل الإعلام، بما فى ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والصحفية.

والباب الثالث مكرس خصيصا للبحث، بما فى ذلك دور هيئات التنظيم، وقواعد مضمون البحث، والقطاعات المتميزة والتى تشيع الإشارة إليها باعتبارها هيئة عامة أو هيئة مجتمعية لا تستهدف الربح أو قطاعا خاصا تجاريا، وكذلك تنظيم طيف البحث وتقناته.

وبعد مقدمتين موجزتين للباين الثانى والثالث، تسبق كل فصل قائمة مراجعة للممارسات الجيدة. وقد تم تطوير وشرح عناصر الممارسة الجيدة أثناء السرد، وجرى تدعيمها بأمثلة قطرية تصور تطبيقها. وتشكل هذه الفصول جوهر الدليل وتوفر طقم عدة للمشاركين فى تحليل إصلاحات وسائل الإعلام والاتصالات ومناصرتها ووضع السياسات اللازمة لها.

ويمثل الجزء الأخير من الدليل جدول أعمال للبحوث التى يقصد منها علاج الافتقار إلى بيانات ومعلومات وثيقة الصلة ومنتظمة عن البحث، والذى ووجه خلال عمليات إجراء البحث والتصنيف لهذا الدليل. وينتهى بعرض بعض الخيارات والفرص العملية لتوفير المساعدات الإنمائية لدعم نهج أكثر ترابطا من الناحية المنطقية لإصلاح البحث تحقيقا للصالح العام.

الباب الأول

الحكومة والإذاعة والتلفزيون والتنمية

الفصل الأول

الحكومة والتنمية ووسائل الإعلام

الهدف الأول لهذا الدليل هو وصف المناخ الذى يوفر أسباب القوة لنهج مراعاة المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعة والتليفزيون. وتم تكريس اهتمام خاص لبيان كيف تستطيع وسائل الإعلام تعزيز الخضوع للمساءلة فى الحوكمة وتسهم فى التنمية والقدرة على إبداء الرأى، خاصة بالنسبة للمحرومين من الفرص المتكافئة فى المجتمع.

ويحدد هذا الفصل نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، ويصف علاقته بالحوكمة والخضوع للمساءلة والتنمية. ويتقصى كيف يمكن لهذا النهج أن يسهم فى الحوكمة الجيدة، وفى التنمية، وفى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية الأعرض. ويصف بعض الخصائص الأساسية لوسائل الإعلام التى يستند إليها نهج المصلحة العامة، ويتضمن تأملاً لعوامل المناخ الأعرض التى تقضى لهذا، ثم يرد تعليق ختامى على الدعائم المعيارية للدليل.

الصالح العام

إن فكرة الصالح العام فى وسائل الإعلام ليست جديدة. وهى تتغير على مر الزمن وعند النظر إليها من منظورات مختلفة. ومن ثم فإن تعريفها ليس واضح المعالم.

يمتد مفهوم الصالح العام فى وسائل الإعلام للوراء على الأقل إلى وقت ظهور البث الإذاعى فى مطلع القرن العشرين، باستخدامات مختلفة تعمل لصالحه أو ضده. ويورد تقرير رسمى صدر فى كندا، وهى بلد لا يزال شديد الانشغال بالصالح العام فى

مجال سياسة البث، عدة مصادر تكمن وراء صعوبة تحديد الصالح العام.

وفي مجال البث، استخدمت طائفة واسعة من التعريفات للصالح العام، تتراوح من هذا البيان البسيط الذي صدر في ١٩٦٠ عن فرانك ستانتون مدير سى بي إس وهو: "إن برنامجاً يهتم به جانب كبير من النظارة هو بحكم هذه الحقيقة يتفق مع الصالح العام" (ورد في مؤلف فرندي، ص ٢٩١)^(١)، إلى المثال الأكثر إحكاماً الذي صاغه المنظم الأسترالي جاريث جرينجر: "إن الصالح العام هو الصالح الذي يجب على الأقل أن تقبله الحكومات والبرلمانات والقائمون بالإدارة في بلدان الحكم الديمقراطي وتدرجه في القوانين والسياسات والقرارات والإجراءات لضمان السلام والنظام والاستقرار والأمن للأشخاص والممتلكات والبيئة وحقوق الإنسان من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع والأمة، وهو ما يسمح من خلال الدستور والانتخابات، للمواطن الفرد بأن يجدد ويتدبر موافقته وقبوله لأن يحكم ويدار" (محاضرة تذكارية، ص ٢٩). وبعد ذلك يمضي جرينجر للقول: "بعد ثمانين عاماً من البث، فإن قضايا الصالح العام التي كانت تعتبر منضوية في استخدام طيف البث لا تزال لحد كبير بدون تغيير على الرغم أن طرق تعبيرنا عنها قد تتطلب نوعاً من إعادة الصياغة"، (ص ٤٣)^(٢).

وهكذا، فإن ضمان قدرة وسائل الإعلام على الإبقاء على تركيزها الأول في خدمة الصالح العام ليس سهلاً بأية حال، فقد طفقت الحكومات وجهات البث تجاهد من أجل ذلك عقوداً طويلة. وذلك لأن فضاء وسائل الإعلام - التوسط التكنولوجي للاتصال بين الناس - فيما خلا دول الاستبداد، تحتله مجموعات مصالح متضاربة،

(١) فريد ديليو. فرندي، بسبب ظروف تخرج عن سيطرتنا (نيويورك: راندم هاوس، ٢٦٧)، ٢١٩.

(٢) سيادتنا الثقافية. القرن الثاني من البث في كندا (كندا، مجلس العموم، اللجنة الدائمة المعنية بتقرير

التراث الكندي ٢٠٠٣)، ٥١٨، متاح على

http://friends.ca/News/Frnieds_News/archives/articles06110311.asp.

(المصدر المذكور في محاضرة تذكارية، متاح في <http://www.fas.umontreal.ca>)

في سياق المصالح المتضاربة لمختلف أصحاب المصالح، يرمى نهج مراعاة المصالح العام لضمان أن رفاهية عامة الناس جميعا تظل في الصدارة عند صياغة وتنفيذ السياسة القانونية، والنخا التنظيمي بالنسبة لوسائل الإعلام.

لا يستهدف أى منها بغير لبس المصالح العام بل يدعى كل منها أحيانا أنه يفعل ذلك.

بعبارة أخرى، إن الحكومات والأحزاب السياسية، والكيانات التجارية الخاصة والمجموعات المختلفة في المجتمع المدني يرتبط كل منها بوسائل الإعلام بطرق متباينة،

وتركز على الفرص والمخاطر التي تواجه أهدافها هي الخاصة. ومن المحتم، أن تولد مؤسسات الإعلام نفسها، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ديناميات ومصالح داخلية وخارجية خاصة بها. ولكل من أصحاب المصلحة في المجتمع أهداف عامة مختلفة وتحظى بأنواع ومستويات مختلفة من الموارد. ولو تركت الأمور لما يتوافر لهم من وسائل، فإن المشهد الإعلامي يمكن أن يفي بكثير من الأهداف العامة، ولكن ربما لا يفي بتلك الأهداف الأشد أهمية بالنسبة للمجتمع في زمن معين. وإضافة إلى الحاجة العامة المستمرة لإطلاع الجمهور على مجريات الأمور، فقد تنشأ عن ظروف خاصة، منازعات وتطورات اقتصادية ولحظات من الأزمات الديمقراطية والنمو تحيط بذلك. ويوفر كل هذا مبررات لوضع السياسات والتنظيمات التي تحقق المصالح العام الأعرض.

وهدف التنظيم بما يتفق مع المصالح العام، وبصفة خاصة الأخذ بنهج مراعاة المصالح العام إزاء وسائل الإعلام، هو شق طريق يوفق بين هذه المصالح، ويشجع ويوفر حوافز، ويفرض عند الضرورة التزامات وقيودا على كل مجموعة، في حين يفلت من استحواذ أية مصالح بعينها عليه. وهناك بعض المفارقة في حقيقة أن أولئك المكلفين بحكم الضرورة بالقيام بالدور الأول في الأخذ بنهج المصالح العام إزاء وسائل الإعلام - الحكومات - هم أيضا من بين من لديهم أقوى دافع للانحراف بها نحو تحقيق غاياتهم الخاصة. وحتى لو توافر خير النيات، فإن النجاح

فى التفاوض بشأن تحقيق هذا التوازن ليس مؤكدا تماما. بيد أنه فى ضوء ما هو موجود على المحك بالنسبة للمجتمع، فإن محاولات وضع الأمور فى نصابها الصحيح قمين ببذل أقصى الجهود فى سبيله.

ويحاول فينتوك التوصل لنظرة عامة عن نهج الصالح العام والقيم المرتبطة به^(٣)، وتحديد الإطار النظرى، والمؤسسى لخطاب هادف تجاه هذه القيم وللنظر فى السياسات الفاعلة فى الدفاع عن الحقوق". ويحدد موضوعًا يتكرر عبر كل القطاعات:

يمكن وصف الخيط المشترك الممتد عبر دعاوى الصالح العام بالنسبة لتنظيم وسائل الإعلام على خير وجه، بأنه إثراء للمسعى الدستورى الأعرض لتحقيق مشاركة المواطنين الفاعلة. ويمكن مساواة المشاركة الفاعلة بالمشاركة المستتيرة، وتتطلب هذه بدورها جعل طائفة متباينة من الآراء متداولة، وفى المتناول لطائفة واسعة من السكان لأقصى حد ممكن بغية إتاحة الفرصة للمقارنة والقياس^(٤)، (التوكيد مضاف).

ويبنى الدليل على فكرة المواطنة الفاعلة باعتبارها محور نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام. ونحن نبسط هذا المفهوم على نحو بيزن، لإظهار قدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة أمام الجمهور، وبناء مواطنة مستتيرة ومشاركة، وتعزيز إدماج المجموعات المهمشة، ودعم ثقافة وهوية التسامح والتنوع والإبداع.

(٣) مايك فينتوك ومايك فارنى، تنظيم وسائل الإعلام، الصالح العام والقانون، الطبعة الثانية (مطابع جامعة أدنبره، ٢٠٠٦)، ٦.

(٤) مايك فينتوك، تنظيم ثورة الإعلام: سعي وراء الصالح العام، جيلت (١٩٩٧)، ٣.

والحاجة إلى القيام بإعادة النظر

يركز فحج الصالح العام كما بسطناه هنا
خصيصا على إسهامه المحتمل في الحوكمة،
والتنمية والثقافة والمهوية.

وإعادة تقييم لمفهوم الصالح العام في
مجال البث لبيانات الظروف الراهنة
والاحتياجات الحالية، موضوع هذا الدليل.

واستنادا إلى تعريفنا العلمي السابق عرضه، نركز على إمكانات وسائل الإعلام في
مجالين عريضين: فننظر أولا في الإسهام الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في
تحقيق الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة أمام الناس، وعلاقة ذلك غير المباشرة
بعملية التنمية. وننظر ثانيا، وفيما وراء الحوكمة، في تقاليد وممارسات استخدام
وسائل الإعلام بصورة مباشرة لتحقيق أهداف التنمية، وكذلك التأثير المتنامي الذي
تمارسه وسائل الإعلام على التطور والتغير في المجال الثقافي الأعرض.

والصالح العام لا يمكن معاملته باعتباره مفهوما جامدا غير ملتبس، حتى مع
تطور مفهوم الجمهور، حيث إن وسائل الإعلام نفسها تتغير أحيانا بسرعة كبيرة،
وتتغير ظروف واحتياجات المجتمع الإنمائية. لكن هذه الجوانب الأساسية لنهج
الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - وتأثيرها المحتمل على الحوكمة والتنمية
والثقافية - باقية.

وسائل الإعلام والحوكمة

أصبح تعزيز آفاق الحوكمة الجيدة في سياق التنمية هدفاً رئيسياً بالنسبة
للحكومات والقوى الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية في السنوات الأخيرة.
ورغم أن استخدام مصطلح الحوكمة قد تباين، فهناك اتفاق عام على أنه يمتد لما
وراء عمليات الحكومات ليشمل طائفة عريضة من المؤسسات الاجتماعية، ويشمل
بالضرورة أخذ المواطنين والمواطنة بعين الاعتبار. وقبل الشروع في السعي من
أجل فهم العلاقة بين وسائل الإعلام وهذه الأمنيات، يتعين التوقف لتدبر مفهوم
"الحوكمة الجيدة" نفسه.

ويعرف البنك الدولي الحوكمة كما يلي

التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما لتحقيق الصالح العام. ويشمل هذا (١) العملية التي يتم بها اختيار هذه السلطة ومراقبتها واستبدالها، (٢) قدرة الحكومة على أن تدير بطريقة فاعلة مواردها وأن تنفذ سياسات سليمة، (٣) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم^(٥).

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بيان مصالح الناس كالتالى

الحوكمة هي نظام من القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعلات داخل وفيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه لاتخاذ القرارات وتنفيذها - تحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والعمل معا. وتشمل آليات وعمليات تتوافر للمواطنين والمجموعات للإعراب عن مصالحهما، وتسوية خلافاتهما وممارسة حقوقهما والتزاماتهما القانونية^(٦)، والحوكمة الجيدة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتعلق بالعمليات وكذلك بالنتائج، بالعمليات

القائمة على المشاركة، والشفافية والخاضعة للمساءلة والكفاءة، والتي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا وكذلك الدولة^(٧). كذلك، فإن الحوكمة الجيدة ضرورية للتنمية، وتسير لهذا الاتجاه حاليا أدلة تجريبية كثيرة.

تتعلق الحوكمة الجيدة بكل من النتائج والعمليات القائمة على المشاركة، والشفافية والحلابة للمساءلة والكفاءة وتشمل كل المجموعات الأساسية في المجتمع.

(٥) البنك الدولي، شئون الحوكمة ٢٠٠٧، في <http://info.worldbank.org/governance/wgi2007/>.

(٦) مذكرة إستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحوكمة من أجل التنمية البشرية، ٢٠٠٤.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبكة الإدارة والحوكمة (MAGNET) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨).

وتوضح دراسة لكاوفمان^(٨)، أنه لا توجد فقط درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات الحوكمة^(٩) الستة، ومؤشرات التنمية المستخدمة على نطاق واسع مثل دخل الفرد^(١٠). وإنما يوجد أيضا تأثير سببي إيجابي للحكومة الجيدة على نتائج التنمية. وتحتاج الدراسة بأن الحوكمة السيئة "أصبحت قيذا محوريًا يعترض النمو والتنمية حاليا في كثير من الأوضاع" وتخلص إلى أن:

البلد الذي يحسن بصورة كبيرة أبعاد الحوكمة مثل حكم القانون ومكافحة الفساد ووضع منظومة للتنظيم، ويسمح بإبداء الرأي ويتيح الخضوع للمساءلة الديمقراطية، يمكنه أن يتوقع حدوث زيادة مثيرة في دخل الفرد فيه، وغير ذلك من الأبعاد الاجتماعية^(١١).

تتوافر الأدلة على أن الحوكمة الجيدة تسهم أيضا بصورة كبيرة في تحقيق التنمية.

وتبين البيانات المعروضة أن مكاسب النمو قد ترتفع إلى ٤٠٠ في المائة إذ حدث تحسن في الحوكمة قدره انحراف معياري واحد، وتلك نتيجة كبيرة بدرجة عالية^(١٢).

لذلك، فليس من المستغرب أن أصبح الدور المحتمل لوسائل الإعلام في تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة مجالًا لاهتمام المجتمع الدولي للتنمية.

(٨) د. كاوفمان، تراجع الحوكمة: التحدي التجريبي (واشنطن العاصمة، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٣).

(٩) هذه هي: إبداء الرأي والخضوع للمحاسبة الخارجية والاستقرار السياسي وغياب العنف وقايلية

الحكومات، وغياب العبء التنظيمي، حكم القانون ومكافحة الفساد.

(١٠) كاوفمان، ١٢، جدول ٢ متاح في:

<http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/govredux.pdf/>.

(١١) المرجع المذكور، ٢٥.

(١٢) المرجع المذكور، ٢٦.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تستطيع بالمعنى العام أن تنهض بالحوكمة الجيدة ليست فكرة جديدة. فقد حاج أمارتيا سن، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بصورة مستمرة وقوية منذ مطلع الثمانينيات بأنه لم تحدث مطلقا مجاعة كبيرة في أي بلد مستقل به شكل ديمقراطي من الحكم وصحافة حرة نسبيا^(١٣). واستند سن في مقال له نشر احتفالا باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٢٠٠٤، على بحثه عن المجاعة في الهند ليقول:

لم تكن مجاعة البنغال التي شهدتها وأنا طفل ناجمة عن افتقار الهند المستعمرة للديمقراطية فحسب، وإنما نتجت أيضا من جراء القيود القاسية على الصحافة الهندية التي عزلت حي البرلمان في بريطانيا عن البؤس في الهند البريطانية. ولم تحظ الكارثة بالاهتمام إلا بعد قرار إيان ستيفنز، المحرر الشجاع في صحيفة ستيمان أوف كالكوتا (المملوكة للبريطانيين آنذاك) الخروج على المؤلف بنشر تقارير مصورة وافتتاحيات لاذعة في ١٤ و١٦ أكتوبر ١٩٤٣. وأعقبت ذلك حالة من الاضطراب في الدوائر الحاكمة في الهند البريطانية واستعرت المناقشات البرلمانية في وستمنستر. وأعقب ذلك بدوره البدء - وبعد طول غياب - في اتخاذ ترتيبات للإغاثة العامة. وعندئذ انتهت المجاعة، لكنها كانت قد قتلت هذه المرة الملايين بالفعل^(١٤).

ويدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على حد سواء وسائل الإعلام ضمن المؤسسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الحوكمة الجيدة، بالتعريفات السابقة وغيرها. وفي مقدور وسائل الإعلام أن تؤدي مهام عديدة

(١٣) انظر على سبيل المثال، أمارتيا سن، الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاقات والحرمان (أوكسفورد: كليرندون برس، ١٩٨١)، وأمارتيا سن، التنمية باعتبارها حرية (نيويورك: أكتور بوكس، ٢٠٠٠).
(١٤) أمارتيا سن، "ما الهدف من حرية الصحافة؟" (باريس: الرابطة الدولية للصحف، ٢٠٠٤).

حاسمة فى سياق الحوكمة والإصلاح، بما يتداخل مع ويدعم عوامل أخرى مثل الحصول على المعلومات وحرية التعبير. وقد لخص بييا نوريس، عندما كان مديرا لفريق الحوكمة الديمقراطية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ثلاثة أدوار أساسية لوسائل الإعلام تسهم بها المقرطة والحوكمة الجدية: كجهة رقابة على الأقوياء، تنهض بالخضوع بالمساءلة والشفافية والتدقيق العام، وكمنبر مدنى للنقاش السياسى، ييسر الخيارات والإجراءات الانتخابية المستتيرة، لوضع جدول أعمال لصناع السياسة، بما يدعم استجابة الحكومات مثلا للمشاكل الاجتماعية وللاستبعاد^(١٥).

ويمكن لوسائل الإعلام أن تمارس مثل هذا التأثير، فى الظروف السلمية، من خلال نفوذها المباشر وغير المباشر على عدد من المحددات الأساسية للحوكمة: الحد من الفساد وتحسين الخضوع للمساءلة والشفافية، وتعزيز المشاركة المستتيرة فى العمليات السياسية، وتيسير وتدعيم السياسات والإجراءات الأدهى إلى الإنصاف والشمول.

ورغم أن التقييم المنتظم كان قليلا، فإن ثروة من الحالات الفردية تبين دور وسائل الإعلام فى فضح الفساد، الذى يعد قيذا كبيرا على التنمية. وفى بيرو، كانت الصحافة المطبوعة هى أول من ألقى الضوء على أعمال ألبرتو فوجيمورى الذى كان رئيسا للبلاد حينذاك بتحقيقات انتقادية.

(١٥) بيبانورس، دائرة حميدة (كامبردج، مطابع جامعة كامبردج، ٢٠٠٠)، ذكر فى مؤلف بيبانورس المعنون دور الصحافة الحرة فى النهوض بالمقرطة، والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية (بحث قدم فى مؤتمر اليونسكو فى يوم حرية الصحافة العالمى الذى عقد فى كولومبو فى سرى لانكا، ٢-١ مايو ٢٠٠٦)، ٤.

الأمنلة وفيرة عن فضح وسائل الإعلام
للفساد والتلاعب في الانتخابات.

وقد كشفت التحقيقات عن نمط من الأعمال الأثمة والفساد بما في ذلك فرق الموت وطغيان العسكر والروابط بين بارونات المخدرات والصفوة السياسية.

وقد أعقب ذلك، وعلى نحو صارخ في ٢٠٠٠، إذاعة شرائط فيديو سجلها سرا رئيس جهاز الأمن في بيرو، على تليفزيون الكابل المخصص للمشاركين فقط، والتي تبين بيع الأصوات مقابل رشاوى. واستقال فوجيمورى فوراً بعد إذاعة هذا^(١٦).

وفي سيراليون، أذيع مسلسل السيد بومة، والذي يتناول فساد الشرطة المحلية على محطات الإذاعة الخاصة (KISS-FM و BO و SKY-FM) في فريتاون^(١٧). وأسفرت التغطية عن زيادة في الأجور لرجال الشرطة وإنشاء إدارة لشئون مجتمع الشرطة. وكانت نتائج الانتخابات الشفافة في غانا في ٢٠٠٠ ترجع جزئياً إلى جهود محطات الإذاعة الخاصة الكثيرة في البلاد. فقد راقب العاملون بها عمليات الاقتراع، وتمت إذاعة تقاريرهم عن الانتهاكات إلى جانب تقارير المواطنين، مما جعل من الصعب التلاعب في التصويت وعزز مصداقية النتائج^(١٨).

وفي بنجلاديش، لعبت وسائل الإعلام منذ استعادة الديمقراطية في ١٩٩١، دوراً محورياً في فضح الفساد في النظم المالية والمصرفية، وفي تصاريح البناء التي يمنحها الموظفون الفاسدون، والتلوث واسع النطاق بالزرنينخ، وفي عديد من المجالات الأخرى^(١٩).

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٧) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمكافحة الفساد، متاح في:

<http://www.developingradiopartners.org/caseStudies/sierraLeone.html>.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٩) محفوظ أنام، وسائل الإعلام والتنمية في بنجلاديش: الفصل ١٥ في حق الإعلان: دور وسائل الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية (سلاسل التنمية، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٢).

والقضية هي أيضا قضية خضوع للمساءلة. فوسائل الإعلام تعزز خضوع الحكومات والقوى الفاعلة القوية الأخرى للمساءلة من خلال كشف ونشر القرارات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج محددة،

تمكين الخضوع للمساءلة بفتح عملية اتخاذ القرارات أمام الرأي العام وتحديد المخربين فيها.

خاصة النتائج التي تتعارض مع الصالح العام. وبطبيعة الحال، يزيد تحديد من هم المسؤولون والعمليات المتضمنة، الخضوع للمساءلة، ويتوقع أن يستطيع مثل هذا التحديد أن يسهم في صنع القرارات بصورة مسؤولة وتحقيق نتائج إيجابية للصالح العام.

بيد أن للشفافية عواقب تتخلل مجالات كثيرة. ويحاج جوزيف ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل والخبير الاقتصادي الرئيسي السابق في البنك الدولي بأن "الانفتاح جزء جوهري من الحوكمة العامة"^(٢٠). وباستخدام مقولة هيرشمان عن "الخروج" و"الاقتراع"^(٢١)، يقدم فكرة أن الحكومات تستفيد عندما يمارس المواطنون الاقتراع.

السماح للناس بالإعراب عن سخطهم ومن ثم تعزيز الخدمات العامة.

وبصفة خاصة، فعندما لا يستطيع الناس الإعراب عن سخطهم من خلال الخروج (على خلاف ما يوجد في أسواق السلع التنافسية، فإن الحكومة تحظى باحتكار الخدمات العامة)، يمكن الإعراب عن السخط وممارسة الحوكمة الفاعلة من

(٢٠) جوزيف ستجلتز، "الشفافية في الحكم"، الفصل ٢ في الحق في الإعلان: دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية (سلاسل التنمية، معهد البنك الدولي ٢٠٠٢)، ٣١.
(٢١) أ. و. هيرشمان، الخروج والاقتراع والولاء، انخفاض انتخابات الإدارة العليا في منظمات الشركات والدول (كامبردج، إم آيه، مطابع جامعة هارفارد، ١٩٧٠).

خلال المناقشة المستتيرة والتفاعل بشأن السياسات المتبعة - الإعراب عن الرأي. والشفافية الكاملة حاسمة في هذا. وإضافة لذلك، فإن عدم تماثل المعلومات داخل الحكومة وفيما بينها وبين الجمهور يؤدي إلى انعدام الكفاءة واتخاذ قرارات إدارية سيئة.

ويلاحظ ستجلتز أن الشفافية تعتمد على عدد من العوامل، مثل حرية تشريعات المعلومات ومؤسسات الإعلام العامة^(٢٢) الرامية إلى استكشاف المعلومات لفائدة الجمهور، والصحافة من أهم هذه المؤسسات الإعلامية^(٢٣).

وإلى جانب دورها في تحقيق الخضوع للمساءلة والشفافية، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تلعب دورا حاسما في العمليات الديمقراطية التي تمثل جوهر الحوكمة الجيدة. ومن نتائج ذلك وضع جدول للأعمال في شكل دعم استجابة الحكومة، لكنه يتجاوز ذلك كثيرا. وفي مقدور وسائل الإعلام أن توفر الوسائل التي يستطيع الناس بها أن يعربوا عن آرائهم ويشاركوا في المناقشة السياسية، مما يخلق فضاء حاسما يمكن أن يجرى فيه التداول العام بشأن الأمور التي تشغل البال. ويوفر هذا فرصا للناس للإعراب عن شواغلهم وأفكارهم لبعضهم البعض وللحكومة، وذلك دور مهم بصفة خاصة بالنسبة للمجموعات الفقيرة والمهمشة. وهكذا تتوافر لوسائل الإعلام إمكانية تعزيز "منبر مدني" أو كما وصفه الفيلسوف وعالم الاجتماع يورجن هابرماس بأنه "مجال عام"، شبكة لتوصيل المعلومات ووجهات النظر^(٢٤)، يمكن فيه تقصى القضايا التي تؤثر على المجتمع والجماعة صراحة وبقوة، وتصفيتها وتركيبها بطريقة تدمجها في الرأي العام^(٢٥).

(٢٢) ستجلتز، ٤٠.

(٢٣) يورجن هابرماس، بين الحقائق والأعراف (كامبردج، أم آيه، مطابع أم أي تي، ١٩٩٦)، ٣٦٠.

(٢٤) المرجع المذكور.

وهكذا، تتوافر الوسائل القادرة ليس لمجرد التأثير على جداول أعمال الحكومات، وإنما أيضا لدعم القدرة الشاملة للمجتمع على إجراء الحوار والنقاش السياسى، وتعزيز مشاركة الناس، بما فى ذلك المجموعات المهمشة فى عملية الحوكمة. وهذا التأثير يمكن أن يحدث بطرق بسيطة - فقد أذاعت محطات الإذاعة السابق ذكرها فى سيراليون سلاسل لتوعية الناخبين أسمتها الديمقراطية الآن، أسفرت عن زيادة أعداد الناخبين فى المناطق التى تستمع إليها عنهم فى الأجزاء الأخرى من البلد^(٢٥). ولكن على مرّ الزمن وفى الظروف السليمة، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تساعد فى بناء الممارسات والثقافة فيما يخص الديمقراطية والحوكمة داخل المجتمع بأسره.

وسائل الإعلام فيما وراء الحوكمة

فما وراء الحوكمة، تتخرط وسائل الإعلام فى ديناميات عدة يمكن أن تتضافر، وأن تتقاطع لتدعم التنمية والرفاهية الاجتماعية الشاملة بطرق مختلفة. ومما هو وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، دور وسائل الإعلام فى التقاليد الطويلة لوضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وتنامى التأثير الذى تمارسه وسائل الإعلام فى تكوين القيم والتطور والتغير فى مجال الثقافة.

فمنذ أمد طويل يعتبر العاملون فى مجال وضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وسائل الإعلام أدوات يمكن استخدامها فى النهوض بالتغيير الإثنائى، لكن كان ينظر إليها فى الغالب الأعم بصورة مستقلة عن سياسة وسائل الإعلام وعمليات تنظيمها. ومع ذلك، فقد تغير التفكير فى كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام،

(٢٥) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمحاربة الفساد، متاح فى:

<http://www.developingradiopartners.org/caeStudies/sierraLeone.html>.

ولأى غايات محددة، بصورة كبيرة على مر السنين. وفي الأيام الأولى، كان كثيرون فى هذا الميدان يفهمون وسائل الإعلام أساسا على أنها أداة لنشر المعلومات من أعلى لأسفل. وكان التحدى يتمثل فى نقل "الرسائل"

وسائل الإعلام أيضا أدوات للتنمية، ويمكن استخدامها لتمكين المجموعات المهمشة من أسباب القوة من خلال مشاركة من أسفل الأعلى.

الإيمانية حول موضوعات شتى مثل الوعى الصحى، والوقاية من الأمراض، والممارسات الزراعية، وإدارة المياه، والمسئولية البيئية. وانتقل التركيز أخيرا إلى قدرة وسائل الإعلام التى تمكن من أسباب القوة باعتبارها وسائل تتجه من أسفل لأعلى للنهوض بالمشاركة فى المجتمع وفى الحياة السياسية، خاصة فى المجتمعات المهمشة.

ومن هذا المنظور لا يطالب المواطنون بفرص للحصول على المعلومات فحسب، بل يطالبون أيضا بالقدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة مع القادة وصناع الرأى أى أن يكون لهم صوت. فالمواطنون يحتاجون فرصا للوصول لوسائل الاتصال وجعل صوتهم مسموعا، كيما يستطيعون أيضا الحديث إلى بعضهم البعض، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، وتطوير القدرة على المشاركة والعمل لتحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق فى ظل القانون. ويولى هذا النهج التقدير للمعرفة المحلية، ويحترم الثقافات المحلية، ويجعل الناس فى موضع السيطرة على وسائل ومضمون عمليات الاتصال^(٢٦). وتدعو الدراسة

(٢٦) ألفونسو جومسيو - داجرون: الجذور والملائمة: مقدم إلى مقتطفات أدبية من CFSC فى مؤلف ألفونسو جومسيو - داجرون. وت توفت، محرران، الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، مقتطفات: قراءات تاريخية ومعاصرة (نيوجيرسى: اتحاد الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، ٢٠٠٦).

الرائدة "أصوات الفقراء"^(٢٧)، للاستماع لأصوات الفقراء بشأن تجربة الفقر. وتعتبر أن نقطة البداية بالنسبة لها هي الاعتراف بأن آراء الفقراء نادرًا ما كانت جزءًا من المناقشة السياسية.

ولاحظت الدراسة أن الرجال والنساء الفقراء واعون بصورة مرهفة بأن صوتهم ليس مسموعًا، وأنهم يفتقرون إلى المعلومات، وتنقصهم الاتصالات اللازمة للحصول على المعلومات. وتورد الدراسة كيف يناقش الفقراء عبر العالم كيف أن ذلك يضعهم في وضع غير مواتٍ في التعامل مع الوكالات العامة، والمنظمات غير الحكومية والموظفين والتجار. وقد أوحى الدراسة بتفكير مستنير جديد بشأن نهج التمكين من أسباب القوة والمشاركة، تحديدًا بإظهار كيف أن الشمول، والوصول للأصوات، والحصول على المعلومات يمكن أن ينهض بالتلاحم الاجتماعي والنقّة، ويمكن من عمل المواطنين المستنير، ويحسن فاعلية التنمية^(٢٨).

إن استخدام الاتصالات لتحقيق التنمية هو عملية للحوار العام والخاص يحدد الناس خلالها من هم، وما يحتاجونه، وما يريدونه من أجل تحسين حياتهم. ويقع في موضع القلب منه افتراض أن الناس المتضررين يفهمون واقعهم أفضل من أي "خبير" من خارج مجتمعهم، وأنهم يمكن أن يصبحوا القادة الذين يوجهون عملية التغيير الخاصة بهم^(٢٩).

وتأتي الأدلة على فاعلية هذه النهج في المحل الأول من التحليل الكيفي، بما في ذلك الدراسات العرقية الوصفية، والتقييم القائم على المشاركة، وغير ذلك من

(٢٧) ديبانا رايان، روبرت تشامبرز، ميرا كاول شاه، وباتي بيتش، أصوات الفقراء: الصراخ عاليًا مطالبة بالتغيير (نيويورك، البنك الدولي/ مطابع جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٠).

(٢٨) ديبانا رايان، التمكين من أسباب القوة وتقليل أعداد الفقراء: مرجع أولي (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠).

(٢٩) المرجع المذكور.

مناهج البحث التي تقضى إلى نهج أكثر توجهاً نحو العمليات منها نحو المخرجات. وقد لفت عدد من الدراسات في هذا الميدان بصفة خاصة الانتباه إلى الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلي أن تلعبه في التمكين من أسباب القوة، وإتاحة فرصة المشاركة للناس والمجتمعات ممن يواجهون الاستبعاد والتهميش. وقد جمع تقرير مؤسسة فورد المعنون "إثارة الأمواج: قصص عن تسخير الاتصالات القائمة على المشاركة لخدمة التغيير الاجتماعي"^(٣٠)، ٥٠ دراسة حالة واستند بصورة مسهبة على قصص مشروعات الإذاعة والتلفزيون المجتمعية لتوفير تقرير ينبض بالحياة عن الناس والمجتمعات الذين يكرسون وسائل الإعلام للاستخدام كوسيلة للتمكين من أسباب القوة، والاعتماد على النفس، والحشد من أجل تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعي.

تبين دراسات الحالة أن النهج القائمة على المشاركة يمكن أن تمكن المجتمعات المحلية من أسباب القوة بدعم العمليات الديمقراطية الداخلية خصيصاً بالنسبة إلى المجموعات المهمشة، ويمكن أن تعزز احترام الذات، وتحمل القيم الثقافية، وتيسر تكامل العناصر الجديدة.

ويوفر التقرير ثروة من الأدلة على التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلي على حياة الناس الحقيقية. ويخلص التقرير إلى أن نموذج استخدام الاتصالات لتحقيق التغيير الاجتماعي ينطوي على تداعيين حاسمين بالنسبة للمشاركة في التنمية يرتبطان بقضايا السلطة والهوية:

قضية تتعلق بالسلطة. تتداخل مقرطة الاتصالات مع قضية السلطة. وتسهم النهج القائمة على المشاركة في وضع عملية اتخاذ القرارات في أيدي الناس. كما تعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة أفكارها بشأن التنمية بأفكار مخطئى التنمية والعاملين الفنيين. وفي داخل المجتمع نفسه، فإنها تدعم تقوية العمليات الديمقراطية الداخلية.

(٣٠) ألفونسو جوموسيو - داجرون، إثارة الأمواج: قصص عن استخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التغيير الاجتماعي (نيويورك: مؤسسة روكفلر، ٢٠٠١).

قضية تتعلق بالهوية. تسهم النهج القائمة على المشاركة خاصة فى المجتمعات التى كانت مهمشة، وخاضعة للقمع، أو ظلت ببساطة مهملة عقوداً طويلة، فى الاعتداد الثقافى بالنفس واحترام الذات. وهى تدعم النسيج الاجتماعى من خلال تقوية الأشكال المحلية والأهلية للتنظيم. وتحمى التقاليد والقيم الثقافية، فى حين تيسر تكامل العناصر الجديدة.

وهناك مجال ثان وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، هو الدور متزايد الأهمية الذى تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية وتطور الأشكال الثقافية والهوية والتنوع. وفيما وراء فكرة نشر المعلومات والتسلية وحتى التربية، كان الدور الثقافى الأعمق لوسائل الإعلام، موضع اهتمام ودراسة كبيرين.

وقد خلص تقرير عالى المستوى للمفوضية الأوروبية إلى أن: دور وسائل الإعلام يتجاوز كثيراً مجرد تقديم المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة فى مجتمعنا أو السماح للمواطنين والمجموعات بعرض حججهم ووجهات نظرهم: فوسائل إعلام الاتصالات تلعب دوراً فى تشكيل المجتمع أى أنها مسؤولة لحد كبير عن تشكيل (وليس مجرد الإعلان عن) المفاهيم، ونظم المعتقدات بل وحتى اللغات – المرئية والرمزية وكذلك الشفوية – التى يستخدمها الناس لإضفاء معنى على العالم الذى يعيشون فيه وتفسيره. ومن ثم، يمتد الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام للتأثير فى تفكيرنا بشأن عن من نكون وبشأن الموضوع من العالم الذى نعتقد أنه يناسبنا (أو لا يناسبنا): بعبارة أخرى، إن وسائل الإعلام تلعب أيضاً دوراً رئيسياً فى تشكيل هويتنا الثقافية⁽³¹⁾. بل وقد يتجاوز تأثير مشاهدة التلفزيون طويلاً على الفرد تأثير السياق المباشر الذى يعيش فيه عليه. وقد حاجَّ جورج جرنبر وهو

(31) المفوضية الأوروبية، تقرير لفريق عالى المستوى بشأن السياسة السمعية البصرية، رأى المفوض مارسيلينو أوريجا (بروكسل: المفوضية الأوروبية، 1998)، 4، 5.

خبير دولى بارز فى تأثيرات التلفزيون، بأن مستهلكى وسائل الإعلام بإفراط يشعرون فى الإعراب عن رأى بشأن العالم مستمد مباشرة من رأى وسائل الإعلام، حتى لو كان عالم وسائل الإعلام الذى يتعرضون له بعيدا نوعا ما عن واقع حياتهم اليومية^(٣٢).

فيما وراء الفرد، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على المعتقدات المشتركة وهوية المجموعة فى المجتمع، سواء كان مفتوحا، ومتسامحا وخلاقا أم لا.

ولا يظل تأثير وسائل الإعلام يجرى على مستوى الفرد فقط، أو حتى فى المحل الأول.

إذ يشير جيمس كارى، عالم الاتصالات إلى التأثير "الشعائرى" لقدرة وسائل الإعلام على إدامة المعتقدات والعلاقات بين من يصل إليهم. وفى رأيه أنه: ترتبط الاتصالات بشروط مثل التقاسم والمشاركة، الاتحاد والزمالة، والاشترك فى عقيدة واحدة، أن وجهة النظر الشعائرية ليست موجهة نحو توسيع نطاق الرسائل فى المكان، وإنما للحفاظ على المجتمع على مرّ الزمن، وليست موجهة للعمل على إضفاء المعلومات وإنما عرض المعتقدات المشتركة^(٣٣).

ومثل هذه المعتقدات المشتركة محورية لطبيعة الثقافة فى مجتمع معين، سواء كان مفتوحا أم متسامحا أم لا، وسواء كان يشجع الإبداع والتشوع أم لا. وفى البلدان النامية، تم وصف دور وسائل الإعلام أحيانا بأنه "بناء الأمة"، وأنه يخلق إحساسا مشتركا بالهوية، ويسهم فى نشوء توافق الرأى بشأن نوع الأمة

(٣٢) جورج جيرنبر، "الحياة مع التلفزيون: ديناميات عملية التثقيف، فى عمل بريانت ود. زيلمان، محرران: منظورات عن آثار وسائل الإعلام (هيلسايد، ن ج لورنس أريباوم، ١٩٨٦) ١٧-٤٠.

(٣٣) جيمس دبليو كارى، تهج ثقافى إزاء الاتصالات" فى عمل ج. دبليو. كارى، الاتصالات باعتبارها ثقافة. مقالات عن وسائل الإعلام (بوسطن، نوين هايمان، ١٩٨٩)، ١٨.

التي يتم السعى وراءها. ويؤكد الإطار أو الثقافة أيضا إسهام التنوع والالتزام بالتعددية^(٣٤)، واحترام كل الثقافات على قدم المساواة وعرضها في وسائل الإعلام. ومثل هذا النهج مهم بصفة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام في البلدان التي توجد بها مجتمعات كبيرة من المجموعات المهمشة ومن السكان المحليين المستبعدين، وحيث تتعرض الهياكل التقليدية ونظم المعتقدات لتغير وتطور سريعين.

سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام

يركز نهج الصالح العام تجاه وسائل الإعلام على دعم مساهمة وسائل الإعلام في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، واستخدام الاتصالات القائمة على

المشاركة لتحقيق التنمية، والتعددية الثقافية والوكالة الاجتماعية. ويمكن لأهداف السياسة هذه أن تدعم بعضها البعض. فالخضوع للمساءلة والحوكمة المعززة يمكن

أن يساعدا في خلق مناخ لقيام إعلام أكثر استنادا للمشاركة، ومن ثم توفير صوت للمجتمعات المهمشة. ويمكن إعلاء الصوت بدوره من إقامة مواطنة أكثر إحاطة ونشاطا، مما يثرى عملية الحوكمة. ومما يدعم التسامح الثقافي والتعددية، الالتزام بتنوع مضمون الإعلام، وتشجع المشاركة العلمية وضع سياسات أكثر إنصافا وشمولا.

(٣٤) يقدم تقرير المفوضية العالمية عن الثقافة والتنمية، تنوعنا الخلاق (اليونسكو، ١٩٨٥)، مفهوم الحرية الثقافية باعتباره حق مجموعة من الناس في اتباع أو تبني طريقة للحياة من اختيارهم وذلك شرط لازدهار حرية الأفراد. ٢٥، ٢٦.

ومع ذلك، فإن وجود علاقة إيجابية بين وسائل الإعلام والحوكمة والتنمية ليس أمراً محتملاً بأيّة حال. فالآثار النافعة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود مجموعة متميزة من السمات الخاصة بالإعلام داخل مناخ يمكن من أسباب القوة، ويشمل وإن كان لا يقتصر على، السياسات والقوانين والتنظيمات. ومن بين أهم هذه السمات على المستوى العام: حرية التعبير وسهولة الحصول على المعلومات، المرتبطة بوسائل الإعلام بصفة أخص، والاستقلال عن المصالح المترسخة، والتنوع الكبير في ملكية وسائل الإعلام ومضمونها، ونطاق وصولها الكبير داخل المجتمع، ووجود قاعدة مستدامة للأصول. ويتوسع الكتاب الحالي في هذا الموضوع البسيط في الأساس.

إن احترام حق التعبير في المجتمع أساسى لقدرة وسائل الإعلام على التأثير على الحوكمة والتنمية، فالصحافة الحرة هي محكّ اختبار الديمقراطية والحوكمة الجيدة. فليسبب جيد، فإن فرض القيود على إجراء التحقيقات وإعداد التقارير بشأن الأمور التي تحظى بالاهتمام العام يمكن أن يقوّض بصورة شديدة كل جوانب أداء وسائل الإعلام عملياً، ويعرقل قدرتها على إدامة الحوكمة الجيدة والنهوض بها.

بيد أن الحرية لا تعنى ضمناً ترخيصاً مطلقاً. فكل بلد يفرض قيوداً على ما يمكن نشره أو بثه. ولا يعتبر نشر الأكاذيب الخبيثة التي تنتهك سمعة شخص ما أمراً مشروعاً في أي مكان، ويحظر معظم البلدان الحض على الكراهية، مثلاً على أساس العنصر أو الأصل العرقي. إن وجود توازن سليم بين مختلف الحقوق والمصالح المضاربة أمر حيوى لحماية حرية وسائل الإعلام، والقوانين المقيدة بغير موجب تعرقل بصورة خطيرة قدرة وسائل الإعلام على خدمة الصالح العام.

ثانياً، إن الحصول الميسور والفورى على المعلومات المهمة للعامّة، من المصادر العامة والخاصة على حدّ سواء، أمر حاسم للأداء الفاعل لوسائل الإعلام

سمة أساسية ثانية: الحصول الميسور
والفوري على المعلومات المهمة العامة
أمر جوهري.

بالنسبة لأدوارها المختلفة في مجال الحوكمة.
ويعتمد الخضوع للمساءلة عن تلك السلطات
اعتماداً مفروضاً على القدرة على الحصول
على المعلومات المتعلقة باتخاذ

القرارات واسترجاعها، لكن فاعلية عملية اتخاذ القرارات تتعزز عندما تكون أسس
هذه القرارات مفتوحة أمام التدقيق والنقاش العام. كما يمكن لتدفق المعلومات من
خلال وسائل الإعلام أن يحسن تخصيص الموارد، وقيمتها لا تقدر بالنسبة للأداء
الفاعل للأسواق^(٣٥).

ثالثاً، هناك عادة خليط من وسائل الإعلام وأنواع وسائل الإعلام في
المجتمع (وهذه هي الحال على نحو متزايد)، مع أداء مختلف وسائل الإعلام
لوظائف مختلفة. وإجمالاً، فإن وسائل الإعلام يجب أن تكون مستقلة، قادرة على
ممارسة نشاطاتها متحررة من تأثير مجموعات المصالح الخاصة بغير مقتضى.
وتعمل وسائل الإعلام على خير وجه عندما تكون هذه التشكيلة المتنوعة مزدهرة
بشكل كامل: خدمات عامة وخدمات تجارية ومجتمعية وغيرها. وحيث تسيطر

سمة أساسية ثالثة: استقلال وسائل
الإعلام أمر حيوي.

الحكومة أو المصالح التجارية القوية كلية
على وسائل الإعلام، فإن قدرتها الشاملة
على الإسهام في التصديع السياسي
الديمقراطي تتعرض للضرر.

ولغياب استقلال وسائل الإعلام تأثير يمكن التنبؤ به على قدرة وسائل
الإعلام على تحقيق الذموسع للمساءلة: ففي الحد الأدنى، يفشل دورها في مراقبة
الانتهاكات بالنسبة للمالك المسيطر عليها. وعندما تكون الحكومة هي المالك

(٣٥) البنك الدولي. تقرير من التنمية في العالم، ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢) ١٨٩.

المسيطر، فإن التداعيات بحكم الضرورة ستكون خطيرة. ذلك أن العلاقة الوثيقة مع الحكومة بأكثر من اللازم ستسبب أيضا مشكلات خطيرة من زاوية قدرة وسائل الإعلام على تيسير المشاركة والإسهام في تمكين المواطنين من أسباب القوة. إذ تعتمد المشاركة على القدرة على الإعلان عن الانتقادات للحكومة علانية من خلال وسائل الإعلام، ولا شك أن هذا ستعرقه سيطرة الحكومة. وعندما تسيطر أقلية من أصحاب المصالح الخاصة على وسائل الإعلام، فإن النتيجة ستكون مماثلة تماما. ورغم أن بعض الملاك لا يتدخلون في التحرير، فإن الملكية تعنى ضمنا على الدوام درجة من السيطرة الواقعية أو المحتملة ويمكن أن تشكل عقبة كؤودا أمام التعددية والتنوع. وهناك طريقة شائعة لعلاج ذلك هي تطبيق تدابير للحد من تركيز الملكية.

رابعاً، ينبغي أن يعكس مضمون الإعلام بل ويعزز ويحفز تنوع الآراء في المجتمع. ويقتضى تنوع الإعلام طائفة واسعة من المضامين التي تخدم احتياجات

<p>سمة أساسية رابعة: ينبغي أن تعكس وسائل الإعلام وتعزز التنوع الكامل للآراء في المجتمع.</p>	<p>ومصالح جماهير نظارة مختلفة وأغراضا متباينة. إن مضمون الإعلام يجب ألا يعالج مصالح الصفوة في الحضر فقط، بل أيضا مصالح فقراء الريف والحضر،</p>
---	--

والأقليات، وغيرها من المجموعات المهمشة. ويجب أن يعكس مختلف الثقافات، ونظم المعتقدات والتطلعات الخاصة بالأقلية وكذلك للأغلبية، وأن يفعل ذلك بطريقة غير متحيزة.

وبالمثل، فإن النهوض بالخضوع للمساعدة يقوم على فكرة وجود قطاع للإعلام يركز إجمالاً على طيف كامل من القضايا التي تشكل شاغلا عاما، بما في ذلك تغطية طائفة عريضة من الآراء والقوى الفاعلة، ليس فقط المسئولون ولكن أيضا القوى الاجتماعية الفاعلة والقوية الأخرى.

خامساً، إن وسائل الإعلام الفاعل يجب أن تحظى بنطاق وصول عريض إلى المجتمع، وأن تتوفر ويسهل الحصول عليها من قبل كل المجموعات

سمة أساسية خامسة: ينبغي أن تكون كل المجموعات في المجتمع قادرة على الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها.

الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وعبر أعرض مساحة إقليمية. ويمكن أن تشمل العوامل التي تؤثر على نحو متميز على نطاق وصول مختلف ووسائل الإعلام،

المعدلات المرتفعة للأمية، وتعدد اللغات والشعوب الأهلية الكثيرة، ومدى البعد عن المراكز الحضرية، وصعوبة التضاريس، وضعف شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكلفة معدات الإعلام، بما في ذلك أجهزة الاستقبال وعدم وجود الكهرباء. وضمان أن تتوفر وسائل الإعلام المختلفة لمن يعيشون على الهامش، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وجغرافياً، يمكن أن يمثل تحدياً كبيراً ومع ذلك فهو أمر ضروري، إذا أردنا ضم السكان بأكملهم، أو ما يقرب من ذلك، ومنحهم صوتاً.

وأخيراً، فإن وجود قاعدة موارد مستدامة أمر حاسم لوجود إعلام فاعل. والقاعدة المالية الملائمة والمستدامة أمر حيوي لأداء كثير من وظائف وسائل

وأخيراً، فإن الأمر يقتضي توافر قاعدة اقتصادية ومؤسسية مستدامة.

الإعلام، مثل الأنشطة الأكثر استخداماً للموارد الخاصة بتقارير التحقيقات والشئون الجارية.

وبعض مصادر التمويل ينطوي على مخاطر لصيقة به، فإمكان حجب التمويل العام يعطى للحكومات وسيلة ضغط للتأثير على وسائل الإعلام، في حين أن المعلنين يمكن أن يستخدموا قدرتهم على التحول إلى منافذ أخرى للحصول على تغطية أكثر مواتاة. ويفاقم عدم كفاية الموارد الاعتماد على مصادر التمويل، سواء كانت عامة أم خاصة، ويزيد خطر النفوذ المتحزب أو الخارجي أو الرقابة.

وقد تجد وسائل الإعلام في البلدان النامية، بفرصها المحدودة للحصول على الاستثمارات والإيرادات، أنه من الصعب بصفة خاصة الموازنة بين احتياجات القدرة على البقاء اقتصاديا والاستقلال والتنوع.

بيد أن الاستدامة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية^(٣٦). وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى العلاقات بين هيئات البث والمجتمع أو الجمهور الذي تخدمه، بما في ذلك مصداقيتها في عيون ذلك المجتمع. ويمكن قياس عواقب فقد دعم الجمهور على هيئات البث التجارية بصورة مباشرة من حيث الإيرادات. فلدى هيئات البث التي تقدم خدمة عامة وهيئات البث المجتمعية التزامات محددة إزاء المجتمعات أو الجماهير التي تخدمها، ويمكن أن يؤثر فقد الدعم الاجتماعي، مقارنا بنسبة الجمهور أو المواقف العامة، بصورة خطيرة على استدامتها، بما في ذلك قدرتها على تبرير حصولها على التمويل العام وغيره من الموارد.

وتشير الاستدامة المؤسسية إلى العلاقات الهيكلية التي تحرك عمل جهات البث. فعلى سبيل المثال، فإن الحوكمة الشفافة والفاعلة لدى جهة البث العامة، محورية بالنسبة لمصداقيتها واستمرار قدرتها على العمل. وبالنسبة لجهات البث المجتمعية، فإن المشاركة عن طريق إخضاعها للمساءلة أمام مجتمعيها، شرط ضروري للنجاح. وبالمثل، تحتاج جهات الإرسال التجارية أيضا إلى هياكل كفنة وفاعلة للإدارة لتحقيق أهداف الأعمال الخاصة بها.

(٣٦) ألفونسو جوميسو - داجرون، مفترق الطرق السعيد: أربعة جوانب للاتصالات من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي المستدام (جرى التكليف به من أجل هذه الدراسة)، ١٥-١٧.

المناخ الأعرض

تدرج هذه السمات الأساسية في العمليات الأعرض للتنمية السياسية والمؤسسية. فالقوانين والسياسات المرتبطة بها يمكن أن تماثل ورق الحائط، تفيد في الزينة ولكن يصعب اعتبارها مؤشراً موثقاً به على ما يحدث فعلاً تحت

السطح. وفي عدد كبير للغاية من الدول، تكون سياسات الإعلام موضع احتفاء كبير، لكن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى الطموحات المعرب عنها.

المناخ الأعرض مهم أيضاً في توفير الظروف المفضية إلى نمج الصاخ العام إزاء وسائل الإعلام.

وتتمثل سمة أساسية في احترام حكم القانون والالتزام العام به. ويقتضى هذا وجود قضاء فاعل. وبدون وجود ذراع للتنفيذ للحفاظ على الحماية التي يسبغها القانون، يمكن حتى أن يثبت أن محاولات خلق مناخ قانوني وتنظيمي إيجابي لا جدوى منها.

ويتضمن حكم القانون عددًا من المبادئ، بما في ذلك وجود إطار هرمي متطور من القوانين التي يتوجها الدستور، وتوافر الاحترام الواسع لهذه القوانين وتطبيقها بدون تمييز، وفصل الوظائف التنفيذية عن الوظائف القضائية، واحترام أحكام القضاء والعمل بمقتضاها.

إن غياب حكم القانون يمكن أن يجعل تشريعات الإعلام وسياساته أمراً لا طائل منه.

وتوضح أمثلة كثيرة كيف أن غياب حكم القانون يمكن أن يجهض تحقيق أهداف الصالح العام في مناخ الإعلام. فعلى سبيل المثال، فقد ألفت دراسة أجرتها

رابطة المحامين الدولية في عام ٢٠٠٠، الضوء على المشاكل الخطيرة المتعلقة باستقلال القضاء في ماليزيا في دعاوى سياسية، بما يتناقض مع الاحترام الجيد لحكم القانون وذلك في دعاوى الأعمال^(٣٧). ونتيجة لذلك، جرت إساءة استخدام قوانين القذف والشغب، إلى جانب فرض ضوابط تنظيمية على وسائل الإعلام، وذلك لإسكات الانتقادات الموجهة للحكومة والحيلولة دون فضح الفساد وغيره من الآثام.

وفي زمبابوي، طرحت المحكمة العليا جانبا القوانين التي تقيد حرية التعبير باعتبارها غير دستورية في عدد من المناسبات، مما حطم احتكار الحكومة لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،^(٣٨) وألغت حظرا على نشر الأنباء الكاذبة،^(٣٩) ومنعت احتكار الحكومة للبيث.^(٤٠) وفي بعض الحالات، مثل إلغاء احتكار البيث، رفضت الحكومة ببساطة تنفيذ هذه الأحكام.

وهكذا، فإن غياب حكم القانون يزيد بصورة كبيرة خطر الإخفاق التنظيمي، بغض النظر عن نوعية التنظيم، لاحتمال أن يقوض ذلك استقلاله ويجهض أعماله. وإضافة لذلك، فإن استمرار نظام قانوني يسمح بالفساد بعد أن تفضحه وسائل الإعلام، يحد بدرجة كبيرة من قدرة مثل هذه الوسائل على إحداث التغيير.

(٣٧) انظر العدالة معرضة للخطر: ماليزيا في ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة المحامين الدولية، ٢٠٠٠) متاح في:

[http:// archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp](http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp).

(٣٨) إعادة تجهيز شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية و 513 (1996) Anor, 4LRC (٣٩) قضية شافونوكا وتشوتو ضد وزارة الداخلية والمدعى العام. الحكم رقم S.C.361/2000 (ميو ٢٠٠٠).

(٤٠) قضية كابتال راديو ضد وزارة الإعلام، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٢، الحكم رقم S.C.99/2000 (سبتمبر ٢٠٠٠).

كما أن هناك عدداً آخر من العوامل المهمة لصحة وسلامة وسائل الإعلام، منها الدعم المؤسسي المصاحب. ففي مقدور الروابط المهنية القوية والفاعلة أن تقوى كثيراً جهود وسائل الإعلام للحفاظ على استقلالها، وتمكن من ظهور مؤسسات فاعلة للتنظيم الذاتي لاستكمال التنظيم الحكومي بمدونات ومعايير لوسائل الإعلام. وفي مقدور النقابات أن تقوى سطوة الصحفيين وغيرهم من العاملين بالإعلام في إنتاج مضمون غير متحيز عالٍ النوعية، والدفاع عن ممارسات الصحافة غير المتميزة في مواجهة المصالح الفئوية. وتستطيع منظمات التدريب أن تبني وتتمى قدرة ومهنية العاملين بالإعلام. إن الصحافة الرسمية تكون جوفاء في غياب الموهبة الخلاقة، الميالة لممارسة مهاراتها والوسائل المتاحة لها لتوعيتها وتدريبها للارتقاء بها لمستوى أعلى.

<p>إن القدرة على إشباع الاحتياجات المادية، وتوافر قنوات و منافذ التوزيع، وأسواق الإعلان الفاعلة، هي أمور مهمة.</p>	<p>إن عدم توافر الحاجات المادية اللازمة لصحافة حرة، بما في ذلك ما يكون أساسياً مثل ورق الصحف، أو عدم توافر منافذ توزيع القنوات للبت، يمكن أن يؤثر على المجتمع ككل بصورة خطيرة.</p>
--	--

وفي حالة الصحف والمجلات، فإن إقامة نظام عادل ومفتوح من أكشاك الصحف وغيرها من وسائل التسليم، أمر جوهري. ويمكن لمنظمات رصد وسائل الإعلام وبحوث التسويق، أن تيسر نمو الإعلام. ويمكن للحكومة أن تسنّ حوافز ملائمة من خلال سياسات الضرائب والحوافز وغيرها من الوسائل.

وأخيراً، فإن تأثير سياسة وقوانين الإعلام جيدة النوعية يعتمد في نهاية المطاف على مدى حسن تطبيق هذه القوانين والسياسات، ويركز هذا الدليل أساساً على الإطار القانوني والسياسي وليس على دور الحكومة والقضاء والمجتمع

المدنى والقوى الفاعلة الأخرى فى ضمان التنفيذ الفاعل. بيد أن مثل هذا التركيز على التنفيذ حاسم وينبغى أن يمثل شاغلا أساسيا لمستخدمى هذا الدليل.

إن كل هذه العوامل مهمة، وفى مقدور الحكومات أن تتخذ تدابير لإقرارها وتدعيمها. وترد الإشارة لها فى البابين الثانى والثالث فى الأماكن المناسبة.

الدعائم المعيارية وتوافق الرأى الدولى الناشئ

يركز هذ الدليل على العلاقة بين البث والصالح العام. وبهتم بصفة خاصة بكيف يمكن لأطر السياسة أن تمكّن وسائل الإعلام بأكثر الطرق فاعلية من إخضاع السلطات للمحاسبة للصالح العام، وتوفير منابر للنقاش العام المستنير والشامل، والمساعدة فى ترسيخ الحوكمة الفاعلة. باختصار، إنه يركز على العلاقة بين البث والمجتمع.

تشمل القيم الكامنة وراء هذا النهج ما يلى:

إخضاع السلطات للمحاسبة للصالح العام، وتوفير منابر للنقاش العام المستنير

ويتبنى الدليل نهجا معياريا إزاء هذه القضايا، ساعيا إلى تمكين صناعات السياسة وغيرهم من مستخدميهم من تكييف التحليلات والأمثلة المعروضة هنا مع سياقاتهم الخاصة المحددة. بيد أنه كما يبين العنوان، فإن المؤلفين اعتمدوا منظورات معيارية، وقد يكون من المفيد الإعراب صراحة عن القيم الكامنة وراء ذلك. وكثير من التوجيه المقدم يجد جذوره فى القانون الدولى والممارسة الجيدة المعترف بها - والمقننة أحيانا - لكن البعض منه ينبثق من خبرة المؤلفين وتقييماتهم الخاصة بهم، وتلك الخبرة نفسها متجذرة فى مجموعة من القيم المحددة.

الدور الحاسم لوسائل الإعلام فى الممارسات الديمقراطية.

فى القانون الدولى والممارسة الجيدة المعترف بها - والمقننة أحيانا - لكن البعض منه ينبثق

فأولاً، يحاجُّ الدليل لصالح إطار من الحوكمة الديمقراطية ويقع فى ثناياه، حيث يمثل دور وسائل الإعلام جزءاً حاسماً من عملية التدقيق والموازنة التى تمكّن النظم الديمقراطية، من العمل لصالح شعوبها. ويحاج هذا النهج بأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون فاعلة أو مستدامة بدون إعلام نابض بالحياة قادر على العمل للصالح العام.

إطار لحقوق الإنسان.

ثانياً، أنه يندرج فى إطار حقوق

الإنسان، حيث تعد حقوق الفرد أساسية ليس

لمجرد أنها مفيدة للمجتمع (أى فى توفير كايح على أعمال الحكومة)، ولكنك لأنها قيمة بطبيعتها وجديرة بالتمسك بها.

وثالثاً، فإنه يحاج بأن نظم الحكم التى تنظم دور وسائل الإعلام داخل المجتمع لابد من تكييفها مع سياقات مثل هذا المجتمع. ولا يقصد بهذا الدليل أن يوفر مجموعة شاملة من وصفات السياسة. وبدلاً من ذلك، فإنه يوفر مجموعة من الأمثلة والمعايير والقواعد التى تشكل نهج الصالح العام إزاء سياسة وسائل الإعلام وتنظيمها والتى يمكن تطبيقها وتكييفها فى مختلف السياقات.

ظهرت فكرة أن الاتصال حق لا يقتصر على حرية التعبير أيضاً خلال السبعينيات ومطلع الثمانينيات وتتردد أصدائها حالياً.

رابعاً، يسلم المؤلفون بأن كثيراً

من النقاش حول دور وسائل الإعلام فى

الحوكمة ليس تقنياً فى الأساس، بل

سياسي بطبيعته. وهو يركز على كيف

يستطيع المجتمع، أن يجعل صوته مسموعاً فى النقاش العام والسياسة، ومن ثم يستطيع أن يمارس سلطة الاتصال فى المجتمع. ويواجه الناس الذى يعيشون فى فقر تحديات كبيرة فى جعل صوتهم مسموعاً.

ويعتقد المؤلفون أن بناء وسائل الإعلام الفاعلة التي تعمل للصالح العام مكون حاسم في التمكين للتنمية الديمقراطية والسلمية التي ترتقى بمصالح الناس الذين يعيشون في فقر.

إن كثيرا من الشواغل المتعلقة بوسائل الإعلام المثارة في هذا الدليل طويلة الأمد، ولم يكن تاريخ الجدل حولها سعيدا على الدوام. ورغم أن هذا الدليل يركز على السياسة والأطر التنظيمية على المستوى القطري، فإن الجدل على المستوى القطري يتأثر، تاريخيا وحاليا، بالجدل على المستوى الدولي. وهناك تاريخ طويل من الجدل والمحاجة الذي اتسم جزء كبير منه بالاستقطاب الحاد حول القضايا التي ألقى عليها الضوء في هذا الدليل مثل النفوذ الحكومي المفرط، وعمل وسائل الإعلام لتحقيق مصالح تجارية ضيقة وليس مصالح عامة، وتركز ملكية وسائل الإعلام، وانعدام التنوع والتعددية في وسائل الإعلام، والنقص في فرص الوصول إلى وسائل الإعلام ومضمونها بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وغير ذلك.

وحتى التاريخ الحديث نسبيا شهد نهجا جَدَ مختلفة لفهم تأثيرات الإعلام على عمليات التنمية. فمع تعرض وسائل البث لموجة من التحويل خلال الستينيات والسبعينيات، انبثقت منازعات وخلافات شتى، أحيانا من منظورات قيم مختلفة بصورة كبيرة. وأصبحت قضية بث الإشارات اللاسلكية المباشر بالسواتل عبر الحدود قضية رئيسية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وأثارت شواغل ثقافية وتجارية وسياسية بين كثير من البلدان النامية، رغم أن المحصلة كانت هي السموات المفتوحة عمليا القائمة حاليا. وجرت المناقشة الأكثر استعارا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وكانت تتعلق بما سمي النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، مما أسفر عن إنشاء اليونسكو لجنة للنظر في المشاكل العالمية المتعلقة بالاتصالات^(٤١).

(٤١) اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات التي وضعت تقريرها المعنون "أصوات كثيرة وعالم واحد" وقدمته لمؤتمر الجمعية العامة لليونسكو في ١٩٨٠، والذي صادق عليه.

ويعتقد كثيرون في العالم النامي، وفي أماكن أخرى أن بناء عالم ما بعد الاستعمار يقتضى إعادة النظر فى الديناميات والهياكل الدولية - بل وحتى الحوكمة والاتصالات الدولية - لكى نضمن، بين أمور أخرى، "مزيدا من العدالة، ومزيدا من الإنصاف، وكثيرا من المعاملة بالمثل فى تبادل المعلومات"^(٤٢). وقد عارض دعاة الحلول التى يوفرها السوق، بما فى ذلك مصالح وسائل الإعلام التجارية الكبرى وحكومة الولايات المتحدة، بصورة عنيفة كثيرا من التذاعيات التنظيمية للنظام العالمى الجديد للمعلومات والاتصالات، وحاجت بأنها تنتهك مصالح حرية التعبير الأساسية. وقد اختزلت المناقشات المخلصة التى شوهتها سياسات الحرب الباردة، على مقولات تثير الضغائن، ولا يزال المذاق المر العالق مستمرا إلى اليوم. ولقد كانت المشاعر ثائرة، إلى حد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انسحبتا من اليونسكو بسبب هذه القضايا (ولم تعودا إلا أخيرا).

ويركز تيار فى هذا الجدل، يمثل فى بعض النواحي محاولة لسد الفجوة بين الجانبين، على فكرة أن الاتصالات حق. وتتمثل هذه المقولة التى أثبتت بداية فى أوائل السبعينيات، فى أنه فى سياق النمو الحاشد فى أساليب وتكنولوجيا الاتصالات، ينبغى ترسيخ الحق فى الاتصال لتعميق حرية التعبير، وبما يؤدى إلى حوار أكثر احتدما واحتراما وتفاعلا بين الناس والمجموعات فى المجتمع. وأخيرا جدا، مارست فكرة الحق فى الاتصال - وبصورة أقل اتساما بالطابع الرسمى حقوق الاتصال - تأثيرا ما على المناقشات الدائرة حول الإعلام فى القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات^(٤٣).

(٤٢) مقدمة لكتاب أصوات متعددة وعالم واحد، لرئيس اللجنة، سين ماكبريد (اليونسكو، باريس ٨٠)، ١٨.

(٤٣) رينز كوهلن، لماذا تثير الحقوق فى الاتصال مثل هذا الخلاف؟ فى عمل مؤسسة هاينريش بول، محرر، روى فى العملية. القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات، جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٥ (٢٠٠٤). وكذلك فى مطبوعات الرابطة العالمية للاتصالات المسيحية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. متوافر فى: http://wacc.dev.visionwt.com/wacc/our_work/thinking/communication_rights/why_are_communication_rights_so_controversial.

وتبين عوامل مختلفة أن المناقشات الدولية حول دور وسائل الاتصال فى التنمية أصبحت بناءة بدرجة أكبر مما كانت عليه فى الماضى. لقد انتهت الحرب الباردة وغدت ديناميات القوة العالمية أكثر تعقيداً وتعدداً فى الأوجه من جراء ذلك. وقد أصبحت الديمقراطية أكثر تجزراً فى كثير من البلدان مما كانت عليه فى الثمانينيات، وغدا التسليم بأهمية وسائل الإعلام فى التنمية أكثر شمولاً على النطاق العالمى منه فى الماضى. وربما يسبق كل ذلك فى الأهمية، أن كل القوى الفاعلة تقريباً (على الأقل خارج الحكومات) تحتاج بأن حرية التعبير حجر أساسى ولا يخضع للمساومة فى كل المناقشات الدائرة فى هذا المجال، وأن كثيراً من النقاش حول نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام يجب أن يركز على تمكين الناس الذين يعيشون فى فقر من ممارسة حقوقهم فى حرية التعبير، وهى حقوق تستحيل ممارستها بدون إنشاء منصات يستطيعون التواصل من خلالها^(٤٤).

(٤٤) عقد اجتماع فى مركز بيلاجيو بمؤسسة فورد فى ٢٠٠٣، جمع مجموعة من القوى الفاعلة فى مجال الإعلام، وتباين آراؤها بشدة وتختلف خلفياتها لتقييم درجة توافق الرأى حول قضايا تتعلق بحرية الإعلام والفقير. ويشير البيان الصادر عنه إلى الاتفاق على كثير من القضايا. انظر بيان بيلاجيو المعنى بالإعلام والحرية والفقير، متوافر فى:

<http://www.panos.org.uk/global/Rprojectdetails.asp?ProjectID=1033&ID=1002&RProjectID=1058>.

الفصل الثاني

قطاعات البث وأنواعه

رغم أن كثيرا من الممارسات الجيدة التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل وثيقة الصلة بكل وسائل الإعلام، فإن محور التركيز في هذا الدليل ينصب في المحل الأول على وسائل البث التقليدية (أى الإذاعة والتلفزيون). وفي عصر يُكرس فيه قدر متزايد دوما من الاهتمام للإعلام الخبرى، على الأقل فى وسائل الإعلام، بما فى ذلك الأشكال المتعددة التى يوفرها الإنترنت ويواصل فيه الإعلام المطبوع الإطاحة بالتنبؤات السابقة لأنها عن زواله، فإن هذا الأمر يستحق تفسيرا. والعوامل التى أثرت على القرار الخاص بالحد من نطاق الدليل بهذه الطريقة موجزة فى هذا الفصل، وتستخدم كمقدمة للأقسام التالية التى جرى فيها وصف الأنواع الرئيسية للبث ودينامياتها وعلاقتها المتبادلة.

أضواء على البث

يحتل البث موقعا يجعل له تأثيرا ضخما على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى كل أنحاء العالم تقريبا. لعدد من الأسباب. ويقارن الجدول (٢-١) فرص الوصول للإنترنت والتلفون مع التلفزيون (بما فى ذلك السوائل المنزلية) والإذاعة.

يركز هذا الدليل على البث لأن..

الإذاعة والتلفزيون هما الوسيلتان للإعلام اللتان تصلان لأبعد مدى، خاصة بين الفقراء.

ورغم أنه قد يكون من المعقول أن نخلص إلى أن ذوى الدخل المرتفع يستطيعون أن يحصلوا على كثير من معلوماتهم وإعلامهم من على الإنترنت، فالمؤكد أن هذه ليست هى

الحال لدى مجموعة الدخل الأدنى والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وهنا تعتبر الإذاعة والتلفزيون (تشاهد نسبة صغيرة فقط السوائل المنزلية) منافذ للإعلام فى المحل الأول. وفى حين أن المشاهدة والاستماع الجماعيين أكثر شيوعاً فى البلدان الفقيرة عنها فى البلدان النامية، فإن النسبة الفعلية من السكان التى تستهلك الإذاعة والتلفزيون من المرجح أن تكون أعلى نسبياً من النسبة التى تملك جهازها الخاص. وإضافة لهذا، بلغت تغطية الإذاعة والتلفزيون فى ٢٠٠٢ (أى السكان الذين يعيشون فى مناطق يمكن أن تتلقى الإرسال) ٩٦ و ٩٣ فى المائة على التوالى^(١).

الجدول ١.٢ الإجمالى لكل ١٠٠ من السكان من :

مشتركى الإنترنت، مشتركى الإرسال التليفونى، أجهزة التلفزيون،

سائل منزلى للتلفزيون كنسبة مئوية من إجمالى أجهزة التلفزيون والراديو.

أجهزة	نسبة	أجهزة	التليفونات	الإنترنت	
الراديو	مئوية من	التلفزيون	(الأرضية +	٢٠٠٤	
آخر الأرقام	التلفزيونات	آخر	المحمولة)		
	ذات السوائل	الأرقام	٢٠٠٤		
	المنزلية				
	آخر الأرقام				
١٦	٣	٨	٧	٢	منخفضة الدخل
					الشريحة الدنيا
٣٧	١٢	٣٢	٤٤	٨	للدخل المنخفض
					الشريحة العليا
٤٨	٩	٣٧	٦٩	١٦	للدخل المنخفض
٧٤	٢٢	٧٤	١٣١	٥٣	مرتفعة الدخل

المصدر: تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٦، الجداول، ١٩ (أرقام الراديوهاست حسب بترجيح عدد الراديوهاست لكل ١٠٠ من السكان بعدد السكان).

(١) تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية (جنيف، ٢٠٠٣).

ولا تتوافر الأرقام القابلة للمقارنة بصورة مباشرة بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والإنترنت. بيد أن الجدول (٢-٢) يبين أنه فيما عدا استثناءات قليلة خاصة في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال، فإن توزيع الصحف يقل كثيرا عن عدد الراديوهات.

يسبق البث الصحف من حيث التوزيع.

وقد خلص مسح شامل حديث للتلفزيون في عشرين بلدا أوروبيا، تمر جميعها فيما عدا أربعة منها، بمرحلة انتقال إلى ما يلي^(٢).

على الرغم من التوسع السريع في الإنترنت، فقد احتفظ التلفزيون بجاذبيته

إن مشاهدة التلفزيون آخذة في الارتفاع، وهي المصدر الأساسي والأكثر تأثيراً للمعلومات في مناطق كثيرة.

الكبيرة للمشاهدين على اتساع العالم كله. وخلال السنوات العشر السابقة، أخذت مشاهدة التلفزيون تتزايد، وبلغ متوسط وقت المشاهدة في أوروبا أكثر من ثلاث ساعات يوميا. وزاد متوسط زمن مشاهدة الكبار له..

في وسط وشرق أوروبا من ٢٠٨ دقائق في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٨ دقيقة في ٢٠٠٣^(٣).

(٢) كانت البلدان المدرجة هي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا ولافتيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية مقدونيا، ورومانيا، وصربيا، سلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا والمملكة المتحدة. ولم تكن بيانات المشاهدة متوفرة لأول بلدين.

(٣) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: السياسة والاستقلال، المجلد الأول (٢٠٠٥)، ٣٩.

الجدول (٢-٢) توزيع الصحف لكل ١٠٠ من السكان

(أحدث الأرقام) اتجاهات الصحافة العالمية WAN، ٢٠٠٤

بلدان تمر بمرحلة انتقال	أمريكا اللاتينية
بلغاريا ٤٧	أكوادور ١٤
أوكرانيا ٢٧	كوستاريكا ١١
سلوفينيا ٢١	السلقادور ٦
أستونيا ٢٠	الأرجنتين ٥
جمهورية التشيك ١٩	البرازيل ٥
لاتفيا ١٨	الجمهورية الدومينيكية ٤
هنغاريا ١٨	كولومبيا ٤
صربيا- الجبل الأسود ١٦	أوراجواي ١
كرواتيا ١٤	آسيا
بيلاروسيا ١٣	ماليزيا ١٨
بولندا ١٣	الصين ٩
سلوفاكيا ١٢	باكستان ٨
مقدونيا ١٠	الهند ٤
رومانيا ٧	سرى لانكا ٤
البوسنة والهرسك ٣	إندونيسيا ٣
أفريقيا جنوب الصحراء	منغوليا ٢
جنوب أفريقيا ٤	شمال أفريقيا
زامبيا ٤	مصر ٤
أوغندا ٠,٦	تونس ٣
تنزانيا ٠,٣	المغرب ٢

الأرقام مقربة لأقرب وحدة

وإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن الثقة العامة في وسائل الإعلام قد انخفضت في بعض البلدان في السنوات الأخيرة، فإن كل التقارير القطرية الواردة في هذا البحث تؤكد أن التلفزيون لا يزال هو المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى السكان^(٤)، وأنه "على نطاق واسع يعتبر الوسيلة الأكثر تأثيرا في تشكيل الرأي العام"^(٥).

وقد توصلت دراسة غطت عشرين بلدا في أفريقيا، إلى أنه على النقيض من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: فإن الإذاعة تسيطر على طيف وسائل الإعلام،

لا تزال الإذاعة في أفريقيا هي أهم وسائل الإعلام، خاصة في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الناس.

وتوافر التلفزيون أقل اتساعا في نطاقه، خاصة في المناطق الريفية. ولا تزال الصحف مركزة في المراكز الحضرية بأنماط نمو مختلفة عبر البلدان. وفي

قطاعات الإعلام الجديدة، كان الأخذ بالإرسال التلفزيوني المحمول مدهشا لأقصى حد، متجاوزا بصورة مفرطة استيعاب الإنترنت^(٦).

وسيطرة البث لا تدعو للدهشة، فالبث - خاصة البث الإذاعي - منخفض التكلفة، ويسهل استعماله، وفي المتناول على نحو ميسور.

ومن الصدق أيضا أن البث لا يمنح امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة. وسهولة المنال هذه مصدر قوة كبيرة، في ضوء أن أمية الكبار تبلغ ٣٨ في المائة في البلدان منخفضة الدخل، حيث يعيش ٣٧ في المائة من سكان العالم، وبالطبع

(٤) المرجع المذكور، ٤٠.

(٥) المرجع المذكور، ٢١.

(٦) تقرير مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، تقرير موجز للبحوث (البي بي سي، اتحاد الخدمات العالمية، ٢٠٠٦، ١٣).

فإن معدل حدوث ذلك أعلى كثيرا بين الفقراء في هذه البلدان^(٧). وإضافة لذلك، فإن حديث البث أكثر سهولة بالنسبة للمجموعات الثقافية المهمشة بلغاتها الأصلية.

الإذاعة لا تعطي امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة، وهي منخفضة التكلفة ويسهل استخدامها وأيسر من البصيرة فوراً.

والإذاعة سهلة المنال بصفة خاصة من النواحي المالية. فجهاز استقبال الإذاعة الرخيص لا يتكلف حالياً سوى دولارين أو ثلاثة

دولارات، وهو بالنسبة لكثير من أكثر سكان العالم فقرا المصدر الوحيد للأنباء والمعلومات بعد الاتصال بالمحاذثة شفاهة. وهو لا يحتاج إلى كهرباء، أو حتى إلى بطاريات في حالة النماذج التي تديرها الرياح. وإلى حد بعيد، فإن محطة الإذاعة من زاوية إمكاناتها للاستخدام الصغير على نطاق واسع، وإمكانات المشاركة في الاتصال، يمكن أقامتها بمبلغ صغير يصل إلى ١٠٠٠ دولار وتكاليف تشغيلها منخفضة جداً.

وفي حين أن البث ليس للإعلام فحسب بل يقوم على المشاركة، فإنه

حيثما يكون البث قائماً على المشاركة، فإنه يمكن أن ينهض بتدفق المعلومات في الاتجاهين بين الناس والحكومة، ويمكن أن يكون مكوناً مهماً للديمقراطية القائمة على التداول.

يستطيع أن يساعد في بناء القدرات التي تسهم في توفير مناخ صحي للحكومة، ويشجع قدرات القيادة التعاونية، والثقة بالنفس، والمشاركة الجماعية. ويستطيع جمهوره، بما في

ذلك من يكونون في غير هذا مهمشين ولا صوت لهم، أن يسهموا في وضع جدول الأعمال، والتعبير عن مكنوناتهم، والتأثير على مجتمعهم المحلي أو على مجتمعهم بأسره، والدعوة للعمل الحكومي. وتنهض الكتلة الحرجة لتمثل هذه البرمجة بتدفق

(٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠٠٧: التنمية والجيل التالي (٢٠٠٧)، جدول ١.

يسير فى اتجاهين للمعلومات بين الحكومة والناس بما لا يفيد فى النهوض. بالسياسات الأفضل تصميمًا والتنفيذ الأكثر فاعلية للمشروعات فحسب، وإنما يفيد أيضا فى إلقاء الضوء على مشروعات التنمية المعيبة، والآثام، أو السياسات أو البرامج الحكومية التى يمكن أن تضر بالفقراء.

وتنحو جهات البث المستندة للمجتمع وبعض جهات البث للخدمة العامة، لأن تكون مستندة للمشاركة بدرجة عالية وتشجع التفاعل الإيجابى المباشر والمناقشات على موجات الأثير. وفى مقدورها أن تمكن المجتمعات من تطوير وإدامة، المعارف، والأهلية، ومهارات التفكير الانتقادي من أجل مشاركة المواطنين عريضة القاعدة والتي تعد حيوية بالنسبة للتنمية القائمة على المشاركة. وهى إجمالا، مكون أساسى فى ثقافة الديمقراطية القائمة على التداول.

خلاصة القول، إن قوة قطاع البث ونطاق وصوله مهمان بصفة خاصة فى سياق البلدان النامية، حيث قد تكون الكتلة الأساسية من السكان أميين أو شبه أميين، وحيث قد تكون أعداد كبيرة من السكان معزولين عن الأخبار والمعلومات والخطاب العام^(٨). والصحف عادة لا تكون فى متناول سوى الصفوة المتعلمة ولا تتوافر إلا فى البلدات والمدن الكبيرة. ويفتقر الإنترنت حتى لو توافر، للقدرة والمرونة اللتين يحظى بهما البث، خاصة الإذاعة، بما يتفق مع التعدد الثقافى واللغوى^(٩).

(٨) انظر على سبيل المثال: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ التصدى للفقر (٢٠٠٠)، ٤.

(٩) انظر على سبيل المثال، كارتر الزرور، تشارلس كيني: خيارات البث والتنمية للبنك الدولى مجموعة البنك الدولى، أكتوبر ٢٠٠٣، ٣، ٤.

ومن الزاوية العملية، أثر بعض السمات
الفريدة للبت، مقارنة بوسائل الإعلام
الأخرى، على القرار بالتركيز على البت.

وإجمالاً، يحتفظ البت بدور
محورى فى الحياة الاجتماعية والثقافية
والسياسية، خاصة فى تلك الأنحاء من
العالم وبين تلك المجتمعات التى يمكن أن

تستفيد لأقصى حد من العولمة والتنمية، بيد أن هناك اعتبارات عملية تؤثر أيضاً
على نطاق هذا الدليل. فلتشكيلة من الأسباب، منها استخدام الطيف الإذاعى، وهو
مصدر عام نادر، والسمات المميزة للبت (والتي وصفت باعتبارها مدى تغلغله،
مدى اجتياحه، مدى عموميته وتأثيره)^(١٠)، فإن طبيعة وشكل تنظيمات ووسائل البت
يتميزان ويختلفان كثيراً عنهما فى الإعلام المطبوع والإنترنت. وعلى الرغم من
أنه ليس هناك شك فى الحاجة إلى دليل للممارسات الجيدة لتمكين مناخ ووسائل
الإعلام الأخرى من أسباب القوة، فإن التأثير والنطاق الفريدين للبت وسماته
ومتطلباته المميزة فى السياسة والتنظيم، أمر يستحق تكريس دليل له.

أنواع البت الأساسى

يمكن تحديد البت، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء عبر طائفة من النماذج
المتداخلة للملكية والسيطرة، من جهات البت التى تسيطر عليها الدولة، إلى الملكية
التجارية الخاصة على الصعيدين الدولى والمحلى، والملكية التى لا تسعى للربح
والملكية المجتمعية. وكل منها تحكمه ديناميات مختلفة، ويجسد مجموعة متباينة من
المصالح، ولكن الشكل فى أى بلد معين يتحدد بصفة عامة نتيجة تطور تاريخى
فريد، وأحياناً طويل ومعقد. ليس هناك نظامان متماثلان، ويخفق مفهوم نموذج

(١٠) دميان تاجيىنى دسيفان فير هولست، 'الانتقال إلى التنظيم الرقوى وتنظيم المضمون، فى د. تامبينى،
محرر. إصلاح الاتصالات (لندن: معهد بحوث السياسة العامة ٢٠٠٠).

البث "المثالي" عندما يواجه تنوع السياقات الوطنية المختلفة. فليس هناك مقياس واحد يناسب الجميع.

وحتى عشرين سنة خلت، كان يمكن تصنيف البث القومي حسب النظم السياسية القائمة في كل من البلدان المعنية. وكان يوجد في معظم البلدان الأوربي محتكر واحد للبث، وإن كان يعمل وفق مجموعات مختلفة من المبادئ في الغرب (الخدمة العامة) عنها في الشرق (سيطرة الدولة). وفي أفريقيا ومعظم أنحاء آسيا، كان البث القومي مملوكا للحكومة وهي التي تديره بشكل قاطع. وفي الطرف المقابل، كان نموذج المشروع الحر الأمريكي للبث مطبقا في معظم أنحاء الأمريكتين (باستثناءات ملحوظة). وكان عدد البلدان التي تضم نظاما "مختلطة"

صغيرا، وشمل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفنلندا. وكان البث المجتمعي، حيثما وجد، ظاهرة محلية هامشية على نحو قاطع له روابط قليلة بالمجرى العام. وكان التلفزيون العالمي موجودا بالكاد^(١١).

حتى على خلاف ما كان قائما منذ بضعة عقود خلت، توجد الآن تشكيلة واسعة من نماذج البث من حيث الملكية والسيطرة.

ومنذئذ تغير عالم البث تماما، مثلما كتب مارك رابوي، أستاذ علم الأخلاق والإعلام والاتصالات، واتسم بثلاث مجموعات من التطورات المتوازية: ١- الانفجار في قدرة الشبكات واختفاء الحدود السمعية

حطمت عدة عوامل النماذج التمايزة إقليمية التنمية للماضي، بما في ذلك النمو في قدرة القنوات، وإلغاء الحدود عمليا، وإفجار النموذج الذي تسيطر عليه الدولة مقترنا بنمو نموذج السوق.

(١١) مارك رابوي، الوضع العالمي لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: أبعاد ثقافية وتربوية (اليونسكو، ٢٠٠٧).

البصرية والمتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الذي جعلته التكنولوجيات الجديدة والتقارب الرقمي أمرا ممكنا، ٢- تحل نموذج البث الخاضع لسيطرة الدولة مع انهيار الكتلة الاشتراكية والتحرك نحو المقرطة في مختلف أنحاء العالم، ٣- الزيادة السريعة في البث المستند للسوق وإدخال نظم مختلطة للبث في البلدان التي كانت تضم من قبل احتكارات الخدمة العامة.

وهذه الظواهر، والبعيدة عن التمايز فيما بينها، ترتبط معا بعلاقة معقدة فيما يتعلق بظهور أشكال جديدة من البث، محليا وقوميا ودوليا. والنتيجة هي نظام أكثر تنوعا من البث، وهو نظام لا يزال يمر بعملية التغير الدينامية التي تحركها قوى عالمية تتعلق بتسمية السوق، والتغير التكنولوجي، وتشكيل ثقافة معولمة. وهكذا فإن دراسة رموز وخصائص نماذج البث القومية حاليا يجب أن تأخذ في اعتبارها عددا أكبر من الأشكال والتوليفات.

وتتعايش أربعة أنواع أساسية من البث (البعض منه يضم أنواعا فرعية) في أشكال وتوليفات مختلفة في أي بلد معين، البث الذي تسيطر عليه الحكومة بصورة

توجد حاليا أربعة نماذج أساسية للبث، ولكن بتوليفات مختلفة في كل بلد.

مباشرة، وبث الخدمة العامة، والبث التجاري، والبث المجتمعي. وتصف النظرية العامة التالية ديناميات كل منها.

سيطرة الحكومة على البث

لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوي وتركمستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوض

بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعول عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابي في الحوكمة والتنمية^(١٢). وحتى في حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوماً لاحتمال التلاعب الحكومي بها. ومصداقية الأنباء والمعلومات المقدمة من محطات البث التي تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة في الأنباء والمعلومات التي تسيطر عليها الدولة، عن تشكك الجمهور وعزوفه بدلاً من مشاركته.

وعلى الرغم من أن سيطرة الدولة على المضمون قد تفهم على أنها وسيلة لضمان خدمة أولويات التنمية، فإنها لا تمكن المواطنين من أسباب القوة، ولا

على نطاق واسع، تعتبر سيطرة الدولة على البث متضاربة مع الصالح العام، ومنحازة لآراء الحكومة، وتفتقر للمشاركة، وتعرقل التنمية والديمقراطية على حد سواء. ومن ثم، فإن هذا النموذج لم يول مزيداً من الاعتبار هنا.

تتهض بالمشاركة الفاعلة والمنصفة، أو الخضوع للمساءلة. ونتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن تحقق منافع المشاركة عريضة القاعدة - مثل تحسين تصميم وتنفيذ السياسات، وزيادة ملكية مبادرات التنمية. ولنفس الأسباب، سيندر تحديد أو حل مشاكل عدم الإنصاف وعدم الفاعلية

في التنمية، خاصة عندما ينجم هذا عن انحيازات حكومية معينة بدلاً من الإشراف العام. بل إنها تلاقى عراقيل أكثر خطورة عندما تخضع لسيطرة الحكومة، إذ تكبل قدرة جهات البث على الترويج للديمقراطية والحوكمة الجيدة، وفضح الفساد وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

(١٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢)، (١٨٣ - ١٨٨).

ولهذه الأسباب، لا يتوجه هذا الدليل إلى تلك الحكومات التي تسعى للاحتفاظ بالملكية والسيطرة على البث، وهذا النموذج المحدد لن يكون موضع اعتبار أكبر حيث إن هذا دليل عن الممارسة الجيدة. بيد أنه هناك حافز متنام في كثير من البلدان عبر مناطق عدة لتحويل جهات الإرسال التي كانت تسيطر عليها الحكومات من قبل إلى جهات إرسال للخدمة العامة (انظر ما يلي).

البث للخدمة العامة

ينبغي أن يكون البث للخدمة العامة مستقلا عن الحكومة وعن المصالح التجارية، وأن يرمى فقط إلى خدمة الصالح العام.

جهات البث للخدمة العامة تكون في أفضل أحوالها مستقلة عن الحكومة وعن المصالح التجارية ومكرسة فقط لخدمة الصالح العام. وهي لا تزال في

معظم الأحوال تتخذ شكلا ما من الملكية العامة لكنها تعمل بموجب نظام أساسي يؤكد صراحة استقلالها التحريري عن الحكومة القائمة، وتضع ترتيبات للحكومة يقصد بها ضمان ذلك. وحتى ظهور الإرسال التجاري في الثلث الأخير من القرن العشرين في غربي أوروبا، كان احتكار البث العام هو نموذج البث السائد. ومبدأ ضمان استقلال التحرير وتوافر أهداف الخدمة العامة أمران راسخان بدرجة أو أخرى اليوم في نظم البث في كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج وسويسرا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا، وقد تزايد استخدامه كنموذج لإصلاح البث الذي تقوم به الدولة في أفريقيا وآسيا وشرقي أوروبا.

وعلى خلاف النهج السائد في أوروبا، هيمنت جهات البث التجاري، على البث في الولايات المتحدة ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية. ولم يظهر البث كخدمة

عامة في الولايات المتحدة إلا في أواخر الستينيات، وكان ذلك في أشكال مختلفة عنه في أوروبا. والثمانمائة محطة إذاعة عامة ومحطات التلفزيون العامة التي يبلغ عددها ٣٥ محطة في الولايات المتحدة، تملك معظمها الجامعات والمنظمات التي لا تسعى للربح، والحكومات المحلية أو حكومات الولايات. ويأتي غالبية تمويلها من هبات المستمعين والمُشاهدين ومن الشركات الراحية، لكن هذا القطاع يتلقى أيضا منحة سنوية كبيرة من الكونجرس^(١٣). وفي أمريكا اللاتينية، كانت جهات البث المملوكة ملكية عامة ضعيفة وتشكو نقصاً في التمويل بصورة تاريخية، وتعرض بعضها لخصخصة جزئية أو كلية وليس للإصلاح، لتتحول إلى نموذج البث من أجل الخدمة العامة.

إن جهات البث العامة يمكن أن تعزز الحوكمة والتنمية عن طريق تحقيق نطاق وصول قومي، وتقديم برامج جيدة النوعية، والتعبير عن تنوع الآراء، والنهوض بالمناقشة العامة العريضة.

وفي البلدان التي أُقيمت فيها هيئات البث للخدمة العامة وحظت بتمويل جيد، مثل المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وهولندا وبلدان الشمال واستراليا، جذبت هذه الهيئات جماهير كبيرة وتمثل محركاً أساسياً في الحفاظ على نوعية البرامج والنهوض بالابتكار التقني عبر قطاع البث.

وحيث تكون هيئات البث العامة مستقلة ولها ولاية واضحة، فإنها تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، وتنوع البث، وقدرة قطاع البث ككل على أن يلعب دوراً إيجابياً في المجتمع والتنمية. وحسب الولاية المحددة لجهة الإرسال المعنية، فإنها تستطيع أن تفعل ذلك، من بين وسائل أخرى،

(١٣) سيبُلغ هذا في ٢٠٠٧، ٤٠٠ مليون دولار، منها ٢٦٣ مليون دولار توزيعات مباشرة لمحطات الإذاعة والتلفزيون، و ١٠٥ ملايين دولار لإنتاج البرامج المجمع.

عن طريق ضمان تغطية بثها للمجال القومى كله، وتقديم برامج جيدة النوعية، بما فى ذلك صحافة التحقيقات والبرمجة الإعلامية والتربوية، والإعراب عن آراء ومصالح القطاعات والمجموعات المختلفة فى المجتمع، والنهوض بالنقاش الاجتماعى العريض عن الأمور ذات الأهمية العامة.

وهناك نهج مؤسسى، تصوره هيئة الإذاعة البريطانية فى المملكة المتحدة وهيئة الإذاعة اليابانية فى اليابان، هو إقامة هيئة بث قومية كبيرة، تحت إشراف تحريرى موحد. وقد تم اعتماد نهج أخرى، على سبيل المثال فى فرنسا، حيث يوجد عدد من الهيئات العامة المتميزة للبت تديرها مؤسسات عامة مختلفة وتعمل بموجب نماذج حوكمة مختلفة. وفى ألمانيا، يعمل نظام البث العام على أسس إقليمية، مع بعض البرمجة المشتركة التى تشكل خدمة وطنية أساسية. وفى هولندا، تتقاسم شركات قومية مختلفة لصنع البرامج نفس البنية الأساسية للبت وتكملها هيئات إقليمية ومحلية منفصلة.

بث القطاع الخاص التجارى

كان تحرير مناخ البث، الذى فهم على أنه الانفتاح على مشاركة أكبر من

إن البث من القطاع الخاص التجارى هو الاتجاه المسيطر، تحركه جزئيا التكنولوجيات الجديدة، وقد عزز نموه فى بلدان كثيرة نطاق المضمون وتنوعه.

القطاع الخاص، اتجاها غالبا فى سياسة البث على النطاق العالمى، على الرغم من استمرار ممانعة كثير من الحكومات فى التنازل عن هذا المورد القومى الرئيسى. وكان محرك هذا هو التغيير السياسى والفرص التجارية

والتطور التكنولوجى. وقد ركزت جهود التحرير الأخيرة فى كثير من البلدان فى

البدء على فتح موجات الأثير للسماح بإصدار تراخيص لجهات البث التجارية، ولكنها لم تنتظر أبداً إلى المستخدمين الآخرين وبصفة خاصة إلى الاهتمام المحتمل بذلك من قبل المنظمات غير الحكومية والمستندة للمجتمع ورغبتها في استخدامه.

وفي تواز مع التحرير، وكمحرك له جزئياً، فإن التطورات التكنولوجية مثل الكابل والسائل والإنترنت، وظهور إنتاج رقمي أكثر كفاءة وتكنولوجيات التوزيع، تزيد بصورة شاسعة عدد القنوات التي يمكن تقديمها إلى المستهلكين. وقد اتسمت هذه التطورات بمنافسة محتدمة على المواقع، حيث تواجه جهات البث المملوكة ملكية عامة وضعيفة الأداء وجهات البث التجارية الأقدم عهداً خطر الزوال، في حين تستحوذ هيئات جديدة على جماهير حاشدة.

وقد أفضى التحرير والتطورات التكنولوجية معاً، إلى انفجار البث التجاري في عدد متنام من البلدان في أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا. وحقق إلغاء احتكار الدولة للبث وتطبيق نظم تسمح بالاختيار والمنافسة، منافع ضخمة للجمهور بزيادة نطاق وتنوع البرمجة وبالتمكين من استجابة أكبر لمطالب الجمهور ومصالحه على حد سواء.

أنتجت بعض جهات البث التجارية أنباء وتقارير جيدة النوعية، بتفويض من التنظيم أحياناً. ويمكن أن يؤدي الضغط لتحقيق أرباح في نهاية الأمر إلى التركيز على البرامج منخفضة التكلفة وإرضاء المعلنين، واستهداف المشاهدين والمشاركين الأكثر ثراءً. وبهذا تعثر إمكانية تحقيق المصلحة العامة.

وتستطيع جهات البث التجاري أن تلعب دوراً مهماً في النهوض بالمصالح العام من خلال خدمات برامجها. وهناك أمثلة من بلدان مختلفة عن جهات البث التجارية، بما في ذلك جهات قائمة على المستوى المحلي، اكتسبت شهرة في التغطية

الخبرية وإعداد تقارير التحقيقات التي تحييط الرأي العام علماً بمجريات الأمور، وتلقى الضوء على المخالفات والانتهاكات الخطيرة في الحكومة. وتعتبر بعض

جهات البث التجارية أن دورها فى تقديم المعلومات للعامه دوراً سامياً، وتسهم كثيراً فى تنمية الوعي العام لدى جمهور إقليمى أو عالمى. وفى كثير من البلدان، تلزم آليات التنظيم، فى مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة، ببث حد أدنى من الأنباء، وإعلانات الهيئات العامة، وتوفير فرص مضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد منح وقت متساو، وغير ذلك من البرمجة الموجهة لتحقيق الصالح العام.

وفى الوقت نفسه، فإن جهات البث التجارية، بحكم طبيعتها كمشروعات أعمال تستهدف الربح، تواجه قيوداً بالنسبة للدرجة التى تستطيع أن تسهم بها فى تحقيق الأهداف العامة الأعرض، بما فى ذلك الحوكمة الجيدة. وتواجه جهات البث الضغوط لتحقيق النتائج النهائية المحسنة بتقليل التكلفة وتعظيم الجمهور. ويقوى هذا التركيز على التسلية الشعبية المنتجة بتكلفة رخيصة أو المستوردة بالنسبة للبرامج ذات التسويق الجماهيرى، واستثمار الحد الأدنى من الأموال فى مضمون البرامج المتخصصة أو التى تحقق الصالح العام بتكلفة مرتفعة. وتتزع قوى السوق إلى منع جهات البث التجارى من أن تخدم بقوة الصالح العام من خلال تقديم خدمة إخبارية وتحليلات ومعلومات متعمقة. وهناك اتجاه إلى استهداف من تتوافر لهم القدرة على الإنفاق فى المحل الأول بغية تقديم المستهلكين إلى المعلنين أو جذب المشتركين القادرين على الدفع. والاتجاه السائد بين جهات البث من القطاع الخاص هو اعتبار تغطيتها الخبرية سلعة، لا تزيد فى أولويتها على باقى برامجها، وقد أدى هذا بدوره إلى العزوف عن تخصيص موارد كافية لإنتاج تقارير خبرية وتحليلات متعمقة. وقد قيدت هذه الاتجاهات التى جاءت نتيجة لمناخ السوق والتنظيمات التى تعمل فى ظلها جهات البث، الدور المحتمل للبث التجارى فى النيووس بالتمتية المنصفة والمستدامة.

البث المجتمعي الذي لا يسعى للربح

منذ أواخر الأربعينيات، ظهر شكل جديد للبث يعرف حالياً بالبث المجتمعي. والبث المجتمعي، المستقل عن الحكومة وله أهداف اجتماعية ولا يسعى للربح، نشأ على أيدي مجموعات المجتمع المدني ومنظماته في كل الأقاليم ومعظم بلدان العالم.

وقد تطور البث المجتمعي

لبث المجتمعي الذي لا يسعى للربح دور خاص في التنمية بالنسبة لمن يواجهون الفقر والاستبعاد، وهو يستند إلى المشاركة العالية ويمكن أن يوفر وسيلة للتأثير على السياسة.

استجابة لاحتياجات الحركات الاجتماعية الجماهيرية والمنظمات المستندة للمجتمع للتوصل إلى وسيلة في المتناول، ويمكن تحمل تكاليفها للتعبير عن قضاياها

وشواغلياً وثقافاتها ولغاتها، ولخلق بديل لجبهة البث القومية ونمو وسائل الإعلام التجارية.

وهذا المبرر الذي يتجه من أسفل لأعلى هو الذي يميز البث المجتمعي عن نظيره التجاري المحلي. وعلاقته بالمجتمع مختلفة، من حيث إن ولايته نابعة من المجتمع، مما يقتضى تجديداً مستمرا، من حيث حوكمته ومن حاجته للشفافية والمشاركة، وكذلك من حيث قدرته على الاستدامة الاقتصادية. ومع أن جهات البث المجتمعية يمكنها من ناحية أن تعتمد على المجتمع في التمويل، فإنه يتعين عليها من ناحية أخرى أن تشعر بالقلق من الضغوط الناتجة عن الإعلان التجاري والتمويل العام. وإضافة لذلك، فإن للبث المجتمعي دوراً إعلامياً مهماً من خلال الأنشطة التي تمكن من أسباب القوة التي تحدث في عملية حشد المشاركة نفسها.

وقد أصبح من المسلم به أن لوسائل الإعلام المحلية والمستندة على المجتمع دوراً خاصاً تلعبه بالنسبة للناس والمجتمعات التي تواجه الفقر والاستبعاد

والتهميش، ولتوفير صوت لهذه المجتمعات حتى تستطيع أن تسهم في الحوكمة من خلال مشاركة أوسع وأفضل إطلاعا^(١٤). وتستطيع أن تساعد في توفير فرصة الحصول على المعلومات ويمكن أن تحفز النقاش، بما في ذلك النقاش باللغات المحلية والعامية ويمكنها تدعيم الأشكال التقليدية للاتصال، مثل الحكى، ومناقشة المجموعة، والمسرح، ويمكنها أن تمكن للمشاركة الجماهيرية في صنع السياسة والديمقراطية. وتستطيع باستخدام التكنولوجيات الملائمة والتي يمكن تحمل تكاليفها، أن تصل إلى المجتمعات النائية وإلى الناس من كل مشارب الحياة.

وقد توصل تقرير رئيسي أخير، تضمن سبعة عشر بلدا في أفريقيا، إلى أن هناك دعما كبيرا بين أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام للمبادرات الرامية لتعزيز وسائل الإعلام المجتمعية، ويشير التقرير إلى:

دور وسائل الإعلام المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية، ونجاح وسائل الإعلام المجتمعية في توفير صوت للمجتمعات، وقدرة القطاع على التمكين من أسباب القوة، وبناء مجتمعات المهارات التي تشارك في دعم الأنشطة التي تخلقها وسائل الإعلام هذه^(١٥). وغالبا ما تنتج جهات البث المجتمعية برامجها الخاصة بالتشاور مع المجتمع في اجتماعات لمجموعاته وإجراء الحوارات. وتشمل عملية البرمجة فيها

تستطيع جهات البث المجتمعية أن تحسن الحوار المحلي وتعزز القدرات، وأن تشكل قناة فاعلة للمعلومات في كل الاتجاهات. والإذاعة فاعلة بصفة خاصة وأحيانا قادرة على البقاء حتى في المجتمعات الفقيرة جدا.

(١٤) انظر على سبيل المثال، إعلان مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة، المعنى بجعل الاتصال في

خدمة التنمية (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤).

(١٥) موجز تقرير بحوث AMDI (هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٠٠٦)، ٩٤.

برنامجاً للأسئلة والأجوبة باستخدام الهاتف والرسائل، وبرامج منتظمة عن موضوعات محددة، ومناقشات الموائد المستديرة، وإعداد التقارير المجتمعية عن الأحداث والقضايا، وبث وقائع الاجتماعات الحكومية المحلية، وبرامج المعلومات الموجهة للتنمية. وتؤدي المحطات خدمة عامة مهمة للقراء من جماهيرها، وتستفرد آراءها وشواغلها، وتمكنها من إثارة القضايا والمشاكل التي يغير هذا تكون من المحظورات، وتشجعها على الفضفضة، سواء فيما بينها أو مع الحكومة المحلية.

وفي قصاراه، حسن البث المجتمعي الحوار الداخلي، وحل المشكلات والتنظيم الذاتي للناس الذين يخدمهم، ومنح الناس الثقة للحديث مباشرة للمسؤولين المحليين لدفعهم للعمل. ومن منظور التنمية، كانت الإذاعة المجتمعية بصفة خاصة وسيلة فاعلة بدرجة عالية. ولا تؤدي البرامج القائمة على المشاركة في الإذاعة المحلية لتحسين قدرة الفقراء والمهمشين على الإعراب عن القضايا التي تحتاج لاهتمام فحسب، بل تشجع أيضا الناس الذين كانوا معزولين من قبل على التماس المعلومات والمشورة عندما يحتاجون إليهما، على سبيل المثال عن طريق جعل الخبراء (مثل الممرضات والعاملين في الإرشاد الزراعي) في المنطقة يتطوعون بوقتهم، على أساس أسبرعي أحياناً؛ لتقديم المشورة على الهواء. وعندما تتضمن البرامج موضوعات حساسه، مثل العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وإدمان الكحول، فإنها تتيح الفرص للأسر والجيران لمناقشة البرنامج وطرح آرائهم في الموضوع. وتبين التجربة أن هذا النوع من النقاش يمكن أن يمارس تأثيراً كبيراً على سلوك الناس، وعلى قدرتهم على التعاون ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي أخذت في بعض الأحوال تقوض مجتمعاتهم.

توسيع مجال أنواع البث

ليس القصد من بحث أنواع البث المتميزة نسبياً التي وصفناها نوا، القول بأن كلاً منها يعمل في مجال متحفظ، تحركه مجموعة فريدة من القيم والمبادئ

تعايش أنواع متميزة من البث، كل منها تحركه قيم وديناميات داخلية فريدة في أي بلد معين، والخليط المحدد عرضة لتأثيرات كبيرة.

ويسعى لمجموعات مستهدفة مختلفة، بل الأحرى أن القصد منه هو إلقاء الضوء على المبادئ والنتائج والقيم المختلفة، التي يمكن حفزها عن طريق

تقديم خدمة البث. وهناك مجال كبير للتشاور بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناعات السياسة، والجهات القائمة بالتنظيم ووسائل الإعلام والجمهور العريض فيما يتعلق بالتوازن والخليط المناسبين لمختلف الظروف، والمدى الذي يمكن به تصميم التنظيم حتى يستطيع نظام البث ككل أن يحقق أهداف الصالح العام. وجزء من هدف السياسة، وهدف القائم بالتنظيم، هو استخدام التدابير التي توجه دوافع كل قطاع ونتائجه في اتجاه معين.

وعلى أبسط مستوى من التحليل، تتمايز نماذج الأعمال الخاصة بكل نوع من أنواع البث، ومصادرها للاستدامة ودينامية نموها الداخلي. فكل منها يواجه ضغوطاً من مختلف الاتجاهات، ويتعين عليها بالطبع الإبحار بين مطالب متضاربة أحياناً: فعلى سبيل المثال يتعين على جهات البث للخدمة العامة أن توازن بين الحاجة إلى إنتاج مضمون مستقل جيد النوعية يعكس تنوع الآراء بالكامل، وبين الحاجة إلى تجنب تأثير الحكومات التي تشكل مصدر إيرادها الأساسي. ويتعين على البث التجاري الإبحار في مسار يقع بين الفوز بحصة كبيرة من السوق من خلال البرامج جيدة النوعية، وبين السعي لتعظيم الأرباح من خلال مضمون يتم إعداده بأقل تكلفة وبين الإعلان الذي يعظم انجذاب الجمهور. ويتعين على

جهات البث المجتمعية، وهي الأضعف اقتصاديا بين الأنواع الثلاثة، أن تحقق التوازن بين ولايتها في أن تمنح صوتا للمجتمع بطريقة تقوم على المشاركة والتنوع، وبين صراعاها المستمر لتحقيق القدرة على الوصول. وفي ظل غياب قاعدة اقتصادية مستقرة، ربما يتعين على جهات البث المجتمعية أن تسلك مسارا بين العزلة وبين ما يحتمل أن يضر استقلالها ومشروعيتها.

لكن هذه القوى الأساسية متشابكة في الواقع مع اتجاهات وتفاعلات أكثر تعقيدا بين القطاعات، وهو ما يزيد كثيرا عن كونه مجرد فروق طفيفة. وعرض هذه الديناميات في معزل على غيرها يفضي إلى التشويه، ويخفق في أن يعكس مرونة أى نظام معين للبث وخصوصية المناخ. ولا تحاول سياسة البث وتنظيمه اختزال البث إلى أبسط أشكاله المكونة له، بل الأحرى أنها تسعى إلى خلق الخليط الملائم الذى يسهم على خير وجه في تحقيق الصالح العام عن طريق التأثير في هذه القطاعات المتنوعة التى تتشابه أواصرها في نظام قومى محدد،

إن جهة مستقلة للتنظيم يمكن أن تكون أداة حيوية في تحقيق الخليط السليم. وتعرض جهات التنظيم لأشكال مختلفة من الإخفاق، لكن نوع التنظيم وفترة جهة التنظيم عاملان أساسيان في التنفيذ الناجح لنهج الصالح العام.

وذلك في ظل ظروفها الخاصة. وقد طور صناع السياسة وجهات التنظيم طائفة من الأدوات لتحقيق هذا، ويرد في الباب الثالث بعض الممارسات الجيدة. وعند هذه النقطة، يستحق الأمر تناول مختلف أنواع وكالات التنظيم، حيث إن

هذه يمكن أن تؤثر كثيرا على شكل البث وأدائه. ويسوق الدليل المتوافر مبررات وجود جهة مستقلة للتنظيم.

وهذا المفهوم، الذى نوقش بصورة عميقة في الباب الثالث، يمكن تعريفه بإيجاز بأنه جهة التنظيم التى تستطيع تحقيق الأهداف المنصوص عليها والمقبولة والمشروعة بطريقة متحررة من النفوذ السياسى الذى ليس له موجب. ويمكن تمييز

هذا النوع من التنظيم عن التنظيم الحكومي المباشر، على سبيل المثال من خلال وزارة الإعلام أو وزارة الاتصالات. لكن هذا التمييز الحاد يخفى اتجاهات أخرى. فوكالات التنظيم يمكن أن تتعرض "للاستحواذ" عليها، أى من خلال النفوذ المفرط للصناعات التي تخضع للإشراف. وبعض الوكالات "تتقارب" وتكتسب الإشراف عبر كثير من أشكال الاتصالات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث تصبح عمليات التوزيع العمئية والبنى الأساسية متشابكة. ولدى بعض وكالات التنظيم ما يسمى تعددية خارجية، وتبذل مجهودا واعيا لضمان تمثيل كثيرين من أصحاب المصلحة في مجالس إدارتها. وغالبا ما يكون تنظيم جهات البث كخدمة عامة (أو التنظيم الذاتي لها) متميزا عن تنظيم باقى البث. ونعرض كثيرا من هذه الفروق لاحقا في هذا الدليل. ونفكرة هنا هي أن طبيعة جهة التنظيم وقدرتها على تحقيق الأهداف المشروعة يمكن ان تشكلا عوامل حاسمة فى تحديد خصوصية أى شكل معين للبث وقدرته على تحقيق الصالح العام.

ويسبب تنوع الظروف والنهج والمؤسسات، اختلاف أنواع البث، والبعض منه يتخذ شكلا هجيناً.

فعلى سبيل المثال، فإن الخيط الفاصل بين البث المجتمعى والبث كخدمة عامة رفيع فى بلدان مثل هولندا، حيث إن السلطات المحلية هى التى تصدر التراخيص وتوفر التمويل للتليفزيون والإذاعة المجتمعيين، لكن المجتمعات المحلية لها نفوذ حاسم على الهياكل والمضمون. وفى سرى لانكا، فإن محطات الإذاعة "المجتمعية" القليلة مملوكة رسمياً لهيئة البث العامة، "هيئة الإذاعة فى سرى لانكا"، رغم أن المجتمعات تحتفظ بدرجة كبيرة من المشاركة المحلية. وفى عدد من البلدان يمكن بالكاد التمييز بين الإذاعة التجارية والإذاعة المجتمعية، خاصة عندما تنشأ عن، أو تصبح جزءاً من، حركة اجتماعية أعرض تسعى للتغير، حيث يمكن للإذاعة أن تلعب دوراً رئيسياً وحيث قامت بذلك بالفعل. ويمكن أن تتطور فيما بعد إما إلى أشكال تجارية أو مجتمعية.

وإضافة لذلك، فإن تنظيم القطاع المجتمعي لا يقتضى استبعاد الآليات والأدوات المستندة للسوق، حتى تلك التى لا تفرق بين القطاعين التجارى والمجتمعي، فى حين تعترف بخصوصية كل منهما. فعلى سبيل المثال، فإن بعض المجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن تجتذب إيرادات الإعلانات المطلوبة للإبقاء على محطة إذاعة تجارية محلية ولا يتوافر لها المستوى من القدرة والتنظيم المطلوبين للإبقاء على الجهد الجماعى لبناء محطة مجتمعية. ويمكن استنباط التدابير السياسية اللازمة لعلاج "إخفاق السوق" لتعزيز جدوى أى من القطاعين أو القطاعين كليهما وقدرتهما على خدمة المجتمعات التى تعاني نقصا فى الخدمة. وقد أمكن لحزمة من الحوافز أن توفر دعما لجهة بث محلية خاضعة لشروط الترخيص لتقديم قدر يسير على الأقل من الأنباء والمضمون المرتبطين بالتنمية. وما ينتج عن ذلك يمكن أن يكون محطة محلية يديرها منظم مشروع فرد، أو قناة مجتمعية تديرها المجموعات المحلية الأكثر نشاطا - أو حتى هجينا من ذلك، حيث يعمل مشروع تجارى محلى عن كثب مع مجلس يمثل مصالح المجتمع.

كما أن لتليفزيون الخدمة العامة أشكالاً مختلفة، تشمل "شريحة" ثانية تمثل نمودجا متميزا. وقد جرى وصفها باعتبارها "بثاً عاما بديلا" وهو يعمل بنجاح فى عدد من البلدان كمكمل للخدمة العامة التقليدية^(١٦). ومثل تليفزيون الخدمة العامة، فإن هذه المحطات تقيمها الحكومات فى البدء وتوجد مستقلة عن الحكومة ككيان أو هيئة لا تسعى للربح. ولكنها تتميز عادة بولاية محددة هى أنها خدمة مركزة ومحددة بدقة. فللقناة الرابعة فى المملكة المتحدة ولاية بث برامج مبتكرة وخلاقة متميزة، تعزز التنوع الثقافى، لكنها تعمل فى مناخ تجارى وتكلف آخرين بإعداد

(١٦) مارك رابوى، "الوضع العالمى لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل"، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: الأبعاد الثقافية والتربوية، باريس، اليونسكو (١٩٩٧)، (١٩-٥٦).

كل برامجها^(١٧) وتقدم القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte^(١٨) منصات ثقافية، وتقدم هيئة البث الخاصة الاسترالية خدمات إذاعية وتلفزيونية حصريّة متعددة اللغات والثقافات بما يصل إلى ستين لغة^(١٩). وفي المكسيك، فإن الهيئة الأقرب لأن تكون جهة بث للخدمة العامة يديرها المعهد البولنتكنيكي القومي^(٢٠). ويندرج في نفس الفئة عدد من جهات البث الإقليمية الممولة تمويلًا عامًا في كندا وإسبانيا وأماكن أخرى.

يمكن أن يؤثر التفاعل بين قواعد التمويل لمختلف أنواع البث على شكلها.

كذلك يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل بث القطاعات التجارية وبث الخدمة العامة على شكل نظام البث، ويمكن لحدود أبعاد

تمويل بث الخدمة العامة عن سيطرة الحكومة، أن تحرصها على جهات البث التجارية. ففي البلدان الصغيرة أو الفقيرة، فإن رسم الترخيص وغيره من آليات التمويل لا يكفيان عادة لضمان قدرة بث الخدمة العامة على البقاء، ويسمح فيها بقدر من تنظيم حجم الإعلان وشكله. بيد أن الاعتماد المفرط على الإعلان، يضع جهات البث كخدمة عامة في تناقض مباشر مع جهات البث التجاري، في حين يخضعها أحيانًا لضغوط مماثلة من المعلنين.

ومن ثم فإن التناحر والتداخل قائمان خارج نموذج القطاعات الثلاثة، ويمكن أن يتفاقم هذا، ويشكل فجوة السياسات والتنظيمات مما يفتح مجالًا أوسع لتوليفات محتملة في ظروف مختلفة.

(١٧) القناة الرابعة في المملكة المتحدة متوافرة في:

<http://www.channel4.com/about4/overview.html>.

(١٨) القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte، في: www.arte.tv

(١٩) هيئة الإذاعة الخاصة الأسترالية متاحة في:

<http://www20.sbs.com.au/sbscorporate/index.php?id=>.

(٢٠) معهد المكسيك البولنتكنيكي القومي، متاح في: <http://www.oncctv.ipn.mx/>.

الفصل الثالث

خصائص البث الإقليمي واتجاهاته

ما الذى تشبّهه نظم البث فى المناطق المختلفة فى واقع الأمر؟ ما هى دينامياتها واتجاهاتها الرئيسية؟

إن ما يلى هو استعراض للبث فى مختلف المناطق. والغرض هو تقييم المدى الذى يمكن به تمييز جماعات عامة الناس فى اتجاهات البث ودينامياته، بغية تحديد سياق الممارسة الجيدة القانونية والسياسية والتنظيمية المبينة فى البابين الثانى والثالث.

وتركز الخاتمة على أنموذج ناشئ فى البث يتقاسمه جزء كبير من العالم، وإن كان باعتباره مطمحا أكثر منه تنفيذيا فعليا.

مناخ وسائل الإعلام إقليمي

على المستوى الإقليمي، يباين المناخ الشامل لوسائل الإعلام تباينا كبيرا.

هناك ندرة فى البيانات التجريبية المقارنة والتحليلية بشأن البث على المستوى العالمى، والواقع أن معظم

البحوث فى هذا المجال تتحسر على الافتقار لمثل هذه المادة. فليس هناك استعراض عالمى متصل للبث، ولا يوجد سوى بضعة مؤشرات إحصائية قليلة - تغطى توافر أجهزة التليفزيون والراديو على الصعيد القومى والقليل غير ذلك. بيد أنه من زاوية المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة، هناك بضعة مصادر قليلة.

ويقدم الجدول (٣-١) نظرة مقارنة عن الحرية العامة للصحافة في المناطق المختلفة، وضعتها هيئة "بيت الحرية" (فريدوم هاوس) باستخدام منهجية تغطي المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لكل وسائل الإعلام. وتتبع صورة من القيود القائمة في كل مكان على وسائل حرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولدى ما يربو على ٥٠ في المائة من سكان آسيا والمحيط الهادئ ووسط أوروبا وشرقها الذين يعيشون في بلدان حريات وسائل الإعلام مقيدة فيها.

الجدول (١.٢) حرية الصحافة ٢٠٠٦: البلدان

والنسبة المئوية للسكان "غير الأحرار"، حسب المنطقة

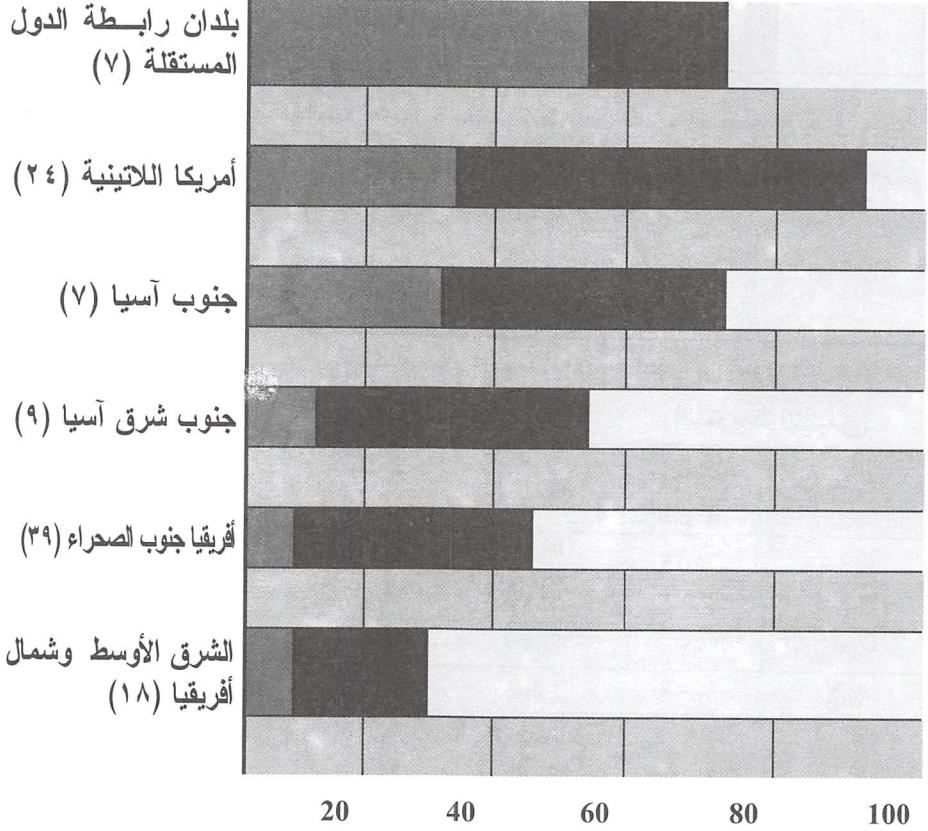
المنطقة	إجمالي البلدان	عدد البلدان "غير الحرة"	% من السكان ممن وسائل الإعلام لديهم "غير حرة"
الأمريكتان	٣٥	٤	١٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٢٢	٣٥
آسيا والمحيط الهادئ	٤٠	١٥	٥٢
وسط أوروبا وشرقها	٢٧	١٠	٥٦
الشرق للوسط وشمال أفريقيا	١٩	١٦	٩٦

المصدر: فريدوم هاوس، خريطة حرية الصحافة ٢٠٠٦

<http://www.Freedomhous.org/>

الشكل ١-٣

حرية قوانين الإعلام ٢٠٠٧ حسب المنطقة



□ عقب الصدور ■ في انتظار جهود للإصدار ■ لا يوجد قانون/ غير مطبق

المصدر: مؤسسة الخصوصية الدولية

<http://www.privacyinternational.org/issues/foia/foia-laws.ipg>

عدد البلدان وارد بين قوسين.

من حيث المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لحرية الصحافة، تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأقل حرية، تليها بعد مسافة شرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

كما تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قاع الشكل (٣-١)، فيما يتعلق بإصدار قوانين حرية الإعلام، مثلما رصدت مؤسسة الخصوصية الدولية.

وفي مجال مرتبط بالبحث بصورة مباشرة بدرجة أكبر، اضطلع فريق من الباحثين بدراسة في ٢٠٠١، لملكية أكبر خمس قنوات تليفزيونية في ٩٧ بلدا حول العالم^(١). ويلخص الجدول (٣-٢) المقارنة الإقليمية في ٢٠٠٩.

الجدول (٣-٢) توزيع ملكية التليفزيون ١٩٩٩

المنطقة	ملكية أكبر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)	الحصة من السوق لأكثر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)
	المملوكة للدولة الخاصة	المملوكة للدولة الخاصة
أفريقيا	٧٨%	١٩%
الأمريكتان	١٧%	٧٨%
آسيا والمحيط الهادئ	٦٥%	٣٤%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩٣%	٧%
وسط وشرقي أوروبا، البلدان التي تمر بمرحل انتقال	٨٠%	٢٠%
أوروبا الغربية	٤٨%	٥٢%

عندما لا يصل مجموع الأرقام إلى ١٠٠، فإن فئة الأخرى تضم الباقي.

(١) سيمون ديانكوف، كارالي ميلشن، تاتيانا نينوفا وأندريه شيلفر: من يملك وسائل الإعلام؟ ورقة معهد هارفارد للبحوث الاقتصادية، رقم ١٩١٩، ورقم (البنك الدولي لبحوث السياسة رقم ٢٦٢٠، ١٩ أبريل ٢٠٠٦، متخلصة من الجدول ٢ متوافر في [SSRN:http://ssrn.com/abstract=267386](http://ssrn.com/abstract=267386).

جاء ترتيب بلدان الشرق
الوسط وشمال أفريقيا الأعلى فى
١٩٩٩ من زاوية ملكية الدولة
والحصّة من السوق، تليها بلدان
وسط أوروبا وشرقيها والبلدان
السوفيتية السابقة، ثم آسيا والمحيط

بالنسبة لحرية الإعلام، تتجمع منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب
الصحراء ومنطقة جنوب شرق آسيا متلاصقة
عند القاع.

الهادئ وغربى أوروبا. وتبدي الأمريكتان تحيزا قويا نحو الملكية الخاصة. وفى حين
أن هذه الأرقام تقدم لمحة سريعة عن الملكية، فإنها لا تميز بين التليفزيون الذى
تسيطر عليه الدولة وتليفزيون الخدمة العامة، وهو أمر توجد فيه فروق كبيرة
بين المناطق. كما أن الأرقام قديمة نوعا ما.

وعلى الرغم من غياب البيانات العالمية المتواصلة عن قطاع البث، فإن
نظرة عامة مقارنة إقليمية جزئية يمكن جمع أواصرها معا من تشكيلة من
المصادر، بما فى ذلك بعض المسوح المقارنة متعددة البلدان الحديثة فى أوروبا
والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال أفريقيا، وعدة قواعد للبيانات العالمية والمسوح
الجزئية، وتشكيلة من التقارير. وننظر فيما يلى فى عدد من المناطق والمناطق
الفرعية، مع التركيز على المسموح به من البيانات، عن مناخ البث العام، والتكوين
القطاعى للبث، والمناخ القانونى والتنظيمى وواقع تنفيذه، ودينامياته واتجاهاته.
وينصب التركيز على البلدان والمناطق النامية التى يتعرض فيها قطاع البث لتغيير
تحركه إما قوى خارجية أو رغبة الحكومة الظاهرة فى التغيير.

منطقة بعد الأخرى

أفريقيا جنوب الصحراء

ربما كانت منطقة جنوب أفريقيا هى أقل المناطق تعرضا للبحث فى
أحوالها^(٢)، لكن سبعة عشر بلدا هناك خضعت لبحث مقارن أخيراً بواسطة

(٢) يلاحظ تقرير مبادرة تنمية الإعلام الإفريقى الموجز عن البحوث أنه: على الرغم من الثروة المتاحة من
الرؤى الثابتة المستمدة من البحوث الأخرى المنشورة، فإن البيانات المنتظمة والتى يعول=

مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي^(٣). وتتسم أفريقيا جنوب الصحراء بأن السكان فيها شباب ويتنامون، مع معدلات منخفضة لمعرفة القراءة والكتابة في بلدان كثيرة.

تفضل أفريقيا جنوب الصحراء بعدد سكان الريف الكبير فيها الإذاعة، لكن التلفزيون آخذ في النمو.

وفي تسعة بلدان جرى مسحها، فإن ما يربو على ٦٠ في المائة من السكان ريفيون، والنقل لديهم ضعيف ولا توجد كهرباء. وقد توصلت مبادرة تنمية الإعلام في أفريقيا إلى أن

الإذاعة هي الوسيلة المهيمنة في أفريقيا: تسيطر الإذاعة على طيف وسائل الإعلام

تجرى حركة صوب إنشاء وكالات مستقلة للتنظيم، واعتماد تشريعات حرية الإعلام، وتحويل جهات البث الخاضعة لسيطرة الدولة إلى جهات البث كخدمة عامة.

الجماهيري مع استمرار هيئات الإذاعة التي تسيطر عليها الدولة في الاستحواذ على أكبر الجماهير في معظم البلدان لكن المحطات التجارية (داخل البلدان) تظهر أكبر زيادة مستمرة في الأعداد، تليها

الإذاعة المجتمعية، حيث لم يكن النمو متواصلا، وإن كان كبيرا في بلدان بعينها. والتلفزيون أقل توافرا على نطاق واسع، خاصة في المناطق الريفية، رغم أنه يعتبر قوة متنامية^(٤).

= عليها عن القطاع متخلفة أو غير موجودة. هناك افتقار للبحوث القوية، على النطاق القارى حول ما يجدى وما لا يجدى فى محاولات كثير من القوى الفاعلة تدعيم الإعلام الأفريقى. وقد كان نقص البيانات التى يعول عليها عاملا يحد من استثمار القطاع الخاص والعام (المانح)(١٣).

(٣) البلدان المشمولة هي: أنجولا وبسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وكينيا وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا وتزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوى. مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، موجز وسبعة عشر تقريرا قوميا، هيئة الإذاعة البريطانية

٢٠٠٦ متاح على: <http://wwwbbeworldservicetrust.org/amdi>

(٤) المرجع المذكور، ٣٣.

وتلعب جهات البث الدينية، خاصة الإذاعة، دورا كبيرا فى بلدان كثيرة وتمثل النمو الأساسى فى البث غير المملوك للدولة منذ ٢٠٠٠.

وقد شهدت أفريقيا تغيرا تدريجيا فى أنموذج تنظيم وسائل الإعلام عبر العقد الماضى:

وهى تستند حاليا إلى نموذج ديمقراطى للفصل بين السلطات - إنشاء هيئات مستقلة لتنظيم البث - مع الاعتراف بحق وسائل البث بصفة عامة فى أن تنظم نفسها (مجالس وسائل الإعلام). وقد اصطحب هذا باعتماد تشريع حرية الإعلام والسعى لتحقيق هدف تحول البث المملوك للدولة إلى بث للخدمة العامة^(٥).

لكن التنفيذ الفاعل لهذا يواجه تحديات خطيرة من حيث استقلال الهيئة القائمة بالتنظيم.

والتحول ليس كاملا ولا يخلو من المشاكل وتظهر البلدان مستويات متباينة من الالتزام بمبادئ النموذج وتنفيذها فى التطبيق. وقد أصدرت ثمانية من البلدان السبعة عشر تشريعات بشأن جهات تنظيم وسائل الإعلام

المستقلة، لكن يثور تشكك واسع النطاق فيما يتعلق باستقلالها^(٦). ولدى عدد من البلدان الأخرى هيئات للتنظيم تديرها الدولة، والتشريع الرامى لضمان استقلال جهات البث المملوكة للدولة مطبق فى ستة من البلدان السبعة عشر، وتعمل ثلاثة بلدان أخرى على هذا.

وقوانين القذف.

بيد أن عددا قليلا من جهات البث المنشأة كخدمة عامة، مستقل تماما عن الحكومة، ومعظمها خاضع للتدخل فى شئونه وتفرض

(٥) المرجع المذكور، ١٥.

(٦) يبرز التقرير جنوب أفريقيا وربما غانا باعتبارهما الأكثر استقلالا (٥٦، ٥٧).

عليه الوصاية. وقد تم الاعتراف بالبحث المجتمعي في عشرة من بلدان الدراسة، ولكن على أساس جزئي عادة مع تقديم القليل من الدعم.

ومن زاوية المناخ العام لوسائل الإعلام، فإن لدى خمسة من البلدان السبعة عشر قوانين جنائية للذف والتشهير، وحتى حين ألغيت قوانين القمع، فإن الآليات التي تسيطر الدولة عليها لمعاقبة الصحفيين تبين أنها مستمرة في ثمانية بلدان على الأقل. والبلدان جميعها فيما عدا ثلاثة (جنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا) ليس بها تشريع لحرية الإعلام. والقوانين معلقة في ستة بلدان أخرى - لما يزيد على ست سنوات في حالة غانا ونيجيريا.

ورغم أن العقد الماضي شهد ترحيبا بالتنوع في مضمون البث وزيادة فيه،

نوعية البرامج واستقلال جهات البث.

لا تزال أوجه قصور خطيرة باقية فيما يتعلق بنوعيته. ويتوافق المضمون الذي تقدمه جهات كثيرة للبث تسيطر عليها

الحكومة، بصورة وثيقة مع منظور الحكومة أو الحزب الحاكم، وهناك نزوع في معظم وسائل الإعلام لأن تعكس آراء الصفوة الحضرية المتعلمة.

من المسلم به على نطاق واسع أن وسائل الإعلام المجتمعية والخاصة تخدم السكان الذين يعانون نقصا في الخدمة من قبل المنافذ الأخرى، وأنها توفر -

ونزاهة جهات البث العامة.

خاصة من خلال الإذاعة - مصدرا تربويا وإعلاميا مهما لتلك المناطق التي تتسم

بانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة أو قلة فرص الوصول لوسائل الإعلام الرئيسية^(٧).

(٧) المرجع المذكور، ٨٨.

ويخلص البحث إلى أن التحدى الأساسى الذى يواجهه وسائل الإعلام المملوكة للدولة، هو خدمة كل القطاعات السكانية بالبحث كخدمة عامة غير متحيزة، متحررة من التدخل الحكومى. ويقتضى ذلك العمل تشريع حرية التعبير والحصول على المعلومات، ووضع سياسة متسقة بشأن الاستقلال فى منح التراخيص، وتدعيم حماية الصحفيين، وتقوية أطر التنظيم المستقلة. كذلك يلاحظ التقرير أن من جرى مسحهم، وضعوا قطاع الإعلام المجتمعى، خاصة الإذاعة، من بين أعلى الأولويات بالنسبة للتمويل الجديد، خاصة بسبب دوره فى التنمية.

ويخلص التقرير إلى ملاحظة متفائلة نسبيا:

فى كل البلدان التى جرى مسحها، وردت تقارير عن حدوث تغييرات كبيرة فى مناخ تنظيم وسائل الإعلام نتيجة لتزايد مستويات المقرطة، والمناخ السياسى والاقتصادى الأكثر تيسيرا للأمر، وزيادة النشاط القوى والدولى المبذول لتنمية وسائل الإعلام^(٨).

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة السابقة

مع انقراض الاتحاد السوفيتى، تعرضت هيكل وسائل الإعلام فى البلدان الأعضاء السابقة وفى وسط أوروبا وشرقها لتغيير مفاجئ وحاشد.

إن الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الشرقية السابقة، وبعض بلدان أوروبا الوسطى^(٩) فريدة فى تعرضها للتخلى بشكل جذرى ومفاجئ، متزامن

(٨) المرجع المذكور، ٩٩.

(٩) بحثت هنا 'البلدان التى تمر بمرحلة انتقال' كما تحدها المنطقة الاقتصادية الأوربية، ولكن لم ينظر فى أمر أفغانستان وبيلاروسيا وتركمنستان انظر:

http://www.ecassoc.org.transition_countries_list.asp.

بدرجة أو بأخرى مع هياكل الإعلام القائمة مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تم توثيق العملية والنتائج جزئيا في دراستين مقارنة حديثتين:

دراسة معهد المجتمع المفتوح للتلفزيون في عشرين بلانا هي في الأساس من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا^(١٠)، ودراسة المرصد السمعي البصري الأوروبي للبت في خمسة من بلدان رابطة الدول المستقلة^(١١). وشهدت بلدان وسط أوروبا وشرقها ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة نموا فوريا وحاشدا في جهات البت التجارية والخاصة. وكثيرا ما كانت هذه البلدان رائدة في إعداد تقارير التحقيقات والأنباء، مما فتح

أعقب انيار الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة تدفق رأس المال الغربي، وكان كثير منه يسعى وراء تحقيق مكاسب تجارية فحسب. وكرد فعل حاولت حكومة كثيرة عامة إنشاء جهات للبت كخدمة عامة وليس كأجهزة تسيطر عليها الدولة.

مجالات كثيرة في المجتمع والاقتصاد التي كانت من قبل خارج حدود الفحص العام. وفي كثير من البلدان، أدى إلغاء سيطرة الدولة والانفتاح على المصالح التجارية إلى تدفق حاشد من رأس المال الغربي إلى صناعة

التلفزيون، مما دفع بالقوى الفاعلة المحلية عادة إلى هامش السوق ولا يزال هذا عاملا أساسيا حاليا^(١٢).

(١٠) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال، ٤ مجلدات (هنغاريا،

٢٠٠٥) متاح على <http://www.eumap.org>

(١١) أندريه رشتير وديمتري جولوفانوف، تنظيم بث الخدمة العامة في كومنولث الدول المستقلة، تقرير

خاص عن الإطار القانوني للبت الخدمة العامة في أذربيجان وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا

(المرصد السمعي البصري الأوروبي، ستراسبورج، فرنسا، نوفمبر ٢٠٠٦)

(١٢) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (٢٠٠٥)، موجز، ٣٣

مذكور بعد ذلك باعتباره OSI، ٢٠٠٥.

ولكن في السياقات غير الخاضعة للتنظيم إلى حد كبير وفي ظل الافتقار إلى التجربة المحلية لوسائل الإعلام التجارية المتنوعة:

سرعان ما تنتهي حرية وسائل الإعلام إلى أن تعنى في المحل الأول حرية إدارة وسائل الإعلام كمشروعات أعمال خاصة. وتسعى جهات البث الخاصة في المحل الأول لتحقيق مكاسب تجارية وسرعان ما تفوق في أدائها جهات البث الحكومية، التي تعزف عن الاستمرار أو تعجز عنه^(١٣).

وقد أثارت هذه التطورات تشكيلة من الشواغل بين حكومات الدول المستقلة حديثاً. وأدت هجرة الجمهور من قنوات الدولة إلى القنوات التجارية والرغبة في دعم الهويات الوطنية بعد الحقبة السوفيتية بين العامة، وانهيار النظام التقليدي للتمويل وإنتاج البرامج إلى السعي لإحلال نظام للبث كخدمة عامة له^(١٤) جانبيية أكبر محل شبكات الإذاعة والتلفزيون المفلسة - بمعانٍ كثيرة - التي تديرها الدولة (المرصد السمعي البصري العالمي، ٢٠٠٦، ص ١). وأقيمت جهات البث كخدمة عامة في الإذاعة والتلفزيون في بلد بعد الآخر من بلدان رابطة الدول المستقلة منذ ١٩٩٤ فصاعداً، واصطحب ذلك بإغلاق جهات البث الحكومية في كل البلدان عدا بلدين (أذربيجان وقرغيزستان)^(١٥)، ولدى كل بلدان وسط أوروبا وشرقها التي

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) EAD، ٢٠٠٦، ص ١.

(١٥) أقيم تلفزيون الخدمة العامة في أستونيا في ١٩٩٤، وفي لاتفيا في ١٩٩٥، وفي مولدوفا في ١٩٩٥، وفي ليتوانيا في ١٩٩٦، وفي أرمينيا في ٢٠٠٠، وفي جورجيا في ٢٠٠٤، وفي أذربيجان في ٢٠٠٥، وفي قرغيزستان في ٢٠٠٥. وفي أوكرانيا ثم إصدار قانون بث الخدمة العامة في ١٩٩٧، ولكنه لم ينفذ، وفشلت محاولة إصدار قانون في روسيا. ومن وقت لأخر تجرى مناقشات حول الموضوع في بيلاروسيا وكازخستان وطاجيستان وأوزبكستان. وفي أوزبكستان وحدها لا يدور مثل هذا النقاش. انظر المرصد السمعي البصري العالمي، ٢٠٠٦، ص ١.

غطتها دراسة معهد المجتمع المفتوح حاليا ، جهات قائمة للبحث كخدمة عامة^(١٦). وقد تأثر البعض منها بصورة قوية في اختياره بعوامل خارجية، خاصة حيث كانت هناك احتمالات لعضوية الاتحاد الأوربي. ومارس مجلس أوربا ومنظمة التعاون الاقتصادي والأمن في أوربا كلاهما ضغطا كبيرا على الحكومات التي تسعى لأن تصبح أعضاء.

وهكذا فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال والتي ناقشناها هنا، اعتمدت في معظمها حاليا ما يسمى "الإطار الأوربي" للبحث. وهذا نظام مختلط، يضم جهات للبحث كخدمة عامة بدرجات متفاوتة من القدرة والقوة، تعمل مستقلة عن الدولة لكنها تخضع في نهاية المطاف للمساعدة أمام مسئولين منتخبين. وتوجد إلى جانبها جهات البحث التجارية الخاضعة للقوانين والتنظيمات المحلية. ويوجد أيضا في عدد قليل من البلدان انفتاح أحدث عهدا نوسائل الإعلام المجتمعية التي تتكون من "منافذ لوسائل الإعلام المحلية تديرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تسعى للربح أو مجتمعات الأقلية"^(١٧).

وكل القطاعات تواجه تحديات. فعلى سبيل المثال، فإن جهات البحث كخدمة عامة شهدت انهيارا في أرقام المشاهدة لم تتوقف، وتنعكس إلا أخيرا في عدد قليل من البلدان^(١٨). وفي مجال الأخبار، فإنها حققت رغم هذا بعض النجاح:

(١٦) انظر معهد المجتمع المفتوح الجدول ٩ للحصول على معلومات عن ألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(١٧) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٨) إن تليفزيون الخدمة العامة أخذ في النهوض حاليا في بلدان مثل بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وصربيا وهنغاريا. انظر معهد التجمع المفتوح، ٢٠٠٥، ص٤، جدول ١٣.

فهنالك حقيقة مؤكدة على نطاق واسع في كل أنحاء المعمورة هي أن تليفزيون الخدمة العامة لا يزال المصدر الرئيسي للأنباء بالنسبة للقسم الأكبر من السكان في معظم البلدان التي غطاها هذا التقرير. ولا تجذب القنوات الخاصة عدداً أكبر من المشاهدين لنشرات الأخبار، سوى في عدد قليل من البلدان فحسب مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا^(١٩). وقد كان الانتقال إلى مناخ البث الجديد ولا يزال، محفوفاً بالمخاطر. ويعانى نظام البث الشامل في كثير من بلدان وسط أوروبا وشرقيها ورابطة الدول المستقلة من مشاكل خطيرة. ومقارنةً بغربي أوروبا، تلاحظ دراسة معهد المجتمع المفتوح أن:

والانتقال للنموذج الأوربي المختلط ليس سهلاً. وتشمل القضايا الأساسية استمرار سيطرة الدولة ونفوذها بطرق مختلفة.

الفرق الأساسي يكمن حالياً في

المعانة الأكبر التي يتعرض لها بث الخدمة العامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال) من جراء الضغوط السياسية والاقتصادية على حد سواء^(٢٠). ويخلص تقرير المرصد السمعي البصري الأوروبي فيما يتعلق بعملية تحول جهات البث الحكومية إلى جهات بث للخدمة العامة في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أنه:

من الشائع، أنه ليس هناك تأثير لتغير بعض "تفاصيل" قوانين بث الخدمة العامة التي كانت مستهدفة في الأصل في مسار العملية التشريعية حتى تضمن معظم أحكامها استقلال بث الخدمة العامة. وهناك طريقة "تقليدية" لمقاومة بث الخدمة العامة هي توكيد أهمية الأحكام التفسيرية، بدون توفير التنفيذ العملي لها^(٢١).

(١٩) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٤٠.

(٢٠) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٣٨.

(٢١) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٦، ٤١.

وتتفاقم أوجه القصور القانوني في بعض البلدان من جراء غياب آليات التمويل الفاعلة. وقد استخدم بعض بلدان وسط أوروبا وشرقها رسوم الترخيص^(٢٢)، التي وفرت أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي تمويل البث كخدمة عامة^(٢٣). بيد أنه لا يوجد في بلدان كثيرة أخرى في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك دول البلطيق، نظام لرسوم الترخيص^(٢٤)، ويتم تمويلها جميعها بالتقريب بصورة مباشرة من مالية الدولة، مما يحتمل أن يسفر عن مستوى مرتفع جدا من سيطرة الدولة على القنوات المستقلة من الناحية الأسمية.

وهناك شك قليل في أن استقلال

مما يؤدي للإضرار باستقلال التحرير
ويجرف الصحافة.

التحرير يتعرض للضرر في كثير من
جهات البث كخدمة عامة.

فالبعض منها يقدم "تقارير محرّفة وغير دقيقة ومتحيزة من الناحية السياسية، ويتعرض الصحفيون في بعض البلدان "لتدخلات وضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة في عملهم"^(٢٥)، وهو ما يمكن أن يتفشى بصفة خاصة خلال الحملات الانتخابية^(٢٦).

وإضافة لذلك، فعلى الرغم من ريادة التلفزيون التجاري في مجال الأخبار وتقارير التحقيقات في أيامه الأولى، فلم يعد حاليا "مرجعاً لصحافة التحقيقات

(٢٢) بما في ذلك كرواتيا وجمهورية التشيك وجمهورية مقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(٢٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٦٠، الجدول ١.

(٢٤) المرصد السمعي البصري الأوربي، ٢٠٠٦، ٤٢.

(٢٥) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، (٦٤، ٦٥).

(٢٦) تورد تقارير مؤشر حرية الصحافة العالمية عددا من حالات للتحيز في كثير من هذه البلدان في الإعلام العام والخاص على حد سواء. متوافر في:

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006>.

أثار التليفزيون التجاري أيضا من حيث نوعية الأخبار، وأصبحت الرقابة الذاتية شائعة.

الموثوق بها ولتبرامج الإخبارية جيدة النوعية". وأدت الضغوط من أجل اجتذاب جماهير كبيرة وتقليل التكاليف إلى تعمد الإثارة في الأخبار والتركيز على التسلية منخفضة النوعية. وعدد آليات التنظيم الذاتي الفاعلة قليل، وأجور الصحفيين ضعيفة عادة ويعانون من تنظيمات عمل سيئة ويخشون على وظائفهم. "وفي مثل هذا المناخ المقتل، وتلقاء خلفية من التدخل السياسي الواسع في البرمجة والضغوط الاقتصادية، تزدهر الرقابة الذاتية"^(٢٧).

ومن بين التوصيات الرئيسية لتقرير معهد المجتمع المفتوح توصيات تؤكد على الحاجة إلى دعم استقلال وشفافية هيئة التنظيم، لضمان استقلال وسائل إعلام الخدمة العامة في التطبيق وفي القانون، وتوفير الوسائل اللازمة لجعل الملكية أكثر شفافية في كل وسائل الإعلام.

أمريكا اللاتينية

مصالح القطاع الخاص سائدة في أمريكا اللاتينية مع بث للخدمة العامة ضعيف نسبيا.

يستمتع أكثر من ٩٠ في المائة من أهل أمريكا اللاتينية للإذاعة يوميا مما يجعلها وسيلة الإعلام الأكثر شيوعا في المنطقة^(٢٨). كما يوجد في أمريكا اللاتينية

(٢٧) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧١.

(٢٨) خوان بابلو كارديناس:

'America Latinay las Fortalezas de la Radiodifusion,' Diario electronico "Radio Universidad de Chile"

(٢٢ مارس ٢٠٠٥)،

http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx/id_Nota=18169.

أكثر الدخول اتساما بعدم المساواة مما في أى منطقة أخرى، ويعيش نحو ٤٥ في المائة من السكان حاليا تحت خط الفقر^(٢٩).

وبالمقاييس العريضة، تبنت بلدان أمريكا اللاتينية فيما عدا كوبا، النموذج الأمريكى للبث التجارى الخاص غير المقيد لحد كبير، وإن كانت هناك فروق. كما تدعم البلدان الأكبر صناعات الإنتاج الكبير للمضمون والتصدير عبر المنطقة وما وراءها.

إن البث كخدمة عامة محدود في أمريكا اللاتينية. بيد أنه توجد في كل بلد تقريبا، قنوات تديرها الدولة، تمويل معظمها ضعيف وتعرض لتلاعب الحكومة بها أو سيطرتها عليها^(٣٠). ويقدم عدد من القنوات المملوكة ملكية عامة برامج ثقافية وتربوية، وبعض القنوات تديره الأحزاب السياسية (في المعارضة أو في الحكم)، وقلة منها تديرها منظمات دينية، وهناك حفنة من القنوات التي لا تهدف لتحقيق الربح وتستند لمؤسسات. بيد أنه ليس هناك أي بلد به بث للخدمة العامة مستقل من الناحية الرسمية وجيد التمويل، وله صلاحية واسعة ليشمل الأخبار والشنون الجارية: وأقرب المحطات لذلك هي TVN في شيلي، و ONCETV في المكسيك^(٣١). والغالبية الشاسعة من البث هي بث تجارى. والملكية فى القطاع مركزة بدرجة عالية على الصعيد القومى مع ملكيات مشتركة كبيرة عبر القطاعات السمعية البصرية والإعلامية.

(٢٩) دكتور جنيفر ماكوى، مركز كارتر،

Las Vulnerabilidades de la Democracia, Democracia y Cumbre de las Americas, Panel sobre La Carta Democratica Interamericana.

(بوينس آيرس، الأرجنتين، ١١ مارس ٢٠٠٥).

(٣٠) استنادا للملاحم القطرية التي أعنتها هيئة الإذاعة البريطانية، متوافر فى:

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/country+profiles/default.stm>.

(٣١) انظر على التوالي <http://www.tvn.cl/and> <http://www.oncetv.ipn.mx/>.

ويختلف قطاع الإذاعة عن التلفزيون في جانب حاسم واحد: فعلى الرغم من وجود التلفزيون المجتمعي بدرجة قليلة، فإن البث الإذاعي المجتمعي مختلف، «متنوع، وكبير من الناحية العددية، وواسع الانتشار. ويرجع عهد الرواد لما يربو على خمسين سنة، قبل أن يتم سك مصطلح الإذاعة المجتمعية، ويشمل ذلك المحطات التي أقامها المشتغلون بتعدين القصدير في بوليفيا في الأربعينيات والخمسينيات، والتي ساهمت بصورة ضخمة في التنظيم المجتمعي والتمكين السياسي ومئات المحطات التربوية التي استلهمت إذاعة سوتنزا التي أقامها في ١٩٤٧، قس كاثوليكي لتوفير التعليم العملي للمجموعات الهامشية والريفية. وقد بلغ تأثير القطاع إلى حد القول بأن الإذاعة المجتمعية وإلى حد ما حتى التلفزيون المجتمعي، يحتلان مكان بث الخدمة العامة، لأنه بغض النظر عن وضعهما القانوني الفعلي، سواء كوسائل إعلام مجتمعية أو تجارية، فإن نفس الروح تحركهما ويقومان بنفس الوظائف التي تقوم بها جهات البث كخدمة عامة^(٣٢). ورغم أن هذه القنوات نشأت في معظمها في ظل فراغ تنظيمي، أو في مخالفة صريحة للقانون، فقد أصبحت الآن معترفاً بها وخاضعة للتنظيم في عدد متنام من

البلدان، من بينها كولومبيا وبوليفيا وبيرو وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين. ولا يزال كثير من المحطات المجتمعية الأقدم عهداً والأكثر رسوخاً يعمل بترخيص تجارية أو ثقافية. بيد أن الاعتراف القانوني هو

للإذاعة المجتمعية تاريخ طويل، بل ويزعم أنها تحتل مكان الخدمة العامة، لكن لا يزال عليها أن تحتل على اعتراف قانوني كامل ومناخ تنظيمي إيجابي.

نعمة ونقمة. فبعض البلدان غير المبالية بالاعتداء على وسائل الإعلام التجارية،

(٣٢) انظر رافائيل رونكا جيلولو، «أمريكا اللاتينية: الإذاعة والتلفزيون المجتمعيان كبث للخدمة العامة».

في بث الخدمة العامة (نيونسكو، باريس، ١٩٩٦) متاح في:

www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catDI=24&LID=1.

يفرض قيودا على القطاع المجتمعي مما يهدد بقاءه. فشيلي على سبيل المثال، تقصر قوة الإرسال على واط واحد فحسب وهو ما لا يكفي سوى للبت لمسافة تبلغ بضع مئات من الأمتار في الأحوال الجيدة. وتحظر بلدان أخرى الإعلان.

ولدى معظم البلدان في أمريكا اللاتينية جهات تعد رسميا جهات مستقلة لتنظيم البث (ونحو النصف منها مجتمعة لديه هيئة لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية) رغم أن البرازيل وبيرو وكولومبيا من بين الاستثناءات الكبيرة. بيد أن العملية الخاصة بإصدار التراخيص في كثير من البلدان تفتقر إلى الشفافية، وتسم بالفساد أحيانا، وتتبع إجراءات تعتبر من الممارسات السيئة في أماكن أخرى. وإصدار تراخيص للبث طويلة الأجل، مع خيار التجديد، أمر شائع. ففي الأرجنتين مثلا، جدد الرئيس كيرشنر في مايو ٢٠٠٥ تراخيص للبث التليفزيوني تمنح حائزها ما مجموعه ٣٥ عاما، وفي إحدى الحالات حتى عام ٢٠٢٥. وفي أوروغواي تم منح تراخيص تليفزيون الكابل في ١٩٩٤ - أربعة منها لأصحاب تراخيص التليفزيون التجاري القائمة - بدون أي منافسة أو طلب عطاءات. كذلك فإن تراخيص البث في أوروغواي لا تتضمن عادة حدودا زمنية معينة والتجديد فيها تلقائي من الناحية العملية. لكنها من الناحية القانونية "قابلة للإلغاء ويمكن الرجوع عنها" حسب قرار الحكومة. وتتبع بلدان كثيرة أخرى ممارسات مماثلة.

وتحتل السياسة أحيانا مكانا محورا وخلافيا في القرارات المتعلقة بالتراخيص. فقد تم انتقاد قرار حكومة فنزويلا في ٢٠٠٧، بعدم تجديد ترخيص قناة خاصة للتليفزيون، تليفزيون إذاعة كاراكاس وهي رخصة مدتها عشرون عاما تم الحصول عليها في البدء في ١٩٨٧، بمرسوم رئاسي - وربما كانت دوافع ذلك سياسية. فقد اتخذت موقفا مناونا للحكومة، ولكنها لم تكن تقتصر على الانتقاد من الناحية التحريرية فحسب: ففي ٢٠٠٢، ساندت بنشاط انقلابا فاشلا ضد الرئيس

المنتخب. وقد تم انتقاد الرئيس بسبب أن له دوافع سياسية جعلته يتقاعس عن التجديد، ولأنه لم يتبع على نحو صحيح النظام لتقييم ما إذا كان ينبغي أن تحتفظ القناة بترخيصها أم لا. كما يتصل بهذا السياق قرار حكومي بإعادة جهة التنظيم لولاية وزارة الاتصالات، مما أسفر عن ضياع وضعها المنبع على التأثير. ويوضح النزاع العلاقات الوثيقة بين السياسة والعمليات الواجبة ومنح أدوات قيمة

للاتصال في المجتمع. وفي الوقت نفسه، أغلقت الحكومة في كولومبيا المجاورة في ٢٠٠٤، المعهد العام للإذاعة والتلفزيون (Inravisión) الذي كان ينتج برامج ويبث على ثلاث قنوات بشأن القضايا التربوية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي تنتقد الحكومة^(٣٣).

إن للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان التي تتعلق بالإعلام تأثيرًا بالغًا فيما يتصل بالفقر وحرية التعبير وإصدار التراخيص والامتيازات وتركز الملكية.

وهناك حاليًا نشاط وقوة دفع كبيرة في أمريكا اللاتينية لإصلاح قطاع البث وقطاع الإعلام ككل. ومع تزايد الاعتراف بالإعلام المجتمعي، أخذ مناخ البث ذو الثلاثة قطاعات يصبح هو القاعدة، مع تحفظ مهم هو أن القطاع العام يخضع لسيطرة الدولة لحد كبير. وإمكانية قيام بث للخدمة العامة موضع نقاش في بلدان قليلة فحسب، من بينها أوروغواي، حيث تحظى جهة البث العامة ببعض الاستقلال، لكن لم يقترب أي بلد من هذه من وضع تشريعات وآليات ملائمة. وهناك قضية مهمة في هذا النقاش هي كيف يمكن استنباط آليات للتمويل يمكنها أن تولد تمويلًا كافيًا في المجتمعات التي يزيد فيها عدد السكان الفقراء، ويتميز توزيع

(٣٣) ديانا كاريبوني من السهل رؤية القذى في عين الآخر* (١٩٩٦)، متاح،

<http://other-news.info/index.php?p=1988#mor-1988>.

خوان فريرو، نزع القابس من التلفزيون المناوئ لشافيز (واشنطن، بوست فورين سيرفيس.

الثلاثاء، ١٨ يناير ٢٠٠٧) ١٦١، و AMARC بيان وإذارات IFEX أخرى، متاح في:

<http://www.wifex.org/en/content/view/full/82665>.

الدخل بالانحراف. لكن التحرك العام نحو جهات التنظيم المستقلة مستمر مع جهود متنامية لتقوية استقلالها عن الضغوط السياسية وإصلاح عملية إصدار التراخيص.

والقضايا السياسية وثيقة الارتباط بتطورات وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية بطريقة أو بأخرى. وتليسون هي قناة تليفزيون إقليمية أنشأتها في ٢٠٠٥ فنزويلا والأرجنتين وكوبا وأوروواي (وانضمت إليها بوليفيا فيما بعد)، لبث الأخبار والشئون الجارية من منظور إقليمي، متصدية عن قصد لما تعتبره تغطية متميزة من قبل قنوات الساتل القائمة في الشمال، مثل سي إن إن. وهي موضع اتهام من بعض أجهزة الدعاية التي تروج للحكومات. وفي دفاع القناة عن نفسها، نجد ملاحظة أن مجلس إدارتها يضم مهنيين إعلاميين تعينهم الحكومات، ومجلسها الاستشاري مكون من منفيين دوليين بارزين، وإرسالها يستند بقوة لمبادئ الخدمة العامة، بيد أنها غير مهيكلة على أساس أنها كيان مستقل تتوافر له الحماية من التدخل الحكومي.

كما أن التركيز على قضايا حقوق الإنسان، والاستناد إلى الحق في الاتصال مهمان في النقاش الذي يدعم عملية الإصلاح. ويعتبر المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ويرأس جهازا مستقلا في منظمة الدول الأمريكية، قوة فاعلة إقليمية كبيرة هناك وله سلطة معنوية ضخمة ونفوذ سياسي كبير.

وقد أثار تقريره السنوية المتتالية^(٣٤) بقوة، قضايا مثل العلاقة بين وسائل الإعلام وحرية التعبير والفقر (٢٠٠٢)، والمعايير الديمقراطية لمنح امتيازات

(٣٤) للاطلاع على التقارير السنوية الكاملة لمنظمة الدول الأمريكية انظر:

<http://www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catid=24IID-1>.

وللاطلاع على حق التعبير والفقر انظر ٢٠٠٢ الفصل الرابع في:

<http://wwwcidh.oas.org/relatoria/showarticle.asp/artID=309&IID=1..>

ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني، وحرية الإعلام (٢٠٠٣) وتركز ملكية وسائل الإعلام (٢٠٠٤).

شرق آسيا وجنوب شرقها

آسيا متباينة بصورة ضخمة ويمكن تجميعها في مجموعات من حيث هيكلها:

البث في شرق آسيا وجنوب شرقها متنوع بصورة ضخمة، وتحركه تشكيلة من الديناميات، ولا يمكن هنا سوى أن توجد حدود تخطيطية فاصلة ضئيلة. ويمكن التعميم على الجميع، والأمر يتعلق بالاتجاه صوب اكتساب الطابع التجاري.

وفي حين لا يزال يستعر الجدل حول الصحافة "المسئولة" والحرية، فإن هناك سمة مشتركة في البلدان الآسيوية هي إضفاء طابع تجاري على وسائل الإعلام. وفي أعقاب التحرير الاقتصادي، تتعرض وسائل الإعلام للانتقال لما وراء السياسة إلى المعلومات والنزعة الاستهلاكية. كذلك أصبحت وسائل الإعلام منصة للعملاء المعلنين وداعما للتعمير الاقتصادي، في حين تخلق طلبا على السلع الاستهلاكية^(٣٥).

ويمكن بصورة فضفاضة تجميع البلدان الكبرى في شرق آسيا وجنوب شرقها من حيث هياكل قطاعات البث فيها. فتحتفظ الدولة في بوتان وميانمار (بورما) ولاوس وفيتنام بسيطرة مباشرة على البث القومي، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، رغم تباين درجة السيطرة والرقابة. وتمارس بورما التي توصف

(٣٥) فيرنز فوم بوش. محرر، دليل وسائل الإعلام في آسيا (مؤسسة كونراد أدنياور، سنغافورة، ٢٠٠٤)، (٨-٩) متوافر في:

http://www.kas-asia.org/pub_bkg/Asia%20Media%20Directory.pdf.

بأنها "جنة الرقابة"^(٣٦)، الرقابة المسبقة بصورة محمولة على كل وسائل الإعلام. ويخضع البث في لاوس لرقابة حكومية مباشرة ثقيلة الوطأة. وعمليا لا يسمح بأى انتقاد للحكومة في بوتان، رغم أن قطاع الصحافة أخذ في الانفتاح ببطء. ونظام البث الإقليمي والقومي المتقدم على الصعيدين الوطنى والإقليمى فى فيتنام، والذى يضم نحو ١٠٠ هيئة للإذاعة والتلفزيون لا يزال جميعه خاضعا لأشكال مختلفة من سيطرة الدولة، رغم أن صحافة منشقة تمكنت من البقاء والاستمرار.

من السيطرة المقرطة على البث وعدم
السماح بنقد الحكومة.

والبث الأجنبى فى هذه البلدان
موجود فى مناطق الحدود ومن خلال
إذاعات الموجات الطويلة والسوائل أو

فرص الحصول على إرسال تلفزيون الكابل الذى يجرى رسده بدقة.

وقد فتحت الصين قطاع البث بها بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وإن كان الحزب الشيوعى الصينى والحكومة لا يزالان يمارسان سيطرة ورقابة صارمتين. والبث يسيطر عليه تلفزيون الصين المركزى الذى تديره الدولة، باعتباره الهيئة القومية الوحيدة، ويقدم عدة قنوات بالساتل وبمقابل رسوم. ويوجد ما يربو على ٢٠٠٠ محطة إقليمية وبلدية تديرها الحكومات المحلية، رغم أن معظمها يعتمد حاليا على الإعلان والإيراد التجارى، ويركز بصورة مفرطة على الأجر التجارى. كما أنها تبيع جميعها برنامج الأخبار الرئيسى للتلفزيون المركزى الصينى. وتطبق اتفاقيات تسمح للشركات العالمية الكبرى مثل "إيه أو إل" و"تايم وارنر"، و"نيوز كورب"، بأن تبث من خلال الكابل، رغم أن البرامج تخصصها هيئة التنظيم، وليس من المسموح به انتقاد الحزب الشيوعى الصينى. والإذاعة الوطنية الصينية هى القناة الوطنية الوحيدة، لكن لكل إقليم، ومنطقة مستقلة وبلدية محطات

(٣٦) مقررون بلا حدود، تقرير بورما السنوى ٢٠٠٦، متوفر فى:

http://www.rsf.org/article.php?id_article=17346.

الإذاعة الخاصة بها والتي تديرها الحكومات المحلية. ومع وجود معايير صارمة محددة، هناك مناقشة مفتوحة تماما للشواغل الاجتماعية والخيارات السياسية.

وتدير بلدان مثل بنجلاديش

مع نظام عام وخاص مختلط تنظمه الدولة، مع سيطرة ضمنية وصرحة للدولة عليهما وحتى الآن لا يوجد انفتاح على المجتمع.

وكمبوديا وباكستان، بشا مختلطا وآخر تسيطر عليه الدولة، ولا يجد لتنظيم المستقل مشقة تذكر. ففي بنجلاديش تدير لدولة تليفزيونا وإذاعة أرضيين عبر الأراضي

الوطنية، لكن هناك أربع قنوات تجارية مرخصة بالسائل والكابل، وهناك عدد من محطات إذاعة تعمل بتضمين التردد. بيد أنه بالنسبة لهيئات البث الخاصة، فإن "احتفاظها بترخيصها يتوقف على إظهارها امتثالا معيناً للحكومة"^(٣٧). ولا تأتي المعارضة الصريحة إلا من الصحف. وفي كمبوديا، تتعدّد التوليفة التي تضم التلفزيون والإذاعة اللذين تسيطر عليهما الدولة والتلفزيون والإذاعة التجاريين من جراء حقيقة أن كثيراً من وسائل الإعلام تخضع عملياً لسيطرة حزب سياسى. ويحد الفساد والانحياز السياسى لكل من البث الذى تقوم به الدولة والبث الخاص من مساهمة وسائل البث، وهناك قانون جنائى مفرط معلق فوق رقبة الصحافة. وقد أصدرت باكستان ما يربو على عشرين ترخيصاً لتلفزيون السائل، وإن ظل التلفزيون الأرضى خاضعاً لسيطرة الدولة، وقد تم إصدار ما يربو على ١٠٠ رخصة لمحطات خاصة تعمل بتضمين التردد، وهناك وعود بمنح عدد أكبر كثيراً. وفى الوقت نفسه، وللمفارقة تم التشدد فى قوانين البث والرقابة، والترهيب سائد، وإن ظلت وسائل الإعلام المطبوعة أكثر تمتعاً بالحرية بدرجة كبيرة. ولا يسمح أى من هذه البلاد حالياً بالبث المجتمعى، رغم أن القضية موضع جدل ساخن فى عدة بلدان والمرجح أن تتفجر عاجلاً أو آجلاً.

(٣٧) مقررون بلا حدود، تقرير بنجلاديش السنوى ٢٠٠٦، متوفر فى:

http://www.rsf.org/article.php3?id_article=17344.

وفي الهند ونيبال وسرى لانكا وتايلاندا واندونيسيا، تعد الإذاعة المجتمعية سمة بارزة لمناخ البث، تشمل البث التجارى والخاضع لسيطرة الدولة، وفي بعض الأحيان جوانب من البث كخدمة عامة. وقد توسع القطاع التجارى فى وسائل إعلام الهند بصورة راسية فى السنوات الأخيرة، أولا فى التلفزيون ثم الراديو.

إلى نظام مختلط، عام وخاص ومجتمعي
فى تشكيلة من الصور، وتترك صوب
التنظيم المستقل.

وعلى الرغم من أنه ليس مسموحا للإذاعة التجارية الخاصة ببث أنباء، فإن أنباء تلفزيون الكابل والساتل شائعة. وتشرف هيئة الإذاعة العامة، براسار بهاراتى،

التي أنشئت فى ١٩٩٧، كهيئة مستقلة لها ولاية تقديم الخدمة العامة، على هيئة التلفزيون القومية الضخمة، دوردارشان، و"إذاعة عموم الهند". ولكن روابط براسار بهاراتى بالحكومة عديدة وتضر قاعدة تمويلها باستقلالها. وفى ٢٠٠٦، تم اعتماد بيان سياسى لإتاحة الترخيص للإذاعة المجتمعية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع نموا سريعا. وفى نيبال ظهرت الإذاعة المجتمعية فى منتصف التسعينيات، وكانت رائدة فى الترويج للمفهوم فى جنوب آسيا، ولها دور راسخ فى مشهد البث. ويشهد لها بأنها لعبت دورا فى عودة الديمقراطية أخيرا. كما توجد الإذاعة والتلفزيون التجاريين إلى جانب هيئات البث الحكومية. وانفتحت إندونيسيا على البث التجارى بعد سقوط نظام سوكارنو فى ١٩٩٨. وفى ٢٠٠٢، نص قانون جديد للبث^(٣٨) على إنشاء لجنة البث الإندونيسية (كوميسى بنياران إندونيسيا) وعلى الاعتراف بالإذاعة المجتمعية وهناك نحو ستة من هيئات التلفزيون التجارية القومية ومنات من هيئات الإذاعة والتلفزيون التجارية والمجتمعية المحلية.

(٣٨) القانون رقم ٣٢/٢٠٠٢.

وفي سرى لانكا، خلقت الحرب الأهلية الدائرة مناخا مشحونا للبيث. ولديها نظام مختلط من البيث الحكومي والتجاري مع عديد من قنوات الإذاعة والتليفزيون التجارية. وهيئة الإذاعة فى سرى لانكا ولاية الخدمة العامة فى مجال الإذاعة، رغم أنها تخضع للوزير واستقلال التحرير فيها قليل. وتدير هذه الهيئة عددا من المحطات المحلية لها بعض سمات الإذاعة الاجتماعية، لكن سيطرة الهيئة تضمن أنها نادرا ما تذيع تغطية تنتقد الحكومة. وقد احتفى دستور تايلاندا فى ١٩٩٧، بنظام للبيث يتضمن هيئة مستقلة للتنظيم وثلاثة أشكال أساسية، محتفظا بنسبة ٢٠ فى المائة من ترددات الإرسال للبيث المجتمعى الذى لا يسعى للربح، ويتم تقسيم الباقي بالمساواة بين قطاعى الخدمة العامة والتجارة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على التنفيذ أن يرتقى بما يحقق الهدف، لكن ظهرت مئات من محطات الإذاعة المجتمعية والخاصة. وقد خفت استقلال البيث جميعه فى ظل قيادة ناشكين شينا واترا رئيس الوزراء. وطبق الانقلاب الذى أطاح به فى ٢٠٠٦، رقابة وضوابط أكثر تشددا على وسائل الإعلام، بما فى ذلك إغلاق مئات من محطات الإذاعة المجتمعية.

وبدرجات مختلفة، فإن ما يميز هذه البلدان هو الانفتاح على الإذاعة المجتمعية، وحدوث بعض التطور فى جهات البيث كخدمة عامة إلى جانب الجدل المستمر والواسع النطاق حول المفهوم، والتحرك صوب التنظيم المستقل.

ومن بين بلدان جنوب شرق آسيا، تبرز الفلبين بسبب سيطرة المصالح التجارية القوية فيها. وتتجمع عشرات من هيئات التليفزيون التجارية فى خمس شبكات رئيسية، عمليا دون أى إرسال حكومى أو عام مباشر. ولشبكة الإذاعة

إلى نظام اكتسب طابعا تجاريا عاليا، مع هيئة عامة للتنظيم يخضعان فى التطبيق لسيطرة كبيرة من الحكومة، ولكن مع قطاع للإذاعة محلى ومجتمعى نابض بالحياة.

الوطنية المملوكة للحكومة ميثاق الهيئة العامة لكنها لا تحصل على تمويل عام

وتوجه لها انتقادات واسعة لأنها تناصر الحكومة وتتحزب لها. لكن الإذاعة لا تزال هي الوسيلة الأكثر شعبية، وتوجد شبكة الإذاعة الوطنية إلى جانب عدد لا يحصى من المحطات التجارية، وكذلك قطاع مجتمعي ولا يسعى للربح ينبض بالحياة وإن كان يشكو نقصاً في التمويل، بما في ذلك كثير من المحطات الدينية.

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تبدو وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكأنها حالة استثنائية تماماً، لأن غالبيتها تقع تحت السيطرة المباشرة للدولة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتد في غير نظام عبر نطاق أضيق.

وهناك انتهاكات واسعة لحرية التعبير في كثير من البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن وليبيا، ومفهوم حرية المعلومات والإعلام مفهوم غريب في الغالب الأعم.

فمن ناحية هناك لفيث من نظم البث الخاضعة للسيطرة والرقابة بدرجة عالية، والتي تنضوي تحت سيطرة الدولة والتنظيم الصارم على المستوى الوطني، وإن كان هناك بعض الانفتاح في الصحافة والسواتل.

ففي إحدى نهايتي هذا النطاق الضيق، توجد المملكة العربية السعودية، وهي رائد في تليفزيون الساتل لعموم العرب، ولكن بها مناخ من أكثر مناخات وسائل الإعلام خضوعاً للسيطرة في الشرق الأوسط، وليس بها إذاعة أو

تليفزيون خاصين ويرأس وزير في الحكومة القنوات الوطنية. وبصفة عامة ليس هناك تسامح مع انتقاد الحكومة أو الأسرة المالكة أو التساؤل حول المعتقدات الدينية. والإذاعة في عدد من البلدان الأخرى، مثل ليبيا وإيران أكثر ليبرالية

بالكاد، وهي أقل من ذلك في بعض النواحي. والبت في الجزائر يخضع بأكمله لسيطرة الدولة، رغم أن هناك صحافة حية وانتقادية. ومحطات الإذاعة والتلفزيون في البحرين تديرها الدولة. وقد بدأت أول محطة إذاعة خاصة في البلاد - صوت الغد - في ٢٠٠٥، لكن السلطات أغلقتها في ٢٠٠٦، مدعية وجود مخالفات. ويسمح عدد من البلدان الأخرى، منها الأردن وسوريا بالإذاعة التجارية، وإن كان محتواها يقتصر على الموسيقى، وأصحاب التراخيص عادة من المقربين للدولة.

ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من البلدان انفتحت على البث التجاري بل وحتى المجتمعي، مع إمكان قيام هيئة تنظيم مستقلة، بيد أن جميع هيئات البث تحجم عن تقديم تحقيقات سياسية جادة في النقاش.

ولبنان واحدة من أكثر الدول ليبرالية وتعكس هيئات البث فيها تنوع المصالح الاجتماعية والسياسية. وقد طبقت الأردن نظام الترخيص للبث التجاري، وهو البلد الوحيد في المنطقة

حتى الآن الذي أصدر تراخيص لهيئات البث المجتمعي. وهناك بعض الإيماءات تجاه التعددية في الكويت وفي مصر، ويجمع كلاهما بين البث الذي تديره الدولة والهيئات التجارية في كل من الإذاعة والتلفزيون. ويمكن القول إن المغرب تنتظر في إقامة نموذج متحرر، وقد أنشأت هيئة مستقلة نسبياً لتنظيم البث. ويسمح عدد آخر من البلدان، منها سوريا، بالإذاعة التجارية، رغم أن أصحاب التراخيص مقربون من الدولة. بيد أن جميع وسائل الإعلام التجارية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحجم عن الجدل والتحليل السياسي الجاد، بفعل الرقابة المباشرة أو الذاتية.

يقوض ضعف التنفيذ القوانين الدستورية التقدمية نسبياً، رغم أن غياب البث الذي ينتقد الحكومة قيد تطور صناعة الإعلام.

وقد توصل مؤشر استدامة وسائل الإعلام، الذي وضعه المجلس الدولي للبحوث والمبادلات الذي يغطي ثمانية عشر بلداً من بلدان منطقة

الشرق الوسط وشمال أفريقيا^(٣٩)، إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستوري من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها تمثل وضعا نموذجيا في المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح الجماح حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمي والمحيط السياسي. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مَدَ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التي تهدد الملكيات والنظم الحاكمة في المنطقة^(٤٠).

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريبا

هو الإرسال الوطني كخدمة عامة والذي يتسم بالتحدي والذي ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغيير آخذ في الحدوث،

ربما يلوح الصغر في الأفق حيث إن الرأي العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأ يفتتح بفعل حوافز مثل تليفزيون الساتل الإقليمي.

وأن التليفزيون هو الذي يقود هذه التطورات، ليس على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهيئات السواتل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدي ما وصف بأنه جمهور عربي جديد إلى تغيير كبير في الثقافة السياسية.

فبدلا من فرض توافق في الرأي، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السواتل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن

(٣٩) المجلس الدولي للبحوث والتبادل، تنمية وسائل إعلام مستقلة مستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشر استدامة وسائل الإعلام ٢٠٠٥ (المجلس الدولي للبحوث والتبادل، ٢٠٠٦)، موجز للتنفيذ، ١٠، متاح في:

http://www.wirex.org/programs/MSI_MENA/index.asp.

(٤٠) المرجع المذكور.

الوضع القائم. وقد حطم (الجمهور العربي الجديد) احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التي كانت تخنق الخطاب العربي حتى التسعينيات. ويرفض الجمهور الجديد التقاليد البالية القديمة للرقابة العامة المفروضة بالإكراه، ويصر على مشروعية معارضة السياسات والتصريحات الرسمية^(٤١).

وقد بنت أشد قنوات السائل الجديد تأثيراً، وهي الجزيرة، نموذجها على أساس بث الخدمة العامة، من حيث المبادئ، والروح، وطريقة العمل، رغم أنها تعتمد على دعم مستمر من أمير قطر. ومن المرجح أن يستمر إعلام عموم العرب، خاصة التلفزيون، في القيام بدوره في تغيير مشهد الإعلام، بما في ذلك المشهد على المستوى القومي، رغم أن الخطوط المحيطة التي تحدد النتائج غير واضحة في هذه المرحلة. وتخلص دراسة المجلس الدولي للبحوث والتبادل، التي تشير إلى بث الأنباء بالسواتل والإنترنت، إلى أن هذا الصراع على السيطرة على فضاء الإعلام، سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد كيف تتطور بلدان المنطقة سياسياً واقتصادياً على حد سواء^(٤٢).

خاتمة: نموذج بازغ

حدد الفصل الأول مجموعة من الخصائص تستطيع على وجه الاحتمال أن تمكن قطاع الإعلام من الإسهام في الحوكمة الجيدة والتنمية. وهذه الخصائص هي: حرية التعبير، والحصول الميسور والفوري على المعلومات العامة والخاصة على حد سواء، واستقلال وسائل الإعلام، والمضمون المتنوع للإعلام الذي يعكس طائفة

(٤١) مارك لينش، أصوات الجمهور العربي الجديد: العراق، الجزيرة، وسياسات الشرق الأوسط اليوم (نيويورك، ششستر: مطابع جامعة كولومبيا، ٢٠٠٦)، ٢-٣.

(٤٢) المرجع المذكور، ٩.

واسعة من الآراء خاصة آراء المجموعات المهمشة، والتغطية الإعلامية الواسعة ونطاق الوصول العريض، ووجود قاعدة مستدامة للموارد بالنسبة لوسائل الإعلام.

وينقل تحليل نظام البث في كل منطقة إحساسا بالدرجة التي توجد بها هذه الخصائص ويمكن بها تشجيعها وتدعيمها. ويؤكد أن وسائل البث في البلدان والمناطق النامية يتوافر لها حتى الآن نطاق وصول كبير، خاصة في المناطق الريفية والناحية التي تقطنها عادة نسبة كبيرة من أكثر السكان فقرا، وأن وسائل الإعلام هذه تمثل المصدر الأول للمعلومات والأخبار لمعظم الناس.

والوضع الراهن لكثير من الخصائص سالفة الذكر بعيد عن الوضع المثالي، رغم أن هناك بعض الاتجاهات المشجعة.

وقد شهد العقد الأخير انهيارا بارزا في مشروعية السيطرة الحكومية المباشرة على البث، خاصة في أفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقها، ولكن أيضا في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبدلا من ذلك، هناك تطلع متنام لتطوير نموذج مختلط يجمع بث الخدمة العامة مع البث لتجاري الخاص والمجتمعي، في ظل فحص من جهة تنظيم مستقلة. وهذا الاتجاه أشد بروزا في أفريقيا وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال،

لكن هناك أدلة على أنه بدءا من نقطة مختلفة تماما، تتحرك الخصائص الرئيسية للنظام إلى الصدارة في أمريكا اللاتينية، حيث القطاع المجتمعي أخذ في النمو في الحجم وتتم العودة لفكرة الخدمة

مشروعية سيطرة الدولة المباشرة على البث
آخذة في الأهمية، ويزغ التطلع نحو نموذج مختلط.
ورغم أن ذلك يتضح بأجلى معانيه في أفريقيا
وبلدان وسط أوروبا وشرقها، فإن مناطق أخرى
تمضى قدما للأمام فيما يتعلق بأبعاد معينة.

العامة. كذلك تتحرك أجزاء من آسيا في هذا الاتجاه، رغم أن الديناميات التجارية مهيمنة حاليا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجيء العلامة الرئيسية على

التحرك من تليفزيون عموم الإقليم، والذي يطرح نفسه عن وعى بأنه خدمة عامة في روحه، وتعرض سيطرة الحكومة على البث على المستوى القومى للضغط وتخضع لجدل متزايد وتحركات تجريبية نحو الإصلاح.

بيد أن التشريع والتنفيذ كليهما، يتركان الكثير من المرغوب فيه حتى فى تلك المناطق التى تنتهج الإصلاح بأنشط صورة، ويثور الشك عادة فيما يتعلق

من المرجح أن تؤثر النتائج طويلة الأجل
في عدد من القضايا.

بمستوى الالتزام السياسى الواجب. ومع ذلك، فإن حكومات كثيرة قد قبلت من حيث المبدأ، مشروعية مثل هذا المسار

للإعلام، ويمثل هذا فرصة مهمة للتغيير السياسى. ويتوقف أحيانا التحرك صوب هذا النموذج البازغ للإعلام، وهو انتقانى عادة، حيث يلقى مقاومة من المصالح التى تفضل الاحتفاظ بسيطرة راسخة على مكونات الإعلام الحاسمة. وليس من المحتم أن يتقدم البث فى اتجاه يعظم إسهامه فى الحوكمة الجيدة والتنمية. ولا بد أن ينطوى التكهن على عدد من القضايا والاتجاهات.

أولا، تظل قائمة شواغل جادة تتعلق
بجربة التعبير الأساسية فى كثير من البلدان.

فأولا، تظل حرية التعبير شاغلا جادا فى كثير من البلدان النامية عبر كل المناطق، مع ممارسة الحكومات للضغط

وفرض الحواجز الماكرة وغير الماكرة من كل الأنواع. ويعرقل هذا بصورة خطيرة ظهور مناخ إعلامى إيجابى حيث إنه يلحق الضرر باستقلال الإعلام ويعرقل إعداد التقارير بشأن الفساد وسوء الإدارة، وجمع المعلومات.

ثانيا، إن تشريع حرية المعلومات وإن أخذ
يصبح شائعا، لا يزال الاستثناء
وليس القاعدة.

ثانيا، وذلك يتعلق بالقضية الأولى، هناك عقبات تحول دون حصول وسائل الإعلام والناس فى معظم المجتمعات على المعلومات فى الوقت المناسب -

خاصة المعلومات الحكومية ولكن أيضا المعلومات المستمدة من المصادر غير الحكومية التي تتعلق بقضايا تشغل بال الرأي العام. فلا يزال تشريع حرية المعلومات وتنفيذه الفاعل استثناء وليس القاعدة، رغم أن الاتجاه إيجابي هنا، وتتخرب بلدان كثيرة في عملية وضع مثل هذا التشريع وتنفيذه.

ثالثا، لا يزال يتعين على عدد قليل من البلدان أن تنشئ هيئة مستقلة لها سلطة التنظيم. ولا يمكن المبالغة في هذا. فحتى عندما تكون هناك سياسات وأدوات قانونية قائمة، نجد أن الحقيقة جد مختلفة على أرض الواقع. ذلك أن قدرة هيئة التنظيم المستقل اسما، يمكن أن يقوضها الفساد والإهمال والقصور الذاتى البيروقراطى. ويمكن لهيئات التنظيم أن تعاني من "استحواذ" المصالح المتحزبة عليها، خاصة الحكومة. ويتفاقم خطر فشل هيئة التنظيم بسبب الافتقار للقدرة والخبرة بشأن قضايا التنظيم فى كثير من البلدان التى قد تواجه هيئات التنظيم فيها مصالح وسائل الإعلام القومية والدولية جيدة التمويل. ولم تبد سوى حفنة من الحكومات رغبة حاسمة فى التخلي عن قدرتها على التأثير على وسائل إعلام البث، والقدرة على أن تستمر فى هذا.

رابعا، إن تحول المشهد إلى مجموعات مزدهرة من بث الخدمة العامة والبث التجارى والمجتمعى بقاعدة اقتصادية قادرة على البقاء لا يسير فى خط مستقيم.

إن تحويل البث الذى تسيطر عليه الدولة إلى بث للخدمة العامة ليس مجرد عملية تطويع، ويقتضى تحولا أساسيا فى ثقافة الحكومة والتصور السائد عن البث.

رابعا، يواجه خلق نظام لبث له دعائم ثلاث وقادر على البقاء اقتصاديا، عقبات كثيرة.

وقد نجح عدد قليل من البلدان فى أن يفصم بصورة كاملة العلاقة مع الحكومة لإنشاء علاقة استقلال ونديّة. ولم يتحقق استنباط مصدر مستدام للتمويل بدون

الإضرار باستقلال قطاع البث التجارى وقدرته على البقاء إلا بصورة نادرة. ورغم أن إدخال تحسينات على الإعلام الذى تسيطر عليه الدولة أمر واضح، فإن تحقيق المثل الأعلى للبث كخدمة عامة لا يزال أمامه طريق طويل يقطعه.

في تحويل هيئات البث التي تسيطر عليها الدولة إلى هيئات بث للخدمة العامة مستدامة ومستقلة.

وقد أضاف البث التجارى الكثير إلى التنوع فى بلدان كثيرة من المستوى القومى إلى المستوى المحلى، ولكنه لا يصل إلى كامل إمكاناته من حيث النهوض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وفى بعض البلدان التى تمر بمرحلة انتقال، فإن إضفاء طابع تجارى متهور^(٤٣) على المضمون أمر ينبغى التصدى له بطريقة بناءة.

في تمكين بث القطاع الخاص من الوصول لكامل إمكاناته من حيث خدمة الصالح العام.

ورغم أن هناك تسليماً متزايداً بأن قطاع البث المجتمعى يمكن أن يكون قيماً بصورة خاصة فى تعزيز المشاركة فى الحوكمة وفى دعم التنمية، فإن الأمر يقتضى مزيداً من تغيير السياسة والتنظيم، وقدرات المجتمعات والمجتمع المدنى على بناء القطاع ليست متوافرة دوماً، ويمثل خلق قاعدة تمويل مستدامة تحدياً.

وفي توفير المناخ لقطاع البث المجتمعى وبناء قدرته.

وإضافة لهذه الاتجاهات الأربعة، وكلها تؤثر على البث بصورة مباشرة، سيستمر أيضاً تأثير القطاع بأحداث عالمية أوسع. فقد كانت للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى سبتمبر ٢٠٠١، والأحداث المرتبطة بذلك انعكاسات كبيرة على حرية وسائل الإعلام واستخدام قوانين القذف والخيانة وقوانين الحديث الذى

(٤٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧٢.

يحض على الكراهية، وأضافت أحيانا حوافز للسياسات القمعية التي تتبع لجداول أعمال أخرى. وتدعى رابطة الصحف الدولية أن هناك تساعلا مشروعا متاميا يثير القلق من أنه فى عدد كبير جدا من الحالات، يتم تشديد إجراءات الأمن والمراقبة، سواء المطبقة من قبل أو الجديدة، لخلق المناقشة والتدفق الحر للمعلومات عن القرارات السياسية، أو أنها تنفذ دون اهتمام يذكر بالضرورة الملحة لحماية حريات الأفراد، وخاصة حرية الصحافة^(٤٤). ولا شك أن صعود الصين ونهجها إزاء وسائل الإعلام الذى تقوده الدولة، ومع ذلك فإن له طابعا تجاريا كبيرا، سيؤثر بصورة عميقة على المناقشات المتعلقة بمناخ الإعلام المناسب.

ومع ذلك، فإن لهذا التقارب الواسع على ما يبدو نحو نظام للأعمال يضم خليطا من جهات البث كخدمة عامة وجهات البث التجارية الخاصة، وجهات البث المجتمعية غير الساعية للربح، إمكانية كبيرة فى النهوض بالحوكمة

إن تحقيق الخليط الصحيح من القطاعات وضمان التوازن بينها فى إطار فحج المصلحة العامة، سيقضى تصميم وتحقيق مناخ إيجابى وشامل لوسائل الإعلام ووضع التدابير القانونية والسياسية والتنظيمية السليمة.

الجيدة، وتحقيق نتائج أخرى للصالح العام، بما فى ذلك المنافع الإنمائية لوسائل البث. وفى الوقت نفسه، هناك أيضا عقبات محددة يمكن أن توقف تحقق هذه المنافع وتقرم إمكانات النموذج بطرق مهمة.

(٤٤) ذكرت: القوانين الجديدة لمكافحة الإرهاب وحماية الأسرار الرسمية، وتجريم الأقوال التى يقدر أنها تثير الإرهاب، والملاحقة الجنائية للصحفيين للإبصاح عن معلومات مصنفة باعتبارها سرية، ومراقبة الاتصالات بدون تصريح قضائى، والقيود على الحصول على البيانات الحكومية، وتصنيفات الأمن الأشد صرامة. وكل هذه التدابير يمكن أن تقوض بصورة قاسية قدرة الصحفيين على التحرى وتقديم التقارير بصورة نقيقة وانتقادية، ومن ثم تقوض قدرة الصحافة على الإعلام حسبما قال التقرير WAN المتاح فى:

http://www.wan.press.org/3may/2007/downloads.php?type=doc&file_name=3MayDogma.

وفى أى منطقة بعينها، سيتباين هذا النظام بالضرورة من حيث وزن وتكوين قطاعات البث المكونة له، وسينتج كل قطاع الهجين الخاص به من جراء تأثره بالتاريخ والثقافة والظروف المحلية، ومستوى وطبيعة التنمية الاقتصادية والمؤسسية وما إلى ذلك. وسيتباين مستوى وشكل تطبيق مبادئ السوق والمنافسة داخل إطار المصلحة العامة الشامل هذا. ويمكن أن يتحول ميزان الحجم والنفوذ بين القطاعات، وبين النهج الرئيسية، مع تجربة واضعى السياسة وجهات التنظيم لأفكار جديدة. وليست هناك مجموعة واحدة من القواعد تحدد كيفية تعظيم إمكانات النظام وقدرته على الإسهام فى تحقيق الصالح العام، ولا ريب أن سياسة البث وتنظيماتها ستظلان مجالاً دينامياً للتغيير والتنمية. ومع ذلك، فإنه يمكن التصدى لكثير من التحديات التى تواجه إصلاح البث باستتباط سياسة ملائمة وإطار تشريعى وتنظيمى مناسب. ويمكن تطبيق ذلك على مستويين.

١- تؤثر جوانب معينة للمناخ الذى يمكن من أسباب القوة على كل وسائل الإعلام ويمتد التأثير لما وراء وسائل الإعلام فى حد ذاتها، شاملاً حرية التعبير، وحدود حرية الكلام، وقوانين القذف، وفرص الحصول على المعلومات. ويمكن لهذه السمات الخاصة بالمناخ السياسى أن تعزز بصورة كبيرة الآفاق المتاحة لوسائل الإعلام لى تسهم فى الحوكمة الجيدة والتنمية، وتمضى إلى لبّ الاتصال المفتوح فى المجتمع والنظام السياسى.

٢- وهناك قضايا أخرى خاصة بالسياسة تتعلق بوسائل الإعلام وحدها، خاصة البث. وتشمل هذه إنشاء هيئة تنظيم مستقلة وقادرة على ممارسة وظائفها المختلفة بصورة فاعلة وخلق فضاء يمكن أن تزدهر فيه مختلف قطاعات الإعلام وقطاعاته الفرعية. كما تشمل توقعات تتعلق بالحوكمة والخضوع للمساءلة فى مختلف القطاعات الفرعية للبث.

وسيعالج البابان الثانى والثالث على التوالى هذه التحديات.

الباب الثانى

المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام
من أسباب القوة

نظرة عامة

فى ظل غياب مناخ أعرض يفضى للإنجاز، ليس هناك جدوى كبيرة لأرقى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة البث وقوانينه وتنظيماته. ويتناول الباب الثالث قطاع البث بصورة مباشرة، فى حين يعرض الباب الثانى بعض العناصر الأساسية للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة بتفصيل أكبر. وبدون توافر ضمانات راسخة للحق فى حرية التعبير، فإن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقول ما تود أن تقوله. وبدون الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب، فإنها تفقر للمادة الخام اللازمة لأداء عملها. والتطبيق المفرط للحماس لقوانين القذف الجنائية - والواقع مجرد وجودها - يمكن أن يحد كثيرا من استقاء الأخبار وينتهى إلى فرض رقابة ذاتية. وفى حين يسلم الجميع بأن هناك مبررا للقوانين التى تقيد محتويات معينة فى وسائل الإعلام، فإن الحيلولة دون إساءة استخدام هذه القوانين تقتضى تصميمًا وتنفيذًا حريصين للغاية. وأخيرا، فإن الصحفيين والظروف التى يعملون فيها لهما تأثير على نوعية مشهد الإعلام.

والباب الثانى يغطى كل هذه القضايا: ضمانات حرية الصحافة، التمكين من الحصول على المعلومات، واستخدام قوانين القذف وعدم استخدامها، وقواعد المضمون وحدود حرية الكلام، ودور الصحفيين وتنظيماتهم. ومعظم المجال الذى تمت تغطيته يتعلق بالشواغل الأعرض بشأن حرية التعبير والانفتاح العام فى المجتمع، والبيع فى وثيق الصلة بوسائل الإعلام بوجه عام، وبالإنترنيت، وبالصحافة المطبوعة، وبالبث. وهكذا تم ترك التنظيم المحدد الخاص بالبث بعينه وسياسته لتشكيل محور تركيز يكرس له الباب الثالث.

ومجالات النقاش الثلاثة الأولى - حرية التعبير، وفرص الحصول على المعلومات، وقوانين القذف - مهمة بصفة خاصة لخلق مناخ يستطيع فيه كل شخص وكافة القطاعات والناس، أن يكون لهم صوت وأن يسهموا علنا في المناقشة العامة. وكل منها يحمي حقوق الأفراد وكذلك حقوق وسائل الإعلام ويدفعها للأمام. وفي هذه المناقشة، تتم معالجة هذه الحقوق في المحل الأول من زاوية تأثيرها على وسائل الإعلام ودورها في المجتمع.

ويعالج الفصل الرابع أهمية الضمانات الفعالة لحرية التعبير، طبعاً على المستوى الدستوري. ذلك أن الضمانات التقدمية لحرية التعبير دعائم عامة أساسية للiberté الذي يحقق الصالح العام. ولدى معظم البلدان شكل ما من الضمانات الدستورية لحرية التعبير، لكنها تتباين كثيراً في مداها وقوتها ووسائل تطبيقها، ويعرض الفصل الرابع السمات الأساسية لنظام راسخ لحماية حرية التعبير.

يلقى الفصل الخامس الضوء على أهمية وضع تشريع يضمن فرص الحصول على المعلومات، يمنح الأفراد وكذلك وسائل الإعلام الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة. فالحصول على المعلومات أمر جوهري بالنسبة لقدرة هيئات البث على إخضاع الحكومات للمساءلة وفضح الفساد. وهو بتمكينه من تشكيل الآراء والقرارات المستنيرة، يسهم أيضاً في تمكين الناس من أسباب القوة ومن المشاركة. وفي التطبيق، يتعين على القانون أن يحدد الطريقة التي يمكن بها ممارسة هذا الحق، والسمات الأساسية التي تشمل التسليم بالحق في الحصول على المعلومات، وضمانات العمليات السليمة، وتضييق نظام الاستثناءات، والحق في تقديم استئناف عند الرفض أمام هيئة مستقلة للإشراف.

وتشكل القيود الملائمة على المضمون، وهي موضوع الفصل السادس، سمة أساسية للiberté كخدمة عامة. ولسوء الحظ، لا تزال بلدان كثيرة تطبق قواعد مقيدة للغاية فيما يتعلق بما يمكن نشره أو بثه. وقوانين القذف بصفة خاصة، هي عادة

الأداة المختارة لدى السياسيين والمسئولين والقوى الفاعلة القادرة فى القطاع الخاص، لإجهاض النقد أو مجرد استقاء الأخبار غير المرحب بها.

ورغم أن قوانين القذف تمثل شاعلا خاصا فى كثير من البلدان، فإن عددا آخر من القيود على المحتوى - مثل قوانين الأمن القومى، وحظر نشر أنباء كاذبة وحديث الكراهية، والقواعد التى تحكم استقاء الأخبار خلال الانتخابات - يمكن أيضا أن يساء استخدامها لمنع استقاء الأنباء بصورة نقدية.

كذلك، فإن القواعد التى تحكم الصحفيين، بغض النظر عن قطاع الإعلام الذى يعملون به، مكون مهم فى المناخ الأعرض للبيث. وتؤثر سيطرة الحكومة على المهنة بصورة مباشرة على قدرة جهات البيث على استقاء الأخبار. وفى ضوء دورهم الخاص فى إحاطة كل المواطنين علما بمجريات الأمور، فإن حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم واحد من الحقوق الخاصة القليلة المعترف بها للمهنة. وقد تم عرض هذه القضايا القانونية والتنظيمية فى الفصل الثامن. كما تم هنا تغطية نظم معينة تستخدم على نطاق واسع للتصدى للمضمون المؤذى. ويوفر حق التصحيح أو الرد، بصفة خاصة، تعويضا سريعا وفى المتناول للضحايا، فى حين يقلل لأدنى حد التدخل فى حرية وسائل الإعلام.

ويستند الدليل فى عرضه للمواد الواردة فى البابين الثانى والثالث، بإسهاب على المعايير الدولية المتعلقة بالحق فى حرية التعبير، كما وضعتها هيئات دولية مختلفة لها سلطانها. كما يستخدم الدليل كثيرا الأمثلة القطرية لبيان كيفية تنفيذ هذه المعايير فى التطبيق. ويشمل هذا وصف مختلف الوسائل العملية التى طبقت بها نهج التنظيم، وكذلك القواعد والتوجيهات القانونية والسياسية، والأحكام التى أصدرتها المحاكم العليا والدستورية فيما يتعلق بالمعايير الملازمة.

الفصل الرابع

ضمانات حرية التعبير

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهريا للممارسة الجيدة للتنمية ويكفله القانون الدولي، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمنا في هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- فالصورة المثالية هي أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافا بدورها الحاسم في التطبيق الفعلي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير في النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابي من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطاتها، أن يساعد في توفير حد أدنى من الأساس القوي لحماية هذا الحق.

مقدمة

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو في حد ذاته ينبغي أن يلقى اعترافاً رسمياً به باعتباره قيمة أساسية في كل مجتمع. ويمكن العثور على ضمانات حرية التعبير في كل الدساتير الحديثة تقريباً، وتحظى بدعم قوى بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وبين الجمهور بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن الضمانات على المستوى الدستوري ليست كافية بذاتها - بدون توافر الإرادة السياسية والتنظيمات والقوانين الأكثر تفصيلاً التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه التنفيذ - فإنها شرط مسبق حيوي. ويمكن ل ضمانات حرية التعبير القوية، عندما تحترم وتنفذ، أن تكون لها أيضاً نتائج إنمائية كبيرة، بتحقيق ودعم التحسينات في مجال الحوكمة وتبني الأطر القانونية والتنظيمية.

ويمكن أن يشكل استعراض الأحكام الدستورية عن حرية التعبير جزءاً من عملية أعرض للإصلاح الدستوري، الشائعة في أوقات الانتقال إلى الديمقراطيات وغير ذلك من التغييرات الكبرى اللازمة لإخضاع نظام الحوكمة للمساءلة العامة. ومن منظور التنمية، يمكن أن توفر فترات التغيير هذه نافذة فرص حاسمة لدعم الالتزام بالحق في حرية التعبير.

وينطوي وجود وإحكام الضمانات الدستورية على دلالة قانونية واجتماعية. ففي أحد المستويات، تشكل الأحكام الدستورية ضمانات قانونية رسمية تحدد نطاق الحق ومعاييرها، فيما يتعلق بهذا الحق، وهو ما يتعين أن تتفق معه القوانين والممارسات الرسمية الأخرى. وهذه الضمانات في حد ذاتها هي دعامة لكل نهج التنظيم القائمة على المصلحة العامة الوارد وصفها في هذا الدليل.

كما تعنى طبيعتها باعتبارها ضمانات قانونية رسمية أن الحماية الدستورية يمكن استخدامها لتوفير الحماية العملية لحرية التعبير. وفي كثير من البلدان فإن هذه الضمانات واجبة النفاذ بشكل مباشر من خلال المحاكم، مما يوفر أدوات ملموسة للتصدى للقوانين والممارسات الرسمية التي تحد بغير موجب من حرية التعبير. وحتى حيثما لا تكون الضمانات الدستورية قابلة للتطبيق بشكل مباشر، فإنه يمكن الاعتماد عليها لدعم تفسير للقوانين الأخرى يتسق مع حرية التعبير.

وعلى مستوى آخر، فإن الضمانات الدستورية هي وثائق تحتل مكانة الذروة بالنسبة لوضع المعايير، وتوفر نقطة مرجعية لسلوك الحكومة المقبول. وهي وثائق اجتماعية مهمة تخلق توقعات عامة عما يشكل العمل السليم للمسؤولين. ويمكنها أن تساعد في منح الناس الثقة لانتقاد أعمال الحكومة وتراخيها علانية، والتأثير على الآخرين، والمطالبة بإجراء تحسينات في الحكومة وتقديم الخدمات، دون خوف من عقاب. وحتى إذا كان التنفيذ قاصرا من الناحية القانونية، فإن التقاعس عن الالتزام بالمعايير يعتبر أمرا غير مقبول. ويمكن أن يساعد هذا في بناء قوة الدفع من أجل التغيير، سواء بتحديد اتجاه واضح فيما يتعلق بالحل أو الاتجاه المناسب، أو بمنح الحق في الطعن في الحالات التي تنتهك فيها الدولة أو كلاهما هذا الحكم.

ومعظم الضمانات الدستورية لحرية التعبير موجزة للغاية - عادة مجرد بضعة أسطر قليلة - وتتحدد من خلال التفسير القضائي، وفي بعض الأحوال من خلال إصدار تشريع أكثر تفصيلا، تتحدد المعالم المحدد لهذا الحق المعقد في الواقع بصورة أكبر. ويمكن للضمانات الدستورية، إن كانت قوية، أن تلعب عددا من الأدوار الأساسية لتحديد المعايير بالنسبة لحرية التعبير. وهذه يمكن أن تشكل ضمن أدوار أخرى ما يلي:

- إقرار الحق في حرية التعبير.
- إقرار حرية الصحافة والإعلام.
- النص على وجوب نفاذ القانون الدولي.

الإطار ١ - جنوب أفريقيا: ضمانات دستورية

في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، لم يكن دستور ١٩٨٣ يحتوي على لائحة بالحقوق ولا الضمانات الخاصة بحرية التعبير. وكانت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا تدير البث باعتبارها احتكارا حكوميا والناطق باسم الحكومة. وإبان تولى الحكومة الانتقالية في ١٩٩٣ المسئولية، تم اعتماد دستور مؤقت، تضمن للمرة الأولى، ضمانات صريحة للحق في حرية التعبير. ونص القانون على تحرير البث وذكر صراحة أنه "سيتم تنظيم كل وسائل الإعلام التي تمولها الدولة أو التي تخضع لسيطرتها بطريقة تكفل التجرد والتعبير عن تنوع الآراء". وبمقتضى الدستور المؤقت، اعتمدت الحكومة الانتقالية مرسوم البث المستقل في ١٩٩٣، الذي ينشئ هيئة مستقلة للتنظيم للإشراف على البث، بما في ذلك الهيئات المجتمعية والتجارية الخاصة. والضمانات الدستورية الحالية لحرية التعبير في جنوب أفريقيا مدرجة في دستور ما بعد الفصل العنصري الصادر في ١٩٩٦، والذي جاء نتوجا لسنتين من المشاورات المكثفة التي قيل إنها تمثل أكبر برنامج للمشاركة العامة نفذ في جنوب أفريقيا على الإطلاق^(١).

(١) دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٦.

ويبحث هذا الفصل نطاق هذه الضمانات وطبيعتها، وأهميتها بالنسبة لممارسة التنمية الجيدة، وآليات تنفيذها، ويقدم أمثلة قطرية تعرض تصورا مقارنا للضمانات ويتضمن مراجع للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة.

ضمانات حرية التعبير

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو مكفول في القانون الدولي وفي كل الدساتير القومية من الناحية العملية. وهو معترف به على نطاق واسع حاليا باعتباره أساسا جوهريا لممارسة التنمية الجيدة.

الإطار ٢ - تايلاندا ومالي وكولومبيا: ضمانات دستورية

ينص الباب ٣٩ من دستور تايلاندا في جزء منه على أن "يحظى كل شخص بحرية التعبير عن رأيه، وأن يدلي بأحاديث ويكتب ويطبوع وينشر ويقوم بالتعبير بوسائل أخرى. وتنص المادة ٤ من دستور مالي، المعتمد بعد ثورة ١٩٩١ على أن "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين والرأى والتعبير والإبداع في احترام للقانون".

وتنص المادة ٢٠ (١) من دستور كمبوديا على أن "يكفل لكل شخص الحق في التعبير ونشر أفكاره وآرائه، والحق الإعلام وتلقى المعلومات الصادقة والمتجردة، وحرية إقامة وسائل اتصال جماهيرية".

والحق في حرية التعبير مكفول صراحة في مختلف الإعلانات والمعاهدات الدولية وفي معظم الدساتير القومية. وفي بعض البلدان التي لا توجد بها ضمانات صريحة، أعطت المحاكم حقا ضمنيا في حرية التعبير. ففي أستراليا مثلا لا يوجد قانون بالحقوق رغم أن بها دستورا مكتوبا. وقد قضت المحكمة العليا بأن هناك حرية دستورية ضمنية في الاتصال السياسي، استنادا إلى ضمانات من الحكومة المنتخبة. بيد أن، هذه الحماية بحكم أساسها، مقصورة على " المناقشة السياسية"، بما في ذلك مناقشة السلوك والسياسات والصلاحية للمناصب الحكومية،

والأحزاب السياسية، والهيئات العامة، والمسؤولين العموميين ومن يسعون للحصول على منصب عام^(١).

وتتباين الضمانات القومية لحرية التعبير تبايناً كبيراً. وتفشل الضمانات الدستورية المحددة بصورة ضيقة أكثر من اللازم، سواء من حيث أنواع التعبير أم طرائق الاتصال المشمولة، في توفير دعائم كافية لتحقيق الاحتياجات الإنمائية والقائمة على المشاركة والخضوع للمساءلة. وتشمل الخواص التي تعزز الضمانات، أخذاً في الاعتبار التفسير القضائي، ما يلي:

- أنها تنطبق على الجميع، وليس على المواطنين أو المقيمين فحسب،
 - أنها تنطبق على التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وكذلك إعطائها،
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي المضمون بكامله، وليس فقط ما يعتبر من الناحية الاجتماعية مفيداً، وحتى الحديث الضار والزائف والعدواني، ينبغي تغطيته.
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي كل أشكال الاتصال.
- ويمكن أن يسهم مبدأ التطبيق الشامل في دعم التنمية المنصفة، والحيلولة دون استبعاد المجموعات المهمشة، مثل العمال المهاجرين واللاجئين، وتفادى التمييز في الوصول لوسائل الاتصال.
- ورغم أن حرية التعبير يشيع في أغلب الأحوال ربطها بحماية "المتحدث"، فإن "المستمع" أيضاً له الحق في الحماية بموجب القانون الدولي من خلال الحق في التماس المعلومات وتلقيها. وكما أبرزنا آنفاً، فإن المظهر المزدوج لهذا الحق مهم بصورة أساسية كدعامة للتشريع الخاص بحق الحصول على المعلومات ولتنظيم وسائل الإعلام للصالح العام على حد سواء.

(١) انظر قضية لانج ضد هيئة الإذاعة البريطانية (1997) 71 ALJR 818.

وتردع حماية المضمون كله (مع الخضوع لشروط محدودة سيجرى وصفا تفصيلا فيما يلي) حظر أو تقييد الأشكال المشروعة من التعبير، سواء بسبب أن المسؤولين قد لا يجدونها ملائمة، أو لأنها تعتبر عدوانا من قبل البعض حتى على الرغم من أنها تمثل آخرين، أو بسبب أنها قد تضر بشعبية الحزب الموجود في السلطة. والحماية الواسعة للمضمون مطلوبة لضمان الاستماع لوجهات النظر المختلفة وإذاعة النقد، بما في ذلك نقد من يحتلون مناصب السلطة العامة.

وتعنى حماية كل أشكال الاتصالات ألا تتطبق الضمانات على وسائل الاتصال التقليدية - مثل الصحافة والحديث على الملأ - فحسب بل تتطبق أيضا على وسائل الإعلام الإلكترونية، مثل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.

وتمثل الدساتير القيمة الأساسية للمجتمع ومن الصعب تعديلها عادة. ومن ناحية أخرى، فإن ممارسة الحق في حرية التعبير، ممارسة دينامية بصورة هائلة، خاصة في السنوات الأخيرة، ساعدت على ذلك التغييرات السريعة في التكنولوجيات وطرق استخدامها. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون نصوص الضمانات عامة ومرنة بما يكفي لضمان أن تستمر وثيقة الصلة بالأمر على مرّ الزمن.

ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام

من المرغوب فيه أن تتضمن الدساتير ضمانات صريحة لحرية وسائل الإعلام، اعترافا بالدور الحاسم لوسائل الإعلام في التطبيق العملي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.

ومثلما هي الحال بالنسبة لحرية المعلومات، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام متضمنة في الحق في حرية التعبير. وفي الوقت نفسه، تبين أنه من المفيد إدراج إشارة محددة لها على المستوى الدستوري.

الإطار ٣ - الأرجنتين: الحكم الدستوري بالسماح بوسائل الإعلام غير التجارية

في سبتمبر ٢٠٠٣، قضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأن المادة ٤٥ من قانون البث الإذاعي تتعارض مع أحكام دستور البلاد التي تقتضي بحرية الصحافة. وكانت المادة ٤٥ تنص على أن الأفراد والكيانات التجارية المعترف بها قانوناً هما فقط الذين يحق لهم طلب، والحصول على، ترخيص بتشغيل محطة إذاعة بتضمين التردد. وقد استبعد هذا التعاونيات والمجموعات المستندة للمجتمع والمنظمات الخيرية. وقد حكم القضاة بما يلي:

أن هذا قيد غير مقبول على الحق في حرية التعبير، ويفرض قيوداً غير معقولة على اختيار إنشاء الشركات. ولا يجب أن يستبعد النظام الكيانات التي لا تسعى للربح والتي تسهم في تحقيق الصالح الاجتماعي، من الحصول على وسيلة الاتصال هذه^(١).

وأدى الحكم إلى تعديل قانون البث الإذاعي بما يعكس حكم المحكمة العليا.

(١) تقول المحكمة العليا: إن ممارسة التمييز في منح رخص البث الإذاعي غير دستورية، صدر في ٤ سبتمبر ٢٠٠٣، متاح في :

<http://www.ifex.org>

وينص الباب الثاني (ب) من الدستور الكندي^(٢) على أن: "لكل إنسان الحريات الأساسية التالية. (ب) حرية التفكير والاعتقاد والرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى". وتنص المادة ٣٢ من دستور الأرجنتين^(٣) على أن "الكونجرس الاتحادي لن يصدر قوانين تقيد حرية النشر أو تفرض ولاية قضائية اتحادية عليه".

(٢) متاح في http://www.solon.org/constitutions/canda/English/ca_1982.html.

(٣) متاح في <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/ar00000.html>.

وفي السويد، وهي حالة فريدة تماماً، فإن مرسوم حرية الصحافة المطول فيها بكامله، والذي يستغرق نحو ثمان وثلاثين صفحة، يشكل جزءاً من الدستور فيها. ويحدد هذا المرسوم قواعد تفصيلية تتعلق بحرية الصحافة، بما في ذلك الحق في نشر وتوزيع المطبوعات دون ذكر الأسماء، والحق في الحصول على المعلومات التي تحجبها السلطات العامة، كما يشمل قسماً عن الجرائم ضد حرية الصحافة.

ويتضمن دستور تايلاند^(٤) أيضاً، أحكاماً مفصلة تهدف خصيصاً لحماية حرية الصحافة ووسائل الإعلام. وتتضمن المادة ٣٩ الأحكام التالية:

٣- بموجب هذا القسم لا يجوز إغلاق دور الصحف أو محطات الإذاعة والتلفزيون بما يحرمها من الحرية.

٤- لا يجوز الرقابة من قبل مسئول مختص على الأخبار أو المقالات قبل نشرها في الصحف والمواد المطبوعة أو البث في الإذاعة أو التلفزيون، إلا في خلال الوقت الذي تكون فيه البلاد في حالة حرب أو نزاع مسلح، بشرط أن يتم ذلك بمقتضى حكم القانون الصادر بموجب أحكام الفقرة الثانية.

كما يتضمن الدستور أحكاماً تفصيلية فيما يتعلق بتنظيم البث، في المادة ٤٠، كما يلي:

١- ترددات الإرسال بالنسبة للبث الإذاعي والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية هي موارد قومية للاتصال مكرسة للصالح العام.

٢- ستقام هيئة مستقلة للتنظيم تتولى مهمة توزيع الترددات بموجب الفقرة واحد، وتشرف على البث الإذاعي والتلفزيوني كما ينص عليه القانون.

(٤) متاح في http://www.scruat.unibe.ch/icl/th00000_html.

٣- فى القيام بالعمل بموجب الفقرة اثنين، سيولى الاعتبار للمنفعة العامة
القصى على الصعيدين القومى والمحلّى فى مجالات التربية والثقافة
وأمن الدولة وغير ذلك من المصالح العامة بما فى ذلك المنافسة
العادلة والحرّة.

ولسوء الحظ، كان تنفيذ هذه الأحكام محفوفًا بالمشاكل، ولم تعين بعد هيئة
مستقلة للتطبيق من أجل البت.

سريان القانون الدولى مباشرة

يتضمن القانون الدولى ضمانات قوية لحرية التعبير،
وقد كانت هذه موضع دراسة مسهبة وإيجابية من قبل هيئات
دولية مختصة شتى. ولو تضمن النظام القانونى القومى هذه
الضمانات بصورة مباشرة، فإن ذلك يمكن أن يساعد فى توفير حد
أدى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

الإطار ٤ - فرنسا والمملكة المتحدة: سريان اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية مباشرة

تنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسى على "أن المعاهدات والاتفاقيات التى
تم التصديق أو الموافقة عليها على النحو الصحيح تسود فور نشرها على
المراسيم التى يصدرها البرلمان، مع شرط يتعلّق بكل معاهدة أو اتفاقية، هو
تطبيق الطرف الآخر لها".

وتنص المادة ٧٥ (٢٢) من دستور الأرجنتين على أن الكونجرس

له سلطة:

اعتماد أو رفض المعاهدات المبرمة مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية ومع المقام البابوي. وللمعاهدات والاتفاقيات منزلة أعلى من القوانين.

وتمضى المادة نفسها لتنص على أن قائمة طويلة من معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان لها منزلة دستورية، وتكمل الحقوق الممنوحة في الدستور، على الرغم من أنها لن تفهم على أنها إلغاء لأي حقوق ممنوحة دستوريا.

وفي ١٩٩٨، اعتمدت المملكة المتحدة مرسوم حقوق الإنسان، والذي يدرج بصورة فعلية ضمانات حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القانون الوطني. ويعطى هذا القانون المحاكم سلطة إسقاط التشريعات والممارسات الرسمية الثانوية، ولكنه لا يطرح أرضا التشريعات الأولية. وبدلا من ذلك، فإن المحاكم مدعوة لتفسير التشريع، بأقصى ما تستطيع، وفق ضمانات حقوق الإنسان، وتستطيع حينما لا يمكن ذلك، إصدار بيان بالتضارب، الذي يمكن الوزير من اتخاذ الإجراءات التي يقتضيها الأمر لإزالة التضارب.

وفي كثير من نظم القانون المدني، يسرى القانون الدولي مباشرة كجزء من النظام القانوني القومي، وتكون له عادة منزلة أسمى من التشريع العادي بحيث يسود القانون الدولي في حالة التضارب بينهما. بيد أنه في نظم القانون العام، فإنه من النادر أن ينص الدستور على الإدراج العام للقانون الدولي. ويمكن إدراج القانون الدولي تحديدا بتشريع برلماني، لكن هذا التشريع لا يمكن بصفة عامة أن يبطل التشريعات الأخرى.

وحتى حينما لا يتم تضمين القانون الدولي، فإن أحكام المحاكم الدولية - مثل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان في الدول الأمريكية - ملزمة للدول. ولذلك، فإن الدول ملزمة رسميا بتنفيذ هذه الأحكام.

ومنافع السريان المباشر للقانون الدولي واضحة تماما. فهي تساعد على ضمان أن الدولة تحترم التزاماتها القانونية الدولية، ومن ثم تضيف قوة على هذه الالتزامات. بيد أن الأمر الأكثر أهمية، هو أنها تكفل السريان الرسمي للجوهر المتقدم للمعايير التي تحددت من خلال آليات مستقلة وبواسطة أفراد لديهم خبرة معترف بها دوليا في هذا المجال. بيد أنه تجدر ملاحظة أن محاكم قومية قليلة جدا هي التي تطبق هذه المعايير على أساس منظم.

الفصل الخامس

التمكين من الحصول على المعلومات

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- إن الضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- إن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتنص قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة، وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح من حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.

- ولتسهيل الحصول على المعلومات في التطبيق، يجب أن يحدد قانون حق الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، ويجب أن يكفل معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.
- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.
- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف في النهاية أمام المحاكم، لكن في التطبيق، فإنه من المهم جدا إقامة نظام إدارة للاستئناف يبت في الأمر سريعا وبتكلفة قليلة.
- ينبغي حماية الأفراد الذين ينشرون بحسن نية معلومات عن الأثام والمعروفين باسم مطلقى الإنذارات، من العقوبات القانونية، الإدارية، أو المتعلقة بالوظيفة، بسبب قيامهم بهذا.
- يمكن لتدابير الترويج أن تساعد في التغلب على ثقافة السرية القائمة في بلدان كثيرة وضمن إحاطة الجمهور علما بالقانون الجديد لحق الحصول على المعلومات.

مقدمة

إن فكرة أن الهيئات العامة تعد المعلومات لا من أجل أنفسها ولكن نيابة عن الجمهور معترف بها على نطاق واسع حاليا باعتبارها دعامة أساسية للديمقراطية والحوكمة الجيدة. وتؤكد إعلانات كثيرة أخيرة أصدرتها هيئات دولية لحقوق الإنسان أهمية الحق في المعرفة، كما تم الاعتراف بذلك باعتباره حقا من حقوق الإنسان في كثير من الدساتير القومية في شتى أنحاء العالم، خاصة تلك التي اعتمدت في السنوات العشر أو الخمس عشرة، الأخيرة. ولتطبيق هذا الحق عمليا، اعتمد عدد كبير من البلدان - ما يربو على سبعين حتى أبريل ٢٠٠٦ - تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، وتتخذ بلدان كثيرة أخرى خطوات في هذا الاتجاه.

كما كان الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة موضع ترويج على نطاق واسع باعتباره دعامة أساسية للتنمية المنصفة والمستدامة. ويورد بوديفات خمسة أسباب رئيسية لأهمية الحصول على المعلومات:

- ١- أنه ضروري للمناقشة السياسية المستنيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتأمر.
- ٣- أن السرية تؤدي إلى الفساد.
- ٤- أنه أداة رئيسية لمحاربة الجهل، على سبيل المثال في مجال الصحة، والذي يقوض التنمية.
- ٥- أنه حاسم لإخضاع الحكومات للمساءلة^(١).

(١) بوديفات، مقدمة في مؤلف ر. كلاندو أ. تيلي، الحق في المعرفة، الحق في الحياة: الحصول على المعلومات والعدالة الاجتماعية والاقتصادية (كيب تاون: ODAC، ٢٠٠٢)، ١١، ١٢.

وقد لاحظ معلقون كثيرون دور الانفتاح فى محاربة الفساد وبصفة خاصة فى تزويد المجتمع المدنى ووسائل الإعلام بوسيلة أساسية لتحرى الممارسات الفاسدة وفضحها. ومثلما لاحظ بوب فإن "السرية لا تزال تثير شواغل المجتمع المدنى فى كل مكان، والأهم أنها تديم مناخا يمكن للفساد أن يزدهر فيه وهو طليق العنان"^(٢). وهناك أمثلة عديدة عن الاستخدام الفاعل للحصول على المعلومات لمحاربة الفساد، ورد بعضها فى الفصل الثالث.

كما أنه من المعترف به على نطاق واسع، أهمية الحصول على المعلومات باعتباره دعامة للمشاركة الديمقراطية. وقد ذكر ستجلترز الذى أكسبه عمله بشأن تداعيات عدم التماثل فى المعلومات جائزة نوبل أنه : "فى الأساس، تقتضى المشاركة الهادفة فى العمليات الديمقراطية مشاركين عليمين. وتقلل السرية المعلومات المتاحة للمواطنين، وتعرقل قدرة الناس على المشاركة بشكل هادف"^(٣). وينطبق هذا على كل مستويات المشاركة، سواء كانت انتخاب حكومية، وإنشاء مجلس إدارة مدرسة محلية، أم توفير تفاعل إيجابى عن مشروع مقترح للتنمية.

وبالمثل، فإن المعلومات محورية لإخضاع الحكومة للمساءلة. فما لم يحط المواطنون علما على النحو السليم بما تفعله الحكومة، وكيف تتفق الأموال العامة، وتقييمها الخاص لحالات نجاحها وفشلها، فلا يستطيعون أن يضمّنوا أنها تعمل للصالح العام، أو وفق وعودها العامة^(٤). ومرة أخرى، فإن هذا وثيق الصلة بكل مستويات الحوكمة، من القومية للإقليمية للمحلية.

(٢) ج. بوب "الحصول على المعلومات حق من ومعلومات من؟" فى مطبوع هيئة الشفافية الدولية، تقرير عن الفساد العالمى ٢٠٠٣، محور تركيز خاص: الحصول على المعلومات (لندن، بروفايل بوكس، ٢٠٠٣)، ٢١.

(٣) ج. ستجلترز "الشفافية فى الحكم" فى مطبوع البنك الدولى، الحق فى الإعلام: دور وسائل الإعلام الجماهيرية فى التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة، البنك الدولى، ٢٠٠٢)، ٣٠.

(٤) ت. مندل، حرية المعلومات: مسح قانونى مقارن (نيودلهى: اليونسكو، ٢٠٠٣)، ٤.

والضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق العام في التماس المعلومات وتلقيها ومنحها، مهمة لكل من الضمانات القانونية وإبراز أهمية الحصول على المعلومات كحق للإنسان. لكن الأمر يقتضى أيضا إصدار تشريع مفصل لحق الحصول على المعلومات:

- لبيان الوسائل العملية التي يمكن بها ممارسة هذا الحق (أى كيفية معالجة الطلبات، وفى إطار أى حدود زمنية... إلخ).
- التحديد الواضح لنطاق الاستثناءات من حق الحصول على المعلومات،
- إقرار الحق في الاستئناف عند رفض الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وفى بلدان كثيرة، تسرى أحكام مخصصة للحصول على المعلومات فى سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن قوانين حماية المستهلك وتشريعات البيئة عادة قواعد تنص على حق الحصول على المعلومات والإفصاح عن أنواع معينة من المعلومات بما فى ذلك الكيانات التجارية مثل الشركات. وهذه مكملات مهمة لتشريع أكثر سخاء للحصول على المعلومات.

والسمات الرئيسية الأربعة للقانون الجيد للحصول على المعلومات تعكس الحاجة لمثل هذا التشريع كما أبرزنا تواء، هى:

١- افتراض أن كل المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات العامة تخضع للإفصاح العام.

٢- إجراء يوضح الطريقة التى يستطيع الأفراد بها تقديم طلبات للحصول على المعلومات وكيف ينبغى للمسؤولين أن يردوا عليها.

٣- تقديم أسباب واضحة لرفض طلب للحصول على المعلومات (نظام الاستثناءات).

٤- حق الاستئناف من رفض طلب الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وتشمل قضايا مهمة أخرى يتعين النظر فيها في الحصول على المعلومات:

- الالتزام بنشر المعلومات بطريقة استباقية، حتى في حالة عدم وجود طلب.

- حماية مطلقى الإنذارات، والأفراد الذين ينشرون معلومات عن الأثام التى ترتكب.

- نظام للاحتفاظ بالسجلات التى تمسكها الهيئات العامة، بصورة سليمة.

- تدابير للنهوض بالتنفيذ الفاعل للتشريع.

وهذه القضية الأخيرة محورية لنجاح نظام الحصول على المعلومات. والواقع أنه لوحظ أن اعتماد قانون للحصول على المعلومات، حتى لو كان قانونا جيدا للغاية، هو مجرد خطوة أولى، وربما الخطوة الأسهل من زاوية إقامة نظام فاعل للحصول على المعلومات.

وتوفر بيانات دولية كثيرة توجيهها بما يتعلق بالممارسة الجيدة فى هذا المجال. وتشمل هذه الوثائق الرسمية، مثل توصيات ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء مجلس أوربا بشأن الحصول على الوثائق الرسمية^(٥)، وإعلان مبادئ حرية التعبير

(٥) عقدت فى ٢١ فبراير ٢٠٠٣.

فى أفريقيا^(٦)، الذى أصدرته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك بيانات المنظمات غير الحكومية، مثل الحق العام فى المعرفة: المبادئ المعنية بتشريع حرية المعلومات^(٧) الواردة فى المادة ١٩.

الإطار ٥ - السويد: أول من منح حق الحصول على المعلومات

كانت السويد أول بلد فى العالم يعتمد قانونا يمنح المواطنين الحق فى الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات العامة، وكانت قد اعتمدت مرسوم حرية الصحافة بها فى ١٧٧٦^(١)، ويكفل المرسوم، وهو جزء من الدستور السويدي هذا الحق خلال الفصل الثانى "المعنى بطبيعة الوثائق القومية". وعلى الرغم من عنوان المرسوم فإن هذا الحق مكفول للجميع، وليس مقصورا على الصحافة وحدها. وتنص المادة (١) من الفصل الثانى على أن "كل سويدي الجنسية له حرية الحصول على الوثائق الرسمية". بيد أنه فى التطبيق، يستطيع أى شخص المطالبة بهذا الحق، وقد بنت السويد سمعة، مثلا لكونها بلدا يسهل فيه الحصول على وثائق الاتحاد الأوربي. والحق فى الحصول على المعلومات، والتصحيح، والبيانات الشخصية، منصوص عليه فى مرسوم البيانات الشخصية الصادر فى ١٩٩٨.

(١) متاح فى: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sw03000_.html

(٦) مأخوذ بتصريف من القسم ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) (لندن، المادة ١٩، ١٩٩٩) متاح فى <http://www.article19.org/docimages/512.htm>.

الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات

رغم أن البعض يحاجّ بأنها تدرج ضمنا في ضمانات حرية التعبير، فإن الحماية الدستورية الصريحة فيما يتعلق بحرية الحصول على المعلومات تجعل هذا واضحا بصورة قاطعة.

وفي بعض البلدان، قضت المحاكم بأن الحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمنا في الضمانات الأعم لحرية التعبير^(٨). بيد أنه في أحوال أخرى، رفضت المحاكم القول بأن حق الحصول على المعلومات موجود في الضمانات الأعم^(٩). ونتيجة لذلك، فإن الاعتراف الصريح بهذا الحق أمر مهم. ورغم أن ذلك نادر في الدساتير القديمة، فإن كثيرا من الدساتير الحديثة تنص عليه صراحة. فعلى سبيل المثال، فإن المادة ٦١٠١ من الدستور البولندي الصادر في ١٩٩٧ تنص على أن:

للمواطن الحق في الحصول على المعلومات بشأن نشاطات هيئات السلطة العامة وكذلك الأشخاص المكلفين بالوظائف العامة. ويشمل هذا الحق تلقى المعلومات عن أنشطة هيئات الحكم الذاتي الاقتصادية أو المهنية أو الأشخاص الآخرين أو الوحدات التنظيمية فيما يتعلق بالميدان الذي يقومون فيه بمهام السلطات العامة وتدير الأصول المملوكة على المشاع أو أملاك خزانة الدولة.

(٨) على سبيل المثال، فمنذ فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٦٩، حكمت المحكمة العليا في اليابان في قضيتين شغلنا الرأي العام بأن مبدأ *shiru enri* (الحق في المعرفة) تحميه ضمانات حرية التعبير الواردة في المادة ٢١ من الدستور. انظر لورنس ريببنا، نظم الإفصاح لدى الحكومات المحلية في اليابان (المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، ورقة رقم ١٦، أكتوبر ١٩٩٩)، ٢.

(٩) انظر على سبيل المثال، قضية هوتشيز ضد شركة كويد، ٤٣٨ الولايات المتحدة (١٩٧٨)، (المحكمة العليا للولايات المتحدة).

كما ينص بعض الدساتير على اعتماد تشريع ينفذ الحق في الحصول على المعلومات، بل ويحدد في بعض الأحوال حدودا زمنية لاعتماد مثل هذا التشريع. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن دستور جنوب أفريقيا الحق في الحصول على المعلومات فحسب، بل يطالب بإصدار تشريع قومي لتنفيذ هذا الحق. وينص القسم ٢٣ من الملحق ٦ من دستور جنوب أفريقيا على ضرورة اعتماد تشريع لتنفيذ الحق في الحصول على المعلومات خلال ثلاث سنوات من سريان الدستور، وهو ما تم بالفعل.

وينص القسم ٧ من المادة ٣ من دستور الفلبين على: حق الناس في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالأمور التي تمثل شاعلا عاما حق مضمون. وستتاح فرص الوصول للسجلات الرسمية والوثائق والأوراق التي تتعلق بالأعمال والمعاملات أو القرارات الرسمية، وكذلك توفير بيانات البحوث الحكومية المستخدمة كأساس لوضع السياسات، للمواطنين، بشرط الالتزام بالحدود التي قد يعينها القانون.

ولابد أن يغطي التشريع كل فروع ومستويات الحكومة، بما في ذلك الحكومات المحلية، والهيئات المنتخبة، والهيئات التي تعمل بموجب ولاية تشريعية، والصناعات المؤممة والشركات العامة، والهيئات العامة غير الإدارية والمنظمات الشبيهة بالمنظمات غير الحكومية، بل وحتى الهيئات الخاصة التي تؤدي وظائف عامة (مثل صيانة الطرق أو تشغيل خطوط السكك الحديدية).

بيد أنه في بعض الحالات، يمكن أن تخضع هيئات خاصة لقوانين الحصول على المعلومات. ففي جنوب أفريقيا مثلا، ينص القانون على حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها كل من الهيئات العامة والخاصة. وتحدد الهيئة العامة باعتبارها دائرة من دوائر الدولة أو إدارة من إداراتها تعمل في المجال القومي

أو الإقليمي أو البلدى، وأى مؤسسة أخرى تمارس السلطة بمقتضى الدستور أو الدستور الإقليمي، أو تمارس سلطة عامة أو تودى سلطة عامة بمقتضى أى تشريع. وتعرف الهيئات الخاصة بأنها الهيئات التى تتخراط فى أنشطة مبدأ الإفصاح الأقصى.

وتتمثل نقطة البدء فى قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات فى مبدأ الإفصاح الأقصى، الذى ينطلق من افتراض، أن كل المعلومات، محددة بصورة واسعة، تحتفظ بها أى هيئة عامة، محددة هى أيضا بصورة واسعة، تخضع للإفصاح.

والفكرة المحورية وراء تشريع الحصول على المعلومات هى، تزويد الجمهور العام بحق الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها المؤسسات الحكومية. ويتراءى هذا فى مبدأ الإفصاح الأقصى الذى يعنى ضمنا أن القانون يغطى كل المعلومات وجميع الهيئات العامة.

وتحدد قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات نطاق المعلومات المشمولة بصورة عريضة جدا بحيث تشمل كل السجلات التى تحتفظ بها الهيئة العامة، بغض النظر عن الشكل الذى يتم به تخزين هذه المعلومات - وثائق مطبوعة، أشرطة، تسجيل إلكترونى، وما إلى ذلك - ومصدرها - سواء أنتجتها الهيئة العامة أو هيئة أخرى - وتاريخ الإنتاج. تجارية، وهى مطالبة بتوفير فرص الحصول على المعلومات حيثما يكون هذا مطلوبا لممارسة أى حق أو حماية.

وهناك نهج مختلف بصورة طفيفة تأخذ به المملكة المتحدة، حيث تتم الوسيلة الأساسية لتحديد الهيئات العامة من خلال قائمة بالهيئات المشمولة تصل إلى نحو

١٨ صفحة - وليس من خلال التعريف الفرعى الشامل. وتشمل القائمة كل الدوائر الحكومية، ومختلف الهيئات التشريعية^(١٠)، والقوات المسلحة، وعددا كبيرا من الهيئات الأخرى المدرجة فى القائمة بصورة فردية باسمها. كما تصنف الشركات المملوكة ملكية عامة على أنها هيئات عامة. بيد أن المرسوم لا يشمل الإدارات السرية (عمليات المخابرات)، أو نظام المحاكم فيما عد استثناءات قليلة. كما يمنح المرسوم وزير الدولة سلطة تعيين هيئات عامة أخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمى الصادر فى ١٩٩٧، فى تايلاندا المعلومات باعتبارها تشمل أى مواد تنقل وتبلغ أى شىء بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه هذه المواد. وتعرف المعلومات الرسمية بدورها وببساطة على أنها المعلومات التى تحوزها هيئة عامة سواء كانت تتعلق بعمل الدولة أم شخص غير رسمى. والأمر الأخير غاية فى الأهمية نظرا لأن فضح الفساد يتم عادة من خلال معلومات تتعلق بشخص غير رسمى.

الإفصاح الاستباقى أو الروتينى

يتمثل جانب مهم من نظام الحصول على المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فئات أساسية معينة من المعلومات، حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقى أو الروتينى.

(١٠) لا يغطى المرسوم اسكتلندا، التى لها قانونها الخاص، مرسوم حرية المعلومات (اسكتلندا) الصادر فى ٢٠٠٢.

والنشر الاستباقي لمعلومات أساسية من قبل الهيئات العامة، والذي يكمل الطلب المباشر للمعلومات، مكون محوري في معظم النظم الحديثة للحصول على المعلومات. ويخدم الإفصاح الروتيني عدة أهداف تتعلق بالمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقتضى الأمر نشر المعلومات التى تتعلق بالآليات التى تقوم على المشاركة، مثل محاضر مجالس المدارس أو المناقشات العامة التى تدور حول مشروع أو إستراتيجية للتنمية، ذلك إذا أردنا أن نكون فاعلة وفى متناول كل قطاعات السكان. وبشكل أعم، فإن النجاح فى التحرك نحو الحكومة الإلكترونية يتوقف على النشر الاستباقي للمعلومات. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين نشر المعلومات بطريقة تكفل جعلها فى متناول المستفيدين المقصودين، وفى شكل يستطيعون فهمه ويمكنهم استخدامه. كما أن نمو تكنولوجيا المعلومات جعل نشر المزيد والمزيد من المعلومات بصورة إلكترونية أمراً أكثر سهولة.

ومن الناحية المبدئية، يتعين تقديم أى معلومات قد تهم الرأى العام، ولا تخضع للاستثناء بشكل واضح، بصورة إلكترونية، وفى التطبيق، تسيير هيئات عامة كثيرة فى هذا الاتجاه فى واقع الأمر. وتتباين قوانين الممارسة الجيدة فى المعلومات المحددة التى تطالب الهيئات العامة بنشرها، لكن فئات معينة من المعلومات مدرجة فيها بطبيعة الحال. وهذه مستمدة بصورة مباشرة من الأهداف الأعرض للتنمية، والمشاركة، والخضوع للمحاسبة، والتى يعد توفير فرص المعلومات بشأنها أمراً مهماً للغاية. والفئات التالية خاضعة للإفصاح الروتيني فى معظم قوانين الحصول على المعلومات:

- معلومات التشغيل عن كيف تعمل هيئة عامة ما، بما فى ذلك التكاليف، والأهداف، والحسابات التى تمت مراجعتها، والمعايير والإنجازات، وما إلى ذلك، خاصة حين تقدم الهيئة خدمة مباشرة للجمهور.

الإطار ٦ - نهج مبتكرة للإفصاح الروتيني

تحتوى المادة ١٤ (٢) من المرسوم البلغارى للحصول على المعلومات الصادر فى ٢٠٠٠، على قاعدة الصالح العام التى تحكم الإفصاح الاستباقى. وهى تدعو الهيئات العامة لنشر المعلومات التى يمكن أن تحول دون الأخطار التى تهدد الحياة، والصحة، والأمن، أو الملكية، أو التى يمكن أن تكون فى الصالح العام، حتى لو كانت سرية فى غير هذا، حيث يرجح الصالح العام فى تلقاها خطر الإضرار بصالح السرية. والصالح العام الذى يعلو بالنسبة لواجب النشر ابتكار مثير للاهتمام لا يوجد فى معظم القوانين الأخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمية الصادر فى ١٩٩٧، فى تايلاندا وسيلتين للإفصاح الروتيني، فبعض المعلومات يتعين نشرها فى الصحيفة الحكومية، فى حين يتعين إتاحة البعض الآخر للفحص فى منشآت المنظمة.

ويتضمن مرسوم حرية المعلومات فى المملكة المتحدة نظاما فريدا لزيادة مقدار المعلومات الخاضعة للإفصاح الحكومى على مرّ الزمن. وبدلا من النص على قائمة من المعلومات التى يتعين على كل هيئة عامة أن تنشرها، فإن كل هيئة عامة مدعوة إلى وضع نظام للنشر وتنفيذه. ويتعين أن يحدد هذا فئات المعلومات التى ستنشرها الهيئة العامة، والطريقة التى ستنشرها بها، وما إذا كانت تعزّم تقاضى رسوم على أى مطبوع معين أم لا. والأهم من ذلك، ان النظام يتعين أن يعتمده مفوض المعلومات، الذى يجوز له أن يعين حدا زمنيا لموافقتة، أو سحب الموافقة فى أى وقت. وينهض هذا النظام بالتحسينات التقدمية فى نظام المطبوعات، حتى تشمل المزيد والمزيد من المعلومات على مرّ الزمن.

ويطالب إجراء عملى ورد فى القانون الاتحادى للشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة الصادر فى ٢٠٠٢، كل الهيئات العامة بأن تنشئ مواقع طرفية للكمبيوتر يسهل الوصول إليها فى منشأتها، وتقديم المساعدة للجمهور فى استخدامها.

- المعلومات التي تقدم بناء على طلبات أو شكاوى أو غير ذلك من الإجراءات التي قد يتخذها أعضاء من الجمهور بالنسبة لهيئة ما.
- الإرشادات بشأن العمليات التي يستطيع بها أفراد الجمهور أن يقدموا مدخلات في مقترحات السياسة والمقترحات التشريعية الأساسية.
- أنواع المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات والشكل الذي يتم به الاحتفاظ بهذه المعلومات.
- مضمون أي قرار أو سياسة يؤثران على الجمهور، إلى جانب أسباب القرار وخلفية عن أهمية صوغ هذا القرار.

نطاق ضيق للاستثناءات

من المسلم به أن مصالح عامة وخاصة معينة تعلق على حق الحصول على المعلومات، وتنص جميع قوانين الحصول على المعلومات على استثناءات من حق الحصول عليها. ويجب أن تكون الاستثناءات عامة وأن تصاغ بصورة ضيقة وواضحة. وتنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات غير جائز قانونا إلا عندما تثبت هيئة عامة أن الإفصاح سيسبب ضررا لإحدى المصالح المشروعة المقررة، وأن هذا الضرر أكبر من النفع العام للإفصاح عن المعلومات.

ونظام الاستثناءات جزء أساسي من أي قانون للحصول على المعلومات. فمن ناحية، يجب أن يحمي القانون عددا من المصالح المشروعة العامة والخاصة المتعلقة بالسرية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان نظام الاستثناءات عريضا بأكثر مما يجب، فإنه سيقوض بصورة كبيرة الحق في المعلومات.

ومن المسلم به أن درجة ما من السرية بشأن عملية صنع القرارات الداخلية وأنباء التجارة، أمر مشروع، ويجوز أن يحظر على الموظفين المدنيين تقديم أنباء حرة وصريحة إذا كان ذلك يخضع تلقائياً للتدقيق العام المفتوح. وفي الوقت نفسه، فإن قوانين كثيرة تصوغ هذه الاستثناءات بصورة عريضة دون داع. فينص مرسوم حرية الصحافة السويدي مثلاً، وهو أيضاً قانون للحصول على المعلومات في المادة ٧ من الفصل ٢ على، أنه لا يجوز لهيئة عامة أن تسحب وثيقة ما إلا إذا قامت السلطة بتسوية نهائية" للمسألة التي تتعلق بها، "وتمت مراجعتها واعتمادها بصورة نهائية" أو أنجزت بطريقة أخرى". ويحاج النقاد بأن هذا يُعد طريقة معقدة وواسعة دون داع لحماية التوفير الحر والصريح لأنباء الأعمال، وفي حالات كثيرة، يعلو قانون الحصول على المعلومات على قوانين السرية في حالة التضارب بينهما. ويصدق هذا مثلاً على الهند وجنوب أفريقيا وباكستان، لكنه لا يصدق على المكسيك أو المملكة المتحدة.

ولكن مهما بلغ الحرص في صياغة الاستثناءات فإنها لا يمكن أن تلائم كل الأوضاع التي يتعين فيها الإفصاح عن المعلومات للمصالح العام. ونتيجة لذلك تنص القوانين على أنه حتى لو كان الإفصاح عن المعلومات سيسبب ضرراً لمصلحة مشروعة، يظل من المتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كانت منافع الإفصاح ترجح أضراره، وهو حكم بأن المصلحة العامة تعلو. فعلى سبيل المثال، فإن معلومات معينة قد تكون خاصة في طبيعتها لكنها في الوقت نفسه تفضح فساداً على المستوى داخل الحكومة. ويتعين موازنة هذه المصالح إزاء بعضها البعض عند تحديد ما إذا كان مبدأ المصلحة العامة يعلو ما عداه أم لا.

الإطار ٧- معايير المجلس الأوربي المعنية بالاستثناءات

تحدد التوصية ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء المجلس الأوربي المعنية بالحصول على الوثائق الرسمية بوضوح بالغ، المعايير التي يتعين تطبيقها على الاستثناءات في المبدأ الرابع:

١- يجوز للدول الأعضاء أن تقيد الحصول على الوثائق الرسمية. ويجب تعيين الحدود بصورة محددة في القانون، وأن تكون ضرورية في المجتمع الديمقراطي ومتناسبة مع هدف حماية:

(١) الأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية.

(٢) الأمان العام.

(٣) محاربة وتحرى وملاحقة الأنشطة الإجرامية.

(٤) الخصوصية والمصالح الخاصة المشروعة.

(٥) المصالح التجارية وغيرها من المصالح الاقتصادية، سواء كانت عامة أم خاصة.

(٦) المساواة بين الأطراف فيما يتعلق بإجراءات التقاضي.

(٧) الطبيعة.

(٨) الفحص والرقابة والإشراف من قبل السلطات العامة.

(٩) سياسات الدولة الاقتصادية والنقدية والخاصة بسعر الصرف.

(١٤) سرية المداولات داخل أو فيما بين السلطات العامة خلال الإعداد الداخلي لمسألة ما.

٢- يجوز رفض منح الوثيقة إذا كان الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في الوثيقة الرسمية سيضر، أو يحتمل أن يضر، أيًا من المصالح المذكورة في الفقرة ١، ما لم تكن هناك مصلحة عامة غالبية في الإفصاح.

٣- يتعين على الدول الأعضاء أن تعين حدودا زمنية، بعدها لا تعود الحدود المذكورة في الفقرة (١) قابلة للتطبيق. وتظهر في هذه التوصية، ثلاثة مبادئ تحكم الاستثناءات. وبصفة خاصة، ينبغي ألا تطبق الاستثناءات إلا حيث:

- تتعلق المعلومات بمصلحة مشروعة مذكورة في القانون.

- يهدد الإفصاح بأن يحدث ضررًا لهذه المصلحة.

- يكون الضرر الذي يلحق المصلحة المشروعة أكبر من النفع العام للحصول على المعلومات.

وإضافة لذلك، تنص التوصية على أنه ينبغي تعيين حدود زمنية عامة، بعدها لا تعود استثناءات، أو استثناءات محددة، قابلة للتطبيق. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة بالنسبة إلى أنواع معينة من الاستثناءات، خاصة تلك التي تحمي الصالح العام، والتي تتحو السلطات بصورة منتظمة إلى تفسيرها بصورة عريضة، مثل الأمن القومي^(١).

(١) انظر توبي مندل "الأمن القومي في مواجهة الانفتاح: نظرة عامة وتقرير بشأن مبادئ جوهانسبرج في الأمن القومي والحكم المفتوح: تحقيق التوازن السليم، نيويورك: معهد كامبل للشئون العامة، مدرسة ماكسويل في جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٣، ص ١.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الاستثناءات في قانون جنوب أفريقيا خاضعة لمبدأ أن المصلحة العامة تعلو. وينطبق هذا عندما تكشف السجلات عن أدلة عن مخالفات جسيمة للقانون أو تقاعس عن الالتزام به، أو خطر وشيك وجاد يهدد الأمان العام أو البيئة، وعندما "يرجح بوضوح" الصالح العام الضرر الناجم. ويدعو القانون في تايلندا المسؤولين لوضع الصالح العام في الاعتبار عندما يقيمون الاستثناءات. ويعطى القانون في المملكة المتحدة أسبقية ملانمة وواسعة للصالح العام، وينص على أن عدم الإفصاح غير جائز قانوناً إلا حيث "يرجح الصالح العام في الإبقاء على الإعفاء، الصالح العام في الإفصاح عن المعلومات".

الإطار ٨ - الهند: استثناءات في قانون الحق في المعلومات

ينص قانون الحق في المعلومات الصادر في الهند في ٢٠٠٥، على الاستثناءات التالية من حق الحصول عليها:

١- المعلومات التي يؤثر الإفصاح عنها تأثيراً ضاراً على سيادة الهند وسلامتها، والأمن، والمصالح الإستراتيجية والعلمية أو الثقافية للدولة أو علاقاتها مع دولة أجنبية، أو يحض على فعل مغل.

٢- المعلومات التي حظرت نشرها صراحة أي جهة قضائية أو قانون أو محكمة أو التي يشكل الإفصاح عنها احتقاراً للمحكمة.

٣- المعلومات التي يشكل الإفصاح عنها انتهاكاً لامتياز البرلمان أو الهيئة التشريعية للدولة.

٤- الأوراق الوزارية التي تحتوى سجلات عن مداوات مجلس الوزراء، والوزراء وغيرهم من الموظفين الرسميين.

٥- الأوراق التي تم تلقيها سرا من حكومة أجنبية.

٦- المعلومات التي تتضمن معلومات تجارية مصدرها الثقة، وأسرارا للتجارة أو ملكية فكرية، والتي يلحق الإفصاح عنها الضرر بالوضع التنافسي لطرف ثالث، ما لم تقتنع سلطة مختصة بأن الصالح العام الأكبر يبرر الإفصاح عن هذه المعلومات.

وتتضمن معظم هذه الاستثناءات فحصا للضرر، وتخضع جميعها لقاعدة أن المصلحة العامة تعلو. وهناك حد زمني عام قدره ٢٠ عاما على معظم الاستثناءات.

والمهم هو أن مرسوم الحق في المعلومات بصفة خاصة يعلو قوانين السرية، بقدر أي تنافر بينهما، يشير صراحة في هذا السياق إلى قانون الأسرار الرسمية سيئ السمعة الصادر في ١٩٢٣، والذي أجاز خلال الحكم البريطاني، وينص على أنه:

تسرى أحكام هذا المرسوم رغم أي تنافر بعد ذلك متضمن في مرسوم الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣، وأي قانون آخر مطبق في الوقت الراهن أو أي وثيقة سارية بحكم أي قانون آخر بخلاف هذا المرسوم.

ضمانات الممارسة الجيدة

لتسهيل الفرص العملية للحصول على المعلومات، ينبغي أن يحدد قانون الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي سيعالج بها هذا الطلب. وينبغي أن يحترم هذا الحد الأدنى لضمانات العمليات الواجبة وضمن معالجة الطلبات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب ودون تكلفة كبيرة.

وتساعد ضمانات العملية الجيدة في كفاءة التطبيق السليم للقانون، في حين أن الآليات الإجرائية السيئة يمكن أن تسفر عن تأخير وارتباك، وتقوض حق الحصول على المعلومات.

وفي قوانين الممارسة الجيدة في الحصول على المعلومات، يمكن تقديم الطلبات بعدد من الأشكال المختلفة، بما في ذلك تقديمها شفهيًا أو بالبريد. فعلى سبيل المثال، ينص المرسوم البلغاري للحصول على المعلومات العامة على أن الطلبات يمكن أن تقدم إما في شكل شفهي أو مكتوب. وينبغي أن تسجل الهيئة المعنية بالطلبات، مما يكفل اقتفاء أثرها في الأوراق حتى بالنسبة للطلبات الشفهية.

ولضمان قدرة جميع المواطنين على التقدم بطلبات للإفصاح عن المعلومات، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير للنهوض بالفرص المنصفة للحصول على المعلومات خارج منطقة العاصمة، مثل اشتراط أن تخدم الوزارات التي لها وجود في كل أنحاء البلاد باعتبارها نقاطا عامة لتلقى طلبات الحصول على المعلومات. كما تتعين دعوة الهيئات العامة لتقديم المساعدة لمن يجدون صعوبة في استيفاء الطلبات. وقد يقتضى الأمر تقديم مساعدة خاصة لمقدمي الطلبات الأميين والمعوقين. وهذا منصوص عليه في قانون جنوب أفريقيا. ويتعين تقديم إيصال رسمي كدليل على أن طلبا قد قُدم، ليفيد بين أشياء أخرى كأساس للاستئناف إذا لم تتم الاستجابة للطلب في الوقت المناسب أو لم تتم الاستجابة على وجه الإطلاق.

الإطار ٩- السويد: تسهيل الحصول على المعلومات بإعداد قوائم عما في الحيزَة

ينطوى النظام السويدي للحصول على المعلومات على سمة نافعة بصورة خاصة، واردة في الفصل ١٥ من مرسوم السرية الصادر في ١٩٨١، الذي يدعو كل السلطات العامة إلى إنشاء سجل لكل الوثائق التي تحوزها^(١). وبصفة عامة، فإن هذه السجلات مفتوحة للفحص العام وتبذل حالياً جهود لكفالة توافرها بصورة إلكترونية. وييسر هذا النظام بصورة كبيرة الحصول على المعلومات، بجعل مقدمي الطلبات يعرفون مقدما أى المعلومات تحوزها الهيئة العامة.

(١) هناك أربعة استثناءات على هذه القاعدة:

- ١- الوثائق التي من الواضح أن لها أهمية ضمنية مثل قصاصات الصحف.
- ٢- الوثائق التي ليست سرية ويتم الاحتفاظ بها بطريقة تجعل من السهل التحقق مما إذا كانت هيئة عامة قد تلقتها أو وضعتها.
- ٣- الوثائق التي توجد بأعداد كبيرة والتي استثنيت.
- ٤- السجلات الإلكترونية المحفوظة في سجل مركزي.

وتتعين دعوة الهيئات العامة للاستجابة للطلبات بأسرع ما يمكن، وينبغي تعيين حد زمني للاستجابة للطلبات. فينص المرسوم البلغاري مثلا على: أنه يتعين إخطار مقدمي الطلبات كتابة بالقرار المتعلق بطلبهم بأسرع ما يمكن، على ألا يتجاوز بأية حالة أربعة عشر يوما. وعندما يتعلق الطلب بعدد كبير من الوثائق ويقضى الرد عليه مزيدا من الوقت، يمكن مد المهلة عشرة أيام، بشرط إخطار مقدم الطلب بذلك.

وعند رفض الطلبات. كلية أو جزئيا، ينبغي تزويد مقدم الطلب بأسباب رفض طلبه، بما في ذلك الاستثناء الذي تم الاستناد إليه، وكذلك بمعلومات عن حق استئناف الرفض. وهذا أمر لازم بالنسبة لمقدمي الطلبات لكي يقدموا استئنافا فاعلا ضد أى رفض لطلب الحصول على المعلومات.

الإطار ١٠ - الولايات المتحدة: مقاييس متدرجة متباينة للرسوم

يحدد مرسوم حرية المعلومات الصادر في ١٩٦٦، في الولايات المتحدة، القواعد التفصيلية الخاصة بالرسوم التي يمكن اقتضاؤها على طلبات الحصول على المعلومات، والتي يجب أن تتفق مع المبادئ التوجيهية المحورية التي تقدم جدولاً موحداً للرسوم لكل الهيئات العامة. وينص القانون على ثلاثة أنظمة مختلفة للرسوم. إذن يمكن تحميل الطلبات التي تستخدم تجارياً "رسوم معيارية معقولة للبحث عن الوثائق ونسخها ومراجعتها". ويمكن تحميل طلبات المؤسسات التعليمية والعلمية، فقط "رسوم معيارية مقبولة لاستنساخ الوثائق، ويمكن تحميل كل الطلبات الأخرى برسوم مقابل البحث والنسخ. وبالنسبة للفنيتين الأخيرتين من مقدمي الطلبات، لا يجوز تحميلهما أي رسوم عن أول ساعتين من البحث أو عن أول ١٠٠ صفحة من الوثائق، أو حيث تفوق تكلفة تحصيل الرسوم قيمتها. وإضافة لذلك، فإنه عندما يحقق الإفصاح المصلحة العامة لأنه "يرجح أن يسهم كثيراً في الفهم العام لعمليات الحكومة أو نشاطاتها"، ينبغي تقديم المعلومات دون اقتضاء رسوم أو مقابل رسوم أقل مما ستكون عليه الحال في غير هذا. والواقع أن هذا تنازل لوسائل الإعلام، وكذلك للمنظمات غير الحكومية التي تستطيع إثبات أنها ستستخدمها للصالح العام.

الإطار ١١ - اليابان حكم تقدمى بشأن العملية

يتضمن القانون اليابانى الخاص بالحصول على المعلومات التى تحوزها الهيئات الإدارية والصادر فى ١٩٩٩، عددا من الأحكام التقدمية بشأن العملية. إذ يتعين أن يصف الطلب السجل المطلوب بتفصيل كاف للتمكن من التوصل إليه، لكن حيثما لا تكون هذه هي الحال، فإن الهيئة الإدارية تخطر مقدم الطلب وتمنحه قدرا مناسباً من الوقت لعلاج هذه المشكلة، فى حين "تسعى" أيضا لتقديم يد المساعدة.

وفى الوضع الطبيعى يتعين اتخاذ القرار بالإفصاح خلال ٣٠ يوماً، وينبغى أخطار مقدم الطلب بهذا القرار كتابة. ويمكن إطالة هذه الفترة ٣٠ يوماً أخرى، عندما تكون هناك أسباب تسوغ هذا، مثل الصعوبة الناجمة عن إجراء الأعمال، بشرط ضرورة إخطار مقدم الطلب بأى تمديد للمدة كتابة، إلى جانب تزويده بالأسباب. ويجوز لمقدمى الطلبات أن يطلبوا فحص السجل وأن يزودوا بنسخ أو أشكال أخرى من الحصول على المعلومات، ويتعين احترام ذلك ما لم يمثل خطراً ضاراً بالسجل.

ويجوز اقتضاء رسوم على كل من معالجة الطلب وتقديم المعلومات، شرط ألا تزيد هذه على التكلفة الفعلية. ويتعين على هيكل الرسوم أن يأخذ فى اعتباره استصواب الإبقاء على الرسوم عند "مبلغ يمكن تحمله قدر الإمكان"، ويجوز لرئيس الهيئة الإدارية أن يخفض الرسوم أو يعفى منها فى حالة وجود مشقة اقتصادية أو لأسباب خاصة أخرى.

ويمكن تقاضى الرسوم على تقديم طلب أو إعطاء المعلومات، لكن هذه إن كانت مبالغاً فيها فإنها ستقوض الحق فى الحصول على المعلومات. وهناك نص شائع فى القوانين القومية هو أن الرسوم يجب ألا تتجاوز فى أى ظروف، التكلفة

الفعلية لتوفير فرصة الحصول على المعلومات. وإذا تم تحديد جدول الرسوم مركزيا، فإن هذا يتقادم نشوء خليط متناثر من نظم الرسوم عبر الإدارة العامة، مع قيام بعض الوزارات والهيئات العامة بتوفير فرص الحصول على المعلومات بأسعار أدنى وبعضها بأسعار أعلى.

الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات

عند رفض طلب للحصول على المعلومات، لمقدم الطلب

الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل فيه.

وينبغي توفير نظام إداري للاستئناف يعمل بصورة سريعة

وبتكلفة منخفضة.

لمقدمى الطلبات الحق في الاستئناف لدى هيئة مستقلة ضد أى رفض من قبل هيئة عامة للحصول على المعلومات. وإذا كانت الهيئات العامة هي نفسها التي تتخذ القرار النهائي عما إذا كانت المعلومات المطلوبة مستثناة من الإفصاح أم لا، فإن الحق في الحصول على المعلومات، أو على الأقل سلطة تحديد نطاق الاستثناءات، يصبح عمليا متروكا لتقدير الموظفين. وفي معظم البلدان، تعمل المحاكم باعتبارها الحكم الأخير في مثل هذه المنازعات، وذلك مهم كوسيلة لتقديم إجابات مدروسة وصادرة من سلطة مختصة على كثير من الأسئلة المعقدة التي يتوقع أن يثيرها نظام الحصول على المعلومات. وفي الوقت نفسه، فإن الطعن في المحاكم مكلف ويستغرق وقتا طويلا، وعدد قليل من مقدمى الطلبات هم الذين يستطيعون تكريس مثل هذا القدر من الوقت والمال لمجرد الحصول على المعلومات المرغوبة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستئناف الإداري يمكن أن يكون سريعا ويقلل التكلفة، مما يجعله في المتناول بصورة أكبر، ومن ثم فاعلا.

ولتحقيق هذه المنافع، ينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على حق الاستئناف أمام هيئة إدارية مستقلة. وكما في حالة المحاكم، من المهم على نحو واضح أن تكون مثل هذه الهيئة مستقلة عن الحكومة. وفي غير ذلك، لا يمكن توقع أن توفر إشراقاً فاعلاً على النظام، وبصفة خاصة أن تنقض رفض الموظفين الإفصاح عن المعلومات.

الإطار ١٢ - باكستان والمكسيك: قواعد الرفض

ينص قانون باكستان الوضعي عن حرية المعلومات الصادر في ٢٠٠٢، على مستويين من الاستئناف، أحدهما داخلي والآخر لدى هيئة إدارية. وتتوافر لمقدمي الطلبات فترة ٣٠ يوماً بعد رفض تقديم المعلومات للاستئناف من هذا الرفض لدى رئيس الهيئة المعنية، وعند الإخفاق في الحصول على المعلومات منه "خلال الوقت المحدد"، يتم التقدم بطلب إلى المحتسب، أو إلى محتسب الضرائب الاتحادى في الحالات التي تتضمن شعبة الإيرادات. وهؤلاء المسؤولون إما أن يأمرؤا الهيئة العامة بإعطاء المعلومات وإما أن يرفضوا الشكوى. ورغم أن القانون لا يوضح هذا، فإن لمقدمي الطلبات افتراضاً الحق في الاستئناف أمام المحاكم.

وبموجب المرسوم المكسيكى، يذهب الاستئناف من أى رفض لتقديم المعلومات أولاً للمعهد الاتحادى للحصول على المعلومات، الذى أنشئ بموجب المرسوم، ومنه إلى المحاكم. والمعهد هيئة مستقلة. ويتم تعيين مفوضيه الخمسة من قبل الفرع التنفيذى، لكن التعيينات يمكن رفضها بغالبية أصوات مجلس الشيوخ أو المفوضية الدائمة. ولا يمكن تعيين الأفراد كمفوضين إلا إذا كانوا مواطنين، ولم يدانوا بجريمة أو غش، وألا تقل سنهم عن ٣٥ سنة، وألا تكون لهم اتصالات سياسية، وكان "أداؤهم ممتازاً فى الأنشطة المدنية". ويشغل المفوضون مناصبهم لمدة ٦ سنوات، لكن يجوز استبعادهم بسبب انتهاكات خطيرة أو متكررة للدستور أو القانون، عندما يقوض عملهم أو تقاعسهم عن العمل، عمل المعهد، أو إذا أدينوا فى جريمة يحكم فيها بالسجن.

حماية متعقبي الأخطاء

ينبغي حماية الأشخاص الذين يذيعون بحسن نية معلومات عن الأخطاء المرتكبة والمعروفين باسم متعقبي الأخطاء من العقوبات القانونية والإدارية والمتعلقة بالعمل، على قيامهم بهذا.

ويعمل متعقبو الأخطاء باعتبارهم صمام أمان مهمًا للمعلومات، ويكفلون وصول المعلومات الأساسية عن ارتكاب الأخطاء إلى الناس. وهم مكمل أساسي لنظم الإفصاح عن المعلومات الأخرى حيث إنهم يلقون الضوء على المعلومات التي ستظل خافية بغير هذا، ويمكنهم أن يلعبوا دورا مهما بصفة خاصة بالنسبة لفضح الفساد، والتهوض بالخضوع الأكبر للمساءلة العامة، وإلقاء الضوء على الإضرار بالبيئة.

ولتشجيع هذه الممارسة، من المهم حماية متعقبي الأخطاء من العقوبة، طالما أنهم يتصرفون بحسن نية، وهذه الحماية يمكن تحقيقها مثلا، عند فضح ارتكاب جريمة جنائية، والتقاعس عن الامتثال للالتزامات القانونية، وانتهاك العدالة، والفساد أو عدم الأمانة، أو سوء الإدارة في هيئة عامة. ويجب أن يمتد هذا أيضا إلى من ينشرون معلومات تكشف عن تهديد خطر للصحة والأمان أو البيئة سواء كان ذلك مرتبطا بارتكاب أخطاء فردية أم لا. وينبغي أن تطبق هذه الحماية حتى لو كان الإفصاح في غير ذلك سينتهك شرطا قانونيا أو يتعلق بالعمل.

وتدرج بلدان قليلة الحماية العامة لمتعقبي الأخطاء في قوانين الحصول على المعلومات بها، ولكن في قوانين خاصة مكرسة لهذا.

ففي جنوب أفريقيا، يوفر قانون حماية الإفصاح الصادر في ٢٠٠٠، الحماية للذين يفصحون بحسن نية عن معلومات عن ارتكاب الأخطاء. كما يحمي قانون

الحصول على المعلومات الأفراد الذين يفصحون بحسن نية عن المعلومات بناء على طلب. وبالمثل يوفر مرسوم الإفصاح لتحقيق المصلحة العامة الصادر في المملكة المتحدة في ١٩٩٨، الحماية لمتعقبى الأخطاء. بيد أن قانون الحصول على المعلومات، يوفر الحماية لمن يقدمون معلومات استجابة لطلب من أى جهة تواجه تَبعة القذف.

وقد تم تقديم اقتراح مثير للاهتمام في هذا المجال في الفلبين، رغم أنه لم يتم إصداره في قانون. ففي ٢٠٠٤، قدم السيناتور مار روكاسى مشروع قانون إلى مجلس الشيوخ لا يحمى متعقبى الأخطاء فحسب بل يقدم جوائز لأى شخص يكشف ويفضح ممارسات فاسدة أو أعمال ابتزاز في الحكومة. ويتوقف مقدار الجائزة على توليفة من طبيعة الجرم الذى يتم فضحه، ومبلغ النقود المستردة، وأجر المسنول المعنى.

تدابير للتشجيع

يقتضى الأمر عددا من تدابير التشجيع للتغلب على ثقافة السرية في كثير من البلدان وضمان إحاطة الجمهور علما على النحو السليم بالقانون الجديد للحصول على المعلومات.

إن ثقافات السرية راسخة الجذور بصورة عميقة والتي تتأسس على فكرة أن الهيئات العامة، أو حتى الموظفين الأفراد، وليس الجمهور كله، يملكون المعلومات التي حازوها أو أنشأوها، يمكن أن تقوض بصورة خطيرة حتى أكثر تشريعات الحصول على المعلومات تقدما. ويمكن لأساليب التشجيع أن تساعد في علاج هذا.

وستتوقف التدابير الملائمة على السياق، لكنها قد تتضمن:

- مطالبة الهيئات العامة، أو هيئة مركزية واحدة، بنشر دليل عام عن استخدام قانون الحصول على المعلومات وتوزيعه على نطاق واسع.
- وضع التزامات إيجابية على عاتق مسئولى المعلومات لتولى زمام القيادة فى ضمان أن الهيئة العامة المعنية تفى بالتزاماتها بموجب القانون.
- اشتراط التدريب الكافى للموظفين العموميين.
- مطالبة الهيئات العامة بأن تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها فى مجال تنفيذ قانون الحصول على المعلومات، بما فى ذلك تقديم نظرة عامة على الطلبات التى قدمت وكيف تمت الاستجابة لها.
- وينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على توقيع عقوبات جنائية على من يعرقلون عن قصد الحصول على المعلومات، على سبيل المثال فى الهند والمسيك والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.
- وتعد الأدلة والتوفير العام لأنواع أخرى من المعلومات لتسهيل الحصول على المعلومات، ترتيباً مهماً للتشجيع. ويمكن أن تكون دعوة الهيئات العامة بتقديم تقرير عن أنشطتها فى توفير فرص الحصول على المعلومات محورية للتمكين للمشاركة المدنية مع تلك الهيئات بشأن قضايا الإفصاح عن المعلومات، وكذلك تسهيل رصد اتجاهات الانفتاح، ونقاط الاختناق وما إلى ذلك.
- ويمكن ملاحظة أن تغيير الثقافات، بما فى ذلك تلك الثقافات الداخلية بالنسبة للحكومة، ليس أمراً سهلاً أو مهمة قصيرة الأجل على الإطلاق، وأن تغيير ثقافات السرية قد أثبت أنه واحد من أهم تحديات التنفيذ بالنسبة لمناصرى الحصول على المعلومات.

الإطار ١٣ - الولايات المتحدة: إنتاج دليل واشتراطات إعداد التقارير

في الولايات المتحدة، يلتزم رئيس كل هيئة عامة بإعداد دليل عن طلب السجلات وتوفيرها لعامة الناس، بما في ذلك وضع فهرست بكل نظم المعلومات الأساسية، ووصف لنظم تحديد مواقع المعلومات الأساسية، وكتيب للحصول على مختلف أنواع المعلومات العامة من الهيئة.

والهيئات العامة مدعوة لتقديم تقارير سنوية للنايب العام عن أنشطتها بمقتضى المرسوم، وينبغي إتاحة هذه التقارير لعامة الناس، بما في ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية وتبغى للتقارير بصفة خاصة أن تغطي:

- عدد مرات رفض الإفصاح عن المعلومات، إلى جانب تقديم المبررات.
- عدد مرات الاستئناف ونتيجتها وأسباب كل استئناف لم يسفر عن إفصاح عن المعلومات.
- قائمة بكل اللوائح التي يتم الاستناد إليها لحجب المعلومات، سواء أيدت المحكمة رفض الإفصاح أم لا، ونطاق المعلومات التي تم حجبها.
- عدد الطلبات غير المبتوت فيها ومتوسط عدد الأيام التي علقت فيها.
- عدد الطلبات التي تم تلقيها ومعالجتها على حد سواء، إلى جانب متوسط عدد أيام معالجة الطلبات من مختلف الأنواع.
- المبلغ الإجمالي للرسوم التي تم تقاضيها.
- عد العاملين كل الوقت الذي يعملون في مجال الحصول على المعلومات.

الإطار ١٤ - جنوب أفريقيا حماية الموظفين الذين يفصحون عن المعلومات

لتشجيع الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠١ يحمي مرسوم جنوب أفريقيا، أى شخص من المسؤولين تجاه ما يفعله بحسن نية بمقتضى المرسوم. والقصد من هذا هو حماية الموظفين العموميين الذين يتخذون قرارات تقديمية بالإفصاح عن المعلومات. وإضافة لذلك، فإن تدمير سجل أو إتلافه أو تغييره أو إخفائه بقصد التتصل من الحق فى الحصول على المعلومات أو تزييفه يعد جرماً جنائياً، ويعاقب عليه بما يصل إلى سنتين سجناً.

ويتعين على كل هيئة عامة أن تصنف كتيبا وجزيا يتضمن معلومات عن عمليات الإفصاح عن المعلومات فيها. والمضمون المحدد لهذا الكتيب الوجيز منصوص عليه فى القسم ١٤ من المرسوم، بما فى ذلك المعلومات بشأن هيكل الهيئة، وكيفية تقديم طلب للحصول على المعلومات، والخدمات المتاحة للعامة، وأى عمليات للتشاور أو قائمة على المشاركة، ووصف لكل أنواع التعويض. كما أن الهيئات العامة مدعوة لتقديم تقرير سنوى به معلومات تفصيلية عن عدد طلبات الحصول على المعلومات، سواء تمت الاستجابة لها أم لا، وأحكام المرسوم التى يتم الاستناد إليها لرفض الحصول على المعلومات، والاستئناف وما إلى ذلك، إلى مفوضية حقوق الإنسان.

وتتمثل مهمة مفوضية حقوق الإنسان فى عدد من واجبات التشجيع بمقتضى المرسوم، من بينها:

- نشر دليل عن كيفية استخدام المرسوم.
- تقديم تقرير سنوى للجمعية الوطنية عن تطبيق المرسوم، بما فى ذلك أى توصيات ومعلومات تفصيلية، بالنسبة لكل هيئة عامة، عن الطلبات المتلقاة، وعدد حالات الاستجابة، والرفض، والاستئناف، وما إلى ذلك.

- الاضطلاع ببرامج للتوعية والتدريب.
- تشجيع نشر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.
- تقديم توصيات لتحسين تطبيق المرسوم، بما في ذلك ما يتعلق بالهيئات العامة.
- رصد التنفيذ.
- مساعدة الأفراد في ممارسة حقوقهم بمقتضى المرسوم.

الفصل السادس

استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- الهيئات العامة - بما فى ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءًا من الفروع التشريعية والتنفيذية أو القضائية فى الحكومة، والتى تؤدى فى غير ذلك وظائف عامة - يجب ألا تمكن من رفع دعاوى قذف.
- هناك اتجاه متنام لإلغاء قوانين القذف الجنائية، وأن تحل محلها، عند الضرورة، قوانين مدنية للقذف.
- فى كثير من البلدان، فإن إثبات صحة أى بيانات يزعم أنها قذف يبرى المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة.
- فى بعض البلدان، يتحمل الشخص الذى يرفع دعوى القذف عبء إثبات زيف البيان، على الأقل بالنسبة للبيانات بشأن أمور تمس المصلحة العامة.
- ينبغي ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت مرتبتهم ووضعهم، ومن الصعب جدا فى بعض البلدان أن يفوز الموظفون العموميون فى دعاوى القذف بشأن وظائفهم العامة.
- بيانات الرأى - والتى تفهم بصورة عريضة على أنها تضم كل البيانات التى لا تشمل ادعاء يمكن إثباته فى الواقع، وكذلك بيان لا يمكن على نحو معقول تفسيره على أنه يذكر حقيقة فعلية (مثلا لأنه هجائى) - تستفيد فى الأحوال العادية من درجة من الحماية أكبر من بيانات الحقائق بمقتضى قانون القذف.

- فى كثير من البلدان، يمكن تقديم دفاع ضد تهمة بالقذف تتعلق ببيان عن أمر يهيم الصالح العام بإثبات أنه كان من المعقول فى كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.
- يجب أن تتناسب التعويضات أو العقوبات عن القذف مع الضرر الواقع.
- الهدف الغالب فى تقديم تعويض عن بيانات القذف هو تقليل الضرر الواقع على سمعة الشاكي، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان.

مقدمة

تعنى الحاجة إلى حماية السمعة فرض بعض الحدود دوماً على حرية التعبير. ويستخدم تعبير القذف هنا للإشارة إلى كل هذه القوانين التي تشمل التشهير الدائم، رمى الغير بسوء قصد، الإهانة، والوصم، تسليماً بأن ذلك يتخذ عدداً مختلفاً من الأسماء في البلدان المختلفة.

وتلعب حرية التعبير دوراً محورياً في فضح الفساد، وفي إخضاع الحكومة للمساءلة، ودعم المشاركة الديمقراطية. ولتحقيق هذا يتعين تمكين الناس، خاصة الصحفيين، من نشر ما يعرفونه دون خوف من الملاحقة.

وقد خلصت دراسة علمية في المملكة المتحدة، استندت إلى بحوث في دعاوى القذف الفعلية المرفوعة أمام المحاكم، بعنوان التشهير ووسائل الإعلام: التأثير المثبط، إلى أن قانون القذف في هذا البلد "يقيد بصورة كبيرة ما يستطيع الجمهور أن يقرأه ويسمعه"^(١). وإضافة لذلك لاحظت أن "الطريقة الأكثر عمقا والأشد دهاء التي يعرقل بها التشهير ما ينشر في وسائل الإعلام" والتي تعمل بطريقة مانعة: تمنع إنتاج مواد معينة"^(٢)، يشار إليها باعتبارها "التأثير المثبط".

والمؤكد أن هذه المشكلة لا تقتصر على المملكة المتحدة. ففي بلدان كثيرة، فإن القذف هو القيد المفروض على المضمون الذي يمارس أقصى تأثير مثبط على حرية التعبير، ويقوض قدرة وسائل الإعلام وغيرها على تقديم تقارير للصالح العام. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فإن الأشكال المباشرة

(١) ي. برانت، ل. لوستجارتن، ك. نوري، وه. ستفنسون (أوكسفورد: مطابع جامعة أوكسفورد،

١٩٩٧)، ١٩٣.

(٢) المرجع المذكور، ١٩٤.

السابقة لسيطرة السلطات على وسائل الإعلام - مثل إصدار تراخيص للمطبوعات، والرقابة المسبقة، والسيطرة الوزارية على تراخيص البث - قد تم التخلص منها عادة. وفي هذا السياق، فإن السلطات عادة ما تلجأ لقانون القذف لمنع انتقاد أعمالها. وتمثل كروايتا الحالة النموذجية لهذا. ففي هذا البلد، حدث انفجار في الدعاوى المرفوعة من منتصف التسعينيات حتى نهايتها، مع رفع عدد ضخم منها ضد صحيفة مستقلة انتقادية واحدة، فيرال تريبيون^(٣).

وعلى نفس المنوال، فإن قوانين القذف القاسية بصورة مفرطة تقوض المشاركة المدنية والتنمية، حيث إن هذين الأمرين يتضمنان عادة انتقادا غير مرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، فإن انتقاد السكان المحليين لمشروع للتنمية، قد تكون له تداعيات سياسية ومن ثم يستتفر دعاوى قذف، مما يقوض العمليات القائمة على المشاركة وتدفق المعلومات في الاتجاهين.

الإطار ١٥ - إندونيسيا: سوء استخدام القذف الجنائي

إن قضية بامبانج هاريمورا، محرر صحيفة التنبو، وهي صحيفة إندونيسية رئيسية، قضية لها دلالاتها. فقد اتهم بامبانج بالقذف الجنائي بسبب نشره مقالا في التنبو يدعى ارتكاب رجل أعمال محلي فسادا بالنسبة إلى حريق شب في السوق. ورغم الطابع العام للمقال الذي يوضح أنه للصالح العام، والافتقار إلى سوء النية، فقد أدين بامبانج وحكم عليه بالسجن لمدة سنة. ولكن على الرغم من أن المحكمة العليا برأته في نهاية المطاف، فإن القضية مارست تأثيرا مثيرا خطيرا على وسائل الإعلام. وهي توفر أيضا تصورا جيدا لكيف يستطيع الأقوياء، سواء كانوا رجال أعمال أم شخصيات سياسية، أن يسيئوا استخدام قوانين القذف لمنع النقد.

(٣) انظر معهد الصحافة الدولي، استعراض حرية الصحافة العالمية ١٩٩٩، كروايتا. مقتطفات متوافرة على: <http://archiv.medienhilfe.ch/Reports/ipi1999/IPI-CRO.htm>.

والتحدى المحورى لقانون القذف هو تحقيق توازن سليم بين الحق فى حرية التعبير ومصصلحة كل إنسان فى الحفاظ على سمعته. ولكن ينبغى أن تحظى بحماية أكبر، أنواع معينة من البيانات، خاصة البيانات الخاصة بأمر تمثل شاعلا عاما بما فى ذلك تلك التى تتعلق بالشخصيات العامة. وتبرر المناقشة المفتوحة حول هذه الأمور نهجا مختلفا لتحقيق التوازن فى هذه الحالات، فى ظل الديمقراطية.

من الذى يجوز له أن يقاضى؟

لا يجوز للهيئات العامة - بما فى ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءا من الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة - أن ترفع دعاوى قذف.

وفى ظل الديمقراطية، فإن للانتقاد العلنى للحكومة والسلطات العامة أهمية حيوية. فهذه الهيئات تلعب دورا محوريا فى التنمية ويتعين إخضاعها للمساءلة، حتى لو كان ذلك ينطوى أحيانا على نقد عنيف وبلا مسوغ. ومثلما لاحظت المحكمة العليا فى نيبال، فإنه فى القضايا المنطوية على انتقاد للحكومة، فإنه:

طالما لم يشترك المواطنون فى أعمال عنيفة، ولم يعرضوا للخطر حالة السلم والأمن، أو يثيروا الفوضى أو لم يعتزموا ذلك، وإذا كان الهدف من مثل هذا النقد هو إحداث تغيير فى عمل الحكومة وساستها لتحسين أحوال الجمهور العام، فإن لهم حرية التحدث معارضين للحكومة^(٤).

(٤) الدكتور أ. سنغ ضد حكومة صاحبة الجلالة فى نيبال (١٩٦٥) فى صحيفة القانون فى نيبال (٢٠٠٢) الحكم رقم ٢٧٩، ٥٨. وقد اتخذ موقفا مماثلا فى الولايات المتحدة. انظر مدينة شيكاغو ضد شركة تريبيون، ٣٠٧ (٣) ٥٩٥ (١٩٢٣).

الإطار ١٦ - المملكة المتحدة: مبرر تقييد حق الهيئات المنتخبة في رفع الدعاوى

في القضية التي رفعها في المملكة المتحدة، مجلس مقاطعة دريشاير ضد صحيفة التايمز، قضى مجلس اللوردات بأن القانون العام لا يسمح للسلطة المحلية أن ترفع دعوى للتعويض عن التشهير. فهي كهيئة منتخبة يجب أن تكون مفتوحة أمام النقد غير المقيد. والتهديد برفع دعوى مدنية بسبب التشهير لا بد وعلى نحو محتم أن يكون له تأثير رادع على حرية التعبير^(١).

وقدم مجلس اللوردات مبررا من ثلاثة أجزاء لتقييد قدرة الهيئات المنتخبة على رفع الدعاوى. أولا، إن نقد الحكومة حيوي لنجاح الديمقراطية، ودعاوى القذف، تعرقل المناقشة الحرة لأمر حيوية تمثل شاغلا عاما. ثانيا، أن قوانين القذف تهدف إلى حماية السمعة. ويجب ألا يخول للهيئات المنتخبة رفع الدعاوى في حالة القذف، لأن أي سمعة قد تحوزها تخص عامة الناس ككل، والذين يستفيدون في المحصلة الأخيرة من النقد غير المقيد. وإضافة لذلك، فإن الهيئات المنتخبة تتغير عضويتها بصورة منتظمة ومن ثم "فمن الصعب القول بأن السلطة المحلية في حد ذاتها لها أي سمعة خاصة بها". وأخيرا، فإن للحكومة قدرة وافرة للدفاع عن نفسها ضد النقد القاسي بوسائل أخرى، مثلا بالرد مباشرة على أي ادعاءات. والسماح للهيئات العامة برفع الدعاوى هو استخدام غير سليم لأموال دافعي الضرائب، وهو ما يمكن أن يكون عرضة للاستغلال من قبل حكومات لا تتسامح مع النقد.

(١) [١٩٩٣] 1A11 ER 1011، ص ١٠١٧.

وقد قضت المحاكم في عدد من البلدان بعدم إمكان رفع الهيئات العامة لقضايا قذف. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا في الهند في قضية راجا جوبال ضد ولاية تاميل نادو، بأن "الحكومة، والسلطة المحلية وغيرهما من

الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تمارس سلطة حكومية" لا تستطيع رفع دعاوى قذف^(٥). وقد توسعت بعض المحاكم في هذا ليشمل الهيئات المنتخبة والشركاء المملوكة للدولة. وقد فشلت الشركات المملوكة للدولة مثلا في اكتساب سمعة جيدة في جنوب أفريقيا وزمبابوي^(٦).

والاتجاه الدولي هو توسيع نطاق هذا الحظر لطائفة متزايدة الاتساع دوما من الهيئات العامة، بل ويشمل الأحزاب السياسية^(٧).

القذف الجنائي

هناك اتجاه متنام لإبطال قوانين جنائية للقذف ولأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف.

يتمارس التهديد باحتمال إنزال عقوبات أشد قسوة، خاصة السجن، في تلك البلدان التي تعامل القذف باعتباره جريمة جنائية، تأثيرا مثبتا عميقا على حرية التعبير ويفاقم من المشكلات السالف بيانها.

وإضافة لذلك، تبين تجربة عدد متنام من البلدان، حيث يعد القذف قضية مدنية على وجه الحصر (انظر الإطار التالي)، إما بحكم القانون أو كمسألة تطبيق، ملائمة للعقوبات غير الجنائية لتعويض الضرر الذي يلحق بالسمعة.

(٥) قضايا المحكمة العليا ٦٣٢ (١٩٩٤)، ٦٥٠.

(٦) انظر دي سيوربوند وأنور ضد سكك حديد جنوب أفريقيا AD999، (١٩٤٦) وشركة البريد والاتصالات السلوكية ضد مطبوعات مودوس (شركة خاصة) المحدودة رقم SC199/79 (محكمة زيمبابوي العليا، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧).

(٧) انظر القضية التي رفعت في المملكة المتحدة، جولد سميث وأنور ضد بهورول وآخرين، 4A11 ER 268، (١٩٩٧).

وتدحض تجربة هذه البلدان، التي لم تشهد أى زيادة فى قضايا القذف أو شكاوى خطيرة من القذف، الحجة القائلة بأن العقوبات الجنائية ضرورية لعقاب مصدر بيانات القذف.

الإطار ١٧ - البلدان التي ألغت القذف الجنائي أو حدثت منه

ألغى عدد من البلدان بصورة كاملة قوانين القذف الجنائية أخيراً. وشملت هذه البلدان البوسنة والهرسك (٢٢٠)، جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٤)، جورجيا (٢٠٠٤)، غانا (٢٠٠١)، سرى لانكا (٢٠٠٢) وتوجو (٢٠٠٤)، وأوكرانيا (٢٠٠١)، وتوشك ألبانيا أيضاً على إلغاء اعتبار القذف جنائية.

وقد استبعدت بلدان - مثل فرنسا وبلغاريا - إمكانية السجن بسبب القذف. وألغت بلدان مثل شيلي وكوستاريكا وهندوراس وباراجواى قوانين **desacato** (التشهير) سيئة السمعة، والتي توفر حماية من القانون الجنائي للموظفين العموميين بصفة خاصة. وقد تعهدت حكومة كمبوديا أخيراً بأن تفعل ذلك. وفى عدد متنام من الولايات القضائية الأخرى، تعد القوانين المدنية للقذف الوسيلة المفضلة لجبر الضرر، حتى على الرغم من أن قوانين القذف الجنائية لا تزال باقية فى الكتب. وهذه هى الحال مثلاً، فى كثير من البلدان الأوروبية. وفى بلدان أخرى، سقطت قوانين القذف الجنائية فى بحر ما هو مهجور. ولم تكن هناك أى محاولة ناجحة فى القيام بملاحقة جنائية بسبب القذف فى المملكة المتحدة لسنوات كثيرة. وفى الولايات المتحدة، تم إبطال قوانين القذف الجنائية أو حكم بعدم دستورتيتها، ولم تكن هناك ملاحقة ناجحة لسنوات كثيرة.

وقد اصطحبت التطورات القومية بحجم متنام من التعليقات

الدولية الجديرة بالقبول التى تؤكد أن تلك القوانين الجنائية للقذف

لا يمكن تبريرها كفيد على حرية الصحافة.

ودعا أصحاب الولايات الدولية الثلاث الخاصة لتعزيز حرية التعبير - المقرر الخاص للأمم المتحدة، والممثل المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأفريقية المعنى بحرية العبيد - الدول إلى إلغاء قوانين القذف الجنائية في إعلاناتهم المشتركة في نوفمبر ١٩٩٩، ونوفمبر ٢٠٠٠، وديسمبر ٢٠٠١. ويرد في بيان ٢٠٠٢:

إن القذف الجنائي على حرية التعبير ليس له ما يبرره، ويتعين إبطال كل قوانين القذف الجنائية وأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف^(٨).

واقترحت لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها عن عدم انسجام قوانين **desacato** (التشهير) مع الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، أنه يتعين التعامل مع كل الأمور المتعلقة بحماية السمعة باعتبارها قضية للقانون المدني:

ترى اللجنة أن التزام الدولة بحماية حقوق الآخرين يحققه توفير حماية تشريعية من الانتهاك المتعمد للشرف والسمعة من خلال رفع قضايا مدنية وبتطبيق القوانين التي تكفل حق الرد^(٩).

وفي قضيتين أخريين تضمنتا قوانين القذف الجنائية، توصلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك لحق التعبير. وأوضح هذان الحكمان أن استخدامه سيكون من الصعب للغاية تبريره، خاصة في سياق البيانات المتعلقة بأمور تهم المصلحة العامة^(١٠).

(٨) الإعلان المشترك الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٩) التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، الفصل ٤، خاتمة.

(١٠) انظر هيريرا إيولوا ضد كوستاريكا، ٢ يوليو، السلسلة C رقم ١٠٧ (٢٠٠٤) وريكاردو كايينسي ضد بارواجواي السلسلة C رقم ١١١ (٣١ أغسطس ٢٠٠٤) وكلاهما لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

البينة وإثبات الصحة

فى بلدان كثيرة، يبرئ إثبات الصحة (البينة) عن أى بيانات يدعى أنها تحوى قذفا المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة. وفى بعض البلدان، فإن الشخص الذى يرفع دعوى قذف يتحمل عبء إثبات أن البيان زائف، على الأقل بالنسبة للبيانات التى تتناول أمورا تتعلق بالمصلحة العامة.

إذ يجب ألا يتحمل أى شخص المسؤولية بموجب قانون القذف عن الإدلاء ببيان صحيح. ويتراءى هذا مثلا فى المبدأ ١٢ من إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير فى أفريقيا، الذى يذكر فى جزء منه:

١- يتعين على الدول أن تكفل امتثال قوانينها الخاصة بالقذف للمعيار التالى:

- لن يتحمل أى إنسان تبعه عن الإدلاء ببيانات صحيحة^(١١).

كما أن الحق فى نشر الحقائق مستمد من المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وكذلك المبدأ الواضح الذى يقول لا يمكن لأحد أن يدافع عن سمعة شخص لا يستحقها. بعبارة أخرى، فإنه إذا كتب شخص عن شخص آخر، حقيقة تلحق الضرر بسمعة الأخير، فالحقيقة هى أن ذلك الشخص كان يحظى بسمعة لا يستحقها فى المحل الأول. وحماية البيانات الصادقة بموجب قانون القذف لا ينفى إمكان استخدام أنواع أخرى من الدعاوى القانونية للبيانات الصادقة، مثل حماية السرية.

(١١) مأخوذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب فى دورتها ٢٣، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢،

وفى الحد الأدنى، ينبغي أن تتاح للمدعى عليهم فرصة إثبات أن بياناتهم كانت صادقة. ففي قضية كاتيلاس ضد إسبانيا على سبيل المثال^(١٢)، قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن تقاعس المحاكم الإسبانية عن السماح لكاتيلاس بإثبات صحة بياناته فى قضية اللقذف كان انتهاكا لحقه فى التعبير الحر، وهو ما لا يمكن تبريره فى مجتمع ديمقراطى.

واشترط ألا تكون البيانات صادقة فحسب، بل أن تكون للصالح العام أيضا، كما هى الحال فى بعض قوانين اللقذف، يلقى عبئا غير معقول على كاهل الصحفيين وغيرهم من الراغبين فى النشر. كما أنه يتناقض مع جوهر الحق فى التعبير، الذى يقضى أن تكون القيود فى الصالح العام، وليس على ممارسة الحق. وقد أوضح هذا مجلس اللوردات فى المملكة المتحدة فى قضية جليفر ضد ديكن. وكان الخلاف فى هذه القضية حول قاعدة اللقذف لا تشترط إثبات صحة البيانات فقط، بل أيضا أن نشرها كان للصالح العام. ومثلما ذكر اللورد ديبلوك: "إن هذا يقرب المادة ١٠ من (اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية التى تكفل حرية التعبير) رأسا على عقب... فالمادة ١٠ تشترط أن حرية التعبير لن تقيد (ما لم يكن التدخل) ضروريا لحماية مصلحة عامة"^(١٣).

(١٢) كاستيلاس ضد إسبانيا، EUR.CT.H.R. (سلسلة A) (١٩٩٢) متاح فى:
<http://www.worldlii.org/eu/cases/ECTHR/1992/48.html>.

(١٣) جليفر ضد ديكن (١٩٨٠) A.C.477 (مجلس اللوردات).

الإطار ١٨ - الولايات المتحدة: عبء إثبات الدعوى على المدعى

في القضية البارزة في الولايات المتحدة، التي أقامتها شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان^(١)، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنه بالنسبة للبيانات المتعلقة بالموظفين العامّين، يقع على عاتق المدعى عبء إثبات أن البيان زائف. وإضافة لذلك، فإنه على المدعى أيضا أن يثبت أن البيانات نشرت عن سوء طويّة، أو بعدم اكتراث متهور بالحقيقة، لكي يفوز في القضية. وقد وسّعت قضايا لاحقة نطاق هذا الحكم، ليشمل على سبيل المثال، المرشحين للمناصب العامة^(٢) والشخصيات العامة التي لا تشغل وظائف رسمية أو حكومية^(٣).

(١) 376 US 254, 279 (١٩٦٤).

(٢) شركة مونيتو باتريوت ضد روى (١٩٧١) 401 US 265.

(٣) شركة كورتييس للنشر ضد بوتس (١٩٩٧) 388 US 130.

ليست للموظفين العامّين حماية خاصة

ينبغي ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت درجتهم أو وضعهم. وفي بعض البلدان، من الصعب لأقصى حد أن يفوز الموظفون العامّون في قضايا القذف استنادا إلى بيانات حول وظائفهم العامة.

ومن المقرر حاليا في القانون الدولي بصورة راسخة أن الموظفين العامّين مطالبون بأن يتحملوا النقد بدرجة أكبر، وليس أقل، من المواطنين العاديين. وفي أول قضية قذف نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت:

أن حدود النقد المقبول أوسع بالنسبة للسياسى منها بالنسبة للشخص العادى. فالأول، على خلاف الأخير، يعرض نفسه بصورة محتمة وعن علم للتحقيق الوثيق فى كل كلمة أو فعل من قبله، سواء من جانب الصحفيين أو عامة الناس إجمالاً ومن ثم. يجب أن يبدي درجة أكبر من التسامح^(١٤).

وقد أصبح هذا عقيدة فى قانون السوابق القضائية للمحكمة.

وبالمثل ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:

أن استخدام قوانين **Desacato** (التشهير) لحماية شرف الموظفين العاميين الذين يعملون بصفتهم الرسمية يمنح دون مسوغ حقاً فى حماية الموظفين العاميين لا تتوفر لأعضاء المجتمع الآخرين. وهذا التمييز يقلب رأساً على عقب المبدأ الأساسى فى النظام الديمقراطى الذى يقضى بأن الحكومة تخضع لضوابط، مثل التدقيق العام، لاستبعاد أو محاربة إساءة استخدامها لسلطاتها القمعية^(١٥).

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا. أولاً، والأهم، أن الدور الذى يلعبه مثل هؤلاء الموظفون فى الديمقراطية يعنى أن هناك حاجة ماسة للنقاش العام المفتوح فيما يتعلق بأعمالهم وآرائهم. وينبغى إخضاعهم للمساءلة أمام عامة الناس، ويتضمن هذا الرد علناً على النقد بدلاً من محاولة قمعه. وربما يكون مثل هذا الخضوع للمساءلة أشد وضوحاً عندما يتحملون انتقاد قراراتهم، بغض النظر عن مدى الإسراف فى هذا النقد. وهذا التسامح ليس محورياً بالنسبة للديمقراطية فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لتسهيل المشاركة فى أعمال التنمية، حيث إن انتقاد الأعمال الرسمية لصيق بالمشاركة المفتوحة بشأن قضايا التنمية.

(١٤) لجنز ضد النمسا. التطبيق رقم 407 EHIRR 82,8 (٨ يوليو ١٩٨٦).

(١٥) تقرير عن انسجام قوانين (Desacato) مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٩٩٤، التقرير السنوى للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، الفصل ٤، (التوكيد مضاف).

ثانيا، لقد قبل الموظفون، بحكم مواقعهم، طوعا أن يخضعوا لتدقيق عام أكبر. ثالثا، تتوافر للموظفين في الأحوال المعتادة وسائل تحت تصرفهم لتفنيد أى ادعاءات زائفة أو مضللة، مما يجعل قضايا القذف غير ضرورية، رغم أن ذلك لا ينطبق على كل المواطنين (فمثلا، يجوز استبعاد موظفى القضاء من الرد على النقد الموجه لوظائفهم العامة بحكم التزاماتهم الوظيفية).

والمعيار المحدد الذى ينبغي تطبيقه على قذف الموظفين العامين أقل وضوحا. بيد أنه فى تحقيق التوازن بين حماية سمعة الموظفين العامين وتشجيع المناقشة الحامية والمفتوحة للقضايا العامة، راعى المشرعون والمحاكم عادة أهمية تقديم تقارير قوية عن القضايا العامة، وكذلك الحاجة إلى حماية الموظفين من الهجوم سبى الطوية وبغير مسوغ على سمعتهم. وفى قضية فى كرواتيا، قاضى عضو فى البرلمان صحيفة فيرال تريبيون لأنها قذفت فى حقه بنشر رسم كاريكاتورى له يوحى بأنه يمثل مرض رفع الدعاوى الذى حل بالبلاد، فى إشارة للقضايا الكثيرة التى رفعها بالفعل ضدها. ورفضت محكمة زغرب القضية وأعلنت أن "المدعى شخصيته عامة وسياسية وسلوكه ونشاطه مفتوحا أمام أعين عامة الناس ويخضعان للنقد والمزاح والسخرية"^(١٦). وبالمثل فى قضية تضمنت نشر خطاب من سياسى فى كوريا الجنوبية لزعيم كوريا الشمالية، كيم يونج - ايل، قضت المحكمة الدستورية الكورية بأن معايير مختلفة تنطبق عندما يتعلق الأمر بنقد موظفين عامين. وبصفة خاصة، تنبغى الموازنة بين حقهم فى الحفاظ على سمعتهم والصالح العام فى القصص الإخبارية^(١٧).

(١٦) توميسلاف ميرسيب ضد "فيرا تريبيون"، 95-1444-PN-XI (١٩٩٥).

(١٧) 11-1KCCR (تقرير المحكمة الدستورية فى كوريا، 768,97 Hun-Ma 265، أحكام المحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) المجموعة ٧ من قضايا المحكمة بشأن الصحافة ٣٤٥ (٢٠٠٠)، محكمة كوريا الدستورية (١٩٩٩).

تستفيد بيانات الرأي - كما تفهم بصورة عريضة لتشمل كل البيانات التي لا يمكن على نحو معقول تفسيرها بأنها تذكر حقائق فعلية، على سبيل المثال لأنها ساخرة - في الأحوال العادية بدرجة من الحماية بمقتضى قانون القذف أكبر مما تحظى به بيانات الحقائق.

وعادة ما يمنح مجال أوسع من الحرية لمن يعبرون عن بيانات للرأى، وفي بعض الولايات القضائية فإن هذا لا يرتب أى تبعه بمقتضى قانون القذف. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة عندما يكون التعبير عن الرأى بشأن الموظفين العامين. وكما لاحظنا سلفا، فإن الديمقراطية تعتمد على تحمل النقد الشديد للموظفين، وذلك أشد ما يكون وضوحا خلال الانتخابات ولكن أيضا فى الأوقات الأخرى، وتعتمد على كل محاولات إخضاع الموظفين للمساءلة.

الإطار ١٩ - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التسامح مع عرض الرأى

أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان درجة عالية من التسامح بالنسبة لعرض الرأى، رغم أنها لم تمض إلى حد حمايته بصورة مطلقة. ففي قضية ديتشاند وآخرين ضد النمسا على سبيل المثال، كان موضع الخلاف هو قرار وطنى قضى بأن مقدم الطلب مسئول عن القذف فى مقال يزعم أن سياسيا وطنيا يمارس أيضا عمله كمحام، اقترح تشريعا فى البرلمان بغية خدمة احتياجات زبائنه من القطاع الخاص. وقضت المحكمة بأن البيان تحميه ضمانات حرية

التعبير حتى لو لم تكن هناك حقائق كامنة وراءه تسانده، واستخدمت فيه لغة قوية^(١)، كذلك كررت المحكمة مجددا وجهة نظرها طويلة الأمد بأنه ينبغي عدم مطالبة أى شخص بإثبات صدق رأى ما: "إن اشتراط إثبات صدق حكم من أحكام القيمة مستحيل تحقيقه وينتهك حرية الرأى نفسها، وهى جزء أساسى من الحق (فى حرية التعبير)"^(٢).

(١) ٢٦ فبراير ٢٢٠٢، الطلب رقم ٩٥/٢٩٢٧١.

(٢) ديتشاند وأخرون ضد النساء، المرجع المذكور، فقرة ٤٢. انظر أيضا نيكولا ضد فنلندا، ٢١ مارس ٢٠٠٢، الطلب رقم ٣١٦١١/٩٦ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

فى الولايات المتحدة، من المقرر على نحو راسخ حاليا أن الآراء بالنسبة للأمور التى تمثل شاعلا عاما لا تسوغ المقاضاة، وهذا يعنى القول إنها تحظى بحماية دستورية. وهناك نوعان من عرض الرأى يحظيان بهذا النوع من الحماية: ذلك الذى "لا يحوى معنى متضمنا حقيقيا زائفا على نحو يمكن إثباته" وذلك الذى "لا يمكن تفسيره على نحو معقول على أنه يذكر حقائق فعلية"^(١٨).

وبموجب القانون الدولى، فإن كل إنسان له حق مطلق فى إبداء الرأى، ويوفر هذا أساسا قويا لحماية هذا الرأى. فالآراء، بحكم تعريفها تقريبا، ذاتية بدرجة كبيرة ولا يمكن إثبات أنها صادقة، وحتى السؤال حول ما إذا كانت "معقولة" أم لا، أو تقوم على حقائق يمكن إثباتها أم لا، سؤال مراوغ لأقصى حد. ويحاج هذا لصالح الحماية المطلقة أو على الأقل مستوى عال جدا من الحماية.

(١٨) ميلكو فيتش ضد صحيفة لورين، ٤٩٧ الولايات المتحدة (المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ١٩٩٠)، ٢٠.

الإطار ٢٠ - ألمانيا: حماية أكبر للآراء

توصلت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، في قضية تتضمن ادعاءات بأن شخصا ما كان قد شارك في أنشطة نازية في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى:

أن النشرات الإعلانية التي وزعها المتظلم على نطاق واسع تحوى على حقائق وآراء شخصية قصد بها أن تكون آراء وهي قادرة على أن تكون آراء^(١). وتحظى الآراء بحماية بموجب ضمانات حرية التعبير الدستورية في سياق قضايا القذف أكبر مما يحظى به عرض الحقائق. وقد تقاعست المحاكم الأدنى درجة عن وضع هذا في الاعتبار ومن ثم انتهكت الحق في حرية التعبير.

(١) المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، BVerfGE 43, 130, 1 BvR 460/72 في ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٣٧.

حجة للدفاع عن النشر المعقول

في كثير من البلدان، هناك حجة للدفاع في ادعاء للقذف يتعلق بالإدلاء ببيان حول أمر يمس المصلحة العامة، هي بيان أنه كان من المعقول في كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.

ويعترف عدد متزايد من الولايات القضائية بحجة "المعقولة" في الدفاع - أو حجة دفاع مماثلة، استنادا إلى فكرة "الاجتهاد اللازم"، و"حسن النية" أو عدم سوء الطوية والقصد - بسبب الطبيعة القاسية لقواعد المسؤولية الصارمة التنفيذية

والتي بموجبها كان المدعى عليهم يعتبرون مسؤولين إذا ما وزعوا بيانات زائفة، أو بيانات لا يمكن إثبات صدقها في محكمة قانونية. والقاعدة التقليدية ليست عادلة بصفة خاصة بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام وغيرها من المعلقين الاجتماعيين والذين يحتم عليهم واجبه الوفاء بحق عامة الناس في المعرفة، ولا يستطيعون عادة الانتظار حتى يتأكدوا بصورة مطلقة من أن كل حقيقة مدعاة هي حقيقة صادقة قبل أن ينشروا القصة أو يذيعوها. وحتى أفضل الصحفيين يرتكبون أخطاء بريئة، وتركهم معرضين للعقاب عن كل ادعاء زائف يقوض المصلحة العامة في الحصول على معلومات في الوقت المناسب. ويصدق هذا بصفة خاصة عادة في الحالات التي تنطوي على ادعاءات بارتكاب أخطاء، نظرا لأن مثل هذه السياقات تتسم، بحكم تعريفها تقريبا، بالسرية، مما يجعل من الصعب إثبات هذه الادعاءات بمعايير المحكمة. وإضافة لذلك، يجوز للصحفيين أن يعتمدوا على مصادر سرية للمعلومات، والتي تمنعهم الأخلاقيات المهنية من استخدامها في الدفاع عن أنفسهم في المحاكم.

الإطار ٢١ - الحاجة لحجة حسن النية في الدفاع

تصور قضية من تايلاند أهمية هذه الحجة في الدفاع. ففي هذه القضية أدلى ناشط في منظمة غير حكومية، هو سوبنيا كلانجانرونج، ببيانات تم الاستشهاد بها في صحيفة محلية، تقول إن رئيس الوزراء، تاكسين قد اتبع سياسات ساعدت شركة شين على النمو، وأن هذا النمو ساعد بدوره حزب تاكسين، وهو حزب ثاي راك ثاي. وأن تاكسين هو الذي أسس شركة شين، وعندما انتخب رئيسا للوزراء باع أسهمه لأعضاء أسرته. وقاضت شركة شين سوبنيا بتهمة القذف الجنائي والمدني.

وينص القانون التايلاندى على أن حجة الدفاع بحسن النية والتعليق العادل تنطبق على أى شخص أو شىء يتعين أن يخضع للنقد العام. وقضت المحكمة بأن المسألة من مسائل المصلحة العامة نظرا لأن شركة شين باعتبارها "موردا قوميا (وكذلك شركة كبيرة، ولأن لرئيس الوزراء علاقات وثيقة بها). لقد تصرف سوبنيا على نحو معقول وبحسن نية عند الإدلاء ببيانه، ولم يحركه فى ذلك سوء قصد أو طوية. ونتيجة لذلك تم إسقاط القضية. وفى حالة غياب حجة حسن النية فى الدفاع، كان الاحتمال كبيرا جدا فى أن يدان سوبنيا.

وهناك توازن أكثر ملاءمة بين الحق فى حرية التعبير والحفاظ على السمعة يتمثل فى حماية الذين تصرفوا على نحو معقول وبحسن نية وبدون سوء قصد أو طوية، مع السماح للمتظلم بأن يقاضى من لم يفعلوا ذلك. وفى تحديد ما إذا كان النشر معقولا فى ظروف حالة خاصة، راعت المحاكم أهمية حرية التعبير بالنسبة للأمر، التى تمثل شاعلا عاما ولحق عامة الناس فى تلقي المعلومات فى الوقت المناسب والمتعلقة بتمثل هذه الأمور. وبالنسبة لوسائل الإعلام، فإن العمل وفق المعايير المهنية المقبولة لا بد وأن يصمد فى الأحوال العادية لاختبار المعقولية.

وقد اتخذت ولايات قضائية مختلفة نهجا مختلفة بشأن هذه القضية، سواء بالنسبة للمعيار الذى يجب أن يطبق أو بالنسبة لمدى اتساع الحماية.

وربما كان أقوى معيار من حيث الدفاع عن حرية التعبير هو الذى قرره المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية شركة النيويورك تايمز ضد سوليفان. وفى هذه القضية، تضمنت البيانات المطعون فيها أخطاء حقيقية. بيد أن المحكمة قضت بأن "البيانات الخاطئة أمر محتتم فى المناقشة الحرة"، وأن الموظف العام لا يستطيع أن يطلب تعويض الضرر إلا إذا أثبت أن "البيان صدر عن سوء قصد فعلى، أى مع معرفة أنه زائف أو دون اعتبار حريص لما إذا كان زائفا أم لا"^(١٩).

(١٩) النيويورك تايمز ضد سوليفان، ٣٧٦ الولايات المتحدة ٢٥٤، ٢٧٩ (١٩٦٤) ٢٨٠، ٢٨٠.

وقد تم اعتماد "معيار سوء القصد والطوية" فى حكم للمحكمة العليا للعدالة فى الأرجنتين فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٦^(٢٠)، بتبرئة المدعى عليه من تهمة بالقذف. وذكرت المحكمة أن:

"هذه المحكمة اعتمدت معيار الفقه القانونى الذى أرسته المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية لنيويورك تايمز ضد سوليفان (٣٧٦ الولايات المتحدة، ٢٥، ١٩٦٤) والذى صدر بالاستناد لمبدأ سوء الطوية الحقيقى والذى يتمثل هدفه فى توفير توازن معقول بين وظيفة الصحافة وحقوق الأفراد التى تأثرت بتوجيهه" تعليقات تؤثر تأثيراً سلباً فى الموظفين العامّين، والشخصيات العامة أو حتى فى أمور تتدخل فى مسائل تمس الصالح العام، وكانت موضع معلومات أو عرض للأحداث.

وبدلاً من ذلك، اختارت المحاكم فى أستراليا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ما يمكن تسميته قاعدة النشر المعقول. وفى قضية لاج ضد هيئة الإذاعة الأسترالية، قضت المحكمة بأن الاتصالات السياسية يشملها دفاع الميزة المشروطة. بيد أن هذا يمكن يبطل حينما يتقاسم المدعى عليه عن الوفاء بمعيار "المعقولة الذى يتجاوز مجرد الأمانة". وفى أستراليا يقع على المدعى عليه عبء إثبات المعقولة^(٢١).

وعادة ما تؤثر الولايات القضائية للقانون المدنى الدفاع المستند لحسن النية كما فى حالة القضية التايلاندية السالف بيانها. وتطبق قاعدة مماثلة فى قانون القذف الفرنسى، حيث تتمثل حجة الدفاع فى بيان أن المرء يمكن أن يتصرف بحسن نية، على الأقل حينما يكون الهدف هو إعلام عامة الناس. وفى قضية فى ١٩٩٧،

(٢٠) متاح فى http://www.legamania.com/rincon_estudiantes_rincon/morales_sola.htm.
(21) (1997) 71 ALJR, 818, 832-3.

أكدت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة استئناف، هذا المبدأ، وشددت مجدداً على أن مفهوم تقديم تقارير للصالح العام هو مفهوم عريض^(٢٢).

التعويض وجبر الضرر

إن الهدف الأسمى لتوفير علاج لبيانات القذف، هو جبر الضرر الذى لحق بسمعة المتظلم، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان. ونتيجة لذلك، ينبغى أن تتناسب العلاجات أو العقوبات مع الضرر الواقع.

ويطالب القانون الدولى بأن تكون العلاجات والعقوبات، مثل القيود التى تترتب عليها متناسبة. فالعقوبات المفرطة، فى حد ذاتها، يمكن أن تشكل انتهاكاً للحق فى حرية التعبير بسبب التأثير المثبط غير المتناسب الذى تمارسه، وحقيقة أن أنها يمكن أن تحد بصورة كبيرة من التدفق الحر للمعلومات والأفكار. إذا لا يحس بهذا التأثير الطرف الذى أنزلت به العقوبات وحده فحسب، ولكن يحس به المجتمع الأعرض، حيث إن الأفراد سيتفادون بوضوح مناطق المسؤولية المحتملة لضمان عدم تعريض أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة مثل هذه العقوبات.

الإطار ٢٢ - المعايير الدولية بشأن العقوبات

فى قضية تولستوى ميلوسلافسكى ضد المملكة المتحدة، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "الحكم بوقوع ضرر والأمر القضائى المانع يشكلان على نحو واضح تدخلاً فى ممارسة حق التعبير الحر". وحتى لو كان من المسلم به أن البيان المعنى يتضمن قذفاً كبيراً، فإن العقوبة يجب أن تتطوى على

(٢٢) إكس ضد واى وآخرين، ١٥ يناير ١٩٩٧، محكمة النقض - الغرفة المدنية الثانية، رقم

٧٦٧، ١٩-٩٤

"علاقة معقولة من التناسب مع الضرر الذى لحق بالسمعة". وهذا أمر يجب تحديده فى قوانين القذف الوطنية^(١).

وقد اعتمدت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب أخيراً إعلاناً لمبادئ حرية التعبير فى أفريقيا. وينص المبدأ ١٢ من الإعلان والمعنون "حماية السمعة" فى جزء منه على:

١- تلتزم الدول بضمان توافق قوانينها الخاصة بالقذف مع المعيار التالى.

لن تكون العقوبات مطلقاً قاسية لحد أن تمنع حق حرية التعبير، بما فى ذلك حق الآخرين^(٢).

(١) ١٣ يوليو، ١٩٩٥، الطلب رقم ١٨١٣٩/٩١، الفقرة ٤٩.

(٢) مأخوذ بتصريف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب فى اجتماعها ٣٢ فى ١٧-٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

والعلاجات غير المالية - مثل حق التصحيح - فاعلة عادة من حيث جبر الضرر الذى يلحق بالسمعة، ومع ذلك فهى أقل تطفلاً من منظور حرية التعبير من العقوبات المالية، ونتيجة لذلك يتعين على المحاكم أن تعطى الأولوية لاستخدامها. وإضافة لذلك، يتعين على المحاكم أن تضع فى اعتبارها، وهى تقمّ العلاجات القانونية، أى العلاجات الطوعية وذاتية التنظيم، يمكن توفيرها فى علاج أى ضرر لحق بالسمعة. وفى إعلان معنى بحرية النقاش السياسى فى وسائل الإعلام، أكدت لجنة وزراء أوربا الحاجة إلى أن تكون العقوبات متناسبة، وأن تضع فى الاعتبار أى علاجات أخرى مقدمة على حد سواء:

يجب أن تتطوى الأضرار والغرامات على القذف أو الإهانة على علاقة معقولة من التناسب مع انتهاك حقوق أو سمعة الآخرين، أخذاً في الاعتبار أي علاجات طوعية فاعلة ومناسبة ممكنة^(٢٣).

وتوفر بلدان كثيرة حق الرد أو التصحيح للهجوم على السمعة. وفي الوقت نفسه، فإن حقوق الرد العريضة بأكثر مما يجب والالتزام بالاعتذار قد يمثلان في حد ذاتهما انتهاكا لحق الحرية في التعبير (انظر الإطار ٢٣ للإطلاع على مثال لذلك).

الإطار ٢٣ - كوريا: إعلان بالاعتذار عن انتهاك حق حرية إبداء الرأي

تصرح المادة ٧٦٤ من القانون المدني الكوري، للمحاكم أن تأمر المدعى عليه، بناء على طلب المتظلم، بأن "يتخذ إجراءات مناسبة" لاستعادة سمعة الطرف الذي تم القذف في حقه، بدلا من تعويض الضرر أو إضافة لذلك. وقد أقرت المحاكم شرط نشر اعتذار باعتباره أحد هذه التدابير الملائمة. وفي قضية في ١٩٩١، قضت المحكمة الدستورية بأن هذا كان انتهاكا للحق في حرية إبداء الرأي وذكرت^(١):

إن الاعتذار يجبر المرء على إبداء تعبير باعث على الإذلال علنا في وسائل إعلام جماهيرية مثل الصحف والمجلات... إلخ. ورغم أن مضمون الاعتذار تمليه بصورة محددة سلطات الدولة في مسار الإجراءات القضائية، فمن الواضح أن عامة الناس يرونها تعبيراً طوعياً عن الرأي.

(١) KCCR 3، (تقرير المحكمة الدستورية الكورية)، ١٣٩، ٨٩ هون ما. ١٦٠. العشر سنوات الأولى للمحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية)) ١٣٨ (٢٢٠١) مجلة التحكيم الصحفي الفصلية ١٦٢ (صيف ١٩٩١)، ١٩٩١، ص ١٦٤.

(٢٣) اعتمد في ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.

الفصل السابع

قواعد المضمون وحدود حرية الكلام

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، ولكن هذه القيود ينبغي أن تكون محددة بوضوح وبصورة حريصة حتى لا تمنع سوى التعبير الذى يشكل خطرا حادا بوقوع ضرر وشيك وجوهري بمصالح الأمن القومي أو النظام العام.
- يدعو القانون الدول لحظر الحرض على الكراهية الذى يشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف (الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية السياسية، المادة ٢٠) (٢٢) ولكن هذا لا يشمل البيانات الحقيقية التى لا تشكل تحريضا وإن كانت هجومية.
- لا ينبغي فرض القيود على المواد المأجنة إلا تلك التى تصف عملا إجراميا أو تشكل خطرا جديا ومباشرا بالضرر، بالنسبة للأطفال على سبيل المثال.
- ينبغي تحديد القيود على حرية التعبير لحماية نزاهة وعدالة النظام القضائي، حتى لا تحمي القضاة من النقد المشروع أو تحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.
- الحظر الشامل على نشر مواد زائفة، لمجرد عدم دقتها، غير مشروع.
- التعبير السياسى هو جوهر ضمانات حرية التعبير، ويجب أن يحظى بحماية خاصة.
- من المهم بصفة خاصة حماية التعبير السياسى خلال الانتخابات، ويتعين اتخاذ تدابير فاعلة تكفل إطلاع الناخبين على كيفية التصويت ومختلف القضايا التى على المحك فى الانتخابات.

مقدمة

بغية حماية المصالح العامة والخاصة المختلفة، تفرض البلدان فى شتى أنحاء العالم طائفة واسعة من القيود على مضمون ما يمكن نشره أو بثه. وفى هذا الفصل، تفرض عددا من أكثر قيود المضمون شيوعا. وبموجب القانون الدولى، فإن هذه جميعا معترف بها كمبررات مشروعة للحد من حرية التعبير. وفى الوقت نفسه، فإنها جميعها يمكن إن لم تصغ بوضوح وصورة ضيقة، أن يساء استخدامها للحد من التدفق الحر للمعلومات والأفكار للمصالح العام.

الإطار ٢٤- المعايير الدولية: الاختبار ثلاثى الجزاء.

تسمح المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق السياسية بفرض عقوبات على حرية التعبير بالشروط التالية: ترافق ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة أ من هذه المادة، واجبات ومسئوليات خاصة. ومن ثم يجوز أن تخضع لقيود معنوية، ولكن هذه لن تخرج على ما ينص عليه القانون وتكون ضرورية:

أ- من أجل احترام حقوق سمعة الآخرين.

ب- من أجل حماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

وتوجد صياغة مماثلة فى معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية الأوروبية والأمريكية. وقد فسرت هذه على أنها تقتضى قيودا للوفاء بالاختبار ثلاثى الأجزاء الذى تم وضعه بعد ذلك. وتوضح الولاية القضائية الدولية أن هذا الاختبار يمثل معيارا عاليا يجب أن يتغلب على أى تدخل فى حرية التعبير.

أولاً، يجب أن ينص القانون على التدخل. ولن يتحقق هذا الشرط إلا حينما يكون القانون في المتناول ومصاغ بدقة كافية حتى يستطيع المواطنون تنظيم سلوكهم بمقتضاه. ثانياً، يجب أن يرمى التدخل لتحقيق هدف مشروع والأهداف الواردة بها قائمة في المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية هي أهداف حصرية، بمعنى أنها لا تعتبر أى أهداف أخرى مشروعة كمبرر لتقييد حرية التعبير. ثالثاً، ينبغي أن يكون التقييد ضرورياً لضمان تحقيق واحد من تلك الأهداف. وتعنى كلمة ضرورى أنه ينبغي أن تكون هناك "حاجة اجتماعية ماسة" للتقييد. وينبغي أن تكون الأسباب التي تقدمها الدولة لتبرير التقييد "وثيقة الصلة وكافية" ويجب أن يتناسب التقييد مع الهدف المبتغى.

الحدود المصرح بها قانوناً على الحق في حرية التعبير

ينبغي أن تخضع القيود المفروضة على حرية التعبير لحدود معينة إذا أردنا أن تكون ضمانات حرية التعبير فاعلة. وبموجب القانون الدولي، ينبغي أن تصمد القيود لنظام صارم من ثلاثة أجزاء، يتطلب الأمر أن يكون منصوصاً عليها بوضوح في القانون، لتحقيق هدف مشروع، وألا تكون أشد تقييداً مما يلزم لحماية ذلك الهدف.

ومسألة نطاق القيود على حرية التعبير محورية بالنسبة لمسألة كيف يمكن ضمان هذا الحق الأساسي بصورة فاعلة: فإذا تم السماح بقيود عريضة بغير موجب، فإن ذلك سيقوض هذا الحق. وفي الحد الأدنى، يتعين أن يتضمن الدستور إطاراً واضحاً للقيود يكفل توازناً صحيحاً بين حرية التعبير وبين المصالح العامة

والخاصة. وييسر وجود إطار واضح من الاستثناءات تنظيم وسائل الإعلام للصالح العام بالمساعدة في الفصل بين ما يشكل تنظيماً لمصلحة عامة مشروعة وما يعدّ تدخلاً مفرطاً في حرية وسائل الإعلام.

والوضع المثالي هو، أن يعيّن الدستور بوضوح حدوداً واضحة بشأن متى وكيف تكون القيود التشريعية العادية على حرية التعبير مشروعة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٣٩ (٢) من دستور تايلاند على فرض قيود على حرية التعبير كالآتي:

لن يفرض القيد على الحرية بموجب الفقرة واحد إلا بمقتضى أحكام القانون الصادر خصيصاً بغرض الحفاظ على أمن الدولة، وحماية الحقوق والحريات والكرامة والسمعة والأسرة والحقوق الخاصة بأشخاص آخرين، والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة أو منع تدهور عقول أو صحة عامة الناس.

وتناولت جنوب أفريقيا هي أيضاً القضية: إذ ينص الدستور في الفصل ٢، القسم ٣٦ على أنه:

١- لا يمكن الحد من الحقوق الواردة في لائحة الحقوق إلا بمقتضى قانون يطبق تطبيقاً عاماً بقدر ما يكون هذا الحد معقولاً وله ما يسوغه في مجتمع مفتوح وديمقراطي يقوم على كرامة الإنسان والمساواة والحرية، أخذاً في الاعتبار العوامل ذات الصلة التي تشمل:

أ- طبيعة الحق.

ب- أهمية الهدف من الحد.

ج- طبيعة الحد ونطاقه.

د- العلاقة بين الحد والهدف منه.

هـ- الوسائل الأقل تقييداً التي تحقق الهدف.

٢- وفيما عدا ما هو منصوص عليه في القسم الفرعي (١) أو في أى حكم آخر في الدستور، لا يجوز لأى قانون أن يحد من أى حق وارد فى لائحة الحقوق.

وفى التطبيق، فسرت المحكمة الدستورية هذا بما لا يسمح إلا بقيود محدودة للغاية على الحق فى التعبير.

مبادئ عامة للقيود على المضمون

يمكن استخلاص بعض المبادئ العامة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المضمون من الولاية القضائية الدولية ومن الممارسات الجيدة للولاية القضائية القومية. أولاً: إن القيود المسبقة أو الرقابة المسبقة، حيث تستعرض هيئة للرقابة المواد قبل نشرها، وإن لم تكن محرمة بصورة مطلقة بموجب القانون الدولى، ينظر إليها بقدر كبير من الشك، بسبب طبيعتها المتطفلة بدرجة عالية ووجود فرصة كبيرة لإساءة استغلالها لها. فعلى سبيل المثال، تحظر اتفاقية الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، كل رقابة مسبقة فيما خلا عندما يكون تيف من هذا هو حماية الأطفال^(١). وفى الممارسة، تطبق أنظمة القيود المسبقة بصورة نادرة على نحو متزايد فى الديمقراطيات، ولا تطبق مطلقاً على وسائل الإعلام.

ثانياً: وكما لاحظنا فيما سلف بالنسبة للذذف، فإنه من المسلم به على نطاق واسع أن الحديث السياسى يستحق حماية خاصة بسبب أهميته كدعامة للديمقراطية. وقد أوضحت المحاكم الدولية بجلاء أنها ليست مستعدة لأن تسمح للدول بحرية كبيرة فيما يتعلق بتفسير القيود على الحديث السياسى وتنفيذها. فعلى سبيل المثال،

(١) المادة ١٣، (٤).

تسمح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للدول "بهامش من التقدير" في تفسير الحقوق. بيد أن هذا الهامش ضيق جدا فيما يتعلق بالحديث السياسي^(٢).

ثالثا: إن القيود الواسعة بصورة مفرطة، بمعنى أنها لا تشمل فقط التعبير المسيء وإنما الحديث المشروع ستفشل في أن تقي بالغرض منها بموجب الجزء المتعلق بالضرورة في اختبار القيود. والدول ملتزمة، في سعيها لتحقيق أهداف مشروعة، بأن تولى اعتبارا ملائما للحقوق في حرية التعبير بتفصيل الحدود الضيقة على قدر الإمكان.

رابعا: هناك مبدأ أساسي في القانون الجنائي، استنادا إلى افتراض البراءة، هو أن مجرد ارتكاب عمل جنائي لا يكفي للإدانة، وبدلا من ذلك يجب أن يصطحب العمل بعنصر عقلي من الإرادة حتى يكون هناك جرم عقلي ومادى. ويجب أن تحترم أي جريمة من جرائم التعبير هذه القاعدة الجنائية الأساسية.

خامسا: مثلما لاحظنا فيما سلف فيما يتعلق بالقذف. فإن العقوبات المفرطة، حيث يكون بعض العقوبة له ما يسوغه، تمثل انتهاكا منفصلا للحق في حرية التعبير، نظرا للتأثير المثبط الذي تمارسه. وبصفة خاصة، فإن الأفراد سيبتعدون بوضوح عن المناطق الفعلية للحديث المحظور، بغية تفادي عقوبات قاسية بغير موجب، ومن ثم فإن تأثير ذلك مماثل لفرض عقوبات مفرطة.

الأمن القومي، النظام العام

يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، لكن هذه القيود ينبغي أن تصاغ بحرص وصورة ضيقة حتى لا تحظر سوى

(٢) انظر على سبيل المثال، رفاه بارتيسرى وأخسرين ضد تركيا، الطلب رقم 41343/98، 41342/98، 41340/98 و 41344، الفقرة ٤ (١٣ فبراير ٢٠٠٣).

التعبير الذى يشكل خطرا جادا بإلحاق ضرر وشيك وجوهري بالمصالح المشروعة للأمن القومى أو النظام العام.

وكما هى الحال بالنسبة لكل القيود المفروضة على حرية التعبير، فإن القيود المفروضة باسم الأمن القومى أو النظام العام مسموح بها بمقتضى القانون الدولى إذا أمكن إثبات أنها ضرورية لحماية مصلحة مشروعة. وعلى الرغم من أن الأمن والنظام العام يمثلان مصلحة اجتماعية من الطراز الأول، وأن كل الحقوق بدونها معرضة للخطر، فإنها فى الوقت نفسه يستحيل تعريفها بدقة ومن ثم فإنها عرضة لسوء الاستغلال بصورة لصيقة بها.

والإشراف العام حاسم لضمان صنع السياسة واتخاذ القرارات بصورة رشيدة، خاصة بالنسبة للأمن القومى.

وقد أقرت الولاية القضائية الدولية عددا من المبادئ فيما يتعلق بالأمن القومى أو النظام العام. فأولا: قضت المحاكم بصورة مطردة بإلغاء القيود العريضة بغير موجب على حرية التعبير باسم الأمن القومى أو النظام العام. فليس من المشروع مثلا، حظر نشاطات حزب معارض على أساس النظام العام لمجرد أن حالة الطوارئ معلنة، حتى لو كانت حالة الطوارئ هذه نفسها مشروعة.

إن الدعاوى الغامضة بوجود مصلحة اجتماعية وهمية لا تكفى لتبرير فرض القيود باسم الأمن القومى على حرية التعبير. ففي قضية موكونج ضد الكاميرون مثلا، تم القبض على المؤلف الذى كان ينتقد الرئيس والحكومة، مرتين بموجب أحكام قانون وضعى يجرم البيانات "التي تسمم رأى العام القومى أو الدولى". وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ذلك انتهاكا للحق فى حرية التعبير، ولاحظت أنه حتى فى "الظروف السياسية الصعبة"، فإن قانونا مثل هذا لا يمكن تبريره، وأنه يشكل تهديدا "لديمقراطية متعددة الأطراف، والمعتقدات الديمقراطية وحقوق الإنسان"^(٣).

(٣) البلاغ رقم ٤٤/١٩٧٩، آراء اعتمدت فى ٢٧ مارس ١٩٨١، الفقرة (٧-٩).

ثانياً: يقع على عاتق الدولة التي تفرض القيود عبء إثبات أنها مشروعة. ويصدق هذا على كل قيود حرية التعبير، لكنه ربما كان وثيق الصلة بصفة خاصة بالنسبة لقيود الأمن القومي أو النظام العام، بسبب طبيعتها العريضة للصيقة بها. وقد دعت المحاكم الدول إلى إثبات أن قيوداً ما ضرورياً لتفادي تهديد معين لمصالح مشروع محددة للأمن القومي أو النظام العام، وليس مجرد ادعاء أن هذه المصلحة المشروعة معرضة للخطر.^(٤)

الإطار ٢٥ - إساءة استخدام قواعد الأمن القومي أو النظام العام

إن إساءة استغلال قوانين الأمن القومي من قبل الأقوياء تجاه الأقليات الصامتة، وتجاه من يتبنون قضايا سياسية لا تحظى بشعبية، أو مجرد الأصوات الناقدة، يمثل مشكلة خطيرة في شتى أنحاء العالم. ففي ماليزيا مثلاً، استخدم الأعتقال بموجب قانون الشعب لعام ١٩٤٨ على نطاق واسع لأغراض سياسية. وتمت الإغارة على الصحيفة الشعبية التي تصدر على الإنترنت، ماليزيا كيني، التي اشتهرت باستقاء الأخبار بصورة مستقلة، من قبل الشرطة في ٢٠ يناير ٢٠٠٠. وتم الاستيلاء على ٩ كمبيوترات، بها أربعة سيرفرات (وحدة خدمة)، لادعاء أنها تنتهك قانون الشعب. وكانت جريرتها هي أنها نشرت خطاباً يسخر من السياسات القومية المتطرفة لصالح عنصر المالين العرقي (أبناء الملايو)، من خلال المقارنة مع الولايات المتحدة، على أساس أن ذلك يمكن أن يسبب تناقراً عنصرياً.

(٤) انظر لايسفيش ضد بيلاروسيا، رقم ٧٨٠ / ١٩٩٧ (لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، (٢٠ مارس ٢٠٠٠)، فقرة ٨.

وبالمثل، نصت المادة ٧^(١) من مرسوم الأمن القومي في كوريا الجنوبية الصادرة في ١٩٨٠، في جزء منها، على أن أى شخص يمجّد ويشجّع، ويقوم بالدعاية، أو يتخذ جانبا، نشاطات منظمات معادية للدولة ترتكب جريمة، وهو يعرف أنه يمكن بذلك أن يعرض للخطر وجود الدولة أو أمنها، يعاقب بالسجن بما يصل إلى ٧ سنوات. وقد لاحظت المحكمة الدستورية التي قضت بأن هذه الأحكام غير دستورية:

(١) إذا اتفق أن انتقاد الحكومة وقائدها يماثل ما تدعيه كوريا الشمالية، فإنه يمكن أن يندرج في جريمة تمجيد وتشجيع كوريا الشمالية. كذلك، فإنه إذا كان فرد ما واعيا بأن نقد سياسة حكومة كوريا الجنوبية يمكن أن تستخدمه كوريا الشمالية في دعايتها، فإنه يمكن عقابه لأنه أفاد العدو.

ثالثًا: أن المعلومات المتوافرة بالفعل في المجال العام لا يجوز تقييدها بادعاء مبررات عن الأمن القومي أو النظام العام. وسبب هذا وضوح تاما: فإذا كانت المعلومات متاحة فعلا، فإن زيادة توزيعها قد تسبب حرجا لكنه لا يعرض للخطر الأمن القومي النظام العام. وهذا وثيق الصلة بصفة خاصة بمجال الإنترنت، حيث يسهل الحصول على المعلومات المنشورة في أى مكان. وفي قضية سبايكاتشر المرفوعة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كان موضع الخلاف هو أمر منع قضائي صدر ضد مقاطع أعيد طبعها من مذكرات غير مرخص بها لعضو سابق في إدارة الأمن البريطانية، كانت قد نشرت بالفعل في الولايات المتحدة. وقد قضت المحكمة بأن استمرار حظر النشر بعد ما أصبحت المواد متاحة بالفعل للجمهور في المملكة المتحدة كان غير مشروع^(٥).

(٥) الأوبرزفر والجاردريان ضد المملكة المتحدة والصنداى تايمز ضد المملكة المتحدة (رقم ٢)، الطلب رقم ٨٨/١٣٥٨٥ (٢٦ نوفمبر ١٩٩١).

وأخيراً، والأكثر أهمية، هو أن المحاكم لم تبق على القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام إلا أنه عندما كانت هناك علاقة وثيقة بين تعبير محدد وخطر الإضرار بهذه المصالح. والفكرة هي تخفيف الطابع العام والغامض بصورة لصيقة لمفاهيم الأمن القومي والنظام العام. واشتراط وجود علاقة وثيقة بين التعبير. والحظر هو وسيلة لإضفاء طابع ملموس على الأمور وتفادي الدعوات الغامضة إلى مصلحة غير محددة في الأمن القومي.

حديث الكراهية

يدعو القانون الدولي الدول إلى حظر الدعوة للكراهية التي تشكل تحريضاً على التمييز والكراهية والعنف (الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٠ (٢١)) بيد أن البيانات الصادقة أو البيانات التي لا تشكل تحريضاً وإن كانت هجومية، لا يشملها هذا.

قد يتعارض حق شخص ما في أن يعبر عن نفسه مع الحقوق في المساواة وعدم التمييز. ونتيجة لذلك، يقر القانون الدولي بأنه ينبغي حظر التعبير الذي يشكل تحريضاً على التمييز والكراهية أو العنف من خلال الدعوة للكراهية الوطنية، أو العرقية، أو الدينية. وفي الوقت نفسه، تم التسليم بدور حرية التعبير في ضمان ممارسة الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز.

ومثلما هي الحال مع كل القيود الأخرى المفروضة على المضمون، فإن قوانين الكلام العريضة أو الغامضة بصورة مفرطة. يمكن إساءة استغلالها لاستهداف الأقليات وليس للدفاع عنها، وحجب صوتها، وتقويض قدرتها على المشاركة في العملية السياسية. وهناك مثال واضح لهذا هو قضية أنكال ضد تركيا،

حيث أدين المتظلم في تركيا بحديث الكراهية لاحتجابه بعبارات قوية على التدابير الرسمية التي كان يعتقد أنها ترمي لاضطهاد الأكراد. واعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن البيانات المطعون فيها كانت تناشد الأكراد، وتحثهم على التوحد معها للدفاع عن حقوقهم. لكنها قضت بأنه ليس هناك شيء في النص يحض "على العنف والكراهية والخصومة بين المواطنين"^(٦).

كما رفضت المحاكم أن تقرر للصحفيين كيفية أدائهم لعملهم، محترمة حقهم في تقرير كيف ينقلون الأخبار والأفكار إلى عامة الناس على خير وجه، بما في ذلك استقاؤهم للأبناء عن العنصرية والتعصب. فقد يتضمن هذا استقاء الأخبار الخاصة بالبيانات العنصرية للأخرين على سبيل المثال، لتوضيح أن مثل هذه الآراء موجودة في المجتمع. وقد كان هذا موضع خلاف في قضية جيرسيلد، حيث أدين صحفي في الدانمرك بسبب برنامج في التلفزيون تضمن بيانات أدلى بها متطرفون عنصريون، وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن المتظلم تصرف بهدف عرض مشكلة العنصرية ولإثارة النقاش العام، ومن ثم يتعين ألا يتحمل المسؤولية^(٧).

الإطار ٢٦ - المعايير الوطنية للإثارة

تضمنت قضية فرنسية ادعاء بأن بعض الرسوم الكاريكاتورية الإباحية تصف المسيح عيسى والبابا والقسس في أوضاع مسيئة مختلفة، تشكل حديثاً للكراهية أو حضا على العنف ضد الكاثوليك، ورفضت محكمة النقض الاستئناف جزئياً على أساس أن الرسوم، وإن كانت مهينة، فإنها لا تتطوى على أي حض على الكراهية أو العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية.

(٦) الطلب رقم ٩٣/٢٢٦٧٨ (٩ يونيو ١٩٩٨)، فقرة ٥٠.

(٧) الطلب رقم ٩٨/١٥٨٩٠ (سبتمبر ١٩٩٤).

وفى القضية الكندية البارزة ر. ضد كيجستر^(١)، طبقت المحكمة العليا الحكم الذى ينص على "حظر الترويج المتعمد للكراهية، فيما عدا الأحاديث الخاصة، تجاه أى قسم من عامة الناس يتميز فى اللون، العنصر، الدين، أو الأصل العرقى". وشددت المحكمة على عدد من العوامل فى تطبيق هذه القاعدة. أولا: أن مصطلحا متعمدا يمثل قيذا كبيرا على الإدانة، إذ يتطلب إثباتا بأن المتهم يرغب بصورة ذاتية فى الترويج للكراهية، وأنه كان يعرف مسبقا أن العواقب متيقن حدوثها أو متيقن بصورة كبيرة" واستطردت: "أن مروج الكراهية يجب أن يقصد ويعرف سلفا كأمر متيقن لحد كبير أن ذلك تحريض مباشر ونشط على الكراهية ضد مجموعة يمكن تحديدها".

ثانيا: أن مصطلح الكراهية هو مصطلح متطرف: فالكراهية تتطوى على التدمير، والكراهية ضد مجموعات يمكن تحديدها، ومن ثم تزدهر على تيلد الشعور والتعصب الأعمى والتدمير لكل من المجموعة المستهدفة وقيم مجتمعنا على حد سواء. والكراهية بهذا المعنى هى المشاعر المتطرفة التى تناقض العقل وهى مشاعر تعنى ضمنا إذا مورست ضد أعضاء مجموعة يمكن تحديدها، أن هؤلاء الأفراد يتعين احتقارهم والسخرية منهم وحرمانهم من الاحترام وإخضاعهم للمعاملة السيئة على أساس انتمائهم لمجموعة ما.

وأخيرا، فإن الحكم المطعون فيه تضمن عددا من الدفاعات منها: أن ذلك البيان كان صادقا، وأنه كان محاولة حسنة النية للتعبير عن رأى فى موضوع دينى، وأن البيان كان وثيق الصلة بأمر يتعلق بالصالح العام، وأن المتهم كان يعتقد على نحو معقول أنه صادق، وأن هذا المتهم قصد بحسن نية توضيح أمور تتحو لإثارة مشاعر الكراهية، بهدف إزالتها.

(١) قرار محكمة النقض رقم ٢٤٢ فى ٨ مارس ١٠٠٢، محكمة النقض، الغرفة المدنية الثانية، ٢ (١٩٩٠) 35. C.R.697.

الفحش

ينبغي ألا تطبق القيود المفروضة على مواد الفحش إلا إذا كانت هذه المواد تصف عملا إجراميا أو تشكل خطرا جادا ومباشرا بإحداث الضرر، على سبيل المثال بالأطفال.

رغم أنه نادرا ما تتعرض لإساءة الاستخدام السياسى، فإن القوانين التى تقيد وصف الأمور الجنسية لها صلة وثيقة بالقضايا الثقافية والشواغل الخاصة بالمساواة. فعلى سبيل المثال، استهدفت قوانين الفحش، الأقليات الجنسية، مما قوض قدرتها على المشاركة كندة فى المجتمع.

ومن الناحية التاريخية، حددت المحاكم فى بلدان كثيرة، الفحش بالرجوع إلى معايير مجتمعية، لكن الاتجاه الواضح فى هذا المجال هو الأخذ بقواعد أكثر تساهلا، تضع فى الاعتبار العولمة والثورة فى مجال الحصول على المعلومات، بما فى ذلك المواد الجنسية الصريحة، التى يتيحها الإنترنت. وفى الوقت نفسه، تنحو المحاكم الدولية إلى منح هامش من التقدير للدول فرادى للتصدي للشواغل المتعلقة بالفحش بدلا من محاولة إرساء قواعد ملزمة، واضحة، وشاملة فى هذا المجال. وفى قضية مولر وآخرين ضد سويسرا، وهى قضية انطوت على فرض عقوبات بموجب قانون الفحش، ذكرت المحكمة الأوروبية.

إن سلطات الدولة هى من حيث المبدأ فى وضع أفضل من القضاء الدولى فى إصدار رأى عن المضمون الدقيق (للاستراطات الأخلاقية)^(٨).

(٨) ٢٤ مايو، ١٩٨٨، الطلب رقم ٨٤/١٠٧٣٧، الفقرة ٣٥.

الإطار ٢٧ - تعريف المحاكم الوطنية للفحش

لاحظت المحكمة العليا الكندية في قضية ر. ضد باتلر، أنه عند تقييم ما إذا كان شيء ما فاحشاً أم لا ، فإن "معايير المجتمع ككل هي التي ينبغي أن تطبق وليس معايير قسم صغير من المجتمع". والمواد التي تستغل على نحو غير ملائم المواد الجنسية هي وحدها التي يمكن اعتبارها فاحشة. وإضافة لذلك، "فإنه حتى المواد التي تنتهك بذاتها معايير المجتمع، لن تعتبر "غير لائقة" إذا كانت مطلوبة للمعالجة الجادة لموضوع ما"^(١).

وهناك نهج مماثل، أخذت به المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية هو التمييز بين مواد الفحش والأشكال الأقل تطرفاً من المواد غير المتحفظة جنسياً. قد ميزت المحكمة بين المواد الفاحشة والمواد غير اللائقة فحسب.

إن الفحش هو تعبير صارخ وغير مستتر عن الجنس يشوه الكرامة الإنسانية أو الإنسانية. وهو لا يستهوى سوى الولوج الشهوانى، وإذا نظرنا إليه ككل، فإنه لا ينطوى على أى قيمة أدبية أو فنية أو علمية أو سياسية. والفحش لا يقوض الأخلاق المجتمعية الحميدة المتعلقة بالجنس فحسب، لكن يصعب أيضاً القضاء على تأثيره الضار من خلال المنافسة المفتوحة بين الأفكار. وبالتالي، فإن التعبير الفاحش، إذا فسر كما هو منصوص عليه هنا بصورة صارمة، لا يندرج فى مجال الحديث والصحافة اللذين يحميهما الدستور^(٢).

(١) ر. ضد باتلر (1992)، ISCR 452، ص 477، 485.

(٢) 10-1 KCCR 327, 95 Ilun-Ka 16، أول عشر سنوات للمحكمة الدستورية الكورية.

وفى حين سلمت المحاكم بأن تحديد الفحش لا يتعين الحكم عليه وفق المعايير المجتمعية، فإنها وضعت بعض الحدود على تداعيات ذلك.

وتفرض بلدان كثيرة قيودا على عرض وبيع المواد الإباحية، بغية حماية الأطفال. كذلك يشيع استخدام نظم ونهج التنظيم الذاتي لإعلام القراء والمشاهدين مقدما بالطابع المزعج للمواد. فعلى سبيل المثال، تطالب بلدان كثيرة أفلام السينما والفيديو بتقديم تقرير يوضح للمشاهدين أى نوع من المواد تحويها، بما فى ذلك المواد الجنسية.

الإطار ٢٨ - الهند: المواد الفاحشة

أشارت المحكمة العليا فى الهند إلى المعايير المجتمعية فى قضية ساماريش بوز ضد أمال متيرا، التى تتعلق بتقييم مشروعية قانون يحظر توزيع مواد "فاحشة" حددت بأنها داعرة أو تستهوى الولوج الشهوانى أو الإثارة. والتى تعتبر إذا أخذت فى مجموعها، تنحو نحو تدمير أخلاق وإفساد الأشخاص الذين يحتمل، مع مراعاة كل الظروف ذات الصلة، أن يقرأوا أو يشاهدوا أو يسمعوا المواد المتضمنة أو المتجسدة فيها^(١). وقضت المحكمة بأن: "مفهوم الفحش تشكله بدرجة كبيرة جدا النظرة الاجتماعية للناس الذين يتوقع أن يقرأوا الكتاب. ولا مجال للنزاع فى أن مفهوم الفحش يختلف عادة من بلد إلى بلد"^(٢)، بيد أن، المحكمة وضعت أيضا بعض المعالم لتحديد مفهوم المعايير المجتمعية: "ينبغي صياغة معاييرنا على نحو لا ينزل بنا إلى المستوى الذى تحدد فيه حماية الأقل قدرة والأكثر فسوقا بيننا، ما الذى لا يستطيع الأصحاء من الناحية الأخلاقية أن يروه أو يقرأوه".

وفى قضية بوز، قضت المحكمة بأن الكتاب المعروض أمامها ليس فاحشا، جزئيا بسبب "أننا (لو) وضعنا أنفسنا مكان القراء، الذين يحتمل أن يقرأوا هذا الكتاب، لا نعتقد أن أى قارئ سيصبح ماجنا عند قراءته وأنه سينحط وينجذب للفسق"، (التوكيد مضاف). وفى ظل غياب احتمال قوى أن يسفر مثل هذا التعرض لمواد يدعى أنها فاحشة عمليا عن الضرر الذى استهدف القانون منعه، لا تستطيع المحكمة أن تخلص إلى أن المواد المعروضة أمامها فاحشة.

(١) ساماريش بوز وآخرون ضد أمال متيرا وآخرين (١٩٨٩) AIR 967.

(٢) ك. أ عباس ضد اتحاد الهند (١٩٧١) AIR (SC) 481.

ومثل هذا النظام يمكن إما أن يكون ذاتي التنظيم أو تُشرف عليه هيئة إدارية. والفكرة هي السماح للمشاهدين بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في مشاهدة المواد أم لا. كما يمكن أن تتناول القواعد التي تحكم عمل هيئات البث، المضمون الجنسي، مثلا بأن تقتصر البرامج التي تضم مثل هذا المضمون على الأوقات التي لا يشاهد فيها الشباب التليفزيون بصفة عامة.

حماية إدارة العدالة

تنبغي صياغة القيود المفروضة على حرية التعبير لحماية نزاهة نظام العدالة وإتصافه، بحرص بحيث لا يحمى القضاة من النقد المشروع أو يحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.

ويعترف القانون الدولي بهدفين مشروعين بمقتضاها يمكن تبرير فرض قيود على حرية التعبير بالإشارة إلى إدارة العدالة، وحماية نزاهة النظام القضائي وسلطانه. ويتعلق الهدف الأول بالحاجة للإنصاف داخل النظام القضائي والذي يمكن أن تقوضه أمور مثل ترهيب الشهود، وتحيز القضاة والمحلفين، وحماية المتقاضين والمشاركين الآخرين، وما إلى ذلك. ويتعلق الثاني بقبول مجتمع المحاكم باعتبارها حكما أخيرا في المنازعات. وما لم يُسَلَّم بهذا، فقد يسعى الأفراد لحل المنازعات بطرق أخرى، ربما غير قانونية.

ولا ريب أن هذين هدفان مهمان، وجديران بنوع من الحماية. وفي الوقت نفسه، كان القضاة تاريخيا مصابين بالوساوس تجاههما، ويسرعون إلى إدانة النقد المشروع للقضاة والمحاكم، مما جعل مجلس شوري الملك في إنجلترا يعلن: أن العدالة ليست فضيلة متوحدة ومنعزلة: إذ ينبغي السماح بإخضاعها للفحص والاحترام حتى على الرغم من التعليقات الصريحة من قبل الناس العاديين^(٩).

(٩) أمبارد ضد المدعى العام ترينداد وتوباغو، AC322 (١٩٣٦)، ٣٣٥.

الإطار ٢٩ - إساءة استخدام القواعد

في أغسطس ١٩٩٩، تم سجن المحرر الكيني توني جاتشوكا ستة أشهر، لادعائه في مطبوع له، البريد يوم الأحد، أن رئيس المستشارين وقضاة كبار آخرين قبلوا رشوى كبيرة نظير التدخل في مسار العدالة لصالح واحد من ملوك المال المحليين. وإضافة لذلك، فقد حوكم جاتشوكا مباشرة. وفي المثول الأول حوكم أمام محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في كينيا، وكان من أثر ذلك حرمانه من أى فرصة لاستئناف إدانته، على النقيض من الضمانات الدولية لحقوق الإنسان. وكان من تأثير ذلك أيضا ضمان عرض قضيته أمام نفس القضاة الذين اتهمهم جاتشوكا بالفساد.

وقد توصلت دراسة لرابطة نقابات المحامين الدولية مثلا، إلى أنه في حين تعمل المحاكم الماليزية بصورة تجارية في القضايا التجارية، فإنها تتعرض لتدخل كبير في القضايا السياسية بدرجة أكبر، بما في ذلك تلك التى تتعلق بحرية التعبير^(١). إن القيود القانونية على نقد الهيئة القضائية في ماليزيا سيئة السمعة، وتلك نقطة وردت بوضوح تقرير الرابطة^(٢).

(١) انظر العدالة فى خطر: ماليزيا فى ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة نقابات المحامين الدولية، ٢٠٠٠)، متاح فى :

<http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp>.

(٢) انظر على سبيل المثال، قضية موراي هايرت ضد تشاندرا سرى رام (١٩٩٩) والتي حكم فيها بالسجن على هايرت مراسل المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى، بالسجن ستة أسابيع للقول بأن قضية رفعتها زوجة أحد قضاة محكمة الاستئناف تحركت فى النظام القضائى بسرعة غير عادية.

وإضافة لذلك، فإن الإشراف العام على الهيئة القضائية، وهي مؤسسة عامة، مهم بصفة خاصة بالنسبة للديمقراطية، ويمكن أن يفيد فى استئصال جذور الفساد وعدم الكفاءة. ومن المهم بالمثل، أنه يمكن أن يفيد فى حماية استقلال ونزاهة الهيئة القضائية، وتلك دعامة أساسية لحكم القانون وحماية كل حقوق الإنسان، بما فى ذلك حرية التعبير.

الإطار ٣٠ - جنوب أفريقيا: حظر انتقاد القضاة

في قضية سي. ضد مامابولو^(١)، طبقت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا كلاً من المعايير والإجراءات واجبة التطبيق على الحظر على انتقاد القضاة. وفي ضوء الأهمية الدستورية لكل من استقلال الهيئة القضائية وحرية التعبير، امتنعت المحكمة عن أن تقضى بأن الجريمة غير دستورية بحد ذاتها. بيد أن المعيار التقليدي، المستند على اتجاه لجعل القضاء موضع ازدراء، لم يعد ملائماً. ولاحظت المحكمة أنه من الأهمية القصوى تمكين عامة الناس من "مناقشة سلوك محاكمهم وتأييده ونقده والإشادة به أو شجبه. ففي نهاية المطاف، فإن مثل هذا النقاش الحر والصريح حول الإجراءات القضائية يخدم أكثر من هدف عام حيوي. ومن البديهي أن مثل هذا الفحص العام المستتير والصريح يشجع النزاهة، وسهولة المنال والفاعلية، وهي ثلاث من السمات المرغوبة المهمة التي حددها الدستور في الهيئة القضائية^(٢).

وينبغي أن يحل محل اختبار "الاتجاه للإضرار" اختبار آخر يستند إلى تأثير البيانات محكوماً عليها بصورة موضوعية:

إن العقبة التي يتعين تخطيها لإصدار إدانة في تهمة تجريس محكمة مرتفعة جداً حالياً عما كانت عليه قبل الفرض الأسمى للقيم الدستورية على مبادئ القانون العام، ولا يمكن بدء المقاضاة إلا في حالات واضحة للتشكيك في نزاهة القضاء. وفي نهاية المطاف، فإن المحك هو ما إذا كان السلوك المخالف، منظوراً إليه في سياقه، يرجح أن يلحق الضرر فعلاً بإدارة القضاء^(٣). وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن المحكمة قضت بأنه حيثما تكون القضية المعنية قد تم البت فيها بالفعل، "فليست هناك حاجة ماسة لتدابير راسخة وسريعة للحفاظ على نزاهة العملية القضائية". ورأت المحكمة أنه "من الملائم أن لا تستخدم المحكمة القانونية بصورة لصيقة، وهي الحامي الأول لحقوق الأشخاص وحررياتهم كما حددها الدستور، إجراءات موجزة إلا حيث تكون المقاضاة العادية المطروحة تتعلق بسلطة ملاحقة، مستحيلة أو غير مستصوبة بدرجة كبيرة^(٤).

(1) 2001(3) SA 409 (CC); 2001 (5) BCLR 449 (CC).

(٢) المرجع المذكور، الفقرتان ٢٩، ٣٠.

(٣) المرجع المذكور، الفقرة ٤٥.

(٤) المرجع المذكور، الفقرة ٥٧.

وتتدرج القيود التي صممت لتحقيق الغرض الأول الذي أسلفناه تـوا، وهو نزاهة الهيئة القضائية، في فئتين رئيسيتين. أولاً، يجوز فرض الحدود على استقاء الأخبار بشأن الإجراءات التي لم يفصل فيها بعد، أو المعروضة أمام المحاكم. وقد قضت المحاكم بأن ذلك ينبغي ألا يتم إلا حيث تشكل المواد المعنية خطراً داهماً للإضرار بالقضية الجارية. وفي تقييم ذلك الخطر، يفترض ألا يكون القضاة عرضة للاهتزاز بفعل تقارير الصحف بفضل تدريبهم المهني^(١٠).

والهدف الثاني الذي سلف بيانه، وهو الحفاظ على هيئة الهيئة القضائية، مثير للنزاع بشكل متزايد. فلا يزال بعض البلدان يفرض قيوداً على نقد القضاة والمحاكم، على أساس أن هذه القيود ضرورية للحفاظ على هيئة الهيئة القضائية. بيد أن إمكانية الإدانة على أساس من هذا قد ألغيت رسمياً أو حددت بصورة ضيقة حتى إنها سقطت في بحر المهجور، وذلك في كثير من البلدان. وفي هذه البلدان، لا تعتبر هذه القيود ضرورية. وأثبتت الهيئة القضائية باعتبارها مؤسسة فوق النقد غير المسوغ، وأنها لا تحتاج على قيود قانونية من هذا النوع لتحافظ على وضعها.

الأنباء الكاذبة

الحظر الشامل على نشر الأنباء الكاذبة، لمجرد أنها غير

دقيقة غير مشروع.

من المقرر أن ضمانات حرية التعبير تحمي البيانات الصحيحة وغير الصحيحة أيضاً. ففي كثير من الظروف تكون الحقيقة مسألة خلافية، وقد يساء

(١٠) انظر فاين بوردكتس ليمتد ضد ماكنزي وشركاه، 3811 ER 58 (1975)، 62.

استخدام الحظر على نشر الأنباء الكاذبة في محاولة لقمع الادعاءات غير المرغوب فيها، سواء كانت صادقة أم لا. فعلى سبيل المثال، ففي يناير ١٩٩٩، نشرت صحيفة ستاندرد في زيمبابوي مقالا عن محاولة انقلاب داخل جيش زيمبابوي الوطني، جاء فيه أن مصدره هو "مصادر عليا في القوات المسلحة وقد تم اعتقال كاتب المقال ورئيس التحرير بواسطة العسكر واتهما فيما بعد بنشر أنباء كاذبة"^(١١).

ومن غير المرجح أن تسبب البيانات غير الدقيقة في حد ذاتها، أي ضرر ملموس للمجتمع. ويمكن علاج الأضرار التي يمكن أن تنجم عن البيانات الكاذبة، مثل القذف أو الخطر على النظام العام، من خلال قيود تفصل خصيصا لعلاج هذه الأضرار. ومن ثم ليست هناك حاجة لحظر عام على البيانات غير الصحيحة. ومن ناحية أخرى، فإن حظر البيانات الكاذبة في حد ذاته يمارس تأثيرا مثبطا كبيرا على حرية التعبير.

الإطار ٣١ - حماية البيانات غير الدقيقة

يعترف المبدأ ٧ من إعلان الدول الأمريكية للمبادئ المعنية بحرية التعبير صراحة بأن البيانات الكاذبة تغطيها بداهة ضمانة حرية التعبير:

إن وضع شروط للتعبير، مثل اشتراط الصدق، وعدم التعبير مع الزمن، أو التجرد، لا يتفق مع الحق في حرية التعبير المعترف به في الصكوك الدولية^(١).

(١) مأخوذ بتصرف من لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في اجتماعها العادي رقم ١٠٨، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

(١١) أسقطت المحكمة العليا في زيمبابوي فيما بعد الحكم الخاص بالأنباء الكاذبة الذي اتهمها بموجبه. انظر شافونديكا وجوتو ضد وزير الداخلية والمدعى العام، الحكم رقم SC.36/2000، الطلب المدنى رقم ٩٩/١٥٦ (٢٢ مايو ٢٠٠٠).

وقد قضت المحكمة الدستورية في بيرو بأن الحق في حرية التعبير يشمل البيانات غير الدقيقة. فقد رفع مصرف قضية مدعيا أن محطة للإذاعة أثارَت ذعرا ماليا بين السكان بإذاعة بيانات كاذبة. ورفضت المحكمة التدخل، قائلة إن هذا سيشكل انتهاكا لحقوق الإذاعة. واحتفظ المنظم بحقه في تصحيح المعلومات أو رفع قضية مدنية ، بسبب القذف مثلا^(١).

وفي حكم صدر في ٢٠٠٤، أسقطت المحكمة العليا في أوغندا الجريمة الجنائية لنشر أنباء كاذبة. ولاحظت وهي تفعل ذلك أن الحق في حرية التعبير يمتد إلى حيازة وتلقي وإعطاء كل أشكال الرأي والأفكار والمعلومات. ولا يقتصر ذلك على فئات، مثل الآراء الصحيحة والأفكار السليمة والمعلومات الصادقة ... إن تعبير الشخص وبيانه ليسا مستبعدين من الحماية الدستورية لمجرد أن آخر أو آخرين يظنون أنها كاذبة، خاطئة، مثيرة للجدل وبغيضة... والواقع أن الحماية أشد وثيقة بالأمر ومطلوبة حيث يعارض المجتمع أو أي طرف فيه أو يرفضان آراء شخص ما على أساس أنها "كاذبة" أو "خاطئة"^(٢).

(١) بنك سال مارتن الريفي للدخار والائتمان ضد إذاعة أيماجن، رقم 905-2001-AA/TC سان مارتن.

(٢) أوبناتجو - أوبو دمونيدا ضد آيه جي ، الاستئناف الدستوري رقم ٢٠٢٠٠٢، ١١ فبراير ٢٠٠٤ (لم يطبع بعد).

الإطار ٣٢ - التأثير المثبط

في ١٩٩٢، أسقطت المحكمة العليا في كندا في قضية ر. ضد روندل^(١) حكما يتعلق بالأنباء الكاذبة. وبسطت في حكمها بشيء من التطويل رأيها في التأثير المثبط للأحكام الخاصة بالأنباء الكاذبة باعتبارها متناقضة مع الضمانات الدستورية لحرية التعبير:

(1) [1992] 2SCR 631.

إن الخطر متعاطم لأن تأثير الحظر لا يقتصر فقط على من يتم اعتقالهم ومقاضاتهم، ولكن يمتد إلى من قد يحجمون عن قول ما يودون قوله بسبب الخوف من القبض عليهم. وهكذا فإن مجموعات أو أفراد الأقليات الجديرين بالاحترام يمتنعون عن قول ما يرغبون في قوله خوفا من إمكان مقاضاتهم. هل ينبغي منع ناشطة من أن تقول: "إن الغابات المطيرة في كولومبيا يجري تدميرها"، لأنها تخشى الملاحقة الجنائية لنشر "أنباء كاذبة" في حالة توصل العلماء إلى أن البيان كاذب وقبول المحلفين لذلك؟

وبالمثل لاحظت اللجنة القضائية في مجلس شوري الملك^(١) التأثير المثبط للقاعدة التي تعاقب أي بيان يكون غير صحيح: لقد تم التأكيد على أنه من المرفوض عقاب البيانات التي يتم الإدلاء بها دون الاهتمام الواجب بالتحقق من دقتها. وفي كل الآراء، فإن عانقا خطيرا على حرية الصحافة يتمثل في ألا يستطيع من يقومون بالطبع، ومن باب أولى من يقومون بالتوزيع لمواد تتضمن تفكيراً تقدياً بشأن سلوك السلطات العامة، أن يفعلوا ذلك وهم محصنون إلا إذا استطاعوا أولاً التحقيق من دقة كل البيانات عن الوقائع التي استند إليها النقد^(٢).

(١) هذه هي محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لعدد من بلدان القانون العام وتضم قضاة من مجلس اللوردات.

(٢) هكتور ضد المدعى العام لانتيجوا وباربودا (١٩٩٢)، (PC) 312 AC 2، ص 31٨.

التعبير السياسي أو الانتخابات

التعبير السياسي هو جوهر ضمانات حرية التعبير ويجب أن يحظى بحماية خاصة. ويصدق هذا بصفة خاصة في الانتخابات، وينبغي اتخاذ تدابير فاعلة لكفالة أن الناخبين محاطون علما عن كيفية التصويت ومختلف القضايا التي على المحك في الانتخابات.

والنقاش المفتوح حول الأمور السياسية، مفهومة بصورة عريضة بأنها الأمور التي تمثل شاعلا عاما، ضرورى فى الديمقراطية، وضمان حرية التعبير يوفر حماية خاصة للتعبير السياسى. ويقع مثل هذا الحديث فى صميم دور وسائل الإعلام باعتبارها متعقبا للممارسات السيئة من قبل الحكومة وميسرا للمشاركة العامة والتنمية الديمقراطية. وفى كثير من البلدان، تستفيد البيانات التي يتم الإدلاء بها فى الهيئات التشريعية من الحصانة المطلقة من العقوبات. ويمكن أيضا توفير مستويات عالية من الحماية للبيانات التي يتم الإدلاء بها فى سياق حملة انتخابات.

وقد يكون من الضرورة تطبيق قواعد خاصة تتعلق بحرية التعبير خلال الانتخابات. ومما له أهمية كبرى أن تستوعب هيئة الناخبين الحق فى التصويت، وكذلك الطرائق التي يمكن بها ممارسة هذا الحق. وينبغى أن تتحمل وسائل الإعلام التزاما صارما بأن تكون متوازنة وغير متحيزة خلال الانتخابات، ومن غير الملائم بصورة واضحة أن تفعل هيئة ممولة تمويلا عاما غير هذا. وفى كثير من البلدان، فإن كل جهات البث مطالبة بأن تكون غير متحيزة وأن تقدم فرصا متساوية لكل الأطراف.

الإطار ٣٣ - التزامات بالتوازن

أيدت المحكمة الدستورية الإيطالية أخيرا التنظيمات التي تطالب كل جهات البث بمنح وقت متساو لكل الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات^(١). وكان توفير فرص متساوية فى فترات الانتخابات موضع اهتمام عام بارز. وكان هذا الالتزام شبيها باشتراط أن تذيع الأخبار وبرامج الأطفال ولا يمكن اعتباره شكلا من المصادر، بل كان جزءا مشروعا من الترخيص بمنح الامتياز. وبصفة خاصة

(١) حكم محكمة الدستورية رقم ١٥٥ فى ٢٤ أبريل - ٧ مايو، ٢٠٠٢.

فى الوضع السائد فى إيطاليا، الذى قضت المحكمة بأنه يتسم بتركز كبير فى ملكية وسائل الإعلام، فإن المنافسة الحرة بين الآراء لا يمكن أن تكفل توافر فرص متساوية لكل وجهات النظر وحق عامة الناس فى تنوع المعلومات.

وفى قضية فى ١٩٩٩^(١)، انتهت المحكمة العليا فى ملاوى إلى أن التغطية التفضيلية التى قدمت للرئيس خلال فترة الانتخابات من قبل الجهة القومية للبحث كخدمة عامة، انتهكت حق كل إنسان فى المساواة وحق كل متنافس فى الانتخابات فى فرصة متساوية فى وسائل الإعلام العامة. ولاحظت المحكمة أن الفرص الحرة والمتساوية فى وسائل الإعلام العامة من الشروط المسبقة لإجراء انتخابات حرة وعادلة. ومثلما لاحظت المحكمة، فإنه:

إذا أديعت رسائل الحملة على الهواء مباشرة فى حفلة رسمية للرئاسة، فإن المعاملة المتساوية تعنى عندئذ أن تذاق كل الاجتماعات الحاشدة لحملة الأحزاب السياسية الأخرى أو على الأقل الاجتماعات الحاشدة لحملة مرشحي الرئاسة الآخرين على الهواء مباشرة. وهذا سيمنح الأحزاب السياسية الأخرى ومرشحي الرئاسة الآخرين فرصة للرد على بعض الأمور المثارة. وهذا ما تقتضيه المعاملة المنصفة للأحزاب السياسية والمرشحين فى الانتخابات.

(١) كافومبا وآخرون ضد لجنة الانتخابات وهيئة الإذاعة فى ملاوى، قضايا متنوعة رقم ٣٥ فى ١٩٩٩.

ومن المهم أيضا أن تتاح للأحزاب والمرشحين المتنافسين فرص كافية لطرح آرائهم على الملأ، بما فى ذلك، عند الاقتضاء، الحصول على حيز فى وسائل الإعلام العامة. ومثل هذا الحيز ينبغى تخصيصه على أساس منصف لكل الأحزاب. وحيثما يسمح بالإعلان السياسى، تنبغى مطالبة كل وسائل الإعلام بتوفيره لكل الأحزاب على أساس عدم التمييز للحفاظ على تكافؤ الفرص خلال الانتخابات.

الفصل الثامن

تنظيمات الصحفيين

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي عدم وضع أى شروط على من يستطيع أن يمارس الصحافة، ويجب ألا يخضع الصحفيون فرادى لشروط الترخيص.
 - ينبغي أن يكون الصحفيون أحرارا فى إنشاء روابط مهنية من اختيارهم الخاص.
 - للصحفيين الحق فى حماية مصادرهم السرية للمعلومات، وفى غير هذا، سينهار تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم لعامة الناس.
- ويمكن أن يوفر الحق فى التصحيح أو الرد، ردا فاعلاً وملانما على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد أنه يمثل قيوداً على حرية التعبير ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحد من احتمال إساءة استخدامه. ويتعلق حق التصحيح أو الرد بالناشر، وليس بالصحفى.

مقدمة

يفرض عدد قليل من الديمقراطيات - هذا إن فرض أى منها - اشتراطات للترخيص والتسجيل على الصحفيين فرادى، أو يفرض نظاما إلزامية للنهوض بالمعايير الصحفية أو تلقى الشكاوى من عامة الناس، والديمقراطيات الانتقالية سرعان ما تتحرك أيضا فى هذا الاتجاه هى أيضا. وبدلا من ذلك، يتحقق النهوض بالطابع المهني، بحماية حرية الصحفيين فى إقامة روابط مهنية من اختيارهم الخاص، وتستخدم طائفة من وسائل التنظيم الذاتى للنهوض بالمعايير العالية، بما فى ذلك التدريب، والمراجعة الأخلاقية، ووضع معايير أخلاقية. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، من المسلم به، بصفة عامة أن توجيه الشكاوى إلى منافذ وسائل الإعلام أكثر ملاءمة وأشد فاعلية من توجيهها للصحفيين فرادى، حيث إن منفذ وسائل الإعلام الذى نشر المادة أو أذاعها هو المسئول فى نهاية المطاف.

ونظم التسجيل القانونى للصحفيين فرادى غالبا ما تلحق الضرر باستقلالهم، وتحد من الدخول للمهنة بغير موجب وتقوض الطابع المهني بدلا من النهوض به. وغالبا ما يتم تبرير هذه النظم على أساس أن الصحافة مهنة، وأنها تحتاج مثلها مثل المهن الأخرى، إلى تنظيمها. بيد أنه على خلاف المهن الأخرى، مثل القانون والطب، فإن الممارسة التى تحدد الصحافة، ألا وهى المشاركة فى نشاط تعبيرى، محمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان. فلكل الناس حق أساسى فى التعبير عن أنفسهم، بما فى ذلك من خلال وسائل الإعلام، أى أن يفعلوا ما يفعله الصحفيون.

وكل المهن تقدم إسهاما فى التنمية، وغالبا ما تستطيع نظم التنظيم تعزيز أثر ذلك بالنهوض بالحد الأدنى من المعايير المهنية. ومع ذلك، فالصحافة تختلف عن المهن الأخرى، لأن قدرة الصحفيين على المساهمة فى التنمية، وبطرق أساسية

لا تتوقف على طابعهم المهني فحسب، بل تتوقف على استقلالهم أيضا. ولكن، كما أوضحنا هذا فيما سلف، فإن هناك حوافز مهمة للحكومات في أن تسيء استعمال أى نظم للتنظيم تحكم الصحفيين تحديدا لتقويض ذلك الاستقلال، وتلعب هذه الحوافز دورا أقل أهمية بكثير في المهن الأخرى. ونتيجة لذلك، فالأرجح أن يهدد تنظيم المضمون الطابع المهني، فهو بعيد عن أن ينهض به.

وكقاعدة عامة، لا يحظى الصحفيون بحقوق خاصة، تزيد على الحقوق التي تضمنها حرية التعبير لجميع الناس. وهناك مجال واحد اعترفت فيه القوانين والمحاكم بمثل هذه الحقوق الخاصة وهو حماية سرية مصادر المعلومات. ويستند هذا الاعتراف الخاص إلى الدور الذي يلعبه الصحفيون في العمل "كوسطاء" بين المصادر وبين عامة الناس، وفيه ينقلون الأخبار المتعلقة بالصالح التي يفصح عنها الأولون مع حماية هويتهم، وهو الشرط المسبق في تقديم المعلومات في المحل الأول.

ويبدأ هذا الفصل بالنظر في نهج الديمقراطيات تجاه الترخيص والتسجيل للصحفيين، وكذلك قضية اعتمادهم. ثم يتناول نظم التنظيم الذاتي ودور هيئات التنظيم الذاتي المهنية المستقلة في النهوض بالمعايير الأعلى للصحافة. ويتم إلقاء الضوء على نهج معينة للتنظيم الخاص للصحفيين فرادى - ألا وهي الحق في حماية سرية المصادر. وأخيرا ينظر في حق الرد وحق التصحيح كما يطبقهما الناشر.

غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل

ينبغي ألا تفرض أية شروط على من قد يمارس الصحافة،
وينبغي ألا يخضع الصحفيون فرادى لاشتراطات الترخيص
أو التسجيل.

من المشكوك فيه لأقصى حد ما إذا كان نظام الترخيص يستطيع مطلقاً أن يكون وسيلة فاعلة للنهوض بالصحافة المهنية. والشروط التي يمكن فرضها على من يمارسون الصحافة - اشتراط أن يبلغ المرء سناً معينة، وأن يحظى بنوع معين من التدريب أو أن يكون مواطناً، وهي اشتراطات الترخيص الشائعة في البلدان التي تحتفظ بمثل هذه النظم - لا توفر ببساطة أى ضمان ضد الصحافة السيئة. وإضافة لذلك، فليس الصحفيون وإنما منافذ وسائل الإعلام هي التي فى النهاية تطبع أو تبث المعلومات، ومن ثم فكما لاحظنا فيما سلف، فإن الأكثر ملاءمة هو توجيه الشكاوى لهذه المنافذ بدلاً من توجيهها للصحفيين فرادى.

ويشير اعتماد الصحفيين، وبمقتضاه يمنحون ميزة الوصول إلى أماكن وأحداث معينة لها سعة عامة محدودة، قضايا أخرى مختلفة غير الترخيص أو التسجيل، رغم أن الحكومات حاولت فى بعض الحالات إخفاء نظم التسجيل بإظهارها بأنها مخططات للاعتماد^(١). والاعتماد فى ستاره المشروع، مصمم لتوفير فرص خاصة للصحفيين للوصول لأماكن وأحداث لها سعة محدودة على أساس أنهم بدورهم سيتيحون فرصاً أوسع للناس عامة، من خلال الطبع أو البث فى وسائل الإعلام. وفى الوقت نفسه، فإنه يمكن إساءة استخدام مخططات الاعتماد، مثلها مثل أى نظم أخرى للتنظيم. ومرة أخرى، فإن جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحرية التعبير توفر توجيهها بشأن هذا، فتنص فى الإعلان المشترك بينها الصادر فى ٢٠٠٣ على أن:

(١) انظر على سبيل المثال، مرسوم الحصول على المعلومات وحماية الخصوصية الصادر فى زيمبابوى فى ٢٠٠٢.

- مخططات الاعتماد للصحفيين. لا تكون ملائمة إلا حيث يكون من الضروري منحهم امتياز الوصول لأماكن أو أحداث معينة، ومثل هذه المخططات ينبغي أن تشرف عليها هيئة مستقلة وأن يتم اتخاذ قرارات الاعتماد وفق عملية عادلة وشفافة، استنادا إلى معايير واضحة وغير متسمة بالتمييز تُنشر مقدما.
- ينبغي ألا يخضع الاعتماد مطلقا لسحبه استنادا فقط إلى مضمون عمل صحفي فرد.

الإطار ٣٤ - مشروعية الترخيص

المعايير الدولية في هذا المجال واضحة تماما. وقد أوضح إعلان مشترك أصدرته جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحماية حرية التعبير - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعنى بحرية التعبير - أن تسجيل الصحفيين غير مشروع، وأبرز أيضا المشاكل الخاصة بنظم التسجيل التي تسمح بالرفض انطلاقا من حرية التقدير (أي نظم الترخيص).

وفي رأى استشاري، قضت محكمة منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن فرض اشتراطات الترخيص على الصحفيين، إلى جانب شروط العضوية، انتهاك لحق الحرية في التعبير، وذكرت أن:

أن مقولة إن الترخيص هو طريقة لضمان تحقيق أهداف المجتمع وصدق المعلومات بوسائل مثل مدونات المسؤولية المهنية والأخلاقيات المهنية تستند إلى اعتبارات تتعلق بالرفاهية العامة. ولكن في الحقيقة، وكما تم بيانه، فإن الرفاهية

العامّة بتقنسى أعظم قدر ممكن من المعلومات، والممارسة الكاملة للحق فى التعبير هى التى تقيد هذه الرفاهية العامّة^(١).

وفى التطبيق، فإن قلة قليلة جدا من البلدان، إن كان هناك أى منها، هى التى تفرض اشتراطات الترخيص أو حتى التسجيل. وفى حكم أصدرته فى أغسطس ١٩٩٧، أسقطت المحكمة العليا فى زامبيا محاولة لإقامة هيئة قانونية لتنظيم الصحفيين والترخيص لهم^(٢). وأكدت المحكمة أن الترخيص التشريعى، كما هو مقترح فى التشريع، ينتهك الحقوق فى حرية التعبير وإقامة التنظيمات:

وفى رأيي، فإننى لا اعتبر القرار الذى يقضى بتشكيل مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا تعزيرا لحرية التعبير والصحافة الحرة بصفة خاصة. ولا ريب أن القرار بإنشاء مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا سيكون له تأثير على حرية التعبير فى حالة إخفاق شخص ما فى الانتساب إلى مجلس وسائل الإعلام فى زامبيا، وفى حالة انتهاك أى قانون أخلاقى يحدده المجلس، فإن ذلك سيترتب عليه فقد وضعه كصحفى، مع حرمانه من فرصة التعبير عن أفكاره ونقلها من خلال وسائل الإعلام. وفى ضوء ما سبق لا يمكن المحاجة على نحو جاد بأن إنشاء رابطة لوسائل الإعلام أو أى هيئة تنظيمية أخرى من قبل الحكومة سيكون تعزيرا للممثل المتجسدة فى الدستور، المرافقة لحرية الصحافة وتكوين التنظيمات.

والحكم جدير بالاهتمام بصفة خاصة بسبب نطاق تطبيقه الواسع لأقصى حد. والواقع، أن المحكمة قضت بأن أى محاولة تشريعية لإصدار ترخيص للصحفيين ستنتهك الحق فى حرية التعبير، بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه تلك المحاولة.

(١) عضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، رأى استشارى ١٣٥٠٠٠/٥٨٥-١٣٥٠٠٠
نوفمبر ١٩٨٥، السلسلة أ، رقم ٥ الفقرة ٧٧.

(٢) كوسوما ضد المدعى العام، ٢٢ أغسطس ١٩٩٧، ٩٥/III/29/59.

الإطار ٣٥ - نظام الاعتماد في المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، تطبق هيئة البطاقة الصحفية بالمملكة المتحدة مخططا لإصدار البطاقات الصحفية أو بطاقات وسائل الإعلام للعاملين المهنيين في وسائل الإعلام. والمخطط كانت تيسره شرطة لندن العاصمة في ١٩٩٢، بالتعاون مع كل هيئات الصناعة الكبرى، بهدف إنهاء تكاثر البطاقات الصحفية وتشجيع الاتفاق على بطاقة صحفية معترف بها من الجميع.

والهيئة مكونة من ست عشرة "جهة حارسة للبوابة" وجميعها نقابات قومية وروابط مهنية تمثل الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الأخرى التي تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والمبثوثة. وتصدر الجهات الحارسة للبوابة بطاقات لأعضائها وهي مسنولة عن ضمان الالتزام بالشروط. والبطاقة معترف بها رسميا من كل قوات الشرطة في المملكة المتحدة ومعترف بها بحكم الأمر الواقع من قبل الهيئات العامة الأخرى.

التنظيم الذاتي

نظم التنظيم الذاتي هي الوسيلة الأكثر فاعلية للنهوض بالمعايير المهنية، وحيث تقوم مثل هذا النظم، لا توجد حاجة إلى فرض نظام تشريعي. وعندما يتم فرض نظم تشريعية للنهوض بالمعايير المهنية، ينبغي أن تطبق على منافذ وسائل الإعلام المطبوعة وليس على الصحفيين فرادى، وأن تشرف عليها هيئات مستقلة. وينبغي أن تكون للصحفيين حرية إقامة روابط مهنية من اختيارهم وحدهم.

والنظم التي تهدف للنهوض بالمعايير المهنية وسيلة مهمة ليس فقط للحماية من استقاء الأخبار الضارة وغير الدقيقة من وسائل الإعلام، ولكن أيضا لتعزيز

التوعية الشاملة لمخرجات وسائل الإعلام. وهي تستطيع بذاتها أن تسهم فى بناء الثقة فى وسائل الإعلام وتيسير قدرتها على النهوض بالتنمية القائمة على المشاركة والمنصفة. وفى القوت نفسه، فإن عندما تسمح هذه النظم للموظفين بأن يقوموا بدور الإشراف، فإنها قد تقوض بصورة خطيرة استقلال وسائل الإعلام ومن ثم قدرتها على العمل كمنعقب لأخطاء الحكومة.

وحق الصحفيين فى إقامة هيئات مهنية مستمد من الحق فى حرية التعبير والحق فى حرية إقامة التنظيمات على حد سواء. وتستطيع مثل هذه الهيئات أن تلعب دورا مهما فى الدفاع عن حرية وسائل الإعلام بصفة خاصة فى المجتمع، وكذلك حماية أعضائها فرادى.

ومن جانب آخر، فإن اشتراط أن ينتمى الصحفيون إلى هيئة مهنية معينة أو غيرها قد اعتبرته المحاكم الدولية انتهاكا لحق الحرية فى التعبير. فعلى خلاف المهن الأخرى، فإن لكل إنسان الحق فى أن يمارس الصحافة، ومع نظم الترخيص، ينبغى ألا يخضع هذا لاشتراطات رسمية، بما فى ذلك اشتراط الانتماء إلى هيئة مهنية محددة^(٢). أن فرض معايير مهنية على الصحفيين بحكم القانون هو قمع لا يحقق هدفا مشروعاً ولا يحتمل أن يكون فاعلاً فى التطبيق. وكما سلف بيانه، فإن تنظيمات الشكاوى التشريعية تهدف إلى دفع منافذ الإعلام لتوفير علاج مناسب لها، حتى لا تكون هناك حاجة ليمتد شمولها إلى الصحفيين فرادى.

ففى إندونيسيا مثلا، فإن للصحفيين حرية تنظيم أنفسهم فى روابط أو اتحادات مهنية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٧ من قانون الصحافة الإندونيسى الصادر فى ١٩٩٩ على أن:

(٢) انظر العضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، مذكرة.

١- للصحفيين حرية اختيار الرابطة المهنية.

٢- لدى الصحفيين مدونة لأخلاق مهنة الصحافة^(٣).

وقد حدد كثير من روابط الصحفيين معايير مهنية لأعضائها. وفي بعض الحالات، فإن هذه القواعد هي مجرد مبادئ توجيهية طوعية، في حين أنها شروط للعضوية في أحوال أخرى. فلدى رابطة الصحفيين في هونج كونج مثلا، مدونة لأخلاقيات المهنة بها نحو ١١ قسما تحدد معايير أنشطة الصحفيين. وعلى سبيل المثال، فقد جاء في القسم ٤:

على الصحفي أن يصحح فوراً أي عدم دقة ضار، وأن يكفل أن يلقى التصحيح والاعتذار الإبراز الواجب وأن يوفر حق الرد للأشخاص الذين تم انتقادهم عندما تكون للموضوع أهمية كافية.

وعند ارتكاب انتهاك خطير لهذه المعايير، يمكن طرد الصحفي من الرابطة، لكن هذا لا يحرم المرء من حق العمل كصحفي. وتوجد روابط أو اتحادات مهنية مماثلة في كثير من البلدان.

حماية المصادر

للصحفيين الحق في حماية سرية مصادر معلوماتهم، والذي بدونه يتقوض تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم إلى عامة الناس.

تعتمد قدرة وسائل الإعلام على إعلام الناس عامة على التدفق الحر للمعلومات إلى وسائل الإعلام. وغالبا ما يعتمد الصحفيون على آخرين للتزود

(٣) ترجمة غير رسمية للقانون الوطني لجمهورية إندونيسيا، رقم ١٩٩٩/٤٠ بشأن الصحافة، متوافر في: http://web.amnesty.org/Library/index/engasa_210442003.

بالمعلومات المتعلقة بقضايا تهم الصالح العام، بما في ذلك الأفراد الذين يتقدمون بمعلومات سرية أو حساسة، والذين يعرفون بالمصادر السرية. وفي كثير من الحالات، فإن عدم ذكر الاسم يعد شرطاً مسبقاً لنقل المعلومات من المصدر للصحفي، على سبيل المثال خشية الانعكاسات التي قد تؤثر سلباً على سلامة المصدر الجسدية أو أمنه الوظيفي. وما لم يستطع الصحفيون الإبقاء على هوية مصادرهم سرا، فإن هذه المصادر ستتضرب، وتتقوض قدرة الصحفيين على استقاء الأخبار للصالح العام بصورة خطيرة.

وترتبط حماية المصادر أوثق الارتباط بدور وسائل الإعلام كمتعقب لأخطاء الحكومة والقوى الفاعلة الاجتماعية الأخرى. ويعمل إفصاح المصادر عن المعلومات للصحفيين بمثابة صمام أمان إعلامي مهم، يساعد على ضمان أن تصل المعلومات التي تهم الصالح العام، خاصة عند ارتكاب الأخطاء، لعامة الناس. وفي هذه الأوضاع تحديداً يرجح أن تطالب المصادر بحماية سرية هوياتها قبل أن ترغب في الإفصاح عن المعلومات في المحل الأول.

وكثير من الصحفيين مقيدون بمدونات أخلاق المهنة فيما يتعلق بالكشف عن مصادرهم السرية. ولكن، بمقتضى الضمانات الدولية لحرية التعبير، فإنه يتعين أن يستفيدوا أيضاً من الحماية القانونية في هذا الصدد. والواقع أنه يتعين أن يستفيد جميع المنخرطين بطريقة كبيرة في الحفاظ على تدفق المعلومات العامة للناس من هذا الحق.

وفي بعض البلدان، تعد حماية المصدر ضماناً دستورية. وهذه هي الحال مثلاً في الأرجنتين، حيث تنص المادة ٤٣ (٣) على "سرية مصادر المعلومات الصحفية". وفي حالات أخرى، حظى هذا الحق بحماية تشريعية^(٤)،

(٤) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ينص القسم ١٠ من مرسوم ازدراء المحكمة على بعض الحماية من الإكراه على الإفصاح عن المصادر، كما يلي: لا يجوز لأي محكمة أن تطالب شخصاً ما بالإفصاح، كما لا يعد المرء مذنباً بازدراء المحكمة لرفض الإفصاح عن مصدر المعلومات المتضمنة في المطبوع الذي يعد مسنولاً عنه، ما لم يقر في ضمير المحكمة أن الإفصاح ضروري لصالح العدالة أو الأمن القومي أو لمنع وقوع اضطراب أو جريمة.

فى حين أنه فى حالات أخرى، أسندت المحاكم الوطنية حق حماية سرية مصادر المعلومات إلى ضمانات دستورية لحرية التعبير. ففى نيجيريا مثلا، حكمت المحكمة العليا فى ولاية لاجوس بأن مجلس الشيوخ فى الجمعية الوطنية قد تجاوز سلطاته فى استدعاء صحفى للإفصاح عن مصادر سرية فى مقال كان قد كتبه. وخلصت المحكمة إلى أن الاستدعاء تدخل فى حق الصحفى فى حرية التعبير كما كفلها الدستور. وذكرت المحكمة:

الإطار ٣٦ - المعايير الدولية بشأن حماية سرية المصدر

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصورة واضحة حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم:

إن حماية مصادر الصحفيين من الشروط الأساسية لحرية الصحافة كما يترأى فى القوانين ومدونات السلوك المهني فى عدد من الدول المتعاقدة، وكما أكدته صكوك دولية عديدة بشأن حرية الصحفيين. فبدون هذه الحماية، قد تحجم المصادر عن مساعدة الصحافة فى إعلام عامة الناس بالأمور التى تتعلق بالصالح العام. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتقوض الدور العام الحيوى للصحافة فى تعقب الأخطاء وقد تتأثر سلبا قدرة الصحافة على تقديم معلومات دقيقة ويعول عليها. وبمراعاة أهمية حماية المصادر الصحفية بالنسبة لحرية الصحافة فى مجتمع ديمقراطى، والتأثير المثبط المحتمل لنظام ما للإفصاح على ممارسة تلك الحرية، فإن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يتفق مع المادة ١٠ ما لم يبرره شرط غالب فى الصالح العام^(١).

(١) جودوين ضد المملكة المتحدة، ٢٧ مارس ١٩٩٦، الطلب رقم ١٧٤٨٨/٩٠، الفقرة ٣٩.

وبسبب هذه القضية جزئياً، اعتمدت لجنة الوزراء التوصية RC200077 بشأن حق الصحفيين في عدم الإفصاح عن مصادر معلوماتهم^(١). وقد أسهبت التوصية بشيء من التفصيل حول طبيعة هذا الحق.

وبالمثل، ينص المبدأ ١٥ من إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا على:
عدم مطالبة الممارسين في وسائل الإعلام بالكشف عن المصادر السرية للمعلومات أو الإفصاح عن مواد أخرى مكرسة لأهداف صحفية إلا بما يتفق مع المبادئ التالية:

- أن تكون هوية المصدر ضرورية للتحقيق في جريمة خطيرة وإحالتها للقضاء، أو للدفاع عن شخص متهم بجريمة جنائية^(٢).
- أن يرجح الصالح العام في الإفصاح الإضرار بحرية التعبير.
- أن يصدر أمر بالإفصاح من المحكمة بعد نظر الدعوى بالكامل.

كما اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بالحق الخاص للمراسلين الحربيين في عدم الإدلاء بالشهادة ضد من قدم لهم المعلومات استناداً إلى نفس المبادئ الواردة في قضية المحكمة الأوروبية^(٣).

(١) تم اعتماده في ٨ مارس ٢٠٠٠.

(٢) اعتمده اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في دورتها ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣) المدعى العام ضد رادوسلاف برينيانين ومورمرتاليك (قضية راندال)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (غرفة الاستئناف) J/P.I.S/715-e (١١ ديسمبر ٢٠٠٢).

الإطار ٣٧ - ألمانيا: حق الصحفيين في سرية المصادر

تنظيم الصحافة في ألمانيا مسألة تتعلق بالولايات في المحل الأول. وتشمل قوانين الصحافة في معظم الولايات حكما يمنح الصحفيين حق رفض الكشف عن هوية مصادرهم السرية. والمادة ٢٤(١) من قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية نموذج لذلك^(١)، إذ تنص على:

يجوز للمحررين والصحفيين والناشرين والقائمين بالطباعة وغيرهم من المشاركين في إنتاج أو طباعة المواد المطبوعة الدورية بصفة مهنية أن يرفضوا تقديم شهادة عن شخصية المؤلف، الراسل، أو المؤتمن على أسرار بند ما نشر في القسم التحريري من الصحيفة أو معلومات مبلغة مكرسة جزئيا أو كليا لهذا المطبوع أو عن محتواه.

ويوفر هذا امتيازاً مطلقاً، لا يقبل أي استثناء. وتجعل الفقرات الفرعية ٢ و٣ و٤، الدليل الذي يفصح عن مصدر سري غير مقبول في المحاكم إذا تم الحصول عليه من خلال مصادرة المواد أو البحث في المرافق، ما لم، يكن (الطرف الذي يخصه الدليل) مشتبهاً به على نحو ملح على أنه مرتكب جريمة جنائية أو مشارك فيها.

كما تنص القوانين الاتحادية على تقديم دعم قوى لحماية المصادر السرية، خاصة في القضايا المدنية. وينص القسم ٣٣ من قانون الإجراءات المدنية على أنه عندما تُسَر المعلومات لأشخاص بسبب مهنتهم، بما في ذلك الصحافة، يحق لهؤلاء الأشخاص أن يرفضوا تقديم الشهادة بشأن هذه الحقائق ما لم يوافق مصدرهم على الإفصاح. ويرخص القسم ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية للصحفيين بأن يرفضوا تقديم الشهادة فيما يتعلق بمضمون أو مصدر المعلومات التي أعطيت سرا.

(١) قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية الصادر في ٢٤ مايو ٢٠٠٦، في كتيب عن قانون الصحافة في ألمانيا أصدرته وزارة الإعلام (١٩٨٩)، ص ١٤. انظر أيضا المادة ١٩ من قانون وممارسة الصحافة (لندن: المادة ١٩، ١٩٩٣) ص ص ٩٢، ٩٣.

من المعروف للجميع أن من يعبرون عن الرأي أو ينقلون الأفكار والمعلومات من خلال وسيلة كالصحف أو أى وسيلة أخرى لنشر المعلومات، يحظون بدرجة من السرية بحكم القانون العرفى والعادات المتبعة. فكيف بغير ذلك يعمل ناشر المعلومات إن لم يطمئن من يزودونه بمثل هذه المعلومات إلى الحماية من تحديد الهوية أو الإفصاح^(٥).

وبالمثل أكدت المحكمة العليا فى برمودا حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر المعلومات فى القضايا التى تشمل الصحفيين كشهود^(٦).

وهكذا، يعترف القانون الدولى والممارسة الوطنية بأهمية حماية سرية المصادر باعتبارها جانبا من جوانب حرية التعبير. ولا يمكن تجاوزها بصورة مشروعة إلا فى ظروف محددة. وبصفة خاصة يتعين عدم السماح بالإفصاح جبرا عن مصدر إلا بأمر من المحكمة ولخدمة مصلحة أسمى، مثل حق شخص متهم فى الدفاع عن نفسه.

وحيثما يمكن الحصول على معلومات بوسائل أخرى، لا يمكن تبرير الإفصاح الجبرى عن المصدر باعتباره ضرورة. وإضافة لذلك، لا يمكن تبرير إصدار أمر بالإفصاح عن المصدر إلا حيث يرجح الصالح العام فى الحصول على المعلومات الإضرار بحرية التعبير.

حق التصحيح أو الرد

يمكن لحق التصحيح أو الرد أن يوفر وسيلة فاعلة وملائمة للرد على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد

(٥) تونى مومو ضد مجلس الشيوخ بالجمعية الوطنية (١٩٨١) 105 INCIR.

(٦) شركة برمودا للتأمين من الحرائق والتأمين البحرى المحدودة (تحت التصفية) ضد إف إم المحدودة وآخرين، القضاء المدنى ١٩٩٥، رقم ٧ (محكمة برمودا العليا).

أنه يمثل قيّدا على حرية التعبير، ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحدّ من إمكان إساءة استخدامه.

ويهدف كل من حق التصحيح وحق الرد إلى جبر الضرر الناجم عن أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء بدون الحاجة للجوء إلى رفع قضايا مطولة ومكلفة أمام المحاكم. وهما بذاتهما يستطيعان النهوض بمعايير أكثر مهنية في وسائل الإعلام في حين يتفان قليلا على حرية الصحافة. والمرجح أن تشجع زيادة الطابع المهني، كما سلف القول على زيادة الثقة في وسائل الإعلام، ومن ثم تيسر قدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية والمشاركة الديمقراطية.

بيد أنه تجدر ملاحظة أن مثل هذا الحق في الرد يشير إلى تنظيم وسائل الإعلام باعتبارها ناشرا، وليس للصحفيين المنخرطين في هذا فرادى.

ورغم أن الحق في التصحيح والحق في الرد يشار إليهما عادة معا، فإنهما يمثلان علاجين مختلفين للغاية. فحق التصحيح يعني ضمنا الحق في الشكوى من أوجه عدم الدقة في وسائل الإعلام، وأن تؤدي هذه الشكوى عند تأييدها إلى تصحيح أوجه عدم الدقة تلك. وفي معظم الأحوال، يمثل حق التصحيح السريع وسيلة فاعلة ومناسبة لإصلاح أي أخطاء حقيقة في وسائل الإعلام. وهو يطرح تهديدا ضئيلا للاستقلال - حيث إنه لا يطبق إلا في ظروف واضحة ومحدودة جدا ويسيطر منفذ الإعلام على مضمون التصحيح - ومع ذلك، فهو يوفر وسيلة سريعة ومنخفضة التكلفة لتبديد أوجه عدم الدقة.

ومن جانب آخر، فإن حق الرد يمنح بصورة فعالة الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام وإدلاء المرء بدلوه. ونتيجة لذلك فهو أكثر مدعاة للخلاف وعرضة لإساءة الاستخدام^(٧). وفي حين أن حق الرد يمكن أن يكون أقل مشقة بالنسبة

(٧) أسقطت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق الرد الإلزامي بالنسبة لوسيلة إعلام مطبوعة على أساس أنه تدخل غير دستوري في الحق في حرية الحديث الوارد في التعديل الأول. انظر شركة ميامي للنشر ضد تورنييلو، ٤١٨؛ الولايات المتحدة ٢٤١ (١٩٧٤). بيد أن المحكمة العليا أقرت حق الرد لوسائل الإعلام المبتوثة. انظر شركة رديون للبت ضد لجنة الاتصالات الاتحادية، ٣٩٥ الولايات المتحدة ٣٨٧ (١٩٦٩). ولا يوجد أي حق في الرد على وسائل الإعلام المطبوعة في بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة.

للتصحيح من إجراءات المحاكم المطولة والمكلفة، فإن دعاء حرية وسائل الإعلام يؤكدون بصفة عامة أنه يجب أن يكون طوعيا، وليس منصوصا عليه في القانون. وفي بعض البلدان، يمكن المطالبة بحق الرد في طائفة من الظروف التي لا تتطوّر على أي ضرر لحق بالمتظلم. وذلك عرضة لإساءة الاستخدام ويمكن أن يسفر عن عزوف وسائل الإعلام عن المشاركة في النقد، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بحق الرد، ومن ثم العجز عمليا عن القيام بدورها في تعقب الأخطاء.

وتبين المعايير الدولية والقانون والممارسة الوطنيين (الإطار ٣٨) الشروط التالية لأي حق في الرد:

- ١- يتعين ألا يكون توفير فرصة الرد مطلوبا لإردا على بيانات كاذبة أو مضللة وتنتهك مصلحة مهمة للمطالب بها، ويتعين عدم السماح باستخدام الرد للتعليق على آراء لمجرد أن القارئ أو المشاهد لا يحبها.
- ٢- حق الرد يجب أن يلقى إبرازا مماثلا للمقال أو البث.

الإطار ٣٨ - المعايير الدولية والمقارنة بشأن حق الرد

حق الرد شكل مفضل للإنصاف في كثير من أنحاء العالم. فالمادة ١٤ (١) من الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان على سبيل المثال، تطالب فعليا الدول الأطراف بأن تطبق إما حق الرد أو حق التصحيح^(١). وبالمثل يؤيد قرار اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا بإقرار حق الرد، ويحدد القواعد التفصيلية لممارسته، بما في ذلك أنه يمكن التفاوض عنه لمصلحة عامة موازية^(٢). وقضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأنه ينبغي الوفاء بعدد من الشروط قبل أن يصبح سريان الحق ممكنا:

(١) انظر أيضا سريان حق الرد أو التصحيح، رأى استشاري OC-7/85، السلسلة أ، رقم ٧ (٢٩ أغسطس ١٩٨٦).

(٢) انظر القرار (٧٤) ٢٦ بشأن حق الرد - وضع الفرد بالنسبة للصحافة، اعتمد في ٢ يوليو ١٩٧٤.

- ١- يجب أن تكون هناك "إساءة خطيرة بصورة كبيرة".
- ٢- يجب أن تنشأ هذه الإساءة من بيان لا تدعمه حجج معقولة.
- ٣- في حالة "المصلحة الأيديولوجية"، يتولى الشخص الذى يرد تمثيل الجماعة"، ويكون لشخص واحد فقط، هو الذى يرد أولاً، الحق فى الرد باسم كل الذين يمكن أن يكونوا قد تعرضوا للإساءة من جراء نفس البيان.
- ٤- ينبغى نشر التصحيح أو الرد فى نفس الوسيلة للاتصال، وفى نفس المكان وبنفس الإبراز مثل البيان المسيء.
- ٥- يجب أن تكون المساحة المخصصة للرد كافية لتحقيق الغرض منه^(١). وفى قضية لاحقة، قضت المحكمة نفسها بأن الحق لا يمكن استخدامه للرد على الآراء، وإنما على الحقائق فحسب^(٢).

(١) أكمكديجان ضد سوفوفتس، فالوس ٣١٥ : ١٤٩٢ (٧ يوليو، ١٩٧٢).

(٢) بتحريك ضد باجينا ١٢، فالوس ٣١٥ : ١٤٩٢، CSJN، المحكمة العليا لعدالة الأمة (١٦ أبريل ١٩٩٨).

- ٣- ينبغى أن يتناسب الرد فى الطول مع المقال أو البث الأسمى.
- ٤- يجب أن يقتصر الرد على تصحيح الحقائق غير الصحيحة أو المضللة فى النص الأسمى، وألا يستغل كفرصة لطرح قضايا جديدة أو التعليق على حقائق صحيحة.
- ٥- ينبغى ألا تطالب وسائل الإعلام بأن تنشر ردا تعسفيا أو غير قانونى.

الباب الثالث

النهوض بالبت التعددى والمستقل

نظرة عامة

يمكن للبت كما رأينا فى الباب الأول، أن يلعب دورا كبيرا، ليس فقط فى الإعلام والتربية والتسلية، ولكن أيضا بتوفير منبر لأراء كل الناس، ويسر المشاركة فى الحوكمة، وإخضاع القادة والمسؤولين للمساءلة، والإسهام فى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وقائمة على المشاركة.

ولا يمكن للحكومات أن تحقق هذه الأهداف لوحدها. لكنها تستطيع أن تطبق سياسات مفصلة لكى تخلق إطارا للبت، تتوافر له فى مجموعه القدرة على إنتاج طائفة شتى من الخدمات عالية النوعية. ويجب أن تكون هذه الخدمات فى متناول الجميع، وأن تخدم أهداف التنمية المنصفة والمستدامة، وتنهض بفرص الحصول على المعلومات، والخضوع للمساءلة والمشاركة.

ولا ريب أن البت يمكن أن يكون قوة قادرة على تحقيق الحوكمة الجيدة، ولكن يمكن أيضا استخدامه كأداة للسيطرة الاجتماعية، وسيلة لتحقيق مصالح سياسية وفئوية، بل كوسيلة لإثارة المنازعات والحروب. والتوترات المتشابكة التى تولدها الرغبات المتضاربة لتعزيز الخضوع للمساءلة، تستخدم البت كأداة لسياسة الدولة، وتستغل وسائل الإعلام لمصالح فئوية، وتلبية مطالب المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية بإصلاح وسائل الإعلام، وتحقيق الفرص الاقتصادية التى يتيحها البت وراء مختلف الاتجاهات فى سياسة البت وممارساته فى كل أنحاء العالم.

وقد حاج الباب الأول بأن المشهد الإعلامى الذى ينهض بالخضوع للمساءلة والمشاركة والتنمية يقتضى تنوع المضمون، وإن كان يقتضى أيضا تنوع الملكية

وأشكال الملكية، بما فى ذلك الملكية التجارية وغير التجارية والعامّة والمجتمعيّة على الصعيدين الوطنى والمحلى. ويتطلب الأمر تدخلات محددة فى السياسة، أساسا من خلال نظام للتنظيم، للنهوض بقطاع البث متعدد الوجه الذى يعترف بالمصالح المختلفة التى على المحك والمزايا والقيم الخصوصية لمختلف أنواع البث، ولكل منها منطقه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى المتميز.

إن تنمية قطاع للبث متعدد الطبقات أمر ممكن، دليل ذلك ظهوره التاريخى فى معظم مناطق العالم، مع اختلاف كبير فى التركيز حسب السياق. كما يعكس ظهوره التطلعات المتبناه على نطاق واسع بين الحكومات والناس بأن يكون هذا نهجا يستحق السعى وراءه، حتى وإن فشل كثيرون فى تطبيقه بصورة فاعلة.

وفى الفصول التالية، حددنا العناصر الجوهرية للممارسة الجيدة التى تشكل سياسة عريضة وإطارا قانونيا وتنظيميا للبث من أجل تحقيق الصالح العام، كما ناقشنا فى الباب الأول. وقد استندنا إلى الضمانات المعترف بها دوليا بشأن حرية التعبير والحصول على المعلومات، إلى جانب أمثلة محددة من بلدان شتى عن كيفية وضع هذه موضع التطبيق.

ويناقد الفصل التاسع الممارسات الجيدة فى تشكيل هيكل وولاية وهيئة العاملين والإجراءات فى وكالات تنظيم البث، ويحدد المبادئ الأساسية، بما فى ذلك الاستقلال والسلطان الأهلية. كما يسلم بأن خطر الإخفاق التنظيمى، بما فى ذلك استحواد المصالح المتمرسّة، قائم دوما، ويتطلب الأمر تعويضه بهيكل مؤسسى يقظ وقوى وله سلطانه.

وينظر الفصل العاشر خصيصا فى تنظيم مضمون البث. فمتى وأين يكون هناك ما يبرر للسياسة والتنظيم أن يحاول التأثير على مضمون البث، إما بصورة مباشرة من خلال تنظيم الطابع العام للمضمون، وإما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلق بالوسائل التقنية للبث؟ ويتم تقصى هذا السؤال وبعض من الرد عليه بدرجة من العمق.

وتركز الفصول من الحادى عشر إلى الثالث عشر على التوالى على ثلاثة قطاعات أساسية للبحث: بث الخدمة العامة، والبحث المجتمعى، والبحث التجارى. وفى كل حالة، نبحث الهياكل ذات الصلة، المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالترخيص، ونظم التدقيق والموازنة المطلوبة لضمان النهوض بأهداف الصالح العام، وهياكل التمويل الممكنة والملائمة.

الفصل التاسع

التنظيم ودور الحكومة

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي أن يكون تنظيم البث من مسئولية هيئة تنظيمية مستقلة يتم إنشاؤها على أساس تشريعي لها سلطات وواجبات محددة في القانون صراحة.
- يجب أن يكون استقلال هيئة تنظيم البث كافيا ومحميا بصورة صريحة من التدخلات، خاصة التدخل ذى الطابع السياسى أو الاقتصادى.
- يتعين أن تنهض هيئة تنظيمية تمارس سلطات فى مجال البث بواجب أساسى هو تعزيز الصالح العام، وأن تولى اعتبارا خاصا للحق فى حرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمة.
- ينبغي أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة تنظيم البث المستقلة عادلة ومفتوحة وشفافة ومنصوصا عليها فى القانون. ويجب أن تهدف لضمان الخبرة والتجربة ذات الصلة. وتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل.
- عملية التعيين يتعين ألا يهيمن عليها حزب سياسى بعينه، ومصصلحة تجارية محددة وتتبعى مطالبية الأعضاء المعينين بالعمل بصفتهم الفردية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
- فى ممارسة هيئة تنظيم البث المستقلة لسلطاتها، يجب أن تكون مدعوة بحكم القانون للعمل بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك من خلال التشاور العام حول سياساتها وإجراءاتها.

- يجب أن تُصطَحَب كل قرارات هيئة تنظيم البث المستقلة بأسباب مكتوبة.
- يجب أن تخضع هيئة تنظيم البث المستقلة لإشراف القضاء، ويجب أن تخضع للمساءلة رسمياً أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأحزاب مثل البرلمان أو لجنة برلمانية تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.
- تجب مطالبة هيئة تنظيم البث المستقلة بحكم القانون بأن تنشر تقريراً سنوياً.
- يجب ضمان إيراد جارٍ ويعوّل عليه لهيئة التنظيم المستقلة للبث، ينص عليه القانون ويكون كافياً للقيام بأنشطتها بفاعلية وبدون تدخل.

مقدمة

إذا ما كان تنظيم البث بأيدي الحكومات، أو يخضع لتأثير مصالح اقتصادية قوية، فيمكن أن يصبح في الواقع مثل ممارسة حراسة البوابة والتحكم فيها وعقبة أمام تعزيز تعددية الإعلام وتنوعه. ويمكن للتوزيع الانتقائي لامتيازات البث بقصد مكافأة جماعات بعينها وتفضيلها عن جماعات أخرى، أن يخنق النقاش الديمقراطي وتعددية الرأي. وبالمثل، يمكن للعقوبات التنظيمية أن تحبط ممارسة حرية التعبير وتحد من استقلال وسائل الإعلام. وهكذا، فإن الاتجاه في معظم المناطق يسير نحو نظام يتم بمقتضاه وضع تنظيم البث بين يدي هيئة مستقلة للتنظيم تشكل بطريقة تعكس تنوع المصالح، مع سلطات وواجبات محددة بوضوح وإجراءات تشغيل شفافة وخاضعة للمساءلة.

وتوفر الهيئة المستقلة لتنظيم البث وسيلة للنهوض بقطاع متوازن للبث وتطويره، قطاع يمكن أن تتعايش فيه جنباً إلى جنب تعددية جهات البث التجاري والخاص بالخدمة العامة وغير الساعي للربح والمجتمعي. وقد يكون من مهامه، إلى جانب أشياء أخرى، تشجيع الأشكال المتعددة للملكية، والنهوض بمضمون الخدمة العامة والمحلية، والوفاء باحتياجات مجموعات بعينها، بما في ذلك الأقليات اللغوية والثقافية، ومراعاة المساواة في الفرص، وضمان احترام البث لمعايير المجتمع المقبولة بصفة عامة، على سبيل المثال تلك المقررة لحماية الأطفال.

الإطار ٣٩ - فرنسا: من الاحتكار للتنوع

كانت الدولة في فرنسا تحتفظ حتى عام ١٩٨٢، بسيطرة احتكارية على البث. وفي عام ١٩٨٦، تم اعتماد قانون حرية الاتصال (رقم ٨٦-١٠٨٧) وينص على إنشاء هيئة جديدة للتنظيم، المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية. وظهر

المجلس إلى الوجود في ١٣ فبراير ١٩٨٩، وكلف بالقيام بدور مزدوج لضمان حرية البث في فرنسا والنهوض بها. وتتص المادة ٣-١ على أن المجلس سلطة مستقلة تضمن ممارسة حرية الاتصال السمعي البصري بالنسبة للإذاعة والتلفزيون بأى وسيلة للاتصال الإلكتروني بموجب الشروط التي يحددها القانون الحالي^(١). وإلى جانب جهات البث المملوكة ملكية عامة، وضع المجلس الإطار التنظيمي الراهن لترخيص البث التجاري والمجتمعي.

(١) القانون المعنى بحرية الاتصال رقم ٨٦-١٠٨٧ الصادر في ١٩٨٦ (معدل). متاح في:

www.csa.fr.

ويمكن أن يعهد بمسئولية وظائف هيئة تنظيم البث إلى هيئة مستقلة بذاتها، ويمكن إدراجها ضمن مسؤوليات هيئات مختلفة، ويمكن أن تشكل مجرد جزء من وظائف هيئة لتنظيم الاتصالات لها مسؤوليات أعرض.

وتقليد مختلف وظائف الاتصال - تخطيط الطيف، معايير المضمون، معالجة الشكاوى - لأكثر من هيئة تنظيم واحدة يمكن أن يؤدي لازدواج الجهود والتكلفة وقد يربك عامة الناس أيضا. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المستصوب عند تكييف الممارسات الجيدة لتتفق مع ظروف بلد معين، إجراء نوع من تقسيم مسؤوليات التنظيم بين هيئات مختلفة. وقد يعد ذلك أمرا مفضلا عن إقامة هيئة للتنظيم قوية بصورة مفرطة، غير مستقلة بما يكفي عن الحكومة أو المصالح المعنية الأخرى.

وفي معظم البلدان، كان تنظيم البث تاريخيا متميزا عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وعن الطيف اللاسلكي. وفي السنوات الأخيرة، كان الاتجاه هو

أن تحل محل نظم التنظيم المتميزة للبحث، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترددات اللاسلكية، هيئة تنظيمية واحدة للاتصالات مثل ICASA فى جنوب أفريقيا، و OFcom فى المملكة المتحدة. بيد أن فكرة هيئة التنظيم الواحدة ليست بجديدة بأية حال. فقد أقيمت لجنة الاتصالات الاتحادية فى الولايات المتحدة وفق هذه الأسس فى عام ١٩٣٤.

وفى حين يتوقع أن تسفر إقامة هيئة تنظيم واحدة مسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والبحث على حد سواء عن تماسك أكبر فى السياسة فى مجال تنظيم الاتصالات، فإن تقليد هيئة تنظيم واحدة، طائفة واسعة من سلطات التنظيم، يزيد كثيرا من أهمية قدرة هيئة التنظيم على التمييز بوضوح بين خصوصيات كل مجال من مجالات مسؤولياتها والوفاء بأعلى معايير الممارسة الجيدة فى كل منها.

تهديدات للاستقلال

كما سبق توكيده، فإن استقلال هيئة التنظيم يمكن أن يتعرض للتهديد من عدة اتجاهات.

وخطر "استحواذ" مصالح متحزبة على هيئة التنظيم خطر كبير ومستمر^(١). ويحدث الاستحواذ عندما يتزايد بصورة مفرطة تأثير المصالح المتمرسنة فى الصناعة التى تنظمها هيئة التنظيم على حساب المصلحة العامة التى قصد بها خدمتها، على مناصب وأعمال وكالة التنظيم الحكومية. ويمكن أن ينشأ خطر أكبر للاستحواذ بصورة فطرية من داخل الهياكل القانونية والمؤسسية المعيبة فى تأسيس

(١) هناك أدبيات كثيرة جدا قدمها منظرو الاستحواذ، وكان كثير منها. وإن لم تكن كلها، صادرا من الولايات المتحدة. بيد أن أدبيات محدودة جدا متوافرة عن خصوصيات الاستحواذ التنظيمى على قطاع البحث فى البلدان النامية.

هيئة للتنظيم أو يمكن أن تبرز تدريجيا عبر فترة ممتدة من الزمن، والبلدان الغنية ذات الخبرة الطويلة في التنظيم المستقل ليست مستثناة من ذلك^(٢).

وتتخذ هيئات التنظيم قرارات لها تداعيات اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة لكيانات الإعلام الخاصة، إذ تمنح التراخيص وتسحبها، وتفرض شروطا أقل أو أكثر إرهابا وتضبطها، وهو ما يمكن أن يؤثر كثيرا على إمكانات نمو مشروعات الإعلام وإيراداتها وربحياتها^(٣)، رغم أن القصد منه حماية المصلحة العامة. ويستتبع هذا التأثير، خطر الفساد بين العاملين في التنظيم وعملية اتخاذ القرارات، ويؤكد أيضا أهمية ضمانات مثل الشفافية وآليات "كشف المستور". كما يمكن أن يسفر الضغط والاستمالة اللذان تقوم بهما مصالح الإعلام على هيئة التنظيم عن قرارات ونتائج تنظيمية تحابي مصالح وسائل الإعلام الخاصة، خاصة حين تكون قدرة هيئة التنظيم محدودة في مجال البحث والتحليل والعلاقات العامة. وعندما يستهدف مثل هذا الضغط والاستمالة من قبل صناعة الإعلام الحكومات، فإنه يمكن أيضا أن يقلص استقلال هيئة التنظيم تجاه الهيئات الخاضعة للتنظيم، سواء في زمن إنشائها أو من خلال تعديل التشريع.

وإضافة لذلك، فإن مصالح الإعلام في وضع جيد للتأثير على الرأي العام، ومن ثم على أعمال المسؤولين المنتخبين انتخابا عاما وأعضاء الحكومة. ويمكن أن

(٢) للاطلاع على وجهة نظر عن القضية في الولايات المتحدة انظر: أنتوني ي. فارونا، تغيير القنوات وسد الثغرات: فشل وعلاج تنظيم تليفزيون البث الأمريكي، مجلة مينيسوتا للقانون والعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٦، عدا ١ ٢٠٠٤-٢٠٠٥، متاح في:

SSRN:<http://ssrn.com/abstract=921132>.

(٣) تورطت هيئة التنظيم البولندية في فضيحة فساد في ٢٠٠٣، كانت الملكية المتبادلة فيها هي القضية، برنامج الرصد والمناصرة في الاتحاد الأوربي بمعهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوربا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، ٥٢، متاح في: <http://www.cumap.org>.

يشكل "الباب الدوار المفتوح" بين المنظم ومن يخضعون لتنظيمه، حيث يتردد العاملون الرئيسيون جينة وذهابا فيما بينهما، ومع ضالة الحماية من تضارب المصالح، مشكلة لجهات التنظيم فى كل مكان. ويمكن أن تكون الاتصالات المستمرة والمتباينة، الرسمية وغير الرسمية بين جهات التنظيم وهيئات البث التجارية، وكذلك القوة الاقتصادية الكبيرة لوسائل الإعلام، من بين أسباب ما جرى وصفه باعتباره نهجا "ناعما" تجاه تنظيم هيئات البث الخاصة فى أوروبا الغربية. ويتسم هذا النهج بالرخاوة فى تنفيذ شروط الترخيص والعزوف عن استخدام السلطات المتاحة، بين أمور أخرى^(٤).

وإصدار التشريعات لتجنب هذا الاستحواذ ليس سهلا ولا مباشرا، وجوانب المناخ الذى يمكن من أسباب القوة المعروضة فى الباب الثانى وثيقة الصلة هنا، خاصة الفرص القوية للوصول إلى تشريع للمعلومات. ويمكن أن يكون التمويل والتدريب وبناء القدرة على نحو كاف مهمين إلى جانب التشريع القانونى الذى يوضحه القسم التالى.

بيد أن تأثير الحكومة المفرط على جهة التنظيم، كثيرا جدا ما يشكل مشكلة أكبر. والسياسة والتدابير التشريعية المعروضة هنا، بما فى ذلك الضمانات الرسمية للاستقلال والشفافية، وإجراءات التعيين الملائمة، وآليات التنفيذ الكافية، يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب علاج هذا، مثلما يستطيع خلق مناخ فاعل يمكن من أسباب القوة على ما هو وارد فى الباب الثانى. بيد أن هيئات تنظيم كثيرة تستسلم، طوعا أو كرها، لضغوط الحكومة، وكثير منها غير رسمى ومستتر عن أعين عامة الناس. وقد تتعلق تحديات ملموسة بصورة أقل يتعرض لها استقلال هيئات التنظيم

(٤) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبى، التلفزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، ٥٣، ١٠٣١.

بالمواقف والثقافات. ففي بعض المناخات، يمكن أن يتخذ الإذعان والتطبيق الفعلي للسلطة التي ينشئها التشريع وتخضع للقانون، وإن كانت مستقلة عن نفوذ الحكومة، وقتاً لى يرسخا بين أعضاء الحكومة وهيئات التنظيم على حد سواء.

وعقب ذلك، يجب أن يقرّ في الذهن أن الممارسة الجيدة في مجال ما، مثل وضع تشريع نموذجي للاستقلال، قد تقوضها أوجه الضعف في مجالات أخرى، مثل عدم كفاية التمويل أو الثقافة الجمود أو الفساد.

هيئة مستقلة للتنظيم

يجب أن يكون تنظيم البث مسؤولة هيئة مستقلة للتنظيم تتم إقامتها على أساس تشريعي لها سلطات وواجبات يحددها القانون صراحة. وتجب حماية استقلال هيئة التنظيم ونظام الحكم الذاتي المؤسسى بها على نحو كاف وصراحة من التدخل، خاصة التدخل الذى له طابع سياسى أو اقتصادى.

واستقلال هيئة التنظيم محورى بالنسبة لفاعليتها. ورغم أن ذلك غير كاف فى حد ذاته، فإنه يجب توفير ضمانات له فى التشريع الذى أنشئت بموجبه. ويجب أن يحدد هذا التشريع بوضوح السلطات والمهام الموكولة لهيئة التنظيم والمخول لها ممارستها بصورة مستقلة عن الحكومة وغيرها من الكيانات أو الأشخاص. ولا يجب عدم السماح بتغيير هذه السلطات والمهام إلا من خلال تعديل يجريه البرلمان على التشريع ذى الصلة.

كذلك يتعين أن يضمن التشريع استقلال هيئة التنظيم والشروط التى تعمل بمقتضاها، وأن يطالب بالخضوع الرسمى للمحاسبة أمام عامة الناس، وتوفير ترتيبات للتمويل تكفل استقلالها فى التشغيل والإدارة عن الحكومة أو السياسيين.

كذلك ينبغي لهيئة لتنظيم أن تحافظ على عدم الانحياز إزاء من تقوم بتنظيمهم، وأن تتجنب بصفة خاصة الخضوع بغير موجب لتأثير كبار أصحاب تراخيص البث وملاك وسائل الإعلام من القطاع الخاص.

وفى بعض البلدان، فإن استقلال جهات تنظيم البث منصوص عليه فى الدستور. فعلى سبيل المثال، يذكر دستور جنوب أفريقيا فى القسم ١٩٢ أنه: "يجب أن ينشئ التشريع الوطنى سلطة مستقلة لتنظيم البث للصالح العام، ولضمان مشروعية وتنوع الآراء التى تمثل على نطاق واسع مجتمع جنوب أفريقيا". ويلزم القسم ١٩٢ البرلمان بجلاء بأن ينشئ سلطة مستقلة لتنظيم البث. وتحقيقا لهذه الغاية، سنّ البرلمان مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة فى جنوب أفريقيا فى ٢٠٠٠ للقيام بوظيفة هينتين سابقتين للتنظيم، هما هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جنوب أفريقيا، وهيئة الإذاعة المستقلة. ويعترف التمهيد الوارد فى مرسوم هيئة الاتصالات لمستقلة فى جنوب أفريقيا بأن "إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم البث والاتصالات السلكية واللاسلكية أمر ضرورى". ويصف المرسوم هذه الهيئة بالتعبيرات الواضحة التالية:

- ٣- الهيئة مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون، وينبغى أن تكون متجردة وأن تقوم بوظائفها بدون خوف أو محاباة أو أحكام مسبقة.
- ٤- يجب أن تعمل الهيئة بدون أى تدخل سياسى أو تجارى.

الإطار ٤٠ - بنين: الدعم الدستورى لهيئة مستقلة للتنظيم

كان إنشاء هيئة للتنظيم، هي الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصالات فى ٢١ أغسطس ١٩٩٢، (القانون رقم ٩٢-٢١) نتيجة لتوصية المؤتمر السيادة الوطنى المنعقد من ١٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٠، والذي فرضته منظمات المجتمعات المدنية على النظام العسكرى القائم آنذاك لمراجعة حوكمة البلاد.

وقد أرسى المؤتمر أسس نظام يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعيّن المؤتمر رئيس وزراء مؤقتًا مكلفًا بالإعداد لاستفتاء يجرى فى ديسمبر ١٩٩٠، يسعى لحماية وسائل الإعلام من تدخل الحكومة ويجعل منها أداة لكشف أخطائها. وأوصى بأن تترسخ جذور هيئة التنظيم فى الدستور بغية إعطائها مشروعية مماثلة لمشروعية الفرع التنفيذى. وأكد أن "الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال مؤسسة مستقلة عن جميع القوى والمنظمات السياسية وعن جماعات الضغط والاستمالة من أى نوع.

السلطات والمهام

ينبغى أن تكون لهيئة مستقلة تمارس سلطات التنظيم فى مجال البث مهمة أساسية هى تعزيز الصالح العام بالنسبة للبث وينبغى أن تتشغل بوجه خاص بحرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمات.

ويتعين أن يصف التشريع الذى تقام هيئة التنظيم بموجبه، المهام الأساسية فى عبارات واضحة إلى جانب المهام المحددة المطلوب منها القيام بها. ويجب أن يصاغ بطريقة تمكن جهة التنظيم من العمل بطريقة عادلة وعلنية وشفافة وتتسق مع مهمتها الأساسية.

ورغم أن قدرة البث على الإسهام فى التنمية تزداد داخل الإطار التنظيمى الذى يعطى الأسبقية لهدف دعم الصالح العام، فإنه يتعين أيضا تحديد مهام إضافية أخرى أكثر تميزا لهيئة التنظيم. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- توفير طائفة واسعة من الخدمات عالية النوعية فى مجال البث والتى تستهوى تشكيلة من الأذواق والمصالح فى كل أنحاء البلاد.

- الحفاظ على تعددية مقدمى مختلف خدمات البث.
 - حماية عامة الناس من مواد البرامج الجارحة والضارة.
 - الحماية من المعاملة غير العادلة ومن التطفل بغير مسوغ.
- كذلك ينبغي تحديد السلطات فى مجال البث التى يعهد بها إلى هيئة مستقلة للتنظيم بوضوح ويجب أن تشمل بين أمور أخرى، سلطة:
- منح تراخيص البث وتعليقها أو سحبها.
 - توزيع تلك الترددات المخصصة للاستخدام فى البث.
 - تحديد المعايير والقواعد داخل مجالات للمسئولية محددة بوضوح.
 - الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بمضمون البث والبث فيها.
- ولجنة البث فى أيرلندا - وهى لجنة الإذاعة والتلفزيون السابقة فى أيرلندا لكن أعيدت تسميتها بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠١ - مسنولة عن الترخيص والتنظيم والإشراف على كل هيئات البث الخاصة والمستقلة، بما فى ذلك هيئات البث المجتمعى. وإضافة إلى الترخيص، فإنها تضع المدونات والقواعد فيما يخص معايير البرمجة والإعلان، وترصد الخدمات لضمان الامتثال للقواعد، وتوفر دعماً لمبادرات التدريب والتطوير، وتضطلع بالبحوث أو تصدر تكاليفات بها للمساعدة فى وضع سياسة البث.

الإطار ٤١ - مالى: هيئتان مزدوجتان للتنظيم

هناك هيئتان للتنظيم، المجلس الأعلى للاتصال الذى أقيم فى ديسمبر ١٩٩٢، واللجنة الوطنية للوصول المتساوى لوسائل الإعلام الحكومية التى أقيمت فى يناير ١٩٩٣، مسئولتان عن تنفيذ المادة ٧ من دستور ١٩٩٢، التى تنص على =

= أن حرية التعبير مكفولة بموجب القانون. واللجنة الوطنية للوصول المتساوي لوسائل الإعلام الحكومية تقتصر فقط على توفير فرص الوصول لجميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقد تطورت نشاطاتها أساساً خلال الحملات الانتخابية. ويقع عبء كل الإشراف التنظيمي الآخر على وسائل البث والمطبوعات على كاهل المجلس الأعلى للاتصال. وسلطات المجلس ومهامه محددة في مرسوم إنشائه الصادر في ١٩٩٢ (رقم ٩٢-٣٨). ويتخذ المجلس قرارات بشأن تخصيص وسحب الترددات لمحطات البث للإذاعة والتلفزيون ويضمن امتثال المحطات لالتزامات الخدمة التي تقطعها على نفسها. وله سلطة وقف أو سحب تراخيص البث في حالة عدم الامتثال للقواعد. ويضطلع المجلس بالبحوث في قطاع الإعلام والاتصال، وله أيضاً سلطة منع السيطرة أو الهيمنة بغير موجب على سوق الاتصالات المطبوعة والمبثوثة.

وفي جمهورية كوريا، تم توحيد كل وظائف التنظيم المتعلقة بوسائل البث داخل لجنة الإذاعة الكورية، التي أنشئت كهيئة مستقلة بموجب أحكام قانون البث الصادر ٢٠٠٠. وتولت اللجنة الوظائف الإدارية، التي كانت مقصورة على الحكومة من قبل، لإصدار التراخيص والتصاريح لهيئات البث بالكابل والساتل ومن يتولون تشغيل كابل الترحيل. وهي مسؤولة أيضاً، ضمن أمور أخرى، عن تنظيم مضمون البث، وتعيين أعضاء مجالس مؤسسات البث العامة الرئيسية، ووضع السياسات وإدارتها في صندوق تنمية البث.

تعيين الأعضاء

يجب أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة التنظيم التي تتولى مسؤولية البث عادلة وعلنية وشفافة ومحددة في القانون. ويجب أن تكون مصممة لكفالة توافر

الخبرة والتجربة لدى الأعضاء وضمان تنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع بأسره. ويجب ألا يسيطر أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها على عملية التعيين، وينبغى مطالبة الأعضاء المعيّنين بأن يعملوا بصفتهم الفردية وأن يمارسوا وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.

وينبغى تعيين أعضاء هيئات التنظيم لمدة محددة وينبغى حمايتهم من الإقالة خلال هذه المدة ما لم يكفوا عن الوفاء بالشروط الواضحة للأهلية للمنصب أو يفشلوا فى القيام بمسئولياتهم التى يحددها القانون. وينبغى أن تكون هناك قواعد واضحة للأهلية لعضوية هيئات التنظيم لتفادى عدم التناغم مع مسئوليات المنصب. وينبغى عدم تعيين أى شخص:

- يكون مستخدما فى هيئة مدنية أو فرع آخر من الحكومة.
- يكون شاغلا لمنصب أو مستخدما فى حزب سياسى.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الحكومة.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الهيئة التشريعية.
- يكون رب عمل، أو له مصالح مالية، فى مجال البث أو الاتصالات.
- يكون قد أدين، بعد الإجراءات الواجبة وفق المبادئ القانونية المقبولة دوليا، فى جريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، إلا إذا كانت قد مرت خمس سنوات منذ صدور الحكم.

وفى قيامهم بمهامهم ومسئولياتهم، ينبغى مطالبة أعضاء هيئة التنظيم بأن يعملوا وفق مبادئ المنصب العام وألا يقبلوا أى تعليمات، اشتراطات، شروط، هدايا أو مدفوعات من أى طرف من الأطراف غير المنصوص عليها فى القانون من أجل القيام بمسئولياتهم بطريقة فاعلة.

ويتباين بصورة حجم وتكوين المجلس بصورة كبيرة من بلد لآخر. ففي هولندا، تضم هيئة وسائل الإعلام المستقلة (مفوضية وسائل الإعلام) ثلاثة مفوضين فقط رغم أن استقلالهم يكفله مرسوم وسائل الإعلام الصادر في ١٩٨٧. ويتم تعيين المفوضين بمرسوم ملكي بناء على توصية من وزير التربية والثقافة والعلوم. وعلى النقيض من ذلك في فرنسا، يضم مجلس إدارة المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية تسعة أعضاء يعين الرئيس ثلاثة أعضاء، وتعين الجمعية الوطنية ثلاثة والباقيين يعينهم رئيس مجلس الشيوخ. ويصادق عليهم مرسوم رئاسي، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس. ويتم التجديد لثلث أعضاء المجلس كل سنتين. ومدة ولاية المنصب بالنسبة لكل الأعضاء هي ست سنوات، لا يمكن إبطالها أو تجديدها.

وفي بنين، يعين مرسوم يصدره مجلس الوزراء، رئيس الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، بعد التشاور مع رئيس البرلمان. ويضم أعضاء الهيئة الآخرون ثلاثة يعينهم رئيس الدولة وثلاثة يعينهم مجلس البرلمان. ويتعين أن تضم مجموعة المعينين واحدا من العاملين بالاتصال ومحاميا وشخصية من المجتمع المدني. وبالإضافة لذلك، تضم الهيئة اثنين من الصحفيين المهنيين وفنّيا في الاتصالات السلكية واللاسلكية تعينه جمعية عامة من النظراء. وولاية الأعضاء التسعة في مجلس الهيئة هي خمس سنوات ولا يمكن إلغاؤها أو تجديدها.

الإطار ٤٢ - كندا: إجراءات تعيين الأعضاء

لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات الكندية مسؤولة عن الإشراف على تراخيص البث في كندا. ولا تضم أكثر من ثلاثة عشر عضوا يعملون لدولم كامل وأكثر من ستة أيضا يعملون دواما جزئيا، يعينهم رئيس الوزراء. وفي التطبيق، فإن هذه عملية عامة واسعة تتضمن إجراء مشاورات واسعة، وإن لم ينص القانون على ذلك. ويُعين الأعضاء لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة =

= تعيينهم. وهناك قواعد صارمة تحول دون تضارب المصالح تسرى على الأعضاء، وتستبعد أى شخص تكون له مصلحة فى الاتصالات السلوكية واللاسلكية أو البث من العضوية. ولا يضع القانون محظورات تتمتع الأفراد الناشطين سياسيا من أن يصبحوا أعضاء، لكن هذا مراعى فى التطبيق.

الشفافية والتشاور

تتعين مطالبة هيئات تنظيم البث بحكم القانون بأن تعمل فى ممارستها لسلطاتها على البث بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك إجراء مشاورات حول سياستها وإجراءاتها. وينبغى أن تصطب كل قرارات هيئات التنظيم بأسباب مكتوبة.

ويجب أن تعمل هيئة التنظيم بمقتضى مبادئ الحوكمة الجيدة وأعلى معايير الإدارة العامة ووفق مبادئ العدالة الطبيعية. وينبغى للهيئة التنظيمية أن تدير شئونها على أساس التزام صريح بتوفير فرص الحصول على المعلومات. ويجب ألا تحجب المعلومات عن عامة الناس ما لم يتم تبرير ذلك بالرجوع لسبب واضح وصريح وغالب للقيام بهذا. ويمكن أن تشمل الاستثناءات من المبدأ العام للإفصاح، معلومات لها طابع حساس تجاريا يقدمها سرا طالب الترخيص.

ويمكن تحقيق الشفافية بوسائل مختلفة، منها: نشر تفاصيل مصالح وانتماءات أعضاء هيئة التنظيم، ونشر محاضر الاجتماعات، واتباع عمليات علنية للتخصيص (بما فى ذلك قرارات الترخيص ومبررات هذه القرارات)، والمشاركة فى المشاورات العامة عن الخطة السنوية لهيئة التنظيم وأولوياتها،

وإجراء مشاورات عامة عن سياسات الترخيص والتنظيم ومدوناتهما وإجراءاتهما. ويتعين أن يتضمن اتخاذ القرارات بشأن جميع شئون السياسة الأساسية، في الحد الأدنى، عملية للتشاور العام ثلاثية المراحل تضم ما يلي:

- الإعلان عن القرارات التي يتعين اتخاذها.
- جمع المدخلات العامة عن القرار المحتمل.
- إصدار القرار النهائي علنا.

فعلى سبيل المثال، تصدر اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، إخطارا بكل القرارات الجديدة التي ستتخذ. وتعب ذلك فترة تشاور يمكن خلالها للأطراف المعنية أن تقدم تعليقات ويمكن أن تعقد فيها أيضا جلسات استماع عامة وورش عمل للتشاور. وبعد التشاور يتم اتخاذ القرار وإعلانه على الملأ.

وفي البلدان التي يطبق فيها تشريع يبسر الحصول على المعلومات، ينبغي أن تخضع هيئة التنظيم المستقلة لنفس القواعد التي تطبق على إدارات الحكومة والهيئات العامة. ومن الممارسة الجيدة أيضا النص صراحة على أحكام خاصة بالشفافية والتشاور في التشريع الخاص بإقامة هيئة مستقلة للتنظيم.

فالهيئة المستقلة للاتصالات في جنوب أفريقيا مثلا محددة باعتبارها "هيئة عامة" في نطاق أحكام مرسوم النهوض بفرص الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠٠. وتُنشر هذه الهيئة دليلا ينص على امتثالها لتشريع الحصول على المعلومات مثلما ينطبق هذا على الهيئات العامة^(٦). وفيما يتعلق بتنظيم البث،

(٦) النهوض بفرص الحصول على المعلومات: دليل بموجب القسم ١٤ فيما يتعلق بهيئة الاتصال المستقلة في جنوب أفريقيا.

فإن الهيئة ملزمة بموجب مرسوم البث الصادر فى ١٩٩٣ بأن تتخبط فى مشاورات عامة فىما يتعلق بتحقيق عام تجرىه، وفىما يتعلق بتخطيط التردد، وفىما يتعلق بطلبات الترخيص، وتجديد التراخيص، وإدخال تعديلات فى التراخيص.

الخضوع للمساءلة العامة

يجب أن تخضع أى هيئة عامة تمارس سلطات تنظيمية فى مجال البث للإشراف القضائى، وأن تخضع للمحاسبة رسميا أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف، مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها جميع الأحزاب الكبيرة. وتعين مطالبة هيئة التنظيم بحكم القانون بأن تنشر تقريرا سنويا.

ويتعين أن تخضع القرارات التى تتخذها هيئة للتنظيم مسؤولة عن البث لإشراف قضائى، ويتعين أن يكون لأى فرد أو منظمة يتأثران بمثل هذا القرار الحق فى الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة.

ويتعين أن يركز الخضوع للمساءلة الرسمية على مراجعة الأنشطة والأداء فى الماضى فىما يخص هيئة التنظيم، وينبغى ألا يكون الهدف هو السعى للتأثير على القرارات فرادى. ويتعين أن يتضمن التقرير السنوى لهيئة التنظيم بياناً تفصيلياً عن أنشطتها فى مجالى الترخيص والتنظيم، إلى جانب حسابات مالية تمت مراجعتها. ويجب نشره بطريقة تكفل جعله فى متناول عامة الناس بسهولة ويسر.

الإطار ٤٤ - جنوب أفريقيا: التقرير السنوى لهيئة التنظيم

يطالب مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال الصادر فى ٢٠٠٠، بموجب القسم ١٦، بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا خلال ثلاثة أشهر من السنة المالية،

يتضمن "معلومات تتعلق بمنح التراخيص، تجديدها، تعديلها، نقلها، تعليقها أو إلغائها وأي معلومات أخرى قد يطلبها الوزير كتابة"^(١). والوزير مطالب بأن يعرض التقرير في البرلمان خلال فترة زمنية محددة. والهيئة مطالبة أيضا بإصدار قوائم مالية سنوية وتقرير من المراجع العام بشأن هذه القوائم. وتخضع كل قرارات الهيئة للمراجعة القضائية.

(١) مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال رقم ١٣ الصادر في ٢٠٠٠، متاح في:

www.icasa.org.za.

ترتيبات التمويل

يجب أن يكفل لهيئة التنظيم المسئولة عن البث إيراد جارٍ يعول عليه منصوص عليه في القانون يكفى للقيام بأنشطتها بصورة فاعلة وبدون تدخل.

وينبغي أن يكون الإطار القانوني لتمويل هيئات التنظيم شفافا ويتضمن حماية من التدخل التعسفي. ويجب ألا يستخدم تقديم التمويل لهيئة التنظيم أو سحبه كوسيلة للتأثير على صنع القرارات فيها مطلقا. وهناك تشكيلة من الآليات يمكن استخدامها لتمويل هيئات التنظيمات، بما في ذلك التمويل المباشر من قبل الحكومة من الضرائب أو التمويل من رسوم تفرض على التراخيص.

ففي بنين مثلا، توفر الجمعية الوطنية ميزانية الهيئة العليا للوسائل السمعية والبصرية والاتصال بناء على طلب رئيس الهيئة وتديرها من خلال وزارة المالية. ورغم أن التمويل المباشر نموذج شائع، فإنه يمكن استخدامه لتقويض استقلال هيئة التنظيم. ومن ثم، فمن المستصوب توافر آلية مستقلة للتمويل بشرط أن تستطيع هذه الآلية ضمان الموارد الكافية لأداء هيئة التنظيم لوظيفتها.

فعلى سبيل المثال، فإن إيرادات هيئة تنظيم الاتصالات فى المملكة المتحدة، Ofcom، مأخوذة من المدفوعات التى يتم تلقىها فيما يتعلق برسوم الترخيص من حائزى الترخيص ومن الغرامات التى توقع عليهم. وينص مرسوم مكتب الاتصالات الصادر فى ٢٠٠٢، فى الجدول ١، الفقرة ٨ (١)^(٧)، على أنه "من مهام هيئة تنظيم الاتصالات؛ إدارة شئونها على نحو يكفل أن تصبح إيراداتها فى أقرب تاريخ ممكن كافية على الأقل لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ وظائفها، وأن تستمر كذلك على الدوام بعد ذلك".

الإطار ٤٥ - ليتوانيا: تمويل هيئة التنظيم

يتم تمويل لجنة الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا، التى تم إنشاؤها بموجب قانون وسائل الإعلام الجماهيرية لسنة ١٩٩٦، من أموال جهات البث الإدارية. إذ يتعين على جميع جهات البث التى تحقق إيرادا من نشاطات البث التجارية - باستثناء جهة البث العامة LRT - أن تدفع عمولة على أساس شهري: ٠,٨ فى المائة من إيراداتها المتحصلة من الإعلان ورسوم الاككتاب، وغير ذلك من الأنشطة التجارية المتعلقة بالبث أو إعادة البث. وإذا تقاعست جهات البث عن الدفع ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائى الذى تحدده اللجنة كتابة، يتعين استرداد هذه المبالغ فى المحاكم. واللجنة مسؤولة عن وضع ميزانيتها فى إطار المبالغ المتاحة على هذا النحو^(١).

(١) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبى: التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست ٢٠٠٥، ١٠٣١).

(٧) مرسوم مكتب الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ متاح فى:

<http://www.hmsa.gov.uk/acts/acts2002/20020011.htm>.

الفصل العاشر

تنظيم مضمون البث

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يمكن أن تفرض على هيئات البث التجارية والمجتمعية، التزامات عامة بشأن المضمون الإيجابي، تطالبها ببث مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، بغرض النهوض بتنوع البث وتنوع المواد المتاحة لعامة الناس، رغم أن التزامات أكثر مشقة يمكن أن توضع على كاهل هيئات البث كخدمة عامة.
- يجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الإيجابي أن يخلق الإبداع أو يهدد القدرة على البقاء.
- يجوز تطبيق قواعد خاصة للمضمون إبان الانتخابات.
- ينبغي ألا تفرض قوانين البث قيودا على المضمون لها طابع مدنى أو جنائى بالنسبة لهيئات البث، فيما يزيد على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير.
- ينبغي وضع قواعد مدونات السلوك بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، وينبغي أن تطبق إما على أساس التنظيم الذاتى وإما بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.
- يجب أن تتوافر طائفة من العقوبات لانتهاك القواعد الخاصة بمضمون البث على أن تتناسب أى عقوبات مع الضرر الحادث.
- ينبغي أن يكفل تنظيم طيف التردد بالنسبة لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

- قواعد "التضمين الضروري" هي آلية مفيدة للتنظيم تكفل الوصول لشبكات الكابل والساتل لاستخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات الإذاعة للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويجب أن تكفل قوانين البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لإصدار قواعد "التضمين الضروري" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون مثل هذه القواعد في الصالح العام.

- قنوات الوصول العامة هي قنوات على الكابل أو شبكات بالساتل وخصصت للاستخدام غير التجاري العام مثل البرامج التعليمية والمجتمعية والخاصة بالخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث هُدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات الوصول العام كشرط للترخيص لجهة تشغيل الكابل والساتل.

مقدمة

تشكل خصائص المناخ القانوني والمؤسسي العام الذى يمكن من أسباب القوة الواردة فى الباب الأول، الشروط المسبقة الجوهرية للبيث الذى يستطيع أن ينهض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وقد سبق بيان الدور التنظيمى المحدد للملائم للبيث، بما فى ذلك أهدافه الشاملة وهياكله. ولكن هناك سؤالا يواجه أى شكل لتنظيم البيث هو ما إذا كان، وأين، يعتبر محاولة لها ما يبررها للتأثير على مضمون البيث، إما مباشرة من خلال القواعد الخاصة بالطبيعة العريضة للمضمون وأما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلق بالوسائل التقنية للبيث، خاصة الطيف اللاسلكى والكابل. ولا مجال للتساؤل بشأن حقيقة أن مثل هذا التبرير يجب أن يتفق بالكامل مع المناخ القانونى العام المتعلق بحرية التعبير. وبالإقرار بهذا، ما هو مبرر اتخاذ تدابير معينة للتأثير على المضمون؟

فى مناخ تنظيمى يكفل استقلال وسائل الإعلام، ويخلو من سيطرة الحكومة، فإن من مسؤولية هيئات البيث فى المحل الأول أن تقرر بنفسها، وعلى أساس يومى، ما هو المضمون الذى يتعين عليها، أو لا يتعين عليها بثه. يجب ألا تكون هناك رقابة مسبقة.

هل هناك ظروف تبرر اتخاذ تدابير للتأثير بشكل مباشر على المضمون؟ وعلى نحو أكثر تحديدا، هل تستطيع الدولة ان تنظم فى البيث تلك الخصائص التى يمكن أن تعزز الحوكمة والمشاركة، للنهوض بها، على سبيل المثال بزيادة احتمالات التنوع الواسع عبر البيث؟ هل تنظيم البيث التجارى أسلوب مجد لزيادة المشاركة العامة؟

ويطرح تنظيم وسائل نقل البيث، والتردد اللاسلكى والكابل، مجموعة أخرى من الأسئلة. إذا ما كان يتعين الإبقاء على القيود على وسائل البيث فى حدها

الأدنى، وتوفير الحد الأقصى من الفرص لمن يرغبون في البث، ما هي الظروف التي تبرر التدخلات التنظيمية في شروط الوصول لذلك؟ هل يمكن وينبغي استخدام تنظيم هذه الموارد النادرة للتأثير بصورة واسعة على المضمون في هذا الاتجاه؟

هناك مخاطر واضحة للإفراط في تنظيم المضمون. فإضافة للخطر الجلى لرقابة الدولة التي تتخذ اسما آخر، ينبغي ألا تكون قواعد المضمون مرهقة لدرجة تقيد الإبداع أو تفرض تكاليف باهظة على هيئة البث. ولا ينبغي أن تكون أكثر صرامة وتشددا من تلك المطبقة على وسائل الإعلام الأخرى رغم أنها تستطيع مراعاة الطبيعة الخاصة للبث والتكيف معها. وقد وضعت بلدان كثيرة نظما للتأثير المباشر وغير المباشر على مضمون البث، بهدف تعزيز نوعية المضمون وتنوعه مع الاحترام الكامل لحرية التعبير.

إن بعض جوانب معايير البث هي بطبيعتها جوانب تتوقف على السياق. ذلك أن مستوى الفحش والجنس والعنف الذي يعتبر مقبولا على التليفزيون لا يتوقف على ظروف معينة لكل بث فحسب، بل يخضع أيضا للقيم الاجتماعية المتغيرة على مر الزمن ومختلف التفسيرات والسياقات الثقافية. وهدف نظم معايير البث هو توضيح وبيان المعايير الاجتماعية الملائمة والسلوك المقبول، بغية إرساء معايير لبرامج البث. ورغم أن العقوبات يمكن أن تكون جزءا ضروريا من مثل هذا النظام، فإنه ينبغي عدم تطبيق عقوبات أكثر جدية إلا بصورة نادرة نسبيا، على سبيل المثال لعلاج مشكلة جهة بث ترتكب المخالفات بصورة مستمرة. وتتسم نماذج الممارسة الجيدة في هذه النظم بوجود مدونة السلوك، يتم وضعها بالتشاور الوثيق مع هيئات البث وأصحاب المصالح المعنية الآخرين، وبوجود هيئة مستقلة لها سلطات للإشراف والرصد وتوقيع العقوبات وإتاحة الفرص لتقديم الشكاوى العامة، ونظام متدرج للعقوبات على انتهاك القواعد.

وتهدف قواعد المضمون الإيجابي، على سبيل المثال حيث يصطحب الترخيص بالبث بالتزامات بعرض أنواع عامة معينة من المضمون، إلى النهوض بالتنوع عن

طريق توسيع نطاق المواد المتاحة وتحسين نوعيتها. ويخضع البث كخدمة عامة بصفة خاصة لهذه القواعد، ولكن يمكن جعلها تطبق على جميع أشكال البث.

ولكن في حالة تخصيص الطيف اللاسلكي للبث، فإن المبرر الأساسي للتنظيم في المحل الأول هو عادة أن ذلك الطيف اللاسلكي، مورد نادر يتطلب إدارة شاملة، لحد أنه يتضمن جزءاً من المناخ التقني الذي يمكن من أسباب القوة. ولكن على المستوى غير التقني، يمكن أن تحرك القواعد الخاصة بتخصيص الطيف لأنواع معينة من جهات البث، الرغبة في تعزيز تنوع المضمون، وبصفة خاصة تحسين التوازن بين الأشكال المختلفة للملكية والمشاركة. ويمكن تقديم مبرر مماثل لتدابير معينة تنظم نظام البث بالكابل.

قواعد المضمون الإيجابي

لا يمكن فرض الالتزامات الخاصة بالمضمون العام الإيجابي، التي تطالب بإذاعة مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، على هيئات البث التجارية والمجتمعية، إلا حيث يكون الهدف والنتيجة المتعلقان بالقواعد هو النهوض بتنوع البث عن طريق تعزيز نطاق المواد المتاحة لعامة الناس. ويمكن فرض قواعد أكثر مشقة على هيئات البث للخدمة العامة، نظراً لالتزامها الأول بالنهوض بالصالح العام من خلال تنويع الأصوات والمنظورات في البث. ويجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الاجتماعي، خلق الإبداع أو تهديد القدرة على البقاء. ويمكن تطبيق قواعد خاصة للمضمون خلال الانتخابات.

ويمكن أن يكون تنظيم المضمون الإيجابي مفيداً بصفة خاصة في تشجيع إنتاج البرامج ذات القيمة التربوية، بما يكفل تغطية خبرية وتغطية للشئون الجارية

عالية النوعية، والنهوض بالثقافة المحلية والوطنية، بما في ذلك ثقافات الأقليات، وتوفير برامج الأطفال وتشجيع الاستثمار في إنتاج المضمون المحلي، وتغطية أمور أخرى تهم التنمية مثل الصحة والرفاهية والتنمية الاقتصادية.

وينبغي ألا يحدد تنظيم المضمون الإيجابي تفصيلا ما ينبغي أن يكون عليه البث. فذلك النهج يعرض استقلال هيئات البث للخطر ويجعل هيئة التنظيم في وضع من يتخذ القرارات التحريرية. وبدلا من ذلك، يتعين أن توضع قواعد المضمون الإيجابي في شكل التزامات عامة تتعلق بنوع البرامج التي يتعين إذاعتها.

ويمكن أن تخضع أنواع مختلفة من هيئات البث لالتزامات مختلفة بالمضمون. ويجب أن تتناسب مع نطاق تغطية هيئة البث، مع ندرة موارد الإرسال المتاحة، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات دون المخاطرة بقدرتها على البقاء. فعلى سبيل المثال، يمكن توقع أن لا تستثمر هيئة محلية للبث في إنتاج برامج مكلفة، مثل الدراما، ولكن يمكن مطالبتها بإذاعة نسبة معينة من المضمون المنتج محليا أو الأنباء المحلية.

وبالنسبة لهيئات البث التجارية أو المجتمعية، يمكن في الأحوال العادية تحديد التزامات المضمون في شروط الترخيص واشترائاته. ويمكن توقع أن تتحمل هيئات البث للخدمة العامة، التزاما أكبر فيما يتعلق بالمضمون الذي يحقق الصالح العام من هيئات البث التجارية والمجتمعية، وتحدد اشتراطات المضمون الخاصة بها بصفة عامة في القانون الذي ينشئها.

ويقع على كاهل جهات البث للخدمة العامة التزام بالنهوض بتنوع البث، ومن المشروع عند الاقتضاء، النص على ذلك في ولايتها. ويمكن أن ينطوى ذلك على مطالبتها بصفة عامة بإذاعة برامج يرى أن لها أهمية وطنية، مثل برامج

الأطفال والبرامج التربوية، والبرامج التي تحقق مصلحة مختلف قطاعات المجتمع، وبرامج الأخبار الشاملة، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، وكما هي الحال مع هيئات البث الخاصة، فإن الالتزامات المحددة بإذاعة رسائل من المسؤولين عرضة لسوء استغلالها ويتعين تجنبها.

وقد تطبق اعتبارات خاصة خلال الانتخابات، حيث تكون هناك أهمية قصوى لتعرض هيئة الناخبين لأراء المرشحين المتنافسين والأحزاب المتصارعة، وذلك لكي يصبحوا قادرين على التصويت العليم الذي يختارونه. ومن الشائع مطالبة هيئات البث، خاصة جهات البث العامة وإن كان جهات البث الخاصة أيضا في العادة، بإذاعة مواد عن الانتخابات، عادة في شكل حصول الأحزاب والمرشحين على مساحات لهم بصورة مباشرة.

وفي إيطاليا رفعت قضية حكم فيها في ٢٠٠٢، طعنت على اشتراط أن تقدم جهات البث فرصا متساوية لكل الأحزاب السياسية، وحاجت بأن ذلك انتهاك لحرية هيئات البث في التعبير وبشكل تمييزا ضدها بالنسبة للصحف التي ليس عليها هذا الالتزام. ورفضت المحكمة الدستورية هذه الحجج، وأبرزت الأهمية الجوهرية للبث في تشكيل الآراء السياسية لعامة الناس. كما أبرزت المحكمة الوضع الخاص في إيطاليا، الذي يتسم بتركز ملكية البث الخاص في أيدي أفراد نشطين سياسيا، وذلك إلى جانب البث العام. كما أبرزت الطابع المحدود للقيود، التي لا تطبق إلا خلال الانتخابات وعلى أنواع معينة من البث^(١).

ويدرج بعض البلدان حكما محددًا للنهوض بإنتاج البرامج الأهلية أو لضمان البث باللغة الوطنية. ففي إندونيسيا مثلا، يتضمن قانون البث قواعد تفصيلية بشأن اللغة. وبصفة عامة، يتعين أن يجرى البث باللغة الإندونيسية الفصحى، وإن كانت

(١) حكم المحكمة الدستورية الإيطالية رقم ١٥٥ (٢٤ أبريل-٧ مايو ٢٠٠٢).

هناك استثناءات للغات المحلية والأجنبية الأخرى. ويتعين أن تتضمن البرامج بلغات أجنبية حاشية تظهر أسفل صور الفيلم باللغة الإندونيسية أو يعاد تسجيل الصوت فيها بهذه اللغة، رغم أن الأمر الأخير يقتصر على ٣٠ في المائة من البرامج الأجنبية كافة.

وفي قضية ياتاما أرست محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان سابقة مهمة عندما قضت بأن حكم المحكمة المتعلق بالحقوق السياسية لمجتمعات الأهالي المحليين على ساحل الأطلنطي في نيكاراغوا يجب إذاعته خلال الإذاعة المجتمعية وباللغات الأهلية المحلية للمسكينو والسومو والراما^(٢).

وينبغي ألا تجيء القواعد المعنية بالمضمون الوطني واللغوي مقيدة لحقوق الأقليات. فينص القانون في لاتفيا مثلا على أن ما لا يزيد على ٢٥ في المائة من وقت البث لدى أى هيئة معينة للبث يمكن أن يتم بلغة أجنبية، وبذلك يحرم الأقلية الروسية الكبيرة من وجود هيئة للبث خاصة بها. وفي حكم صدر فى ٢٠٠٣ أسقطت المحكمة الدستورية القانون باعتباره قيّدا غير معقول على حرية التعبير. وأبرزت المحكمة وهي تفعل ذلك، أن القانون لم يؤد في الواقع إلى زيادة اللغة اللاتفية، بل على النقيض من ذلك، كان كثيرون من المتحدثين بالروسية يستمعون إلى ويشاهدون القنوات الروسية المتوافرة على نطاق واسع، مما يعنى أنهم فقدوا التعرض للغة اللاتفية^(٣).

ويجب ألا يكون من نتائج الالتزام بالمضمون الإيجابي تفويض تطور البث أو تهديد قدرة الهيئة على البقاء، بأن تكون غير واقعية أو مرهقة بصورة مفرطة.

(٢) ياتاما ضد نيكاراغوا، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٣ يونيو ٢٠٠٣)، متاح في:

http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/series_esp.pdf.

(٣) القيود على البث بلغات أجنبية، حكام للمحكمة الدستورية في لاتفيا، رقم ٢٠٠٣-٢-١٠٦ (٢٠٠٣)، ورقم ٢٠٠٣-٢-١٠٦ (٢٠٠٣).

ويجب أن تكون ذات طبيعة عامة على نحو كاف لبقائها محايدة سياسيا، ويجب أن تحدد بدون لبس نوع المواد التي تغطيها.

الإطار ٤٦ -- المملكة المتحدة: أهداف هيئات الخدمة العامة بين هيئات البث المختلفة

في المملكة المتحدة، تتسم قواعد هيئات البث للخدمة العامة، (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة ٤، وقناة اللغة الويلزية) بأنها أشد تفصيلا وأكثر إرهاقا منها بالنسبة للبث التجاري، لكن هيئة البث الأرضي التجارية الوطنية الرئيسية (ITV) مطالبة بحكم القانون واتفاقية الترخيص بأن تحقق عددا من أهداف الخدمة العامة، بما في ذلك إذاعة الأخبار والمعلومات، وبرامج الأطفال والبرامج التعليمية والشؤون الدولية. وتطبق شروط أقل على القناة الخامسة. وهيئات البث التجارية المحلية ملزمة بإذاعة نسبة متفق عليها من البرامج المحلية، في حين أن هيئات البث المجتمعية ملزمة بأن تعرض "المكاسب الاجتماعية" من خلال مخرجات برامجها والأنشطة الأخرى. ولهيئة تنظيم البث، OFCOM، سلطة وضع القواعد المتعلقة بالبث السياسي للأحزاب (دخول الانتخابات وإن كان أقل توترا على أساس جار) بالنسبة لكل هيئات البث. وكل هيئات البث مطالبة بالحفاظ على "التجرد الواجب" حول أمور السياسة العامة أو الخلاف السياسي أو الصناعي.

قيود المضمون ومدونات السلوك

يتعين ألا تفرض قيود البث قيودا على المضمون لها طابع مدني أو جنائي على هيئات البث، علاوة على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير أو أن تضاعفها. ويتعين وضع مدونات السلوك الخاصة بمضمون البث بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، ويتعين تطبيقها إما على أساس التنظيم الذاتي أو بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.

وللوفاء بالجانب "الذي يذم عليه القانون" من الاختبار ثلاثي الأجزاء للقيود على حرية التعبير، ينبغي أن تستند أى قيود للمضمون على مدونة سلوك واضحة وتفصيلية وموضوعة سلفاً. ويتعين وضع مثل هذه المدونات بالتعاون الوثيق مع هيئات البث بغية أن تستند بصورة راسخة إلى الواقع، ويجب أن تتطوى أيضاً على مدخلات من عامة الناس، بما فى ذلك روابط المشاهدين والمستمعين. ويمكن لمدونات السلوك أن تكون فاعلة فى وضع معايير مهنية واضحة وفى الحيلولة دون أشكال التنظيم الأكثر تطفلاً. ويمكن وضع مدونات مختلفة للإذاعة والتلفزيون، نظراً للفروق المهمة بينهما. وعند اعتماد مدونات السلوك، يجب مراعاة طائفة من الاعتبارات، بما فى احتمال وقوع ضرر ومدى خطورته، وأهمية الحفاظ على الرقابة التحريرية المستقلة على مضمون البرامج.

وقد ترتبط مدونات السلوك بالنسبة لمضمون البث بعدد من أهداف المضمون المتباينة، مثل ضمان حماية الأطفال والشباب، وعدم التحيز فى الأنباء والشئون الجارية، وإنتاج برامج دينية مسنولة، والفحش، وحديث الكراهية، وغيرها من الأمور السيئة، وانتهاك الخصوصية، والصدق فى الإعلان التجارى. وقد تطبق قواعد محددة على مضمون الإعلان التجارى والرعاية التجارية بغية تفادى استغلال المستمعين على نحو غير لائق وعدم تضليلهم، وتفادى الترويج لمنتجات ضارة مثل التبغ، وتجنب التمييز غير العادل بين المعلنين.

ويمكن تطبيق مدونات السلوك من خلال آليات التنظيم الذاتى، مثل هيئة تقييمها جهات البث نفسها، من خلال هيئة مستقلة للتنظيم، أو من خلال توليفة ما من كلتا الآليتين (التنظيم المشترك). وفى بعض البلدان، جرى وضع مدونات المضمون بواسطة روابط هيئات البث أو منظمات الصحفيين واعتمدها هيئة التنظيم مباشرة.

ففي مالى مثلا، ليس لدى المجلس الأعلى للاتصال مدونة لمضمون البث خاصة به ولكنه يطبق مدونة السلوك الخاصة بمرصد أخلاقيات الصحافة، وهو هيئة للتنظيم الذاتي يشترك في رعايتها اتحاد الصحفيين بمالى (الاتحاد الوطنى للصحفيين فى مالى) ورابطة هيئات البث بمالى (اتحاد الإذاعات والتليفزيونات الحرة فى مالى).

ومثلما هى الحال بالنسبة لكل تنظيمات الإعلام الأخرى، ينبغى أن تشرف على أى نظام يتعلق بتنظيم محتوى البث، هيئة تتمتع بالحماية من التدخل السياسى والتجارى فى عملها. ويجب ألا تعمل على أساس من الرقابة المسبقة بل أن تتصرف بدلا من ذلك بناء على شكاوى من خلال إجراء شفاف لتقديم الشكاوى يوفر تحكما وفصلا فى الشكاوى سريعا ومستقلا وعادلا.

ففى إندونيسيا، يدرج تنظيم مضمون البث ضمن مسئولية لجنة البث الإندونيسية، وهى هيئة مستقلة أنشئت بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠٢^(٤)، واللجنة مكلفة بوضع مدونة للبث، تتناول طائفة واسعة من الموضوعات، بما فيها احترام الدين والخصوصية، والذوق واللياقة المناسبين، ووضع حدود للمواد الجنسية والعنفية، وحماية النساء والشباب، وتصنيف البرامج على أساس المجموعات العمرية، والبث بلغات أجنبية، وتوقيت وحياد البرامج الإخبارية، والبث الحى، والإعلان. وتبقى المدونة قيد المراجعة المستمرة لضمان اتفاقها مع التطورات القانونية والأعراف الاجتماعية المتغيرة.

وقد طبقت أستراليا نظاما مثيرا للاهتمام للتنظيم المشترك^(٥)، به آليات متوازيات، تتضمن إحداها مدونات للممارسة، تشرف عليها ما تسمى هيئات الذروة

(٤) اللجنة البث الإندونيسية هيئة وطنية وهيئات إقليمية على حد سواء. ونركز هنا على الهيئة الوطنية.

(٥) محدد فى الجزء ٥ من مرسوم هيئات البث لسنة ١٩٤٢.

التي تمثل مختلف قطاعات البث (سنة قطاعات محددة في القانون، بما في ذلك هيئات البث التجارية والمجتمعية)، وواحدة تتضمن المعايير وتشرف عليها هيئة الإذاعة الأسترالية، وهي هيئة تشريعية. وتسجل هيئة الإذاعة الأسترالية المدونات إذا أوفت بمعايير معينة، خاصة اشتراطات التشاور العام وتوفير ضمانات كافية للمجتمع. وعندما يقضى بأن المدونات لا توفر ضمانات كافية، على سبيل المثال عندما يكون هناك انتهاك جسيم لقواعد، يتعين على هيئة الإذاعة الأسترالية أن تتبنى معيارا لعلاج هذه المشكلة.

الإطار ٤٧ موزامبيق: مدونة التنظيم الذاتي للإذاعة المجتمعية

في موزامبيق، تمكنت الإذاعة المجتمعية المتنامية من أن تتصدى بطريقة ناضجة للتوترات السياسية حول مسؤوليات وسائل الإعلام في استقاء الأخبار السياسية في التنافس على الانتخابات البلدية في ٢٠٠٣، والانتخابات الرئاسية والوطنية في ٢٠٠٤. وكان غياب التنظيم القانوني لدور الإذاعة المجتمعية ومسئولياتها خلال الانتخابات قد أصبح محل جدل مستعر في البرلمان حيث اعتبر السياسيون أن الإذاعة المجتمعية أصبحت تشكل صوتا قويا للشعب، لأنها تغطي كل المدن الرئيسية وأكثر من ثلث مساحة الريف. واستجابة لذلك، استهلت مجموعة التنسيق (وهي سلف هيئة قطاع الإذاعة المجتمعية FORCOM) سلسلة من المشاورات الوطنية مع كل القوى الفاعلة في مجال الإذاعة المجتمعية، أسفرت عن اتفاق على "القواعد العشر" - مدونة للتنظيم الذاتي لاستخدام الإذاعة المجتمعية خلال فترات الانتخابات. وقد طبقت هذه القواعد على الصعيد الوطني، بمشاركة مدير مكتب الصحافة الحكومي، وعلى الصعيد الإقليمي عن طريق

الإذاعات نفسها. واتبع معظم محطات الإذاعة القواعد المنصوص عليها، فيما عدا محطات الإذاعة المملوكة للدولة، التي استجابت لتعليمات من قيادتها الوطنية بأن تدرج تغطية إضافية لحزب فريلمو الحاكم^(١).

(١) مشاركة الإذاعات المجتمعية في التربية المدنية والتغطية الانتخابية - تجربة الإذاعات المجتمعية في الانتخابات المحلية في ٢٠٠٣. حالات خاصة عن: دونو، شيمبو، وكواميا، اليونسكو/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) أشير إليها في مؤلف جالوف: "الصوت، وسائل الإعلام والتمكين من أسباب القوة" ورقة صادر تكليف بإعدادها (٢٠٠٦).

ويمكن إخضاع قدر الإعلانات التي يمكن لجهات البث إذاعتها لحدود شاملة، أو لقيود محددة، على سبيل المثال بالنسبة للمشروبات الكحولية والتبغ، بيد أنه ينبغي الحرص في عدم فرض مثل هذه القيود الصارمة على الإعلان بشكل يقوّض قدرة قطاع البث بأسره على البقاء.

وعند وضع القواعد المتعلقة بالإعلان، ربما يتم إيلاء اعتبار للهياكل المالية المختلفة لدى مختلف أنواع هيئات البث. فليس من الملائم مثلا أن تستغل هيئات البث للخدمة العامة التمويل العام المتاح لها للإعلان بأسعار دون سعر السوق، ولذا فقد يكون من الملائم إخضاعها لقواعد المنافسة بالنسبة لأي إعلانات تذيعها.

العقوبات

ينبغي أن تتوافر طائفة من العقوبات على انتهاك القواعد المعنية بمضمون البث، بما يجعل أي عقوبات تطبق متناسبة مع الضرر الحادث.

يجب أن تتوافر لهيئات التنظيم طائفة من العقوبات يمكن تطبيقها على نحو متناسب مع المخالفة، وتكون مرنة بما يكفي لمراعاة الظروف المحددة. فعلى سبيل

المثال، تزود الإنذارات والغرامات بأحجام مختلفة وتعليق الترخيص، هيئة التنظيم بالعقوبات المتناسبة مع المخالفات وكذلك توفر لها مجالاً لزيادة العقوبات عندما لا تحفز العقوبات الأقل على الامتثال. ويمكن "للفجوة" في شدة العقوبات المتوافرة أن تقوض قدرة هيئة التنظيم على التصدي للمخالفات بصورة فاعلة. فإذا اضطرت هيئة التنظيم لاختيار عقوبة ضعيفة، فإن ذلك يمكن أن يزيد خطر تفاقم المخالفات ويدمر ثقة عامة الناس. وإذا كان البديل المتاح لهيئة التنظيم عنيفاً أكثر مما يجب، يمكن أن يكون له تأثير مثبط على حرية هيئات البث في التعبير، وقد يقوض تدفق المعلومات لعامة الناس، أو أن يتم التوصل إلى أنه غير دستوري عند فحصه.

وينبغي عدم فرض العقوبات إلا بعد تحقيق وتحرر تخلص فيه هيئة التنظيم إلى أن هيئة البث، انتهكت مرارا وعمداً، أو بصورة خطيرة، أحكام الترخيص الصادر لها. وفي معظم الأحوال، ينبغي تطبيق العقوبات على انتهاك القواعد المتعلقة بالمضمون بطريقة تدريجية. وفي الأحوال العادية، تكون العقوبة على أول انتهاك تحذيراً يذكر طبيعة الانتهاك وضرورة عدم تكراره. ويمكن أن تتضمن العقوبات الأخرى والتي تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة المدى المطالبة بإذاعة تصحيح أو بيان على الهواء بما توصلت إليه هيئة التنظيم، أو تقديم تعهدات أخرى، مثل الامتناع عن بث البرنامج مرة ثانية.

وفي تقييم نوع العقوبة التي يتعين تطبيقها، يجب أن تضع هيئات التنظيم في اعتبارها أن هدف التنظيم ليس "ضبط" هيئات البث، وإنما حماية الصالح العام بضمان أن يعمل القطاع بيسر وبالنهوض بنطاق ونوعية خدمات البث المتاحة لعامة الناس.

وفي مقدور أي شخص من عامة الناس في إندونيسيا أن يشكو من انتهاك مدونة البث، ولجنة الإذاعة الإندونيسية مطالبة بتقييم مشروعية مثل هذه الشكاوى. وينبغي إخطار هيئات البث المعنية كتابة ومنحها فرصة مناسبة للإدلاء برأيها في

الموضوع. وفي حالة انتهاك المدونة، يجوز للجنة أن تطالب جهة البث بأن تنشر تصحيحاً وبياناً تعدّه اللجنة^(٦). كما أن هيئات البث مدعوة لتقديم تصحيح، خلال ٢٤ ساعة حيثما يمكن، عندما يصل إلى علمها أن برامجها غير صحيحة.

وفي بنين، تتوافر للهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، طائفة من العقوبات المتاحة بموجب المادة ٢٧ من قانون إنشائها (رقم ٩٢-٢١، أغسطس ١٩٩٢). وفي حالة عدم الاستجابة لتحذير معلن علانية، يمكن للهيئة أن تصدر ضد هيئة البث المخالفة، إحدى العقوبات التالية، حسب خطورة المخالفة:

أ- تعليق ترخيص البث أو جزء من البرنامج لمدة شهر على الأكثر.

ب- تقليل مدة الترخيص لمدة أقصاها سنة.

ج- سحب الترخيص.

وفي ضوء الطبيعة الأكثر تطفلاً لعقوبات مثل الغرامات، أو تعليق الترخيص أو إلغائه. ينبغي وضع شروط لتطبيقها على انتهاك قاعدة تتعلق بالمضمون. ولكي يكون للغرامات ما يسوغها بالضرورة، لا يتعين فرضها إلا بعد فشل التدابير الأخرى في علاج المشكلة.

ويشكل تعليق الرخصة أو إلغاؤها أخطر عقوبة ممكنة، بما له من عواقب وخيمة بالنسبة لهيئة البث. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم تطبيق هذه العقوبات إلا حيثما يثبت أن جهة البث قد ارتكبت مخالفات خطيرة مرارا وتكراراً، وأن العقوبات الأخرى ثبتت عدم كفايتها لعلاج المشكلة.

(٦) ينص القانون أيضاً على إلغاء الترخيص لانتهاك المدونة، إن قضت محكمة بذلك.

وقد ثارت مثل هذه القضية في كندا عندما رفضت لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية في كندا، تجديد رخصة محطة للإذاعة في مدينة كوبيك لأنها كانت تذيع باستمرار مضمونا مسينا يشوه سمعة مجموعات اجتماعية بعينها. وقد أيدت محكمة الاستئناف الاتحادية القرار التنظيمي^(٧).

وفي كل الأحوال، يتعين أن يكون لهيئة البث المعنية الحق في أن تقدم بياناً مكتوباً بشأن الشكوى، ويجوز أيضاً دعوتها لتقديم بيان شفهي في الحالات التي ينظر فيها في فرض غرامة أو عقوبة أشد خطورة. وكما هي الحال بالنسبة لكل القرارات التنظيمية، ينبغي منح هيئة البث الحق في إعادة نظر قضائية في المحاكم، التي يجوز لها أن تنظر في مسائل مثل الامتثال لمعايير العدالة الطبيعية أو قواعد حقوق الإنسان.

الإطار ٤٨ - أستراليا: عقوبات لمخالفة المدونات

لا توجد في أستراليا عقوبة على مخالفة مدونة السلوك. بيد أن استمرار المخالفات يمكن أن يؤدي إلى فرض شروط على الترخيص. وبموجب القسم ١٣٩ من مرسوم هيئات البث الصادر في ١٩٩٢، فإن مخالفة معايير البرامج تعد جريمة. وتؤدي المخالفة إلى توقيع مستويات مختلفة من الغرامات على مختلف أنواع هيئات البث. فيجوز لهيئة الإذاعة الأسترالية أن تأمر جهة البث بالكف عن ارتكاب المخالفات (القسم ١٤١). وعندما يتقاعس صاحب الترخيص عن الاستجابة للأخطار بالكف عن المخالفة، يمكن للهيئة أن توقف الترخيص لما يصل لثلاثة أشهر، ويجوز لها إلغاؤه كلية.

(٧) انظر <http://www.crtc.gc.ca/eng/NEWS/RELEASES/2004/r040713.htm>.

تنظيم الطيف لهيئات البث

ينبغي أن يكفل تنظيم الطيف لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة، والهيئات التجارية والمجتمعية.

ويحدد التنظيم الدولي للترددات عددا من مجموعات التردد للبث والإرسال التليفزيوني بصورة سليمة. بيد أن توزيع هذه المجموعات بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية، هو من مسؤولية الحكومات الوطنية ويمكن أن تعهد بها لهيئة لتنظيم البث. وينبغي أن يتمثل أحد أهداف إدارة الطيف اللاسلكي في مجال البث، في ضمان التوازن السليم بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية. والهدف هو تعزيز التنوع بضمان أن تتوفر فرصة معقولة لكل شكل من أشكال الملكية والسيطرة للوصول للطيف، حسب ما تستطيع أن تسهم به في البث بصورة نافعة.

وفي التطبيق، فإن هذا يعنى عادة ضمان توافر طيف كاف مجانا أو بتكلفة في المتناول للبث للخدمة العامة والبث المجتمعي. ويتعين إجراء مشاور عام مفتوح حول استخدام الترددات وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

وتبين الممارسة الدولية أن تخصيص حد أدنى يبلغ ١٥ في المائة من الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد (إف إم) للبث المجتمعي (٢-٣ ميغا هيرتز من ٢٠ ميغا هيرتز متضمنة في الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد التي تتراوح بين ٨٨ و١٠٨ ميغا هيرتز)، لابد وأن يكون كافيا، في حين أن ٢٠ في المائة هي النسبة المثلى. وتخصص بلدان متباينة ككندا وفرنسا والولايات المتحدة نحو ٢٠ في المائة من الأطوال الموجية لتضمين التردد للبث المحلي والمجتمعي الذي لا يسعى للربح.

الإطار ٤٩ - تايلاندا: الترددات باعتبارها موردا للصالح العام

تنص المادة ٤٠ من دستور تايلاندا الصادر في ١٩٩٧ على أن: ترددات الإرسال للبيث الإذاعي أو التليفزيوني والاتصالات اللاسلكية هي موارد وطنية للاتصال تستخدم للصالح العام. ويرسى مرسوم تخصيص ترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبيث، الصادر في مارس ٢٠٠٠، قواعد محددة يمكن بها ضمان الصالح العام في البيث. وهي تعهد بنسبة ٤٠ في المائة من ترددات البيث المتوافرة للقطاع المملوك للدولة، و ٤٠ في المائة للقطاع التجارى، وتحتفظ بنسبة ٢٠ في المائة للبيث المجتمعى. وقد فاز هذا النموذج على الاقتراحات البديلة التى قدمت فى عملية الصياغة التى اقترحت إعطاء كل مقاطعة محطة إذاعة مجتمعية واحدة، أو تخصيص ٢ فى المائة من الوقت على الهواء للبيث المجتمعى.

ويقدم قطاع الإذاعة فى فرنسا خمس فئات مختلفة من التراخيص: الإذاعات المجتمعية المؤهلة للتمويل العام، والإذاعات التجارية المحلية، والإذاعات المحلية أو الإقليمية المنضمة للشبكات الوطنية، والإذاعات الوطنية، وفئة خاصة لثلاث محطات إذاعة كانت قائمة قبل ١٩٩٢ وتبث فى الخارج. ويمكن ملاحظة الأولوية التى تم إيلاؤها للإذاعة المجتمعية من النسبة المئوية التى يشكلها هذا القطاع من كل محطات الإذاعة، والتى تربو على ٥٠ فى المائة، أو ٥٤٥ ترخيصا من ١٠٧٠ ترخيصا صدرت حتى أول يناير ٢٠٠٥، تستخدم نحو ٢٥ فى المائة من التردد، أو ٨٧٤ من ٣٥٣٨ ترددا.

ويقتضى الاستخدام الكفاء للترددات وضع خطة وطنية شاملة للهيئات الوطنية والإقليمية، فى حين يمكن تكيف الهيئات المحلية بمرونة أكبر حسب الطلب، وتوزيع السكان، وتوافر الطيف. ومع مجىء أساليب جديدة للتوزيع القومى، أصبح بعض الافتراضات السابقة عن تنظيم الطيف محل إعادة نظر.

وبصفة خاصة، فإنه من المسلم به على نحو متزايد أنه يمكن أن يكون هناك استخدام مختلف للطيف دون مطالبة كل هيئة بمفردها بأن تكون جزءاً من الإطار الوطنى للتنظيم والترخيص. واعتماداً على تجربة WIFI والإعفاءات الأخرى من التراخيص، يمكن أن تصبح تكنولوجيات الطيف المشترك المعنية بنموذج "الطيف المفتوح" ملائمة لإدارات البث المحلية منخفضة القدرة حيث يُجنب جانب من الطيف اللاسلكى خصيصاً لتلك الهيئات فى إطار معالم تقنية منقّح عليها.

وفى المدى بين المتوسط والطويل، فإن البث الرقْمى للتلفزيون والإذاعة سيطرح تحديات جديدة. فالانتقال إلى البث الرقْمى لا يتيح بث قنوات أكثر كثيراً على نفس الطيف فحسب - والذى يبسر حيث تمثل ندرة القنوات قيماً، تنوعاً أكبر فى المضمون - وإنما يتيح أيضاً ارتفاعاً إضافياً، مثل أدلة البرامج الإلكترونية. وتثير مثل هذه الإضافات للنفع شواغل جديدة بالنسبة لهيئات التنظيم، مثل كيفية ضمان إيلاء بروز ملائم لكل أنواع هيئات البث والبرامج بدلاً من المعاملة التفضيلية لهيئات بعينها.

ومن المنظور التنظيمى، حقق البث بالساتل والكابل انتقالاً بلا تَوَقْف نحو البث الرقْمى، مما مكّنه من أن يوفر قنوات إضافية ونفعا أكبر. كما يتعرض البث الأرضى لضغوط قوية ليغدو رقْمياً، جزئياً لأن الطيف الذى يحتله حالياً ملائم لاستخدامات أخرى يشدّ الطلب عليها مثل التليفون المحمول والإرسال اللاسلكى واسع النطاق. لكن الانتقال للبث الرقْمى تعقد بسبب حقيقة أن تنظيم الطيف الدولى قرر أنه من غير العملى تحديد ساحة كبيرة جديدة من الطيف، لكى تبدأ الهيئات الخاصة بالتلفزيون الرقْمى مع الاحتفاظ بالطيف المطلوب للتلفزيون التناظرى. وبدلاً من ذلك، فإن الخدمة الرقْمية ستبدأ داخل الأطوال الموجية القائمة لتحل فى النهاية محل التليفزيون التناظرى بعد تاريخ "قطع الدائرة"^(٨).

(٨) الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية، توصيات الإذاعة - البث بالتلفزيون الأرضى والرقْمى فى VIII/UHF Bands (BT.798.1)، اعتمدت فى يوليو ١٩٩٤.

ومما زاد الأمور تعقيدا حقيقة أنه توجد بالفعل معايير رقمية متنافسة عديدة في كل من الإذاعة والتلفزيون، وتروج لها مجموعات مختلفة من البلدان المتقدمة، كل منها يحاول تجنيد البلدان النامية لتأخذ بمعاييرها. وفي الأجل الطويل، ستتضمن قضايا الصالح العام بالنسبة لجهات التنظيم مسألة أي المعايير يتعين انتقاؤها، بما في ذلك كيف تؤثر على الحاجة إلى أجهزة تليزيون أو راديو جديدة وعلى ثمنها، وكيفية ضمان التغطية الشاملة، وكيف يمكن الانتقال من التناظرى إلى الرقمية على خير وجه.

وستؤثر كل هذه القضايا المستقبلية على المضمون بأوسع معانى التخصيص، أو فى غير ذلك التوزيع، والقنوات الكافية لمختلف قطاعات البث وضمان أن يكون المضمون فى المتناول ويمكن تحمل تكاليفه. ومع ذلك، ففى معظم البلدان النامية والى تمر بمرحلة انتقال، فإن الأسئلة الناتجة عن الرقمية تتعلق بالمستقبل: ففى الوقت الحالى تظل الأولوية هى ضمان القدرة على إصلاح الهياكل الحالية وتنقيحها والارتقاء بها على نحو ملائم.

قواعد ضرورة التضمين

قواعد ضرورة التضمين هى آلية تنظيمية مفيدة لضمان الوصول لشبكات الكابل والساتل من أجل استخدامها للصالح العام، بما فى ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويتعين أن يكفل قانون البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لتنفيذ قواعد "ضرورة التضمين" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون هذه القواعد للصالح العام.

تعرف شبكات الكابل الخاصة وجهات تشغيل الكابل عادة عن توفير فرص للبت للخدمة العامة والبت المجتمعي، لأسباب تجارية بصفة عامة. ويمكن تطبيق قواعد "ضرورة التضمين" حيثما تكون لشبكة للكابل أو لجهة تشغيل الساتل، أو يحتمل يكون لهما، وضع مسيطر في السوق في مجال توفير الفرص للمشاهدين. ويتعين تطبيقها في الحالات التي تواجه فيها هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية، في ظل عدم ضمان التضمين، احتمال استبعادها من الوصول للتوزيع بالكابل أو الساتل. وإلى جانب تطبيق قواعد ضرورة التضمين على خدمات برامج معنية، ينبغي أن يحظر على شبكات الكابل وهيئات تشغيل الساتل، التفرقة غير العادلة على أساس المضمون بين مختلف خدمات البرامج، مثلا على أساس الدين.

ففي إسبانيا مثلا، فإن هيئات تشغيل الكابل مدعوة بمقتضى المادة ١١ من مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٩^(٩)، والمادة ٢٦ من المرسوم الملكي ١٩٩٦/٢٠٦٦، لأن تضمن القنوات التالية:

- البرامج التليفزيونية التي تديعها القنوات المملوكتان لشركة البث للخدمة العامة، إذاعة وتليفزيون إسبانيا.
- البرامج التليفزيونية التي تديعها القنوات الثلاث المملوكة لشركات البث الخاصة.
- البرامج التليفزيونية التي تديعها قنوات شركات البث للخدمة العامة في المناطق المستقلة ذاتيا.
- البرامج التليفزيونية التي تديعها قنوات تليفزيون محلية إذا طلبت هذا.

(٩) مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية (المرسوم ١٩٩٥/٤٢ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥).

الإطار ٥٠ - ألمانيا: التزامات التضمين والنقل على شبكات الكابل

تحدد الاتفاقية المبرمة فيما بين الولايات والمعنية بخدمات البث^(١) المبرمة بين الولايات الألمانية الست عشرة مبادئ ترتيبات التضمين على شبكات الكابل. وتطبق قواعد مختلفة على شبكات توزيع الكابل التناظرية والرقمية^(٢).

وبالنسبة لشبكات الكابل التناظرية، تحدد اللوائح الإقليمية للبث، تطبيق قواعد التضمين والنقل وترتيب الأولويات، على الرغم من أن القواعد متماثلة من منطقة إلى أخرى. ففي ولاية رين وسفاليا الشمالية مثلا، هناك شرط بنقل ارسال هيئات البث العامة في كل أنحاء المنطقة ونقل خدمات البث المحلية في نطاق منطقة البث الخاصة ببيئة البث المحلية. وتحدد وكالة الإعلام في رين وسفاليا الشمالية الأولوية حسب معايير تتضمن تعددية البرامج الخاصة بمصالح معينة وبالرأى ونطاق عرض الأحداث في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعية، والإسهام في التنوع الثقافي واللغوي في البرامج المعروضة بأسرها، وذلك إذا كانت سعة الكابل غير كافية لنقل كل القنوات الأخرى.

وبالنسبة لشبكات الكابل الرقمية، هناك مجموعة مشتركة من القواعد مقررة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الولايات المعنية بخدمات البث. وهناك قاعدة عامة هي أنه ينبغي تخصيص البث المتاح في شكل تناظري حسب قدرة القنوات الرقمية. وإضافة لذلك ينبغي أن تكفل هيئة تشغيل شبكة الكابل المرقمنة:

(١) نص Rundfunkänderungsstaatsvertrag، الموحدة في أول يناير ٢٠٠١، متاح في:

<http://www.artikel5.de/gesetze/rstv.html>.

(٢) تستند المعلومات الخاصة بإسبانيا وألمانيا في هذا القسم على جرد لوائح الاتحاد الأوربي لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوربية لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوربية، مجلس إدارة جمعية المعلومات، ٢٠٠١، متاح في:

<http://europa.eu.int/ISPO/infosoc/telecompolicy/en/OVUM-mustcarry.pdf>.

- قصر قدرة الإرسال على البث الخاص بهيئات البث المنشئة بموجب القانون العام، بما في ذلك حزم البرامج أو "باقاتها"،
- تخصص القدرة على البث لمحطات التليفزيون المحلية والإقليمية، و"للقنوات المفتوحة" المرخصة في ولاية معينة.

قنوات المنفذ العام

قنوات المنفذ العام هي قنوات على شبكات الكابل أو الساتل تم تجنبها للاستخدام العام غير التجاري، مثل البرامج التعليمية، والمجتمعية، أو برامج الخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات المنفذ العام كشرط لإصدار ترخيص لجهة تشغيل الكابل أو الساتل.

الإطار ٥١ - الولايات المتحدة: قنوات المنافذ العامة وهيئات تشغيل الكابل

رغم أنه لا يوجد قانون اتحادي يدعو لنقل قنوات المنفذ العام على شبكات الكابل المحلية، فإن مثل هذه القنوات يمكن أن تكون مطلوبة باتفاقيات تبرم بين هيئات تشغيل الكابل ومنظمات منح الامتياز المحلية (سلطات محلية عادة). وفي مقابل استخدام هيئات تشغيل الكابل لحق المرور العام المحلى (الشوارع، الطرق السريعة، المتنزهات... إلخ)، فإنها توافق على توفير سعة للقنوات وخدمات ومرافق ومعدات لقنوات المنفذ العام والقنوات التعليمية والحكومية. ويمكن أن تساعد حقوق التعويض المقدمة لهيئة منح الامتياز المحلية في توفير منفذ لوسائل الإعلام للسكان المحليين. وقد أقامت قنوات المنفذ العام وجوداً ممتداً في الولايات المتحدة وحافظت عليه نتيجة للإطار القانوني الذي يمكن من أسباب القوة الذي وفره مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، والمجموعة المسببة من قوانين السوابق القضائية.

والإطار القانوني منصوص عليه في القسم ٦١١ من مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤ (كما عدل بمراسيم ١٩٨٤، ١٩٩٢، و١٩٩٦) المعنون "قنوات الكابل من أجل الاستخدام العام والتعليمي والحكومي". وينص القسم ٦١١ على أنه "يجوز لسطة منح الامتياز أن تضع شروطا لمنح لامتياز فيما يتعلق بتعيين أو استخدام سعة القناة المخصصة للاستخدام العام والتعليمي أو الحكومي". ويجوز لسلطات منح الامتياز أن تطالب جهات تشغيل شبكات الكابل بأن توفر خدمات ومرافق ومعدات لاستخدام القنوات العامة والتعليمية والحكومية. ووفقا لاتفاقية الامتياز المحلي، يجوز لهيئة تشغيل الكابل أو هيئة منح الامتياز أن تتمتع القواعد التي تحكم القنوات العامة والتعليمية والحكومية، بيد أن مفوضية الاتصالات الاتحادية تحدد أن هذه يجب ألا تستند للمضمون. ويمكن أن تتضمن قواعد لتخصيص الوقت بين مقدمي الطلبات المتنافسين "على أساس معقول غير مضمون البرامج". كما يمكن أن تشترط معايير الحد الأدنى للإنتاج وأن يخضع مستخدموها للتدريب.

والقنوات العامة والتعليمية والحكومية مستقلة من الناحية التحريرية عن هيئات تشغيل الكابل مع استثناءات محدودة جدا. وينص القانون الاتحادي، في القسم ٦١١ (هـ) على أن "هيئة تشغيل الكابل لن تمارس أى رقابة تحريرية على أى استخدام عام وتعليمي أو حكومي لسعة القناة الموفرة. بمقتضى هذا القسم، فيما عدا أن جهة تشغيل الكابل يجوز لها رفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برامج المنفذ العام التي تحوى فحشا وعدم لياقة أو عريا". بيد أن المحكمة العليا قد قضت بأن هذه السلطات غير دستورية^(١). وبعد ذلك، أصدرت مفوضية الاتصالات الاتحادية توجيهها حذت فيه من الاستثناءات بدرجة أكبر. "يجوز لهيئة تشغيل الكابل أن ترفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برنامج المنفذ العام تعتقد جهة التشغيل على نحو معقول أنها تحوى فحشا"^(٢). وصدر أيضا عدد من أحكام المحاكم التي تؤيد الحد من تدخل الحكومة المحلية في قنوات المنفذ العام^(٣)، بيد أن الإطار التشريعي والتنظيمي لقنوات المنفذ العام يظل ضعيفا في هذا الصدد.

(١) توجيه مفوضية الاتصالات الاتحادية بشأن القنوات لعامة والتعليمية والحكومية، متاح

في: <http://www.fcc.gov/mb/facts/pegfacts.html>.

(٢) مدونة التنظيمات الاتحادية (١٩٩٧)، القسم ٧٦-٧٠٢ المنفذ العام.

(٣) نورود جيس، تحديث السلسلة العامة: أحكام المحاكم والمراسيم التقانونية، شبيجال

وماكديارماد (٢٠٠). <http://www.spiege/mcd.com/publications/default.asp>.

هيئات تشغيل الكابل بالحق في مَدّ كابلات شاسعة للاتصالات بموجب حق المرور العام، في حين تطالب هيئات تشغيل الساتل بتخصيص الطيف اللاسلكى لإرسال إشارتها اللاسلكية والوصول إلى مسارات الساتل المدارية أو مواقع الساتل الأرضية الثابتة. وتشكل المسارات المدارية موردا محدودا إضافيا يستحق تعويضا عاما.

وإلزام هيئات تشغيل الكابل أو الساتل بتزويد قناة المنفذ العام بنسبة من السعة المتاحة، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الصالح العام في البث، سواء كان هناك شرط التضمين والنقل الذى يقضى بإدراج قنوات معينة أم لا.

وقد بدأت أولى قنوات تلفزيون المنفذ العام فى ألمانيا **Offene Kanal Berlin** فى ١٩٨٤ ويوجد حاليا أكثر من ٨٠ قناة من هذا النوع. وهى منصوص عليها فى إطار تنظيم البث الإقليمى وليس على مستوى الدولة الاتحادى. وتتم إدارة قنوات المنفذ العام على أساس أنها تمثل المنفذ المفتوح غير الساعى للربح، وفيه يكون منتج البرامج هو المسئول تحريريا عن البرامج التى تذاع. وهى تعتبر إسهما فى حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، فإن قناة برلين للمنفذ العام، (**Offene Kanal Berlin**)^(١٠)، توفر مرافق تقنية بها هيئة كاملة من العاملين. والعاملون تستخدمهم بصورة مباشرة هيئة التنظيم الإقليمية، وهى **Medienanstalt Berlin-Brandenburg**^(١١). والإعلان ليس مسموحا به ومنتجو البرامج ملزمون بضمان إتفاق برامجهم مع معايير الحد الأدنى القانونية. ويتاح وقت البث على الهواء لمنتجى البرامج على أساس من يأتى أولا تتم خدمته أولا. وفى الولايات التى توفر فيها هيئة التنظيم قناة مفتوحة واحدة أو أكثر، يكرس جزء مما يدفعه المشاهدون والمستمعون من رسوم الترخيص، لسداد تكاليف تقديم الخدمة.

(١٠) موقع: **Offene Kanal Berlin**، على الإنترنت: <http://www.okb.de>.

(١١) موقع: **Medienanstalt Berlin-Brandenburg**، <http://www.mabb.de/>.

الفصل الحادى عشر

البث للخدمة العامة

قائمة مراجعة للممارسات الجيدة

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العام في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.
- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة فى خدمة الصالح العام فى مجال البث فى كل أرجاء البلاد ولكل السكان فى البلد الذى أقيمت فيه.
- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسئوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخضوع للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.
- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة فى القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة فى الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التى تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعيّنين بالعمل بصفقتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.
- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.
- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الأموال العامة من خلال آلية للتمويل مصممة لحماية استقلالها. ويجوز لها جمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهيئات.

مقدمة

تتعرض المزايا النسبية لمؤسسات البث للخدمة العامة لمناقشة واسعة وساخنة. لكن من المسلم به بصفة عامة أن البث للخدمة العامة دور معين يؤديه في تحقيق أهداف الصالح العام والإسهام في تعددية وسائل الإعلام، وحيثما تكون هيئات البث مملوكة ملكية عامة يتعين عليها أن تكون مستقلة عن الدولة والحكومة القائمة من الناحية التحريرية، وأن تدار للصالح العام، وأن تخضع للمساءلة أمام الناس الذين تخدمهم. وتشكل هذه المبادئ أساس التوصيات الخاصة بالممارسة الجيدة في مجال البث للخدمة العامة الواردة في هذا القسم.

وربما كانت هيئة الإذاعة البريطانية هي أشهر هيئات البث للخدمة العامة. وعندما تم منح الهيئة الاستقلال التحريري في ١٩٢٦، كانت مبادئها الهادية هي عدم السعي للربح، وشمول الخدمة، والرقابة الموحدة، والحفاظ على معايير عالية للبرامج^(١). والاستقلال التحريري للهيئة يحميه ميثاقها الملكي ويكفله بصورة محددة اتفاق مكتوب مع الحكومة. ويتم ضمان أساسها الاقتصادي من خلال مدفوعات يؤديها المشاهدون ورسوم الترخيص. وقد أتاح لها هذا إنتاج تشكيلة كبيرة من البرامج عالية النوعية المصممة لتحقيق الصالح العام. ورغم أن تعيينات مجلس الإدارة باقية تحت سيطرة الحكومة، فإن الهيئة تعمل متحررة بصورة كبيرة من التدخل الحكومي. ومع ذلك، ففي أزمدة الحرب والمنازعات الخطيرة الأخرى،

(١) بيتر م. لويس و ج. بوث، الوسيلة الخفية: الإذاعة العامة والتجارية والمجتمعية (لندن: ماكميلان، ١٩٨٩).

خضعت الهيئة لضغوط لكي تأخذ جانب الحكومة. وفي ٢٠٠٥، استقال المدير العام للهيئة، بضغط من الحكومة، عقب تحقيق رسمي حول وفاة خبير الأسلحة، الدكتور ديفيد كيلي، وهو مصدر رئيسي لتقارير الهيئة عن صنع سياسة الحكومة في الفترة التي انتهت بالحرب على العراق.

وهكذا، فإن الحفاظ على الاستقلال التحريري يبقى تحدياً حتى في تلك البلدان التي من المسلم فيها بهذا الاستقلال من ناحية المبدأ وبحكم القانون. وكما رأينا في الباب الأول، فإن الاستقلال التحريري كثيراً ما يكون ظاهرياً فحسب في كثير من البلدان، دون استقلال حقيقي عن الحكومة والمصالح الأخرى.

والتمول عامل أساسي يؤثر على الاستقلال، وعلى قدرة هيئات البث العامة على القيام بدور اجتماعي إيجابي. وتمثل الرسوم التي يدفعها جمهور النظارة، والتي تُجبي على ملكية أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون، مصدراً مستقراً، ومستقلاً، وغنياً نسبياً عادةً للتمويل. وعندما لا يكون هذا الخيار عملياً، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية، يشكل استتباب آليات تمويل فاعلة أخرى تحدياً محورياً بالنسبة للقطاع.

كما يمكن لنمو البث التجاري الخاص أن يطرح تحدياً بالنسبة لمستقبل البث للخدمة العامة، ففي البلدان ذات التقاليد في مجال البث للخدمة العامة، أدى الانفتاح أمام المنافسة التجارية إلى تناقص أعداد النظارة، والذي أدى بدوره إلى ضغوط لتخفيض الدعم العام، و"القي" البرمجة "أرضاً"، بما في ذلك توفير المنتجات الأكثر شعبية والأقل تكلفة، وأسفر في بعض الأحوال، عن خصخصة جزئية أو كلية. كذلك هاجم ملاك هيئات البث الخاصة، المعونة التي تقدمها الدولة لهيئات البث العامة، على سبيل المثال في شكل رسوم ترخيص إجبارية تتم جبايتها على أجهزة الاستقبال المنزلية، باعتبار ذلك "منافسة غير عادلة".

وفى مواجهة هذه التحديات، قامت هيئات البث للخدمة العامة والحكومات بحملة دفاع قومية عن قيم الخدمة العامة، خاصة توفير الدعم القانونى الكبير المنصوص عليه فى بروتوكول أمستردام الملحق بمعاهدة الاتحاد الأوربى، وفى إعفاء الوسائل السمعية البصرية "الوارد فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، وفى اتفاقية اليونسكو المعنية بالتنوع فى التعبيرات الفنية والثقافية. وفى بعض البلدان، مثل كندا والمملكة المتحدة، نظم المواطنون حملات للدفاع عن هيئات البث للخدمة العامة. وهذه التطورات دليل على استمرار أهمية نموذج البث للخدمة العامة فى مناخ تعددية وسائل الإعلام.

لقد أصبح البث للخدمة العامة مكونا أثيرا فى نظام متطور للبث متعدد القطاعات فى معظم البلدان التى تمر بمرحلة انتقال وعدد متنام من البلدان النامية. وحتى على الرغم من ذلك، فإنه يجابه تحديات كبيرة: تحقيق استقلال حقيقى، الحصول على قاعدة مالية آمنة، كل ذلك إلى جانب الصراع فى المنافسة مع البث التجارى.

ليس هناك تعريف معيارى للبث للخدمة العامة، والنماذج تتباين من بلد لآخر، بيد أن هناك بعض السمات المسلّم بها على نطاق واسع. ويصف تقرير عام ٢٠٠٠ للمجلس العالمى للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟ مبادئ البث المستقل للخدمة العامة باعتباره شاملا ومتنوعا ومستقلا ومتميزا، ويحدد ذلك على النحو التالى:

- أنه فى تناول كل مواطن، ليس فقط من الزاوية التكنولوجية، وإنما من زاوية وضوح البرامج.
- يكشف عن التنوع فى ضروب البرامج المقدمة، والجمهور المستهدف، والموضوعات التى تناقش.

- أنه مستقل عن الضغوط التجارية والنفوذ السياسى. ويشمل هذا الاستقلال التحريرى، وحماية حرية التعبير، ووجود آليات ملائمة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة للتمويل، والاستقلال عن الهيئات الحكومية والاستقلال فى عملية الانتقاء بمجالسها ومديريها الرئيسيين.

- أنها لا تنتج فقط أنواع البرامج ومواد الموضوعات التى تتجاهلها الهيئات الأخرى وتستهدف جماهير يتجاهلها الآخرون، لكنها وبدون استبعاد أى ضرب من الضروب، تهدف إلى ابتكار وإبداع ضروب جديدة، وتحديد الوثيرة فى العالم السمعى البصرى^(٢).

وتشمل الخصائص الأخرى التى تعزى إلى البث للخدمة العامة، الاهتمام بالهوية الوطنية والثقافة الوطنية، والتجرد وكذلك البرامج المستقلة، ودورها فى "تحديد معايير الجودة"^(٣).

ومن بين أهم القضايا فى تحديد نوعية البث للخدمة العامة وتنوعه واستقلاله وتميزه، ما يلى: الإطار القانونى الذى تعمل فيه هيئة البث، بما فى ذلك السلطات والواجبات المحددة فى القانون، وترتيبات الحوكمة، بما فى ذلك عملية تعيين مجلس الإدارة وكبار هيئة العاملين بالإدارة، وترتيبات التمويل. وفى القسم الذى يلى، يبحث هذا الفصل تلك القضايا ونهج التنفيذ الذى صمم على خير وجه لضمان البث الفاعل وعالى النوعية للخدمة العامة.

(٢) المجلس العالمى للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟ كيف؟ (٢٠٠٠)، مقتبس فى مؤلف مونروى. برايس ومارك راوبى، محرران البث للخدمة العامة فى فترة الانتقال (لاهاى، كلوار لو إنترناشونال، ٢٠٠٣)، ٢-٤.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دعم البث للخدمة العامة: التعلم من تجربة اليوسنة والبيرسك (مكتب سياسة التنمية، ٢٠٠٤) متاح فى:

http://www.undp.org/governance/doc/A21-Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf.

الوضع والاستقلال

هيئات البث للخدمة العامة يجب تحديدها فى القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تعمل للصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.

وفى الأوضاع العادية، يتحدد وضع هيئات البث للخدمة العامة فى تشريع يحدد واجباتها ومسئولياتها، وحدود الخضوع للمساءلة، وضمانات الاستقلال التحريرى عن الحكومة والحماية التى تحظى بها من التدخل السياسى والتجارى. هذه هى الخصائص المحددة للبث للخدمة العامة. ويوفر التشريع المنظم وسائل لضمان أن تعمل هيئة البث للصالح العام بأهداف الخدمة العامة، والخضوع للمساءلة أمام الناس عامة.

ويوازن إطار البث للخدمة العامة بين مبادئ الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويجب أن يكون خضوع هيئة البث للخدمة العامة للمساءلة أمام عامة الناس، من خلال البرلمان. وإذا كانت هناك هيئة تنظيم مستقلة تمارس مسؤوليتها على كل البث، فيجوز أن يكون الخضوع للمساءلة عندئذ من خلال هيئة التنظيم.

ففى فرنسا مثلاً، يقيم المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية كيف أوفت الشبكات العامة بالتزاماتها بموجب اختصاصاتها. وفى كندا، تصدر لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية، التراخيص لهيئة الإذاعة الكندية والتعليقات حول كيف ينبغي لها أن تقوم بمسئولياتها. كما أنشأت الهيئة منصب محقق الشكاوى (الأمبودسبيرسون) - وهو شخص ينقل له المواطنون شواغلهم بشأن الهيئة، ويقدمون إليه انتقاداتهم لها، وذلك للنظر فيها واحتمال اتخاذ إجراء ونشر كيفية معالجة هذه الشكاوى على الملأ.

وفى جورجيا، تم إنشاء شركة البث العامة بتوصية من مجلس أوروبا الذى ساعد خبراءؤه المشرعين فى جورجيا على وضع قانون للبث^(٤). وبموجب أحكام القانون الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٤، تحولت هيئة البث للإذاعة والتليفزيون فى جورجيا إلى "شركة البث العامة الجورجية"، وهى شركة عامة مستقلة تدير قناتين للتليفزيون ومحطتين للإذاعة. ويدير الشركة مجلس أمناء يتكون من تسعة أعضاء يعينهم البرلمان لمدة ست سنوات ويعينون بدورهم المدير العام.

الواجبات والمسئوليات

يتعين أن يتمثل واجب هيئة البث للخدمة العامة فى أن تعمل للصالح العام فى مجال البث فى كل أنحاء البلاد ولجميع سكان البلاد التى اتشنت فيها. ويتعين على هيئة البث بصفة خاصة أن تقدم طائفة واسعة من البرامج المبتكرة عالية النوعية المصممة لتعليم وإعلام وتسلية عامة الناس، أخذة فى الاعتبار، التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.

ويجب أن تحدد هيئة البث للخدمة العامة فى القانون، ويمكن أن تتطوى على طائفة من الواجبات والمسئوليات المصممة لخدمة الصالح العام، مثل:

- تقديم برامج خبرية ومتعلقة بالشئون الجارية، تكون شاملة ومتوازنة وغير متحيزة، بما فى ذلك الشئون الوطنية والدولية التى تهم الصالح العام.
- توفير برامج تستهوى قطاعات عريضة وكذلك برامج متخصصة، والإسهام فى دعم الهوية الوطنية وأن تعكس أيضا التنوع الثقافى والإقليمى.

(٤) إنترنيوز، "ميدان البث فى جورجيا"، تقرير صادر به تكليف (٢٠٠٦).

- توفير فرصة لمجموعات الأقلية للإدلاء بصوتها، بما فى ذلك برامج بلغات الأقلية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج التعليمية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج الأطفال.

- النهوض بإنتاج البرامج بواسطة المنتجين أبناء البلاد، بما فى ذلك الإنتاج الإقليمى.

ويؤثر السياق تأثيرا قويا فى تحديد أى البرامج الخاصة أكثر ملاءمة بالنسبة لرسالة كل هيئة من هيئات البث للخدمة العامة. بيد أن بعض النهج العامة إزاء البرمجة تعتبر من واجب معظم هيئات البث للخدمة العامة: الحفاظ على التوازن والتجرد، وإدراج البرامج التى تهم الصالح العام وكذلك المتعلقة بالأنباء والشئون الجارية، والنهوض بالفنون والآداب والثقافة، وتوفير طاقة إنتاج "داخلية" كبيرة بما يتيح لها تقديم برامج تتسم بالتنوع والتفرد والتنوعية، وأن تعكس أفكار وآراء وقيم المجتمع والأمة التى تخدمها.

ويعتبر تليفزيون شيلى (تليفزيون شيلى الوطنى) على نطاق واسع نموذجا هاديا للبث للخدمة العامة فى أمريكا اللاتينية. ورغم أنه بدأ فى ١٩٦٩، كهيئة للبث مملوكة للدولة، فقد تحول فى ١٩٩٢، إلى قناة عامة مستقلة ذاتيا ملزمة أن يكون لها طابع تعددى ونيابى، وأن تعمل على أساس التمويل الذاتى، وذلك عقب عودة البلاد إلى الديمقراطية، وهو يهدف إلى:

- النهوض بالثقافة والهوية والقيم الوطنية بكل تعددها.

- أن يكون تعدديا وموضوعيا فى تمثيل الواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والدينى والسياسى فى البلاد.

- أن يكون مستقلا عن مختلف القوى الفاعلة فى المجتمع.
 - أن يحقق التواصل بين الشيليين فى كل أنحاء البلاد، والشيليين الذين يعيشون فى الخارج.
 - أن يمثل كل الشيليين فى تنوعهم الاجتماعى والثقافى والدينى.
- وفنلندا نموذج جيد عن كيف يستطيع التشريع الذى يحكم البث للخدمة العامة، تحقيق احتياجات ومصالح الذين ينتمون إلى أقليات⁽⁵⁾. ويصف القسم ٧ من مرسوم شركة البث الفنلندية، كما عدل فى ٢٠٠٥^(٦)، واجبات هيئة البث العام بالعبارات التالية:
- الشركة مسؤولة عن تقديم برامج شاملة للإذاعة والتلفزيون مع الخدمات الإضافية المرتبطة بذلك لكل المواطنين بموجب شروط متساوية. ويجوز تقديم خدمات المضمون هذه وغيرها والمرتبطة بالخدمة العامة فى كل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستكفل برامج الخدمة العامة بصفة خاصة:
- ١- دعم الديمقراطية وتوفير فرصة لكل شخص للمشاركة عن طريق تقديم طائفة واسعة من المعلومات والآراء والمناقشات وكذلك فرص التفاعل.
 - ٢- إنتاج وإبداع وتطوير الثقافة والفنون والتسلية الملهمة فى فنلندا.
 - ٣- مراعاة الجوانب التربوية والخاصة بالمساواة فى البرامج، وتوفير فرصة للتعليم والدراسة، والتركيز على برامج الأطفال، وتقديم برامج للتعبء.

(5) Case study provided by Tarlach Mc Gonale, commissioned paper (2006).

(٦) مرسوم بشأن تعديل مرسوم شركة البث الفنلندية، مرسوم رقم ٢٠٠٥/٦٣٥ الصادر فى ١٩ أغسطس

٢٠٠٥ متاح فى:

<http://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1993/en19931380.pdf>.

٤- معاملة المواطنين الذين يتحدثون الفنلندية والمواطنين الذين يتحدثون السويدية على قدم المساواة فيما تبثه، وإنتاج خدمات بلغة السامى والرمانى ولغة الإشارة، وكذلك وحيثما يمكن بلغات المجموعات الأخرى فى المجتمع.

٥- دعم التسامح والتعددية الثقافية وتقديم برامج الأقليات والمجموعات الخاصة.

٦- النهوض بالتفاعل الثقافى وتوفير برامج موجهة للخارج.

٧- إذاعة البيانات الرسمية، التى ستصدر لها أحكام أخرى بمرسوم، وتوفير البث الإذاعى والتلفزيونى فى الظروف الاستثنائية.

بعبارة محددة، إن هذه التعديلات تهدف إلى النهوض بالقيم والممارسات الديمقراطية، وكذلك بفرص المشاركة والتفاعل، وبذلك تدعم التسامح والتعددية الثقافية والبرامج المخصصة للأقليات والمجموعات الخاصة. وهى مأخوذة معاً، مهمة جداً لدعم التفاهم بين المجموعات وتحقيق التلاحم الاجتماعى. كذلك من المرجح أن تفيد الأهداف الثقافية والتعليمية الأقليات، ومن المؤكد أن تقديم برامج بلغات شتى سيفعل ذلك هو أيضاً.

وفى مالى، انصب التركيز على إنتاج برامج عالية النوعية، تنهض بالتعددية والثقافة ومدّ نطاق التغطية^(٧). فبعد ثورة ١٩٩١، أبرم عقد للخدمة بين الحكومة وبين مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى، يحدد التزامات الخدمة العامة التى يتحملها المكتب. ويلزم مرسوم صدر فى ١٩٩٦ (رقم ٩٦-٢٨٤ اتخذ فى ٢٣ أكتوبر) المكتب بأن يكرس على الأقل ٨٠ فى المائة من برامجه الإذاعية

(٧) اليمانى باثلى، تقرير غير منشور أعد بتكليف من البنك الدولى (٢٠٠٥).

و ٦٠ في المائة من برامجه التليفزيونية لمضمون الخدمة العامة. كما يلزم المكتب بأن يوسع باطراد التغطية الإذاعية من ٦٥ في المائة من البلاد في ٢٠٠٣، إلى ١٠٠ في المائة في ٢٠١٥، وتوسيع في المدة نفسها. ويحدد مجلس الإدارة ولايته كالتالي:

١- وضع البرامج الإذاعية والتليفزيونية بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

٢- النهوض باستخدام اللغات الوطنية، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا وحماية البيئة.

٣- وضع برامج للتدريب تستند إلى عروض عالية النوعية.

٤- النهوض بالإعلام التعددي والمدني والنافع.

٥- إنتاج مجلات وتقارير حية ومناقشات وتحقيقات.

وتشمل أهداف اجتماعية وإنمائية محددة للمكتب: محاربة الفقر، وزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة، والإسهام في الوعي الصحي وتطوير الخدمات الصحية، ودعم التعليم الرسمي، بما في ذلك تعليم الكبار، وإلغاء تهميش المجتمعات المعزولة جغرافيا. وتضم شبكة المكتب هيئة وطنية واحدة للتليفزيون، ومحطتين لتضمين التردد تبثان من العاصمة باماكو، وعشر محطات لتضمين التردد تقع في العواصم الإقليمية، ونحو ثلاثين "محطة ريفية".

الحكومة

يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة

مستقل، له سلطات وواجبات محددة في القانون، وتتضمن الرصد

وضمن الامتثال لواجبات الخدمة العامة ومسئولياتها، على نحو يكفل أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، ويوفر خضوعاً للمساءلة أمام عامة الناس.

ويتعين على ترتيبات الحوكمة أن توازن بين مبدئين: الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيبات شتى ويتضمن الترتيب المعتاد منها وجود مجلس إدارة مستقل، يتم تعيين أعضائه بطريقة عادلة وشفافة، بمشاركة من المجتمع المدني. وفي المقابل، فإن المدير التنفيذي لا يكون مسؤولاً إلا أمام المجلس، وليس الحكومة، والمجلس مسؤول عن اعتماد الميزانية وجميع السياسات العامة، ويعين غالبية كبار الموظفين التنفيذيين. وبهذه الطريقة، فإن المجلس ورئيسه يعملان كمنصّدين بين الإدارة والحكومة.

ويتعين أن تتضمن سلطات مجلس الإدارة في ممارسة مهامه ما يلي:

- سلطة تعيين وإقالة كل الموظفين الكبار.
- سلطة تحديد الإستراتيجية الشاملة واقتراح الميزانية،
- سلطة تحديد السياسات الداخلية.
- سلطة الاضطلاع بالمراجعة الداخلية.

وفي ممارسة مجلس الإدارة لسلطاته، يتعين ألا يتدخل في الإدارة اليومية أو الاستقلال التحريري للمدير التنفيذي والعاملين معه. ويتعين أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إعداد تقرير سنوي ويجب أن يخضع رسمياً للمساءلة أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تُمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.

فهيئة الإذاعة الاسترالية مثلا، يديرها مجلس إدارة أنشئ بموجب مرسوم الهيئة. وتتمثل مهامه في:

أ- ضمان أداء وظائف الهيئة بكفاءة وتحقيق أقصى منفعة لشعب أستراليا.

ب- الحفاظ على استقلال الهيئة ونزاهتها.

ج- ضمان أن يكون جمع الهيئة للأبناء وعرضها دقيقا وغير متحيز وفق المعايير المعترف بها للصحافة الموضوعية.

والمجلس ملزم أيضا بضمأن امتثال الهيئة للتشريعات ذات الصلة. ولحكومة أستراليا الاتحادية السيطرة النهائية على الهيئة، ولها سيطرة على المنح العامة التي تعتمد عليها الهيئة. ولا تخضع الهيئة لإدارة الحكومة إلا بالنسبة للبيث المتعلق بأمر تهم الصالح العام كما هو منصوص عليه في تشريع آخر. ولكن بنود كل بيث كهذا يجب إدراجها في التقرير السنوي للهيئة. كما يتعين أن يتضمن التقرير مدونات الممارسة، وتفاصيل أى هبة، معدات أو إرث يقبل خلال السنة، وأى مشورة متلقاة من المجلس الاستشاري، وموجزا عن أنشطة موظفي الشؤون المجتمعية، وأى أعمال اتخذت ردا على شكاوى.

ويوجد ترتيب مختلف في جنوب أفريقيا. فهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا يديرها مجلس إدارة أنشئ بمقتضى مرسوم الإذاعة الصادر في ١٩٩٩، وهو السلطة الخاضعة للمساءلة في الهيئة وسيطر على شئونها. وهو يعين لجنة تنفيذية مكونة من مدير تنفيذي رئيسي وأحد عشر عضوا آخرين لإدارة شئون الهيئة واللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس.

وهيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا هي هيئة تنظيم البيث، وتحظى هي نفسها بالاستقلال بموجب الدستور، ولها سلطات تنظيمية كبيرة بالنسبة لهيئة الإذاعة. ويعطى مرسوم البيث الصادر في ١٩٩٩، لهيئة البيث الصادر في ١٩٩٩،

المسئولية التامة عن ضمان امتثالها لأحكام الميثاق الخاص بها. ويطلب المرسوم بأن تكون كل إدارات هيئة الإذاعة صادرًا لها ترخيص من هيئة الاتصالات. وبالإضافة لهذا، يتعين أن تتمثل كل جهات البث، بما في ذلك هيئة الإذاعة لمدونة السلوك التي أصدرتها هيئة الاتصالات، والواردة في مرسوم هيئة الإذاعة المستقلة.

وتخضع هيئة الإذاعة للمحاسبة رسمياً أمام البرلمان من خلال الوزير. ويزود مجلس إدارة هيئة الإذاعة الوزير بميزانية وقوائم كاملة بالإيرادات والمصروفات عن تلك السنة المالية المعنية. وينبغي مراجعة الحسابات المالية من قبل مراجع وأن تصطحب بتقرير منه. ويقدم الوزير التقرير إلى البرلمان خلال سبعة أيام من تلقيه.

عضوية مجلس الإدارة

يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة عادلة وعلنية وشفافة، وأن يحددها القانون. ويجب تصميمها لتتضمن أن تتوافر للأعضاء الخبرة والتجربة اللازمة، وأن يلتزموا بتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل. يتعين أن ألا يسيطر عليها أي حزب سياسي بعينه أو أي مصالح تجارية بذاتها، ويجب أن يعمل الأعضاء المعينون بصفقتهم الفردية ويمارسوا وظائفهم للمصالح العام في كل الأوقات.

وعملية تعيين المجلس الحكومي لا يمكن أن تتضمن تحرر مجلس الإدارة من النفوذ المحازب ومن الضغوط التي لا موجب لها، وأن يكون متنوعاً في طبيعته على النحو المناسب. لكنه يمكن أن تكون مفيدة في تقايد بعض المثالب.

ويتعين تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة محددة وحمايتهم من الإقالة خلال تلك المدة إلا إذا كفوا عن الوفاء بالشروط المحددة للأهلية للمنصب أو فشلوا في القيام بمسئولياتهم المحددة في القانون. ويجب أن تكون قواعد الأهلية لعضوية مجلس الإدارة واضحة ومحددة، لتفادي التعارض مع مسؤوليات المنصب. ويجب أن يراعى تنوع المجلس استصواب تمثيل الخلفيات الإقليمية والثقافية المختلفة وتحقيق توازن عادل بين النساء والرجال. ويتعين استبعاد مجموعات معينة من العضوية:

- المستخدمين في المصالح المدنية أو فرع آخر في الحكومة.
 - شاغلي المناصب أو المستخدمون في حزب سياسي.
 - الأعضاء المنتخبين أو المعيّنين في الهيئة التشريعية.
 - المستخدمين، أو ممن لهم مصالح، في مجال البث أو الاتصالات.
 - من أدينوا، بعد عملية سلمية ووفقا للمبادئ القانونية المقبولة دوليا، بجريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، ما لم تكن قد مرت فترة (مثل خمس سنوات) من إلغاء الحكم.
- إن وجود خبرة ملائمة في مجلس الإدارة أمر مفيد، مع معرفة بالبث والخدمة العامة والإدارة وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وفيما يلي بضعة أمثلة توضح الفروق:

- هيئة الإذاعة الأسترالية يديرها مجلس إدارة يتم تعيينه ويتولى منصبه بموجب أحكام قانون البث الأسترالي الصادر في ١٩٨٣. ويتكون المجلس من مدير مباشر يعينه المجلس لمدة ٥ سنوات، وما بين ستة وثمانية مديرين آخرين يعينهم المحافظ العام. وتراعى في تعيين

المديرين، الخبرة المتعلقة بتقديم خدمات البث، والخبرة فى الاتصالات أو الإدارة، والخبرة فى الأمور المالية والتقنية، والاهتمامات الثقافية وغيرها من الاهتمامات المتعلقة بالإشراف على منظمة للبث للخدمة العامة.

- وهيئة الإذاعة اليابانية (NHK)، وهى هيئة البث العامة الوحيدة فى اليابان، يديرها مجلس محافظين يتكون من اثنى عشر شخصا يعينهم رئيس الوزراء ويوافق عليهم مجلسا الدايت نيابة عن الشعب اليابانى. ويتم انتقاؤهم لكى يجلبوا طائفة واسعة من الخبرة والتجربة. ومجلس المحافظين هو هيئة اتخاذ القرارات بالنسبة لكل الأمور المهمة لسياسة الإدارة والتشغيل، بما فى ذلك الميزانية السنوية، وخطة التشغيل، وسياسة البرامج الأساسية.

- وهيئة الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا يديرها مجلس الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا، ويتكون من اثنى عشر عضوا يمثلون خلفيات مختلفة. وينص قانون الهيئة المعتمد فى ١٩٩٦، على أن يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء، ويعين البرلمان أربعة، منهم عضوان من المرشحين الذين توصى بهم أحزاب المعارضة، وتعين الأربعة الباقين منظمات المجتمع المدنى، وهى مجلس العلوم الليتوانى، ومجلس التعليم الليتوانى، والرابطة الليتوانية لمبدعى الفنون، ولجنة الأساقفة اللتوانيين. ويجب أن يكونوا جميعا من "الشخصيات البارزة فى المجالات الاجتماعية والعلمية والثقافية. ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات ويمكن أن يخدموا فترتين على أقصى حد. وقد كان التعيين المبدئى فى الهيئة فى ١٩٩٦، متباينا لدرجة أنه لم يتم استبدال كل الأعضاء فى نفس الوقت، ولم تتواكب التعيينات مع الدورة لانتخابية. وقد قاوم المجلس بقوة محاولات السياسيين للتدخل فى نشاطاته.

المدير العام

الإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مسنولية مدير تنفيذى يعينه مجلس الإدارة لمدة محددة، ويمكن تجديد ولايته. وهو وهيئة التحرير مسنولان عن وضع سياسة التحرير واتخاذ القرارات التحريرية.

والمدير التنفيذى مسنول عن الإدارة فى إطار الواجبات والمسئوليات الشاملة لهيئة البث للخدمة العامة، والاستراتيجية التى اعتمدها مجلس المحافظين، والميزانية، والسياسات الداخلية السارية حاليا. وفى أداء المدير التنفيذى لواجباته، لا يجوز له أن يلتصق أو يقبل تعليمات إلا من مجلس المحافظين، إلا ما ينص عليه القانون، ويتحمل المسنولية النهائية بالنسبة كل قرارات التحرير.

وتتوقف الفروق عادة على الظروف المحلية. فعلى سبيل المثال:

- يعين مجلس محافظى هيئة الإذاعة البريطانية مديرا عاما لهيئة، وهو بدوره يعين تسعة مديرين تنفيذيين، يشكلون المجلس التنفيذى للهيئة وهو المسنول عن إدارة التشغيل وقرارات التحرير.
- وفى نظام البث للخدمة العامة الإقليمى فى ألمانيا، الذى تجمعه معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة فى ألمانيا (ARD)، يعين مجلسه الإقليمى للبث مديرا عاما لكل هيئة إقليمية للبث للخدمة العامة. والمدة العادية لتولى المدير العام لمنصبه هى أربعة أعوام ويمكن تجديد العقد.
- ويعين رئيس كوريا، رئيس هيئة الإذاعة الكورية وهو مديرها التنفيذى أيضا بناء على توصية من مجلس المحافظين. ويعين رئيس الهيئة ومديرها التنفيذى، نائب رئيس تنفيذى بموافقة مجلس المحافظين،

فى حين يعين الرئيس والمدير التنفيذى المديرين المباشرين. ومدة ولاية الرئيس والمدير التنفيذى وأعضاء الهيئة التنفيذية الآخرين هى ٣ سنوات وشاغلو المناصب مأهلون لإعادة تعيينهم.

- ويدير مدير مباشر شئون هيئة الإذاعة الأسترالية، ويتعين عليه أن يعمل وفق السياسات المحددة، وأى توجيهات موجهة إليه من مجلس الهيئة. ويتم تعيين المدير المباشر لمدة خمس سنوات ويكون مؤهلاً لإعادة تعيينه لمدة خمس سنوات أخرى. ويتضمن مرسوم الهيئة شرطاً بأن تحدد محكمة الرواتب، راتب المدير المباشر، ويتعين ألا يشترك فى اجتماع المجلس الذى يناقش فيه التعيين وأحكام وشروط الوظيفة المتعلقة بالمدير المباشر.

التمويل

يتعين تمويل هيئة البث الخاصة بالخدمة العامة أساساً من التمويل العام من خلال آلية للتمويل تهدف لحماية استقلالها. ويجوز لها أن تجمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

وللأليات التى يتم بها تمويل البث للخدمة العامة، أهمية حاسمة لاستقلالها ونوعية مخرجاتها على حد سواء، ولكن من أصعب الأمور عادة وضعها فى نصابها الصحيح. وينبغى عزل نظام التمويل عن الضغوط السياسية، والسماح بشكل ما من الخضوع للمساءلة، وأن يكون فى الإمكان على نحو كاف التنبؤ به بما يتيح للاستثمارات متعددة السنوات التى تحتاجها هيئة البث للخدمة العامة القدرة على الوفاء بولايتها.

وتستخدم تشكيلة من النماذج المالية لتوفير آلية التمويل العام الأساسى. وتشمل هذه رسوم تجبى من الأسر (رسم ترخيص)، وتمويل حكومى مباشر، ورسم يجبى على البث التجارى والإعلان. ويتباين حجم التمويل العام للقطاع تبانيا كبيرا حتى فيما بين البلدان التى بها هيئات عامة قوية للبث. وقد فحصت دراسة، تمويل القطاع فى ثماني عشرة بلدا متقدما ووجدت أن هيئات البث العامة تلقت فى المتوسط ما يعادل ٨٠ دولارا لكل مقيم، لكن الرقم تراوح من مبلغ مرتفع قدره ١٥٤ دولارا فى سويسرا لمبلغ منخفض قدره ٥ دولارات فى الولايات المتحدة. وكان من بين البلدان الأخرى المدرجة فى الدراسة، ألمانيا (٣٤ دولارا)، والمملكة المتحدة (١٢٤ دولارا)، وفنلندا (١١١ دولارا) وأيرلندا (٦٧ دولارا)، وأستراليا (٤٤ دولارا)، وإسبانيا (٣٤ دولارا)، وكندا (٣٣ دولارا)^(٨). بيد أنه يتعين على البلدان النامية بصفة خاصة التى واجهت وعاء ضريبيا يلقى عننا مفردا بسبب الأولويات الكثيرة التى يتعين عليه التصدى لها، ودخل الأسر المنخفض لمعظم السكان (وإن كانت هناك عادة طبقة وسطى ثرية)، وأسواق محدودة للإعلان فى وسائل الإعلام، أن تنظر إلى وراء ما هو واضح لتحديد مصادر الدخل المحتملة.

ويجاهد كل نموذج مختار لضمان الاستقلال وكفالة القاعدة المالية الكافية للوفاء بواجباته ومسئوليته، على حد سواء. وهناك مغامم ومغارم فى الخيارات الراهنة. وينطوى التمويل الحكومى المباشر على خطر التدخل الحكومى. ويخضع الاعتماد المفرط على الإعلانات هيئة البث لنفس الضغوط التى تتعرض لها هيئات البث التجارية، وهو ما يمكن أن يقوض المجال المتاح لها لتتوسع البرامج الإعلامية والتغطية الخبرية المتعمقة.

(٨) تحليل دعم الحكومة للبث العام والثقافات الأخرى فى كندا، أعده فريق نورد يستى لحساب هيئة الإذاعة الكندية (٢٠٠٦)، متاح فى:

http://wwwcbc.radio-canada.ca/submissions/crtc/2006/BNPH_2006_5_CBC_RC_Public_Broadcaster_Comparison.pdf

وتستند الرسوم التي تجبى من الأسر عادة إلى رسوم الترخيص التي تحصل على جهاز استقبال إذاعي أو تليفزيونى. وتشمل السبل الأخرى لتحصيـل إيرادات من الأسر، رسوم ترتبط بجابتها بالإمداد بالكهرباء. وقد تطبق هذه الرسوم باعتبارها سعرا موحدا لكل أسرة أو يمكن أن تكون تصاعدية وترتبط بالقدرة على الدفع. وميزة هذا الترتيب شبه المالى هي أن الإيرادات يمكن تحصيلها وتوزيعها على هيئة البث بواسطة هيئة مستقلة للتحصيـل والتوزيع بطريقة تكفل استقلال عمل هيئة البث. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المكلف والصعب تحصيل رسوم تجبى من الأسر وقد لا يحظى تطبيق نظام كهذا للمرة الأولى بالشعبية.

ويتم تمويل هيئة الإذاعة اليابانية، وهي هيئة البث العامة الوحيدة فى اليابان، عن طريق تحصيل رسوم تدفعها كل أسرة تملك جهاز تليفزيون. وبالمثل يتم تمويل، هيئات البث الإقليمية العامة، والتي تضمنها معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة فى ألمانيا، بصورة كلية تقريبا من رسوم الترخيص. وفى أيرلندا، تتلقى هيئة البث العامة الرئيسية، RTE، إيرادات من رسوم الترخيص، لكن هذا يتم استكمالها بمبيعات الإعلانات، والرعاية، والرسوم على المرافق وشبكات البث، ومبيعات البرامج، والاتجار، والإيرادات ذات الصلة. ويتم تمويل هيئة البث للخدمة العامة فى شيلي، TVN، من خلال الإعلان بصورة كلية تقريبا.

وقد وضعت أستونيا نموذجا لتمويل تليفزيون الخدمة العامة عن طريق رسوم يتم تحصيلها من هيئات البث الخاصة. وهذا النموذج الذى استهل فى ١٩٨٨، لاقى ثناء كبيرا لسماحه لهيئة البث للخدمة العامة بتحويل تركيزها بعيدا عن البرامج التجارية والاتجاه للبرامج الثقافية فى حين يحول تمويل الإعلان صوب المحطات الخاصة. (أدى نقاس محطة خاصة للتليفزيون عن دفع مساهمتها السنوية فى الوقت المحدد إلى سحبها فى ١٩٩٩- مما يكشف عن أوجه ضعف فى التنظيم)^(٩).

(٩) معهد المجتمع المفتوح ٢٠٠٥، ٥٩.

وحسب نسبة الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال آلية مضمونة للتمويل العام، يجوز إخضاع هيئة البث للخدمة لقيود معينة على سلطاتها في جمع الأموال من مصادر أخرى، خاصة من المصادر التجارية. ويمكن تصميم هذه القيود على نحو يحمي طابع الخدمة باعتبارها خدمة عامة أو ضمان المنافسة العادلة مع هيئات البث التجارية.

فعلى سبيل المثال، يتم تمويل هيئة الإذاعة البريطانية بصورة كلية تقريبا من خلال تحصيل رسوم ترخيص على الأجهزة المنزلية. ومحظور على الهيئة بيع الإعلانات أو حملات الرعاية فيما تبثه، لكن لديها محفظة آخذة في الاتساع من أنشطة الأعمال التجارية تستند أساسا إلى الاستغلال التجاري لبرامج الهيئة العالمية في هيئة الإذاعة البريطانية بصورة منفصلة.

وفي فرنسا أيضا، فإن إيرادات الإعلام تحكمها بصورة صارمة الحدود التي وضعها البرلمان وتحصل هيئة البث للخدمة العامة في فرنسا، وتتكون من ٦ شركات وطنية للبرامج وقناة سائل ممولة تمويلًا عامًا، على نحو ٧٠ في المائة من إيراداتها من رسوم الترخيص السنوية التي تجبى من ملاك التلفزيون. والباقي مستمد أساسا من بيع الإعلانات ورعاية البرامج. ويحدد البرلمان سنويا رسوم الترخيص، وكذلك توزيع الرسوم بين شركات البرامج الوطنية والمؤسسات الأخرى التي تقوم بوظائف تتعلق بالبث. وتتباين النسبة من المصروفات السنوية التي تفي بها رسوم الترخيص بين شركات البرامج من نحو ٥٠ في المائة لقناة فرانس ٢، لنحو ١٠٠ في المائة لراديو فرانس إترناسيونال والقناة الأوروبية للساتل، لاست آرت. وتحصل القنوات الأكثر شعبية على نسبة كبيرة من إيراداتها من الإعلان.

لكن رسوم رخص التلفزيون ليست حلا مضمونا، ففي غانا مثلا، ظلت رسوم الرخص عند مستوى ثابت لسنوات كثيرة بسبب عزوف السياسيين عن

التصويت لصالح زيادتها. وقد أدت تأثيرات التضخم إلى تخفيض قيمة رسوم الرخص التي يتم تحصيلها لمستوى منخفض جدًا لا يتجاوز تكاليف التحصيل إلا بالكاد ولا يكفي لتمويل هيئة الإذاعة في غانا، وهي هيئة البث العامة. وأدى هذا إلى تزايد الاعتماد على مصادر الإيراد التجارية وتخفيض الاستثمار في صنع برامج جيدة النوعية. وللحيلولة دون هذا، أجرى بعض البلدان تصحيحات تلقائية على الرسوم استنادًا إلى مؤشر تكاليف المعيشة.

الفصل الثاني عشر

البيت المجتمعي غير الساعي للربح

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يجب الاعتراف بالبيث المجتمعي في القانون باعتباره نوعا متميزا من البيث يتعين دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة في الوصول للطيف اللاسلكي من أجل المنظمات التي تستند للمجتمع المدني، وتلك التي تستند للمجتمع المحلي.
- يمكن تحديد البيث المجتمعي باعتباره بيثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلي لأنفسهم ولمصلحتهم في موقع جغرافي معين أو باعتباره ينتمي لجماعة مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته، وأن يخضع للمساءلة أمامه ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.
- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبيث المجتمعي عادلة وشفافة ومحددة في القانون، ويجب أن تقع تحت مسئولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدني.
- ينبغي أن تتسوق شروط واشتراطات الترخيص للبيث المجتمعي مع أهداف تنظيم البيث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع خصائص هيئة البيث المجتمعي، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.

- يجب أن تتاح لهيئات البث المجتمعي فرصة الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود على ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتقادى المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البث المجتمعي عن طريق التمويل العام، بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

مقدمة

يشير البث المجتمعي لوسائل البث المستقلة والمستندة للمجتمع المدني والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وليس للحصول على ربح مالى خاص. وتديرها منظمات تستند للمجتمع المحلى ومنظمات غير حكومية محلية، وتنظيمات العمال، والمؤسسات التعليمية، والروابط والمنظمات الدينية أو الثقافية التي تضم واحدا أو أكثر من هذه الأشكال من منظمات المجتمع المدني.

وفي البدء نشأ البث المجتمعي، دون ترخيص حكومي عادة، على أيدي حركات اجتماعية ومنظمات تستند للمجتمع المحلى، تسعى للتعبير عن قضاياها وشواغلها وثقافتها ولغاتها الخاصة، ولخلق بديل لكل من البث العام الذى كان يخضع عادة لسيطرة الحكومة، ووسائل الإعلام الخاصة. وليس هناك تعريف موحد للبث المجتمعي، وهناك نماذج كثيرة بقدر عدد المحطات تقريبا. وكل مبادرة للبث المجتمعي هي هجين، وعملية اتصال فريدة شكلتها بينتها والثقافة والتاريخ والواقع المميز للمجتمع الذى تخدمه. والواقع أن مصطلح البث المجتمعي ينطبق على طائفة عريضة من المبادرات غير التجارية، بما فى ذلك البث الريفى، والتعاونى، والقائم على المشاركة، وبث المواطنين الأحرار، والبث البديل والشعبى والتعليمى. وتقع محطات الإذاعة المجتمعية فى القرى الريفية المعزولة لكنها توجد أيضا فى قلب المدن الكبرى، ويمكن تعريف المجتمعات التى تمثلها وتخدمها من الناحية الجغرافية بأنها قاطنو بلدة معينة، أو يمكن تعريفها بمصالح مشتركة، ثقافية ولغوية وغيرها. وحسب طبيعة المجتمع، فإن إشارات البث قد لا تصل سوى لكيلو متر واحد، أو تغطى بلدا بأكمله، أو يمكن تحميلها على الإنترنت لتوصيلها لأعضاء المجتمع فى الجانب الآخر من العالم.

ويمكن للبحث المجتمعي، خاصة الإذاعة، أن يزود المجتمعات بفرص الحصول على المعلومات وأن يكون لها صوت، وييسر المناقشة على مستوى المجتمع، وتقاسم المعلومات، وتقديم مدخلات لعملية اتخاذ القرارات. كذلك، فإن البحث المجتمعي عملية تشرك المجتمع في بناء القدرة والأنشطة التي تمكن من أسباب القوة. وإذا كان البحث العام نافذة يستطيع المشاهدون والمستمعون أن يفهموا بلدهم والعالم من خلالها، فعندئذ يكون البحث المجتمعي مرآة تعكس معارف المجتمع وخبرته الخاصة، وتدعو المجتمع أن يعرف نفسه، وأن يشارك في الحوار، وأن يتوصل لحلول لمشاكله، وأن يضع جدول أعماله لتحركه.

وكما رأينا في الباب الأول، فإن البحث المجتمعي طفق يكتسب اعترافاً به باعتباره مكوناً جوهرياً في مشهد وسائل الإعلام التعددي، خاصة بسبب دوره في توفير فرص الحصول على صوت للتعبير وعلى المعلومات، والنهوض بالمشاركة بين المجتمعات المحلية والمجتمعات التي تجابه استبعاداً اجتماعياً واقتصادياً. وفي ٢٠٠٣ مثلاً، أشارت مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية، لوسائل الإعلام المجتمعية بالعبارات التالية:

يتعين على الحكومات أن تطبق إطاراً قانونياً وداعماً يحابي الحق في حرية التعبير وقيام نظم إعلام حرة وتعددية، بما في ذلك الاعتراف بالدور الخاص والحاسم لوسائل الإعلام المجتمعية في توفير فرص الوصول للاتصالات بالنسبة لمجموعات المنعزلة والمهمشة^(١).

ويدرج عدد كبير من البلدان حكماً مباشراً عن البحث المجتمعي في قانون البحث الخاص بها أو في القرارات المنشورة لهيئة التنظيم المسؤولة عن البحث. ونموذجياً، يصف هذا الإطار خصائص البحث المجتمعي ويحدد ترتيبات الترخيص

(١) مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية (روما، سبتمبر ٢٠٠٤).

للبحث المجتمعي وتمويله. والحكم القانوني والتنظيمي الخاص بالإذاعة المجتمعية أكثر شيوعاً منه بالنسبة للتلفزيون المجتمعي. وفي بعض البلدان يشمل إطار البحث المجتمعي الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، في حين توجد ترتيبات منفصلة لكل منهما في بلدان أخرى.

وقد قارن عدد من الدراسات وقيم السياسة والأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد بدرجة أكبر البحث المجتمعي على أن يزدهر^(٢). ويمكن تحديد بعض خصائص الممارسة الجادة في القانون والتنظيم من هذه الخبرة المتنوعة والواسعة. وسنناقش بتفصيل أكبر في الأقسام التالية، عناصر الممارسة الجيدة في التنظيم الخاص بالبحث المجتمعي.

الاعتراف والتميز

يتعين الاعتراف بالبحث المجتمعي في القانون باعتباره نوعاً متميزاً من البحث ينبغي دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للتخصيص تكفل فرصاً عادلة ومنصفة في الحصول على الطيف اللاسلكي والموارد الاقتصادية.

والاعتراف الواضح والمباشر القانوني والسياسي بالبحث المجتمعي باعتباره قطاعاً متميزاً أمر مستصوب، حيث إن السياسات وثيقة الصلة بالبحث المجتمعي

(٢) ي. برايس-ينغز و. ج. تاكي، الإذاعة المجتمعية في سياق عالمي: تحليل مقارنة في ستة بلدان (شيفلد، رابطة وسائل الإعلام المجتمعية، ٢٠٠١) سانشير، ج. س، التشريع للبحث الإذاعي المجتمعي: دراسة مقارنة للتشريع في ١٣ بلداً (باريس، اليونيسكو، ٢٠٠١) AMARC-LAC، أفضل الممارسات المعنية بالأطر التنظيمية للبحث المجتمعي - دراسة مقارنة للأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الوطنية في ١٤ بلداً، مشروع تقرير لم ينشر (مونتفيدو، أوجواي: AMARC-LAC، ٢٠٠٦).

تختلف عن تلك الوثيقة الصلة بالقطاعات الأخرى، مثل تلك التي تتعلق بالقاعدة الاقتصادية الخاصة به، وأشكال خضوعه للمساعدة والمشاركة، وعلاقته بالمجتمع. ويقتضى التوزيع العادل للطيف اللاسلكي، وهو مورد قيم وندار، وجود آلية خاصة للوصول لما وراء التخصيصات التجارية والمتعلقة بالخدمة العامة ولضمان فرص الوصول بالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات المستندة للمجتمع المحلي.

الإطار ٥٢ - مالي: بناء مشهد متنوع للإذاعة

مثمما هي الحال في معظم بلدان غرب أفريقيا، كان البث في مالي تقليديا احتكارا للدولة، مع قيام مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالي بالبث من العاصمة للبلد بأسره.

وعقب تطبيق الديمقراطية متعددة الأحزاب في ١٩٩١، سمحت مالي رسميا لمحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة بالعمل، وتبنت واحدا من أكثر قوانين البث ديمقراطية في أفريقيا. وفي خلال بضع سنوات قليلة، أقيمت عشرات من محطات الإذاعة الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء، كان معظمها محطات محلية.

ومنذ خمس عشرة سنة خلت، كانت هيئة البث التي تحتكرها الدولة (مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالي)، تبث البرامج المنتجة في باماكو في المحل الأول، أساسا باللغة الفرنسية، عن طريق أجهزة إرسال معدة للتقوية عبر البلاد. ولدى مالي حاليا واحد من أقوى نظم الإذاعة وأكثرها تنوعا في أفريقيا، بما يصل إلى ٣٠٠ محطة إذاعة تبث البرامج المحلية في جميع أرجاء البلاد بأكثر من ست من اللغات المحلية.

وهناك سبب لنمو القطاع هو عدم وجود عقبات بيروقراطية ومالية تعترض الحصول على ترخيص. فليست هناك رسوم للترخيص لإقامة محطة إذاعة في مالي، والشرطان الوحيدان هما أن تكون من رعايا مالي وأن تملأ استمارة بسيطة. وترسل الاستمارات إلى المجلس الأعلى للاتصال، الذي يراجع مدى توافر الترددات والسلامة الفنية للاقتراح ويبلغ لجنة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. فإذا كان الاقتراح سليما من الناحية الفنية والتردد المطلوب متوافرا، يسمح للمحطة باستخدامه. وفي كل عام يتم تقاضى بدل تردد قدره ٢٠ دولارا من كل محطة.

وقد تلقت الإذاعة المجتمعية (servicio comunitario de radiodifusion) مثل هذا الاعتراف في كولومبيا منذ ١٩٩٥ بسلسلة من المراسيم الرئاسية المتعاقبة. ويوفر أحدثها تعريفا^(٣)، واضحا للإذاعة المجتمعية ويسمح بترخيصها على موجات تضمين السعة (إيه إم) وموجات تضمين التردد (أف إم). وفي فنزويلا، فإن البث المجتمعي معترف به في Ley Organica de Telecomunicaciones-Radiodifusion Sonora y television abiertas comunitarias de servicio publico sin fines de lucro. de servicio) (٢٠٠٠ واللائحة رقم ١٥١٢ لسنة ٢٠٠٢).

وكانت مالي أول بلد في أفريقيا يمكن من ترخيص البث المجتمعي من خلال حكم عام يقضى بإنشاء هيئات البث الخاصة^(٤). وتتص هيئة التنظيم في مالي،

(٣) المرسوم الرئاسي رقم ١٩٨١ لسنة ٢٠٠٣ متاح في:

<http://www.mincomunicaciones.gov.co/>.

(٤) رئاسة جمهورية مالي مرسوم رقم 20-227/P-RM الصادر في ١٠ مايو ٢٠٠٢. portent statut des services prives de radiodiffusion sonore par voie hertzienne terrestre et modulation de frequence.

المجلس الأعلى للاتصال، على منح فئة محددة من الترخيص للإذاعة المجتمعية المحددة باعتبارها "لا تسعى للربح ومملوكة للمجتمعات المحلية". وبعد بضع سنوات قليلة من فتح موجات الأثير هناك، كان قد تم إنشاء مئات من محطات الإذاعة المستقلة والمجتمعية في كل أرجاء البلاد، ساعدها في ذلك بدرجة كبيرة القرار الذي اتخذ بإلغاء العقوبات المالية والبيروقراطية^(٥).

وفي جنوب أفريقيا، حدد مرسوم هيئة البث المستقلة لسنة ١٩٩٣، إطارا جليا للترخيص للبث المجتمعي، والذي أبطلته حاليا أحكام مماثلة في مرسوم الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٦. ويتضمن مرسوم البث في جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٩ أحكاما إضافية للتخصيص لهيئات البث المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويدعو إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، الذي اعتمده اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في ٢٠٠٢، الدول الأفريقية لضمان: "تخصيص منصف للترددات بين استخدامات البث الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء"، وأنه "يتعين تشجيع البث المجتمعي نظرا لقدرته على توسيع وصول الفقراء والمجتمعات الريفية إلى موجات الأثير"^(٦).

وتتعين ملاحظة أن التخصيص المنصف للترددات سيطلب إصدار قوانين ولوائح تفرق بين البث المجتمعي والتجاري وتشجع بوجه خاص البث المجتمعي ومراعاة أهدافه الاجتماعية وطبيعته غير التجارية. فعلى سبيل المثال خفضت مالي وفرنزويلا وكولومبيا أو ألغت رسوم الترخيص على الإذاعة المجتمعية، وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات. ومن المهم بالمثل استخدام معايير ملائمة لتقييم طلبات البث المجتمعي.

(٥) هناك صورة طلب متاحة على:

http://urtel.radio.org/ml/IMG/dos/Cahier_de_charges.dos.

(٦) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (٢٠٠٢) إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، اعتمد في الدورة ٣٢ (بانجول، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢).

والاعتراف بالبحث المجتمعي وتمييزه في القوانين والتنظيمات، سمتان مستصوبتان لكنهما ليستا شرطين كافيين في حد ذاتهما للممارسة الجيدة. فالواقع أنه في بعض الحالات، استخدم الإطار القانوني كوسيلة للحد من قدرة هيئات البحث المجتمعي على البقاء ومن نفوذها، على سبيل المثال بفرض قيود مفرطة على القدرة على الإرسال أو فرض حدود غير معقولة على مصادر التمويل. وقد عالج المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان هذه المشكلة في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢: "تظنراً للأهمية الممكنة لفتوات الاتصال هذه بالنسبة لحرية التعبير، فإن وضع إطار قانوني قائم على التفرة يعرقل تخصيص الترددات لمحطات الإذاعة المجتمعية أمر غير مقبول"^(٧). ومن ثم، فمن الجوهرى أن يوفر الإطار القانوني والتنظيمي فرصاً عادلة ومنصفة للحصول على الترددات وكذلك على الموارد الاقتصادية وغيرها.

الإطار ٥٣ - الولايات المتحدة: تراخيص الإذاعة غير التجارية

في الولايات المتحدة، يرجع البحث المجتمعي بجذوره إلى قرار تاريخي للجنة الاتصالات الاتحادية اتخذته في ١٩٤٥ بتخصيص ٢٠ في المائة من الطيف اللاسلكي بموجات تضمين التردد (إف إم) (من ٨٨ إلى ٩٢ ميغا هيرتز) للهيئات التي لا تسعى للربح^(١). وكانت هيئات الإذاعة غير الساعية للربح الأولى في الولايات المتحدة، مقصورة على المؤسسات التعليمية، ولكن افتتحت محطة KPFA في بيركلي، كاليفورنيا في ١٩٤٩، مبرز بداية افتتاح أوسع للإذاعة المجتمعية. واليوم، تم إصدار ما يربو على ٢٥٠٠ تصريح لهيئات غير تجارية للإذاعة بتضمين التردد (إف إم) ونحو ٤٠٠ ترخيص لهيئات للتلفزيون العام والتعليمي غير التجاري.

(١) لجنة الاتصالات الاتحادية (١٩٤٥). ترخيص الترددات لمختلف فئات الهيئات غير الحكومية في الطيف اللاسلكي من ١٠ كيلو سيكل إلى ٣٠٠٠٠٠٠٠ كيلو سيكل، حافظة رقم ٦٦٥١ (٢٧ يونيو، ١٩٤٥).

(٧) التقرير السنوي للمقرر الخاص بحرية التعبير، ص٢٠٢، ١٢٨، متاح على:

<http://www.cidh.org/Relatoria/showarticle.asp?artID=138&LID=1>.

التعريف والخصائص

يمكن تعريف البث المجتمعي باعتباره بثًا يقدمه أعضاء مجتمع ما ولمصلحتهم، وذلك في موقع جغرافي معين، أو بثًا يخص جماعة مصالح معينة. وغرضه الأول هو تقديم منفعة اجتماعية وليس العمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. وينبغى أن يملكه، ويخضع للمساءلة أمام المجتمع الذى يسعى إلى خدمته، ويجب أن يوفر فرصة للمشاركة من قبل المجتمع فى وضع البرامج وفى الإدارة، ويجب ألا تكون هناك قيود مسبقة أو غير معقولة على نطاق التغطية، والقدرة على الإرسال، أو طبيعة المجتمع الذى تتعين خدمته.

وهيئات البث المجتمعية هى وسائل إعلام مستقلة تعمل لتحقيق أغراض اجتماعية وتديرها منظمات لا تسعى للربح. ويجب ألا تواجه أى قيود على المضمون فيما عدا تلك التى تطبق بصورة مشروعة على كل وسائل البث. وتحمل مسؤولية التجاوب مع القضايا والتوقعات والمقترحات الخاصة بمجتمعها، فى كل تنوعها، وأن تلتزم بالتمكين للمشاركة على جميع المستويات والنهوض بها. ويجب أن يتاح الحق فى إنشاء هيئات للبث المجتمعي، للمنظمات التى تستند للمجتمع وغيرها من مجموعات المجتمع المحلى فى المناطق الريفية والحضرية وللمجتمعات الجغرافية والمستدة للمصالح. ويتعين ألا تخضع لقيود مسبقة أو تعسفية على قدرتها على الإرسال أو مناطق تغطيتها، ولا يجب قصرها على وجه الحصر على مجموعات اجتماعية أو مجتمعات معينة، ريفية أو حضرية.

وتشمل الخصائص التى يتعين إدراجها فى أى تعريف قانونى أو تنظيمى للبث المجتمعي - والمستدة من بلدان تسرى فيها ترتيبات معينة للترخيص للبث المجتمعي - اشتراطات هى:

- البقاء مستقلة عن الحكومة والمنظمات التجارية.
- خدمة مجتمعات محددة، أما جغرافية أو متعلقة بالمصالح.
- تمثل الملكية والإدارة فيها ذلك المجتمع.
- التمكين لأغراض تحقق النفع الاجتماعي وليس للربح المالى الخاص.
- تمكين المجتمع من المشاركة فى صنع البرامج والإدارة.

وتشكل هذه الخصائص أساس التعريف القانونى أو التنظيمى. وينبغى للإطار التنظيمى، بما فى ذلك أحكام الترخيص وشروطه، أن تطالب باحترام هذه الخصائص، مع السماح لهيئة البث بالمرونة فى تكييف خدماتها حتى تفى على خير وجه باحتياجات وظروف المجتمع الذى تستهدف خدمته.

واستقلال الهيئة يعنى عدم السماح بخضوعها للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة من قبل أى هيئة من هيئات الحكومة المركزية أو المحلية أو مواجهتها لتأثير لا موجب له من قبل مثل هذه الهيئات من خلال الملكية أو التمويل. ويتعين أن تكون مستقلة عن المصالح التجارية، ويجب ألا تتمكن هيئة بث تجارية أو كيان تجارى آخر من تملك السيطرة الفاعلة على الهيئة أو أن تمارس ذلك بطرق أخرى.

ويعنى التوجه المجتمعى للهيئة أن تقدم برامج تهدف إلى خدمة مجتمع أو أكثر، وتشجع وتدعم المشاركة من قبل أعضاء المجتمع فى تشغيلها وإدارتها. وينبغى أن يتضمن هذا تدابير لضمان خضوع مقدم الخدمة للمساءلة أمام المجتمع الذى يخدمه.

وتعنى خاصية التشغيل من أجل أغراض تحقق نفعاً اجتماعياً أن يستخدم أى ربح ناتج عن التشغيل كلية وعلى وجه الحصر لضمان توفير الخدمة فى المستقبل، أو لتقديم مكاسب اجتماعية للأعضاء من عامة الناس أو المجتمع اللذين تستهدف خدمتهما. وتعنى المنافع الاجتماعية تحقيق أهداف تسهم فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تتم خدمته. وقد يتضمن ذلك:

- توفير فرص لوصول المجتمع إلى مرافق البث.
- تشجيع الحوار وإبداء الرأي والتعبير.
- تحسين فرص الحصول على المعلومات والمعرفة.
- توفير التعليم أو التدريب لأعضاء المجتمع.
- النهوض بشمول المجموعات المحرومة وفرصها في الوصول.
- النهوض بحقوق الأطفال والشباب.
- النهوض بالمشاركة المدنية ونزعة التطوع.
- النهوض بالعمالة وخبرات العمل.
- والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي التطبيق، توجد فروق كبيرة في تعريفات البث المجتمعي، لكن معظم التعريفات ينطوي على بعض هذه الخصائص أو عليها كلها. وتنظم اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، البث في كندا وتعرف الإذاعة المجتمعية في الإشعار العام (13-2000 CRTC) كالآتي:

محطة الإذاعة المجتمعية تكون مملوكة وخاضعة وخاصة لسيطرة منظمة لا تسعى للربح، ويحدد هيكلها أن العضوية والإدارة والتشغيل والبرمجة تتم في المحل الأول من قبل المجتمع عامة. وينبغي أن تعكس البرامج تنوع السوق الذي تهدف المحطة المرخص لها لخدمته^(٨).

(٨) إشعار عام: 13-2000 CRTC.

وقد أصبح الميثاق الأفريقي للبيث، المعتمد في ٢٠٠٢ من قبل ممارسي الإعلام ومناصري حرية التعبير من كل أرجاء أفريقيا، بيانا للممارسة الجيدة يعد مرجعا على نطاق واسع. وهو يتضمن التعريف التالي:

البيث المجتمعي هو بيث يتم من أجل المجتمع وبواسطته ويدور حوله، وتمثل ملكيته وإدارته المجتمع، ويسعى لتحقيق جدول أعمال للتنمية^(٩).

وتذكر المبادئ التوجيهية للسياسة التي اعتمدها الحكومة الهندية في

٢٠٠٦ ما يلي:

يتعين على المنظمة الراغبة في تشغيل محطة إذاعة مجتمعية أن تكون قادرة على الوفاء بالمبادئ التالية والالتزام بها:

أ- يجب أن تتأسس وعلى نحو جلي باعتبارها منظمة "لا تسعى للربح" ويجب أن يكون لها سجل مثبت لمدة ثلاث سنوات على الأقل من خدمة المجتمع المحلي.

ب- ينبغي تصميم محطة الإذاعة المجتمعية التي ستديرها لخدمة مجتمع محلي معين ومحدد جيدا.

ج- يجب أن يكون لها هيكل ملكية وإدارة عاكس للمجتمع الذي تسعى المحطة لخدمته.

د- ينبغي أن تكون البرامج المعدة للبيث وثيقة الصلة بالاحتياجات التعليمية والإنمائية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

(٩) تم اعتماد الميثاق الأفريقي المعنى بالبيث في ويندهوك، ناميبيا، في مايو ٢٠٠١.

هـ- يجب أن تشكل كيانا قانونيا، أى يتعين تسجيلها (بموجب مرسوم تسجيل الجمعيات أو أى مرسوم آخر يتصل بهذا الغرض)^(١٠).

والقصد من اشتراط أن تكون منظمة غير حكومية أمضت ثلاث سنوات فى خدمة المجتمع، هو قياس مستوى ما يحظى به مقدم الطلب من مشاركة المجتمع ودعمه. لكن ذلك يمثل عبئا على المشروعات المبتكرة ويستبعد الطلبات المقدمة من روابط تشكلت خصيصا لتشغيل إذاعة مجتمعية بغض النظر عن خبرة الأعضاء فى الرابطة الجديدة أيا كانت. وقد تم التوصل لأسلوب أفضل لتحقيق ذلك فى كولومبيا وفنزويلا، يطالب بأن يثبت مقدم الطلب أنه يحظى بدعم منظمات قائمة فى المجتمع وليس جعل التاريخ أو الكيان القانونى سندا للطلب. بيد أنه فى جوانب أخرى، فإن بيان المبادئ هذا يتفق مع تعريف الممارسة الجيدة.

وفى جنوب أفريقيا، ينص قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، على أن حائزى تراخيص البث المجتمعى للإذاعة والتلفزيون: يجب أن ينتخبوا بطريقة ديمقراطية مجلسا من أعضاء المجتمع، وأن يعكسوا احتياجاته الثقافية والدينية واللغوية والديمقراطية، وأن يقدموا خدمة فريدة ومتنوعة، بما فى ذلك التركيز على قضايا المجتمع الجماهيرية مثل الشئون البيئية والمتعلقة بالرعاية الصحية والشئون الإنمائية، ويجب أن ينهضوا بالحكم الحضيف على الهدف. ويتعين أيضا إعادة استثمار كل الأموال الفائضة لصالح المجتمع^(١١).

(١٠) حكومة الهند، وزارة الإعلام والبث (٢٠٠٦) مبادئ توجيهية للسياسة لإقامة محطات إذاعة مجتمعية فى الهند (تم تنقيحه فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٦).

(١١) قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، القسم ٣٢.

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبحث المجتمعي عادلة
وعنيفة وشفافة ومحددة في القانون ويتعين أن تكون من مسئولية
هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات
واختيارها علائقية وبالتشاور مع المجتمع المدني.

والترخيص ضرورى لضمان فرص الحصول العادلة والمنصفة على مورد
محدود، هو الطيف اللاسلكى. ويتعين فى الظروف العادية فصل الترخيص لهيئات
البحث المجتمعي عن الترخيص لهيئات البحث التجارى، وتحديد طيف البحث محاط
بطوق كاف يحميه لهيئات المجتمعية. وينبغي أن يكون تخصيص الطيف ومنح
التراخيص للبحث المجتمعي عملية آمنة وشفافة تستجيب لطلب المنظمات المستندة
للمجتمع المدني التى تفى بالخصائص الوارد فى التعريف. ويجب ألا توضع أى
عقبات غير ضرورية أمام المجتمعات الساعية للحصول على ترخيص، ويجب أن
تكون العملية مستقلة عن التدخل السياسى. ويتعين أن يراعى الترخيص قضايا
مشاركة المجتمع وملكيته ومساهمته فى التشغيل، والغرض الاجتماعى للترخيص.

ويتعين أن يحدد القانون بوضوح عملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص
وقد يتخذ هذا شكل الدعوة للتقدم بطلبات للترخيص فى موقع محدد، أو قد يتم
تمكين مقدمى الطلبات من أن يحددوا بأنفسهم المواقع التى يقترحون تغطيتها.
والمعلومات التى يتعين على طالبى الطلبات تقديمها تحدها هيئة الترخيص
وقد تتضمن:

- الموقف القانونى لمقدم الطلب وعضويته.
- التغطية المقترحة والجمهور المستهدف.

- مضمون خدمة البرامج التي ستقدم.

- مشاركة المجتمع والخضوع للمساءلة أمامه.

- اقتراحات لضمان تحقيق مكسب اجتماعي.

- الخطط المالية وموارد التمويل.

ويتعين تحديد اشتراطات الطلب، ومعايير الاختيار، وأسلوب التقييم قبل الدعوة للتقدم بطلبات الحصول على التراخيص ويتعين وضعها بطريقة تشمل إجراء مشاور علني وعام يشمل مجموعات المجتمع المدني.

ويتعين اتخاذ القرارات بشأن طلبات الترخيص في إطار زمني معقول والسماح بتقديم التعليقات العامة، ويجب أن يصطحب الرفض بأسباب مكتوبة، وأن يخضع لمراجعة القضاء. ويتعين تحديد خصائص توزيع الترددات بوضوح، وأن تكون كافية للتغطية المقترحة.

وإلى جانب تراخيص البث المجتمعي طويلة الأجل، قد يكون من المفيد تقديم تراخيص قصيرة الأجل أو تجريبية تتيح فرصة لجهات البث المجتمعي الجديدة للحصول على الخبرة وإثبات قدرتها على إدارة خدمة بدوام كامل.

وفي بنين، فإن الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، هي هيئة مستقلة للتنظيم مسنولية عن إصدار الترخيص لهيئات الإذاعة والتلفزيون الخاصة. وتميز الهيئة بين الإذاعة التجارية والإذاعة غير التجارية، وتنشر كراسات الواجبات التي تحدد إجراءات ومعايير الترخيص لهيئات الإذاعة غير التجارية. وإضافة إلى الوضع غير الساعي للربح، تحدد الهيئة الإذاعة المجتمعية بمدى: تركيزها على مجتمع محدد، استخدامها لغات محددة، وتركيزها على المعلومات المحلية والتعبئة المحلية، والتنمية الثقافية والتعليم اللاحق. وتبدأ عملية الترخيص

الإذاعة مجتمعية بقيام الهيئة بنشر قائمة بالترددات المتاحة استنادا لخريطة التردد الخاصة بها وتصدر دعوة منشورة لتقديم الطلبات من قبل كل القطاعات، التجارية والعامّة والخاصة والتجارية. وتتم معالجة الطلبات وتخصيص الترددات استنادا إلى مضمون البرنامج المقترح وقدرة الهيئة على البقاء.

وفي أيرلندا، يتم منح تراخيص الإذاعة المجتمعية بموجب إجراء من مرحلتين. فأولا ندعو لجنة البث في أيرلندا لتقديم طلبات للإعراب عن الاهتمام. وبعد ذلك ندعو مقدمى الطلبات عن طريق إشعار عام إلى التعاقد لتقديم خدمة فى منطقة محددة خصصت لجنة تنظيم الاتصالات ترددا معينا لها، وهذه اللجنة هى هيئة قانونية مسؤولة عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإرسال البث.

وعملية الترخيص للإذاعة المجتمعية مماثلة لتلك الخاصة بهيئات البث التجارية الخاصة رغم أنه يتم تطبيق معايير اختيار وشروط ترخيص مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإنه عند فحص طلبات إبداء الاهتمام تفحص لجنة البث فى أيرلندا مستوى مشاركة المجتمع فى المحطة وخدمة البرامج التى تستهدفها. وإذا قررت المضى لتقديم دعوة عامة للتقدم بطلبات، سيتم تحديد المنطقة التى يتعين تغطيتها وطبيعة مجتمع الهيئة، ويجرى نشر "دليل لتقديم الطلبات". وتشمل المعايير: طبيعة مقدم الطلب، وخبرته وموارده المالية، ونوعية مقترحات البرامج، بما فى ذلك أحكام تتعلق باللغة والثقافة الأيرلندية، واستصواب توافر تعددية الخدمات والملكية.

شروط الترخيص واشتراطاته

ينبغي أن تتسق شروط الترخيص للبث المجتمعى واشتراطاته، مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان حماية خصائص هيئة البث المجتمعى والحفاظ عليها طوال فترة الترخيص.

ويجوز أن تتضمن التراخيص شروطا واشتراطات معينة، إما لها طابع عام، محددة على سبيل المثال فى القانون والتنظيمات، أو محددة لهيئة بث فردية بعينها، ويمكن أن تشمل:

- تحديد الخواص التقنية للهيئة.
- تحديد مدة الترخيص.
- اشتراط الامتثال لقوانين وتنظيمات البث العامة.
- اشتراط تقديم الخدمة المقترحة فى طلب الترخيص.
- النص على عقوبات فى حالة عدم الامتثال.

وفى الأوضاع العادية، لا يسمح بنقل الترخيص لشخص آخر أو جماعة أخرى دون إذن من هيئة التنظيم، والذى ينبغى عدم إعطائه إلا عندما يمكن إثبات أن المالك الجديد سيواصل التشغيل للهيئة باعتبارها هيئة للبث المجتمعى. وفى أستراليا مثلا، تخضع هيئات البث المجتمعى لشروط عامة للترخيص وثيقة الصلة بالبث المجتمعى. وهذه الشروط محددة فى قانون هيئات البث لعام ١٩٩٢، وتشمل الاشتراطات المحددة التالية:

- أ- سيظل المرخص له مؤهلا للبقاء كصاحب ترخيص.
- ب- سيواصل المرخص له تمثيل مصلحة المجتمع الذى يمثله فى الوقت الذى منح فيه الترخيص أو تم تجديده.
- ج- سيشجع المرخص له أعضاء المجتمع الذى يخدمه على المشاركة فى:
 - ١- أعمال المرخص له فى توفير الخدمة.
 - ٢- اختيار البرامج وتقديمها بموجب الترخيص.

د- سيقدم المرخص له الخدمة التي تحقق أهداف المجتمع.

هـ- لن يدير المرخص له الهيئة لتحقيق ربح أو كجزء من مشروع يحقق الربح^(١٢).

ويجب ألا تفرض المواصفات المتعلقة بالخصائص التقنية للهيئة قيودا غير معقولة على القدرة على الإرسال، وارتفاع الهوائي أو غير ذلك من معالم التوزيع التي تقيد قدرة الهيئة على تحقيق هدفها. ويجب أن تستند إلى افتراضات تقنية مماثلة لتلك المطبقة على هيئات البث الأخرى.

ففي جنوب أفريقيا، يحدد ترخيص البث المجتمعي، المرخص له، واسم المحطة، والتردد والمعلم التقنية ذات الصلة، والموقع والمساحة المغطاة، وتاريخ البدء، وتاريخ الانتهاء. وبالإضافة لذلك، يتطلب الترخيص الامتثال لعدد من شروط الترخيص العام للبث الصوتي المجتمعي وتشمل شروط الترخيص العام الاشتراطات التالية:

- إيلاء الاعتبار الملائم لما يدرجه المرخص له في طلبه، بشأن طبيعته ومناطق السيطرة عنده والإدارة، والأهداف والنيات، والتعهدات، وما يمثله.
- إنشاء، والحفاظ على الهياكل الرسمية التي توفر مشاركة المجتمع في جوانب السيطرة والإدارة والتشغيل والبرمجة الخاصة بالهيئة.
- عدم تغيير اسم صاحب الترخيص أو ملكيته أو سيطرته أو تغيير السيطرة على هيئة البث بدون موافقة مكتوبة من هيئة التنظيم.
- ضمان أن الهيئة الصادر لها ترخيص تحت سيطرة هيئة لا تسعى للربح وأن تكون غير سياسية وبقاؤها كذلك.

(١٢) قانون هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

- استخدام الأرباح أو أن إيرادات أخرى للنهوض بأنشطة البث أو فى خدمة المجتمع.

- وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى وإذاعة بيانات عن كيفية تقديم شكوى.

وقد تكون إجراءات الحصول على تراخيص للبث مطولة ومكلفة، وتتطوى على إجراء دراسات تقنية مكلفة وتوافر خبرة قانونية متخصصة. ويمكن التخصيص للتراخيص الريفية والمنخفضة القدرة باتباع إجراءات إدارية مبسطة ومنح تراخيص تقنية أقل تكلفة وإن كانت فاعلة، مثل المعدات من النوع المعتمد. وقد اعترفت بلدان جد متباينة مثل كندا وبيرو بهذا وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات بالنسبة لمبادرات البث الريفية والمنخفضة القدرة. وحتى فى المناطق الحضرية حيث إدارة الطيف أكثر تعقيدا، فإن الإشرطات التقنية والقانونية، كثيرة المطالب ومكلفة عادة وتعمل كحاجز فاعل أمام الراغبين فى إقامة هينات للبث المجتمعى.

التمويل والاستدامة

يجب أن تتوافر لهينات البث المجتمعى فرص عادلة ومنصفة للوصول لمصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. وينبغى ألا تكون هناك أى قيود على مصادر التمويل غير الضرورية للحفاظ على طابع الهيئة ولتفادى المنافسة غير العادلة.

وفى الوضع المثالى، يتعين أن يعتمد البث المجتمعى على عدد من مصادر التمويل والدعم، لتدعيم استقلاله عن المصالح المترسخة وقدرته على خدمة المجتمع على وجه الحصر. ويتعين على الإطار التنظيمى أن يشجع هذا.

وينبغي إلغاء رسوم الترخيص وجعلها فى حدها الأدنى حتى لا تستبعد المجتمعات قليلة الموارد. ويجب ألا تكون هناك قيود على مصادر الإيراد مثل الإعلان. ويتعين تشجيع هيئات البث المجتمعية على بناء دعم اقتصادى لها من داخل مجتمعها الخاص، ولكن يمكن أيضا تقديم المساعدة لها من خلال تمويل عام يدار بطريقة مستقلة.

ويتعين على برامج الدعم أن تسلّم بأن الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والتقنية مهمة لأداء هيئات البث المجتمعى واستمرارها فى البقاء، بقدر أهمية الترتيبات الاقتصادية وبناء القدرة. وتتباين النماذج المالية للبث المجتمعى من بلد لآخر وحسب الظروف المحلية.

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لا توجد قيود على التمويل يفرضها إطار تنظيمى، ويتم بث الإعلانات وحملات الرعاية. ويقدم بعض المانحين الدوليين التزامات كبيرة للقطاع. كما أن محطات الإذاعة المجتمعية تستطيع أن تتقدم بطلب للحصول على دعم من وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام (انظر القسم التالى).

وفى هولندا، يتم تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية على التماس التمويل من طائفة واسعة من المصادر، بما فى ذلك الإعلان، وحملات الرعاية، ورسوم العضوية، والهيئات. والإعلان مقصور على نسبة يبلغ حدها الأقصى خمس عشرة فى المائة من الوقت على الهواء فى أى يوم معين وهو يقتصر أيضا على حد أقصى قدره اثنتا عشرة دقيقة من أى ساعة واحدة. ويعتمد بعض المحطات بصورة كلية تقريبا على الإعلانات لكن معظمها يعتمد أيضا على مصادر تمويل أخرى. ويقدم ما يربو على مائة بلدية دعما ماليا عاما.

وهناك مقياس مهم للقدرة على الاستدامة المالية بالنسبة لهيئة البث المجتمعى هو قدرتها على ضمان الحصول على المساهمات من مجتمعها الخاص، مثلا عن طريق الحصول على رسوم من إعلانات المنظمات ومشروعات الأعمال المحلية،

وتطوير حملات الرعاية من مجموعات المجتمع لبرامج خاصة تطلبها، أو تقاضى أموال من منظمات أخرى لاعطائها وقتا على الهواء. وعادة ما ينهى المانحون الخارجيون الدعم فى خلال بضعة سنوات قليلة، وينبغى ألا يعتبروا مصدرا رئيسيا لمساعدة طويلة الأجل.

وفى كندا، لا تواجه محطات الإذاعة المجتمعية غير المتخصصة قيودا على الإيرادات من الإعلان وحملات الرعاية. ويقتصر الإعلان فى محطات الإذاعة المجتمعية للجامعات وبعض محطات الإذاعة الأهلية على أربع دقائق حدا أقصى فى أى ساعة واحدة. والتمويل العام للإذاعة المجتمعية فى كندا ليس واسعا. والإعلانات مصدر مهم لكثير من المحطات الحضرية الكبيرة، رغم أن بعض المحطات تختار ألا تبثها. ويعتمد معظم محطات الإذاعة المجتمعية بصورة كبيرة على الدعم المباشر من المستمعين من خلال حملات جمع الأموال على الهواء ومخططات العضوية.

وحيثما يكون هناك عنصر كبير من التمويل العام، يمكن تبرير فرض بعض القيود على التمويل من المصادر التجارية، بما فى ذلك بيع الوقت للإعلان، وذلك عندما تتنافس مع هيئات البث التجارية. وقد يهدف فرض مثل هذه القيود أيضا إلى ضمان طابع الهيئة. وأى من هذه القيود ينبغى ألا يزيد عما هو ضرورى لضمان المنافسة العادلة، لتفادى الدعم غير العادل أو الحفاظ على طابع الهيئة. وإضافة لذلك، ينبغى قصرها على موارد التمويل التى تشكل نسبة كبيرة من إيرادات هيئات البث التجارية، ويتعين ألا تقوض القدرة على الاستمرار فى تشغيل هيئة البث المجتمعية.

وترتبيات التمويل واحدة من مجموعات عدة من القضايا التى تؤثر على قدرة هيئات البث المجتمعية على البقاء واستدامتها. والقاعدة الاجتماعية، والأصالة، والاستجابة لدى هيئة البث تجاه جمهورها، عوامل حاسمة تدعمها البرمجة التفاعلية

وهياكل الإدارة القائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة. ويعتمد معظم هيئات البث المجتمعية اعتماداً جماً على المتطوعين للمساعدة في صنع البرامج، وجمع الأموال، وغيرها من المبادرات. وتعتمد على المشاركة النشيطة من قبل المجموعات المحلية في توفير الخبرة والمدخلات بشأن الأمور التي تهتم المجتمع المحلي.

التمويل العام

يجوز دعم البث المجتمعي بتمويل عام، بما في ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام مطرد ومضمون للتمويل العام، فإنه تتعين إدارته من خلال هيئة عامة مستقلة اتشنت لهذا الغرض.

وإذا أريد للبث المجتمعي مثله مثل أى قطاع آخر أن ينجح، يتعين أن تتوفر به إيرادات كافية، وفي بعض الأحيان يكون التمويل العام ضروريا وله ما يبرره. وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض هو الأسلوب المفضل لتوجيه التمويل العام. ويمكن تمويل هذا من خلال فرض ضرائب مباشرة أو من خلال آليات أخرى، مثل فرض ضريبة على امتيازات الكابل، ونسبة مئوية من إيرادات البث التجارى، أو نسبة من رسوم الترخيص العامة المفروضة على البث كخدمة عامة.

ففى هولندا مثلا، تحول الحكومة الوطنية الأموال إلى البلديات لدعم البث المجتمعي. وقبل عام ٢٠٠٠، كان للبلديات خيار جباية ضريبة إضافية أخرى قدرها ٠,٩ يورو (١,٢ دولار) على رسوم الترخيص التي تدفعها الأسر التي لديها جهاز استقبال للإذاعة أو التلفزيون. واختار نحو ١٠٠ بلدية الاشتراك فى ذلك، مما ولد ١,٤ مليون يورو سنويا لقطاع البث المجتمعي. وفى عام ٢٠٠٠ حل محل

رسوم التراخيص، نظام يتم بموجبه الدفع للبيث العام من الميزانية العامة. وبعد ضغط شديد من الرابطة الوطنية للبيث المجتمعي، OLON، وافقت الحكومة على دعم القطاع بنحو ٧,٧ مليون يورو (١٠,٥ مليون دولار أو ١,٥ دولار لكل أسرة) سنويا تدفع مباشرة للبلديات. مع ذلك، لم يخل النظام من العيوب. وحسبما قال مدير الرابطة بيتر دي ويت فان:

المشكلة هي أن البلديات ليست ملزمة بأن تستخدم هذه الأموال من أجل وسائل الإعلام المجتمعية. والواقع، أن ٣٠ في المائة من ٣٠٠ وسيلة إعلام محلية، هي التي حصلت على الرسوم كاملة، وحصلت ٥٦ في المائة منها على أقل من الإجمالي، ولم تحصل ١٤ في المائة على شيء. كذلك يضع بعض البلديات قيودا على الإنفاق ويتصرف عكس التشريع الهولندي المعنى بالبيث العام، الذي يحظر تأثير الحكومة على البرامج^(١٣).

ويتوقع إصدار تشريع جديد في ٢٠٠٨، للتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحويل الدعم مباشرة إلى هيئات البيث المحلية التي يبلغ عددها ٣٠٠ هيئة في البلاد.

وينبغي إدارة التمويل العام للبيث المجتمعي بصورة مستقلة عن الحكومة وعن هيئة تنظيم البيث من خلال هيئة عامة مستقلة. ففي أستراليا مثلا، تم إنشاء مؤسسة البيث المجتمعي المحدودة في ١٩٨٤ كهيئة للتمويل مستقلة ولا تسعى للربح^(١٤). وهدفها الأول هو أن تعمل كوكالة للتمويل لتنمية البيث المجتمعي (الإذاعة والتلفزيون) في أستراليا، وهي تتلقى منحة سنوية من وزارة الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا والفنون. وتقيم مؤسسة البيث الطلبات المقدمة للحصول على

(١٣) رسالة بريد إلكتروني من بيتر دي ويت في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

(١٤) موقع مؤسسة البيث المجتمعي على الإنترنت: www.cbf.com.au.

تمويل وتوزع المنح من أجل التطوير والبرمجة ودعم البنية الأساسية من أجل: البث المجتمعي للأهالي الأصليين للبلاد، والبث المجتمعي العرقي، وإذاعة صحيفة المعوقين، والبث المجتمعي العام، والمشروع الاسترالي للتدريب على الإذاعة الأثنية، والتنسيق في القطاع وتطوير السياسة به. وبلغ التمويل الذي خصصته الحكومة لمؤسسة البث المجتمعي في سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٧,٨٨ مليون دولار أسترالي (٦,٥ مليون دولار أمريكي). ومن هذا المبلغ، ذهب ٥٠ في المائة لمنح الدعم الأساسية المقدمة للمحطات بصورة مباشرة، وذهب ٢٠ في المائة لتحمل تكاليف الإرسال، واتخذ الباقي شكل منح موجهة لدعم البث العرقي ومبادرات منظمة البث المجتمعي. وحسب مؤسسة البث المجتمعي، بلغ تمويل الحكومة الاتحادية للإذاعة بمستويات ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٦ في المائة من مجموع الإيراد مع مستويات أخرى من المساهمة الحكومية بنسبة ٦ في المائة. وهذه النسبة التي تبلغ ١٢ في المائة من الدعم الحكومي لا تزال عاملا محفزا حيويًا لتنمية القطاع. وهي تدعم إنتاج برامج متخصصة المضمون. للوفاء باحتياجات المجتمع بأكثر الطرق مردودية للتكاليف^(١٥).

والمصدر الأساسي للتمويل بالنسبة للإذاعة المجتمعية في فرنسا هي صندوق الدعم للتعبير بالصوت الإذاعي، الذي انشئ في ١٩٨٢. وهو يحصل على الأموال من ضريبة تفرض على الإعلانات المعروضة في وسائل البث السائدة. ويقدم الصندوق الدعم لدفع تكاليف بداية التشغيل، والارتقاء بالمعدات، وأداء الوظائف الأساسية، مع ذهاب الجزء الأساسي لسد تكاليف الوظائف الأساسية. وفي ٢٠٠٤، قدم الصندوق منحا إجمالية قدرها ٢١ مليون يورو (٢٧ مليون دولار).

(١٥) اتجاهات تمويل القطاع، مؤسسة البث المجتمعي المحدودة، متاح في:

<http://www.cbf.au/Content/templates/sector.asp?articleid=66&zoneid=13>.

الإطار ٥٤ - فرنسا: صندوق دعم الإذاعة المحلية غير التجارية

صندوق دعم التعبير الإذاعي، واحد من أهم جوانب سياسة البث الفرنسية وأكثرها إثارة للاهتمام. ويستخدم الصندوق، الذي يتكون من ضريبة خاصة تجبى على نفقات الإعلان بالإذاعة والتلفزيون ويدفعها المعلنون، لدعم أنشطة الإذاعة المحلية غير التجارية. ويزود الصندوق، الذي أنشئ في ١٩٨٢ أولاً، محطات الإذاعة المؤهلة بما بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ دولار سنوياً. ويتوقف المبلغ الفعلي الذي يتم تلقيه على عدد من المعايير، من بينها ميزانية السنة السابقة، ومبلغ الأموال المكفولة من مصادر أخرى (تحصل المحطات التي تستطيع إثبات أنها تتلقى دعماً مالياً محلياً على مبالغ أكبر من الصندوق)، ونوعية البرامج، وهدف الأموال (يمكن لمحطات الإذاعة الجديدة أن تتلقى مبالغ أكثر لمساعدتها على تحمل تكاليف تجهيزاتها ومنشأتها). وفي مقابل الحصول على الأموال، يتعين على المحطات أن تقصر إيرادات الإعلانات على ما لا يزيد على ٢٠ في المائة من رقم أعمالها. كما يتعين عليها أن تبث ما لا يقل عن أربع ساعات يومياً من البرامج المحلية بين الساعتين ٦ و ٢٢.

وفي عام ٢٠٠٤، وزع الصندوق نحو ٢١ مليون يورو:

فقد حصلت أربع عشرة محطة إذاعة جديدة في المتوسط على ١٥٢٢٨ يورو للمساعدة في دفع تكاليف التجهيزات والمنشآت، بإجمالي ٢١٣٢٠٠ يورو،

حصلت خمسمائة وأربع وثمانون محطة (٥٨٤) على مبلغ متوسط قدره ٤٠٤٩٦ يورو، لدعم تكاليف التشغيل بها، بإجمالي ٢٣,٦٥ مليون يورو.

حصلت ست وسبعون محطة على مبلغ متوسط قدره ٥٧٢٢ يورو لدعم شراء المعدات بإجمالي ٤٣٤٨٧٠ يورو.

وتبنت جنوب أفريقيا نهجا فريدا بإنشاء وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام في ٢٠٠٢ بمرسوم صدر من البرلمان لتمكين "المجتمعات المحرومة تاريخيا والأشخاص الذين لا تخدمهم وسائل الإعلام على نحو مناسب" من الحصول على فرص للوصول لوسائل الإعلام. ويشمل المستفيدون منها كلاً من وسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة. وللوكالة الأهداف التالية:

- تشجيع ملكية وسائل الإعلام والسيطرة عليها والوصول إليها من قبل المجموعات اللغوية والثقافية من أهالي البلاد الأصليين الذين تم حرمانهم تاريخيا.

- تشجيع تجميع الموارد لوسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة.

- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة في صناعة الإعلام، خاصة بين المجموعات المحرومة تاريخيا.

- تشجيع البحوث فيما يتعلق بتطوير وسائل الإعلام وتنويعها.

والوكالة هي شراكة بين حكومة جنوب أفريقيا وشركات الطباعة والبيث الرئيسية. وقد أتاح قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥ موردا جديدا للتمويل بالنسبة للوكالة، بالنص على أن تقدم جهات البيث مساهمات للوكالة تخصم من المساهمات الإيجابية لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبيث التي تقدمها إلى وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة^(١٦). وفي وقت إعداد هذا

(١٦) منذ ١٩٩٣، مولت وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة توسيع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا من خلال جباية ضريبية إلزامية قدرها ٠,٢ في المائة من رقم الأعمال السنوي للجهات المرخص لها. وينص القسم ٣٩ من قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥، على أن المساهمات المقدمة إلى صندوق الخدمة العامة وفرص الوصول إلى الخدمة =

المطبوع، تسعى الوكالة إلى أن تخصص لها نسبة ١ في المائة من رسوم الترخيص التي تدفعها هيئات البث. ويجرى التفاوض حول هذا مع شركات البث الكبيرة قبل إصدار قرار رسمي. وتوجد في جنوب أفريقيا، امكانيات كبيرة لقيام هيئة التنظيم، هيئة الاتصال المستقلة لجنوب أفريقيا، ووكالة تطوير وتنويع وسائل الإعلام، والمنندى الوطنى للإذاعة المجتمعية، بالتنسيق بين مسؤولياتها ودعم بعضها البعض، فى تنمية قطاع البث المجتمعى. فعلى سبيل المثال، فإنه مع قيام المنندى الوطنى للإذاعة المجتمعية، والرابطة الوطنية للإذاعة المجتمعية، بتطوير نظمها لتقوية محطات الإذاعة المجتمعية من خلال محاور إقليمية، ربما تستطيع وكالة التنويع والتطوير أن توجه بالجملة دعمها من خلال المنندى، ويستطيع المنندى أن يعالج التقوية بالقطاعى لمحطات فرادى. وهناك مصدر قوة كبير محتمل لووكالة التطوير والتنويع هو ولايتها فى أن تَضَفَّرَ معاً العلاقات مع الوكالات والمنظمات الشريكة، لحشد وصف الدعم لخدمات الإعلام المتنوعة.

وتوفر فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا الأموال لدعم أغراض التدريب والتجهيز أو لتقديم تمويل غير مباشر، خاصة فى شكل إعفاءات من الرسوم والضرائب، والخصومات شائعة فى بلدان كثيرة^(١٧). وتدفع محطات الإذاعة المجتمعية فى

= (الاسم الجديد بالنسبة للوكالة) يجب ألا تزيد على ١ فى المائة من إجمالى رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص أو أى نسبة مئوية أخرى من رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص قد يحددها الوزير بعد التشاور مع الأطراف المعنية، بإشعار ينشر فى الجازيت. كما ينبغي على أن "الجهات الحاصلة على ترخيص بتقديم خدمة البث، تجديد إسهامها السنوى المقدم للوكالة المعنية بالتطوير والتنويع فى ضوء إسهامها السنوى المقرر الذى تقدمه لصندوق الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة". محور التركيز الإستراتيجى والخطة الإستراتيجية لوكالة التنويع والتطوير، ٢٠٠٧-٢٠١٠، مارس ٢٠٠٧.

(١٧) أفضل الممارسات فى تنظيم البيث المجتمعى:

Programa de Legislacion y Derecho a la Comunicacion de AMARC-LAC(2007).

بوليفيا ١٠ فى المائة من المبلغ المحمل على المحطات التجارية مقابل استخدام الطيف، وفى مالى لا تحمل المحطات إلا بمبلغ ٢٠ دولارًا فى السنة.

وكما هى الحال فى المجالات الأخرى، يتعين أن تكون عملية تقديم الطلبات للحصول على تمويل واتخاذ القرارات بشأنها عادلة وشفافة وتستند إلى معايير المصلحة العامة الواضحة. ويمكن لجزء أساسى من الصندوق أن يقدم دعماً مالياً أساسياً، منتظماً ومضموناً، وفق صيغة شفافة متفق عليها، على سبيل المثال استناداً إلى مبلغ الأموال التى يتم جمعها من مصادر أخرى أو حجم الجمهور المحتمل أو بعض المقاييس الموضوعية الأخرى كما يمكن توفير التمويل لتكاليف بدء التشغيل والتطوير، ولدعم تقديم خدمات مشتركة للقطاع من خلال روابط لهيئات البث المجتمعى تقوم على الصعيد القطرى.

كذلك يتعين تمكين جهات البث المجتمعى من التقدم بطلبات للحصول على منح عامة مباشرة وعقود من مصادر أخرى. ويتعين عدم السماح لترتيبات التمويل العام بأن تضر باستقلال هيئات البث المجتمعى.

الفصل الثالث عشر

بث القطاع الخاص التجارى

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغى أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البث.
- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث أمر غير مشروع.
- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهى موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام، ويجب أن تتناسب فى مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.
- يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقرررة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

مقدمة

كانت المنافسة والنزعة التجارية هي القاعدة في الولايات المتحدة منذ الأيام الأولى للبيث الإذاعي في العشرينيات. وقد أصبح النموذج الأمريكي للبيث التجاري الخاص أساسا هو العرف عبر أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية. وفي سنوات أقرب عهدا، أصبح البيث التجاري مكونا أساسيا للبيث في كل أنحاء العالم، والشكل المهيمن في أجزاء كثيرة منه.

وقد نما البيث التجاري سريعا في تلك الأجزاء من العالم التي كان البيث العام فيها احتكارا، من قبل، مثل أوروبا، وأفريقيا وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ. وكما أوضحنا في الباب الأول، فقد مارس تأثيرا كبيرا على مشهد الإعلام، وقام في بعض الأحيان بالدور المهيمن في قطاع البيث ككل. وفي أوروبا، بدأت احتكارات البيث العامة تخلى الطريق في الخمسينيات والستينيات، لكن البيث التجاري لم يرسخ بجذوره حقا إلا في السبعينيات. وفتح حكم المحكمة الدستورية الإيطالية في ١٩٧٦ بإنهاء احتكار الدولة للبيث^(١)، موجات الأثير الإيطالية أمام البيث الخاص، الذي انبثقت عنه إمبراطورية سيلفيو برلوسكوني، "فن إنفست". وكانت النمسا هي آخر دولة أوروبية غربية تحرر موجات الأثير الإذاعية فيها، عقب قضية تمثل نقطة تحول رفعتها هيئات البيث الخاصة والمجتمعية في ١٩٩٣، وقضت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتكار الدولة للبيث يمثل انتهاكا للحق في حرية

(١) الحكم ٧٦/٢٠٢ للمحكمة الدستورية الإيطالية، ٢٨ يوليو، ١٩٧٦.

التعبير، كما كفلته المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية^(٢). وفى شرق أوروبا، ظهر البث الخاص سريعا بعد نهاية الحرب الباردة. وبيلاروسيا هى حاليا آخر بلد أوروبى لا يزال يحتفظ باحتكار الدولة للبث.

وفى الثمانينيات، لم تكن هناك سوى حفنة من هيئات البث الخاصة فى القارة الأفريقية، فى حين توجد حاليا آلاف من الإذاعات التجارية الخاصة، وتسمح كل البلدان الأفريقية تقريبا، بدرجة ما من البث من القطاع الخاص. والبث الخاص أقل انتشارا فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد شجعت بلدان كثيرة فى شرق آسيا وجنوب شرقها، بث القطاع الخاص، بما فى ذلك اليابان والفلبين وإندونيسيا. بيد أن الصين، تحتفظ باحتكار الدولة للبث، ولم تبدأ الهند فى فتح موجات الأثير بها لمحطات الإذاعة الأرضية الخاصة إلا أخيرا، وكانت حريصة فى منح التراخيص لهيئات جديدة.

كذلك اكتسب البث التجارى الخاص قوة من الأشكال الجديدة لتوزيع البث، خاصة بث الكابل والساتل، وأخيرا الإنترنت. وقد راعت هيئات البث بالساتل من سيطرة الدولة باستخدام ترددات موزعة دوليا وروابط علوية فى البلدان المشجعة لجهات تشغيل الساتل. فعلى سبيل المثال، أقيمت محطة ستار تى فى، فى ١٩٩١ وهى تبث حاليا أكثر من خمسين قناة لما يربو على خمسين بلدا آسيويا، منها الهند والصين.

وقد اجتذب نمو البث التجارى الخاص طاقة كبيرة لمنظمى المشروعات، وكذلك تمويلا ضخما، للقطاع. وبصفة عامة، فقد زادت نتيجة لذلك تعددية وسائل

(٢) قضية إنفورماسيو نسفرين لبنتيا وآخرين ضد النمسا، ٢٥ مايو، ١٩٩٣. الطلبات رقم ١٣٩١٤/١٥٠٤١، ٨٩/٨٨، ٨٩/١٥٧١٧، و٨٩/١٥٧٧٩، و٩٠/١٧٢٠٧ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

الإعلام والاختيار فيما بينها، ووفر ذلك فرصاً أكبر لجعل أصوات مختلفة مسموعة. وقد أسهم البث التجاري وما انطوى عليه من منافسة، في نمو برامج التسلية والأحداث المتاحة لعامة الناس.

وعلى الرغم من أن جهات البث التجاري تستطيع أن تلعب دوراً في النهوض بالمصلحة العامة، بحكم طبيعتها نفسها، فإن هذا الدور يتعين الحدّ منه نوعاً ما. فنظراً لأن عليها قانوناً التزاماً أولياً تجاه حملة أسهمها، فإنها تواجه ضغوطاً من أجل تعظيم الربح الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مضمون البرامج، وكذلك على الطلب من قبل المعلنين، الذين قد تتعارض مصالحهم التجارية مع البرامج التي تحقق المصلحة العامة. وفي ظل غياب تنظيم يحقق المصلحة العامة، تنزع البرامج الأكثر تكلفة مثل تلك التي تنطوي على استقاء الأخبار دولياً، وصحافة التحقيقات، والتعليم، والدراما عالية النوعية، وكذلك البرامج التي تخدم مجموعات أصغر من السكان، إلى التراجع أمام البرامج الرخيصة الجذابة جماهيرياً. كذلك يمكن أن يتأثر استقاء الأخبار وتحليلها بنفس حتميات تحقيق الربح مثله مثل التسلية، وتحل محل استقاء الأخبار الواقعية، تغطية تحريرية مفضلة عن رعاة البرامج التجاريين ومنتجاتهم.

وإضافة لذلك، فعندما لا يوفر الإطار التنظيمي ضمانات كافية، ينشأ اتجاه نحو زيادة التركيز في الملكية، الذي يمكن أن يؤدي على مرّ الزمن إلى تقليل التنوع، وفرص الحصول على الخدمة، والنوعية في البث، ويسمح بهيمنة عدد صغير من ملاك هيئات البث التجارية. كما يمكن أن تسفر أطر التنظيم الضعيفة عن تخصيص تراخيص البث التجاري الخاص بموجب نظم المحسوبية السياسية، وتلك ممارسة جلية في بلدان كثيرة.

وحسب دراسة تمثل خلفية من المعلومات الأساسية أجريت للتقرير عن التنمية في العالم في ٢٠٠٢، كان ٨٥ في المائة من هيئات البث التجارية الخاصة

للإذاعة والتلفزيون مملوكا لأسر وليس لطائفة واسعة من حملة الأسهم^(٣). ويمكن أن تؤدي توليفة من تركيز وسائل الإعلام والقاعدة الضيقة لحملة الأسهم إلى اكتساب ملاك معينين لوسائل الإعلام نفوذا سياسيا غير متناسب. ويتناقض هذا النوع من ترتيبات الملكية مع المصلحة العامة التي تقضى بتعددية الإعلام وتنوعه.

ففي جواتيمالا مثلا، كان رجل أعمال واحد يملك أربعاً من قنوات التلفزيون الأرضية الست، وهو مواطن مكسيكي يعيش في ميامي، وبدون دعم منه لا يأمل كثيرون من السياسيين في أن يصبحوا رؤساء للبلاد. وفي السلفادور، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، تعزى لحد كبير لنفوذ وسائل الإعلام التجارية^(٤). والرئيس الجديد هو نفسه مالك لسلسلة من محطات الإذاعة التجارية.

ونظرا للدور المهم الذي تستطيع وسائل الإعلام أن تلعبه في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، فمن المسلم به على نطاق واسع أن القواعد التي تمنع تركيز وسائل الإعلام، زيادة على قواعد المنافسة العامة، يجوز أن تشكل جزءاً مشروعاً من التنظيم الذي يحقق المصلحة العامة. وفي كثير من البلدان، تلزم آليات تنظيم البث التجاري بحد أدنى من اشتراطات الوقت من أجل بث الأخبار، وإعلانات الخدمة العامة، والفرص المضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد الوقت المتساوي، والتعهد بتخصيص نسبة للبرامج التي تحقق المصلحة العامة، وذلك في مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة.

وهناك عدد قليل من المبادئ الغالبة تطبق على البث التجاري، وهي واضحة في الاتجاهات التي جرى وصفها في الباب الأول، بما في ذلك استخدام نظام الترخيص للنهوض بتنوع البث، وللمنع التركيز في الملكية بغير موجب في

(٣) دجانكوف، مكليش وآخرون، ٢٠٠١، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، ورقة معلومات أساسية.

(٤) دعوى رقم ١٠٩١، ٢٤ مارس، ٢٠٠٤، مترجم من الإسبانية.

قطاع البث. وفي الأحوال الطبيعية، فإن هذه المبادئ محددة في القانون، لكن التنفيذ يترك للقرارات الفردية التي تتخذها هيئة التنظيم. ونتيجة لذلك، وبطريقة مماثلة لتنظيم المضمون، ينبغي تفصيل تنظيم البث لكي يحقق بصورة وثيقة الاحتياجات والمصالح المحلية.

التنظيم

يتعين تصميم تنظيم البث التجاري الخاص على نحو يحقق المصلحة العامة في مدى وتنوع الخدمات وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. وفي الأحوال الطبيعية تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص بتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.

وكما هي الحال في تنظيم وسائل إعلام، يجب أن تشرف على الترخيص هيئة مستقلة عن السيطرة السياسية أو التجارية. ويجب ألا يكون هناك حظر شامل على من يجوز له أن يملك أو يشارك في ملكية ترخيص للبث، استناداً إلى الشكل أو الطابع، إلا بالنسبة للأحزاب السياسية، حيث قد يكون الحظر مشروعاً. ويجب أن يكون لدى هيئة الترخيص السلطة اللازمة لاتخاذ قرارات الترخيص على أساس كل حالة على حدة، مع ضمان ألا تكون هناك تفرقة ظالمة ضد واحد أو آخر من مقدمي الطلبات.

وحول هذه النقطة الأخيرة، ذكرت لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في مبادئها عن حرية التعبير صراحة، من بين أمور أخرى، أن "منح امتياز ترددات للبث الإذاعي والتليفزيوني يجب أن يراعى المعايير الديمقراطية التي توفر فرصاً متساوية في الوصول لكل الأفراد"^(٥).

(٥) لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (٢٠٠٠) إعلان مبادئ حرية التعبير، مقتبس في عمل لوريتي (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته في أمريكا اللاتينية، بحث صادر به تكليف.

ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية للترخيص بخدمات البث التجارى فى:

- ضمان اتساع نطاق الخدمات وتنوعها على الصعيدين المحلى والوطنى.
- بقدر الإمكان، ضمان تقديم الخدمات التى تلبى احتياجات ومصالح المستمعين والمشاهدين والتى تكون عالية النوعية.
- ضمان المنافسة العادلة والفاعلة فى تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من أن هيئة التنظيم يجب ألا تمارس التفارقة بصورة غير عادلة لصالح أى مقدم للطلب أو ضده، يجوز أن يحدد امتياز تشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون أن الخدمة يتعين إما أن تكون محلية أو وطنية فى طابعها. ويمكن إرجاع حكم محدد لتشجيع الخدمات التى ستم إقامتها على أن تخدم مجموعات الأقلية التى تفتقر إلى الموارد المالية أو التكنولوجية. ففى بولندا مثلا، فإن هيئة البث المؤهلة لاعتبارها "هيئة بث اجتماعية" (حسب معايير محددة مرسوم البث)، تعفى من "الرسوم المستحقة على منح الترخيص أو تعديله" استنادا للدور الاجتماعى الذى تقوم به^(٦).

ومن غير المرجح أن يسفر توزيع تراخيص قنوات التليفزيون وترددات الإذاعة فقط من خلال مزاد لأعلى مزيد، عن اتساع نطاق وتنوع الخدمات التى تفى باحتياجات كل أقسام المجتمع. وفى بحث فى مثل هذه الترتيبات فى جواتيمالا (وفى باراجواى أيضا)، ذكر المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير فى منظمة الدول الأمريكية أن:

إجراءات المزايدات التى لا تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، أو التى لا تمنح فرصة لكل قطاعات المجتمع، لا تتفق مع الديمقراطية القائمة على المشاركة

(٦) ماكجوناغل (٢٠٠٦)، "الأقليات ووسائل الإعلام"، بحث صادر به تكليف.

والحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات التي تجلبها الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان^(٧).

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبت التجارى، عادلة وعلنية وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة للتنظيم. ويجب أن تحقق شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.

يتعين تحديد عملية الحصول على ترخيص للبت بصورة واضحة ودقيقة في القانون، ويجب أن تكون عادلة وعلنية وشفافة، وتتضمن حدوداً زمنية ينبغي اتخاذ القرارات خلالها، وتسمح بإدراج المدخلات العامة الفعالة وتوفير الفرصة للاستماع لمقدم الطلب. ويمكن أن تتطوى إما على دعوة بتقديم العطاءات أو التلقى المخصص للطلبات من قبل هيئة التنظيم، حسب الوضع، ولكن يتعين استخدام العطاءات حيثما تكون هناك منافسة أو ترددات محدودة.

وينبغي تقييم طلبات الحصول على التراخيص وفق معايير واضحة محددة مسبقاً في شكل قانوني (قوانين وتنظيمات). وبقدر الإمكان، يجب أن تكون المعايير موضوعية بطبيعتها، ويجب أن تتطوى على النهوض بطائفة عريضة من جهات النظر التي تعكس تنوع السكان، وتمنع تركيز الملكية بغير موجب، وكذلك تقييم القدرة المالية والتقنية لمقدم الطلب. وينبغي أن يصطحب أى رفض لإصدار ترخيص بأسباب مكتوبة، ويجب أن يخضع لمراجعة القضاء.

(٧) مكتب المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير (٢٠٠١)، تقرير قطرى عن جواتيمالا، ورد فى لوريتى (٢٠٠٦).

ويجوز فرض رسم إدارى معقول على التقدم بطلبات للحصول على ترخيص. وإضافة لذلك، يجوز تحميل أصحاب التراخيص برسوم عن الترخيص الصادر لهم، لكن هذا ينبغي ألا يكون مبالغاً فيه ويجب أن يعكس تطوير القطاع، والمنافسة على التراخيص، والاعتبارات العامة للقدرة على البقاء تجارياً. ويجب تحديد الرسوم على الأنواع المختلفة من التراخيص مقدماً، وفق جدول.

وعندما يحتاج أصحاب التراخيص أيضاً إلى تردد للبت، يجب ألا يمضوا خلال عملية منفصلة للحصول على هذا التردد، فمقدمو الطلبات الفائزون يجب أن يكفل لهم تردد مناسب لرخصة البث التي يحصلون عليها.

ففى جنوب أفريقيا مثلاً، يبدأ مقدمو طلبات الحصول على تراخيص العمل عندما يتلقون دعوة للتقدم بالطلبات من قبل هيئة التنظيم، هيئة الاتصالات المستقلة لجنوب أفريقيا بإخطار ينشر فى الجازيت، يحدد المعالم ذات الصلة بذلك الترخيص ورسوم الطلب. كذلك يستطيع مقدمو الطلبات التقدم بطلباتهم من وقت لآخر، حتى فى ظل عدم وجود دعوة لذلك، وتنتشر هذه الطلبات أيضاً فى الجازيت. وأى شخص يجوز له أن يقدم شكوى بشأن طلبات الحصول على التراخيص. وفى تقييم طلبات الحصول على التراخيص، تراعى هيئة الاتصال المستقلة فى جنوب أفريقيا الطلب الخاص بالخدمة المقترحة فى منطقة معينة، والحاجة إلى الخدمة، والقدرة التقنية لمقدم الطلب، ووسائله المالية، وهيكـل الملكية والسيطرة لدى مقدم لطلب. ويمنح مقدم الطلب الفائز تردداً يتناسب مع ترخيصه. وهناك افتراض قوى بتجديد الترخيص، ولا يجوز للهيئة أن ترفض تجديد الترخيص إلا إذا فشل صاحب الترخيص مادياً فى الامتثال لشروط الترخيص أو أحكام قانون البث، وكانت الهيئة مقتنعة بأن صاحب الترخيص لن يمثل إذا ما تم تجديد الترخيص له.

وفى إصدار التراخيص، تراعى لجنة الإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية عدداً من المعايير، بما فى ذلك الملكية، والقدرة المالية

والتقنية واشتراطات البرمجة. وهناك جانب أساسى للأمر الأخير، هو ضمان أن تسهم التراخيص الجديدة فى التنوع، ويجوز للجنة وهى تفعل ذلك أن تطالب مقدمى الطلبات بأن يقدموا مسحا للسوق، يبين أن هناك طلبا على الخدمة الجديدة وكيف ستزيد التنوع فى السوق. وفى جميع حالات اتخاذها للقرارات، فإن اللجنة مدعوة للنهوض بقائمة طويلة من مبادئ البث، بما فى ذلك أن يكون النظام خاضعا لملكية الكنديين وسيطرتهم بصورة فاعلة، وأن يعمل أولا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأن يخدم احتياجات الكنديين كافة، ويشجع تنمية التعبير الكندى، ويعمل على حماية وإثراء وتقوية النسيج الثقافى والسياسى والاجتماعى لكندا. وبمجرد تلقى اللجنة طلبا يجوز لها أن تصدر دعوة للطلبات المتنافسة. ويتم النظر فى الطلب فى جلسة استماع عامة، وينشر فى الجازيت قبل جلسة الاستماع بستين يوما على الأقل. وبعدئذ تتوصل اللجنة إلى قرار إما باعتماد الطلب أو رفضه أو اعتماده جزئيا.

قواعد تحكم تركيز الملكية

القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع وسائل الإعلام المطبوعة، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وأثرها العملى هو النهوض بالتنوع فى توفير خدمات البث.

إن التركيز المفرط فى الملكية فى مجال البث يمكن أن يحدث نفس تأثيرات الاحتكار. إذ يمكن أن يفضى إلى نفوذ سياسى مفرط ومتحيز ويحد من تنوع المضمون. والقواعد المعنية بتركيز الملكية الرامية لتعزيز المنافسة بما يوفر خدمة أفضل وأقل تكلفة، غير كافية بالنسبة لقطاع البث لأسباب ورد ذكرها فى الباب

الأول. فهي لا توفر سوى مستوى الحد الأدنى من التنوع، بما يقل كثيرا عن المطلوب لتعظيم قدرة قطاع البث على تقديم خدمة اجتماعية مضافة لأقصى حد. ويتعين تفادي تركز الملكية ليس لمجرد تأثيره على المنافسة، ولكن بسبب تأثيره على الدور الرئيسي للبث في المجتمع، ويقتضى الأمر الأخير اتخاذ تدابير محددة ومكرسة لهذا الغرض.

ونتيجة لذلك، يحد بعض البلدان من مثل هذه الملكية، فيقصرها على سبيل المثال على عدد من القنوات أو يحدد نسبة شاملة للحصة من السوق. وهذه القواعد مشروعة طالما لا تكون تقييدية بغير موجب، وتراعى بصفة خاصة قضايا مثل القدرة على البقاء ووفورات الحجم، وهو ما يمكن أن يؤثر على نوعية مضمون البرامج.

وتشمل أشكال أخرى من الملكية المتبادلة، حيث تكون قواعد الحد من التركيز مشروعة، تدابير للحد من التركيز الرأسي، على سبيل المثال، ملكية وكالات الإعلان لهيئات البث، والتركز عبر وسائل الإعلام، على سبيل المثال ملكية ملاك الصحف لهيئات البث والذين ينشرون في نفس الأسواق أو في أسواق متداخلة.

فعلى سبيل المثال، يتضمن مرسوم البث الإندونيسي لسنة ٢٠٠٢، حظرا عاما على التركيز المفرط لملكية البث. والملكية المتبادلة سواء فيما بين مختلف قطاعات البث (الإذاعة، التلفزيون، والخدمات التي تقدم عن طريق الاشتراك) أو بين قطاعات الإعلام المطبوع والبث، محظورة بصورة صارمة. كذلك يحظر القانون أن يقدم صاحب الترخيص أكثر من خدمة في أي منطقة بعينها. وتطبق هذه القواعد سواء من خلال عملية الترخيص أو من خلال الرصد المستمر لقطاع البث. والملكية هي أحد المعايير التي تراعى من قبل هيئة التنظيم عندما تقم الطلبات المقدمة للحصول على ترخيص بالبث.

وفي جنوب أفريقيا، فإن القانون المعنى بتركز الملكية أكثر تعقيدا. فأولا، لا يستطيع أى شخص أن يمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السيطرة على أكثر من رخصة تليفزيون خاص واحدة، أو أكثر من ترخيص للبث الصوتى بتضمين التردد (إف أم) وتضمين السعة (إيه إم). وإضافة لذلك، لا يمكن لأى شخص أن يسيطر على خدمات متداخلة بصورة كبيرة إما بتضمين التردد أو تضمين السعة (رغم أن الملكية المتداخلة لترخيص بتضمين التردد وترخيص بتضمين السعة مسموح بها على ما يبدو). وتحظر قواعد الملكية المتبادلة على أى شخص السيطرة على صحيفة وترخيص سواء للإذاعة أو التليفزيون. ولا يجوز لأى شخص فى وضع يمكنه من السيطرة على صحيفة يغطى توزيعها ٢٠ فى المائة من إجمالى قراء الصحف فى منطقة معينة أن يملك ترخيصا بالبث يتداخل بصورة جوهرية مع توزيع الصحف: ويعتبر التداخل الذى يبلغ ٥٠ فى المائة أو أكثر جوهريا وتعتبر حيازة أسهم تبلغ ٢٠ فى المائة حيازة تشكل سيطرة. ويمكن إلغاء هذه القواعد فى أى حالة خاصة، طالما أن ذلك لا يتعارض مع أهداف ومبادئ التنظيم المنصوص عليها فى القانون.

قواعد الملكية الأجنبية

يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبيةين على هينات البث، طالما أن هذه القيود تراعى حاجة قطاع البث ككل إلى التطور، وحاجة خدمات البث لأن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث غير المشروع.

ويمكن تصميم القيود المفروضة على الملكية الأجنبيةة بطريقة مشروعة للنهوض بالإنتاج الثقافى المحلى والوطنى، وضمان وسائل للتعبير عن الآراء المحلية والوطنية والمضمون الثقافى المحلى والوطنى، وللإستماع إليهما.

وفى كثير من البلدان، تعتبر السيطرة المحلية المهيمنة على مثل هذا المورد الوطنى المهم، ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الادعاءات قد يغالى فيها، فإن السيطرة قد تكون مطلوبة حقا لتنفيذ السياسات الرامية لدعم نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام.

لكن يتعين عدم استخدام القيود على الملكية الأجنبية كوسيلة لتقويض قدرة الخدمات التى تقدم وجهات نظر بديلة على البقاء: فهناك حالات للقيود المفروضة على التمويل الأجنبى مصممة لحرمان منافذ الإعلام المستقلة من الحصول على دعم المانحين. وبالإضافة لذلك، فإن الاستثمار الأجنبى يمكنه أن يجلب الخبرة ورأس المال اللذين تمس الحاجة إليهما إلى السوق المحلية. ويجب ألا تكون القيود المفروضة على هذا الاستثمار مبالغة فى التقييد بحيث تقلص نطاق الخدمات المتاحة وتنوعها.

ففى كولومبيا مثلا، يسمح للاستثمار الأجنبى بأن يملك على وجه الحصر ما يصل إلى ٤٠ فى المائة من رأسمال حائزى امتيازات البث. وهو موضع ترتيبات متبادلة مطبقة فيما يتعلق بالبلد الذى يعد مقر إقامة المستثمر الأجنبى^(٨).

وبصفة عامة تعتبر الولايات المتحدة من بين أكثر البلدان لجوءا للتقييد فيما يتعلق بالملكية الأجنبية. وبموجب مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، فإن الملكية الأجنبية لترخيص للبث مرفوضة بالنسبة إلى:

- الحكومات الأجنبية والمندوبين الأجانب.
- الشركات الأجنبية أو المسجلة فى الخارج.
- الشركات التى تسيطر فيها المصالح الأجنبية على ما يربو على ٢٠ فى المائة من رأس المال المتمتع بحق التصويت.

(٨) د. لوريتى (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته فى أمريكا اللاتينية، بحث صدر به تكليف.

- أى شركة تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة شركة أخرى، ويملك الأجنب فيها ما يربو على ٢٥ فى المائة من رأس المال الذى له حق التصويت.

اشتراطات الخدمة العامة

يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات فى مقابل الحصول على مورد عام محدود، ألا وهو موجات الأثير. وينبغى تصميم مثل هذه الاشتراطات لتدعم أهداف المصلحة العامة ويجب ألا تكون غير متناسبة فى مداها، بحيث تهدد قدرة الخدمة على البقاء.

وتقرض القدرة المحدودة للطيف اللاسلكى حدودا لعدد هيئات البث التى يمكن الترخيص لها. ويبرر هذا، إلى جانب أن الطيف اللاسلكى هو مورد عام لأصحاب التراخيص امتياز الحصول عليه، فرض اشتراطات محدودة على الخدمة العامة بالنسبة لهيئات البث التجارية. وعادة ما ترتبط هذه الاشتراطات بالنهوض بتنوع المضمون فى موجات الأثير وكذلك الحفاظ على النوعية الجيدة. وعادة ما يتم فرض هذه الاشتراطات كشروط للترخيص على أساس كل حالة على حدة بالنسبة لهيئات البث فرادى. ورغم أن هذا يوفر المرونة لتفصيل هذه الالتزامات بما يتناسب الكوة المحددة لكل هيئة بث فى السوق، فإنها تأتى معها بخطر التدخل السياسى.

وتتباين الطبيعة المحددة لهذه الالتزامات تبعا للسياق. ففى بعض الحالات، قد تتضمن شروط الترخيص اشتراطات محددة بشأن المضمون الذى يحقق المصلحة العامة، مثلا بإذاعة أنباء ومعلومات أو برامج تعليمية وثقافية.

ففي المملكة المتحدة مثلا، فإن مواعيد إذاعة الأنباء الرئيسية في محطات التلفزيون الأرضية الأساسية، محددة في تراخيصها ويتعين عليها أن تتقدم بطلب إلى هيئة التنظيم إذا أرادت تغيير مدة الأنباء أو توقيتها. ويستخدم هذا مثلا لضمان أن برامج الأخبار المسائية البارزة متوافرة في مختلف الأوقات للمشاهدين.

وهناك التزام مهم يتعلق بالمصلحة العامة في بعض البلدان يتمثل في اشتراط إذاعة حد أدنى لنسبة البرامج المنتجة محليا. ذلك أنه في حالات كثيرة، يعتبر شراء البرامج الأجنبية، خاصة الأقدم منها، بما في ذلك الأفلام، أرخص كثيرا من إنتاج أفلام داخل المحطة أو شرائها من منتجين محليين مستقلين. ويمكن أن تصادف اشتراطات المضمون المحلي وضعا يكون فيه كل ما هو متوافر للنظارة هو برامج أجنبية رخيصة وقديمة. فعلى سبيل المثال، ينص الميثاق الأفريقي المعنى بالبحث الذي اعتمده في ٢٠٠٢، ممارسو الإعلام ومناصرو حرية التعبير من كل أنحاء أفريقيا، على أنه "يتعين مطالبة هيئات البحث بأن تنهض بالمضمون المحلي وأن تطوره، وهو الأمر الذي يتعين تعريفه بأنه يتضمن مضمونا أفريقيا من خلال تطبيق حد أدنى من الحصص".

وفي كندا، تنص شروط الترخيص العامة على أنه يجب أن يشكل المضمون الكندي وبرامج الأخبار والشنون العامة الكندية ٦٠ في المائة كحد أدنى، من جداول هيئات البث العامة والخاصة، فيما عدا أثناء الليل. ويجب أن تعبر هيئات البث عن التنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين في المضمون وتصوير الشخصيات وأن تعبر عن كل المجتمعين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية في برامجها. ولكي تعتبر كندية، فإن موسيقى التسلية مثلا يجب أن تخضع لاختبار، ويشترط أن يكتب كندى الأغاني الشعبية، وأن يؤلف كندى الموسيقى ويؤديها كلية، وأن يتم تسجيل الإنتاج في كندا.

وفى حالات أخرى، يجوز مطالبة أصحاب التراخيص بتقديم مستويات معينة مضمونة من التغطية الجغرافية لضمان خدمة المجتمعات الريفية والمهمشة على النحو الملائم.

المنح العامة والدعم والإعلان

يجوز تقديم المنح العامة والدعم لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع البرامج التي تحقق المصلحة العامة. ويتعين تخصيصها وفقاً لمجموعة من المعايير ووفقاً لعملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة. ويتعين تخصيص الميزانية العامة للإعلان التي تتفق على البث التجارى على أساس صارم من عدم التمييز وتحقيق أفضل قيمة.

ويمكن أن تلعب المنح العامة دوراً مهماً فى تمويل إنتاج البرامج التي تحقق المصلحة العامة أو بتوفير الحوافز لمثل هذه البرامج بالإسهام بدعم جزئى فى التكاليف الكلية للإنتاج. ويمكن أن يتضمن تمويل الإنتاج مثلاً، دعم البرامج ذات القيمة التربوية والثقافية الخاصة التي لا يرجح إنتاجها بغير ذلك. كذلك يمكن أن تساعد المنح العامة والدعم فى النهوض بالتنوع بتشجيع الإنتاج الإعلامى فى القطاعات المختلفة، مثل إعلام الأقليات، أو بالحفاظ على ملكية وسائل الإعلام فى سوق أخذة فى الانهيار.

وينبغى إدارة مخططات المنح بطريقة عادلة وشفافة لضمان فرص متساوية فى الحصول على المنافع التي توفرها. ويجب أن يتضمن هذا مجموعة من المعايير الواضحة المحددة سلفاً، والمصممة لدعم الأهداف التي يتعين تحقيقها. ولمنع التدخل السياسى فى المخططات، يتعين أن تشرف عليها، كما هى الحال بالنسبة لكل سلطات التنظيم هيئة مستقلة، يجوز أن تكون هيئة تنظيم البث أو هيئة تقام خصيصاً بغرض إدارة مخطط الدعم المالى.

وتدير لجنة البث في أيرلندا، وهي هيئة مستقلة للتنظيم، الدعم المالي المقدم لهيئات البث المستقلة والمنتجين المستقلين في أيرلندا، بما في ذلك هيئات البث التجارية. ويتم تقديم التمويل على أساس تنافسي ويخصص للبرامج التي تحقق المصلحة العامة بموجب أحكام مرسوم (تمويل) البث لسنة (٩) ٢٠٠٣، لتذاع في محطات حائزى التراخيص التي تحقق المصلحة العامة والتجارية والمجتمعية. وينص المشروع على أنه ينبغي تخصيص ٥ في المائة من رسوم الترخيص بأجهزة الاستقبال والتي يدفعها المشاهدون، لخطة تمويل البث السمعي والبصري^(١٠). وقد بلغ هذا في ٢٠٠٦ نحو ١٠ ملايين دولار.

وتقدم وكالة تطوير وتوزيع وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا دعماً تقنياً ومالياً لكل من وسائل الإعلام المجتمعية والتجارية، لتمكينها من تحسين خدمات الإعلام في المناطق التي تشكو من نقص الخدمة تاريخياً وكذلك الأشخاص الذين يعانون منه. ومثلما اتضح في الفصل السابق، يتم خصم المساهمات السنوية التي تدفعها هيئات البث لوكالة التطوير والتوزيع من مساهماتها المطلوب تقديمها إلى وكالة الخدمة الشاملة وفرص الحصول على الإعلام في جنوب أفريقيا، التي تدعم توسع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويمكن أن يكون الإعلان العام، وهو عادة جزء كبير من إجمالي الإنفاق على الإعلان، موضع سوء استخدام كشكل للدعم يتسم بالتمييز، يتم منحه أو حجبته على أساس اتجاه هيئة التحرير إزاء الحكومة. وليست تلك ممارسة مشروعة. إذ يتعين تخصيص الإعلان العام بطريقة غير تمييزية لمنع التدخل السياسي في

(٩) مرسوم (تمويل) البث لسنة ٢٠٠٣، متاح على:

<http://www.bci.ie/documents/2003fundingact.pdf>.

(١٠) لجنة البث بأيرلندا، مخطط تمويل البث السمعي والبصري (٢٠٠٦) متاح في:

http://www.bci.ie/broadcast_funding_scheme_submissions.html.

قطاع الإعلام. وفي جنوب أفريقيا مثلا، تنتج شبكة معلومات الاتصال الحكومية حشدا كبيرا من رسائل الخدمة العامة، بالتعاون مع وزارات القطاع، وتبيعها لكل من هيئات البث التجارية وتلك التي لا تسعى للربح. ويتم إنتاجها بلغات مختلفة لجمهور من المستمعين في مناطق مختلفة.

ويتعين ربط المعايير المستخدمة بالجمهور الذي يتعين الوصول إليه واتباع مبادئ الكفاءة والقيمة الفضلى، أخذا في الحسبان اعتبارات السوق مثل حصة أو توزيع الجمهور والجمهور المستهدف. والوضع المثالي هو أن يتم تخصيص هذا الإعلان بواسطة هيئة تعمل بمنأى عن الحكومة.

خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية

يعود هذا الفصل الختامي إلى الحاجة التي أثيرت في عدة نقاط فيما سبق، لإجراء مزيد من البحوث وتقديم مزيد من البيانات للإمام بالتطورات التي ستحدث مستقبلا في سياسات البث الفاعلة في البلدان النامية. كما يقدم توصيات عن مساعدات التنمية المطلوبة لدعم نمو قطاع قوى ومتنوع للبث يحقق الاهتمام بالمصلحة العامة. ويخلص إلى الإشارة إلى الالتقاء بين دعم الخضوع للمساءلة، وإشراك المواطنين، وبناء عمليات فاعلة للقيادة الجماعية، وإلى إلقاء الضوء على بعض إصلاحات السياسة الأساسية.

جدول أعمال البحوث

تتعلق ملاحظة غالبية تنبثق من تجربة إجراء البحوث وعمليات التصنيف من أجل وضع هذا الدليل بصعوبة الحصول على البيانات والبحوث المفيدة عن جوانب كثيرة للبث، خاصة البحوث المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي. والحكايات موجودة بوفرة، وبعض البحوث المتعمقة متوافر، رغم أنه يوزع إلى التركيز على قضايا أو أقاليم محددة بصورة ضيقة. ومعظم البحوث القائمة يتناول البلدان المتقدمة، وصلته محدودة بالظروف المختلفة تماما في البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة.

وترتبط هذه المشكلة بالبيانات، وهي المادة الخام التي لا غنى عنها للتحليل، لكنها ترتبط أيضا بالبحوث النوعية عن ديناميات وتأثير السياسة والتنظيم،

وعن أداء مختلف قطاعات البحث والتحديات التي تواجهها، وعن المكان الذي تحتله وسائل البحث في حياة الناس وتأثيرها على الوجود الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للناس.

وندره المواد أمر يدعو للدهشة، نظرا لأن التأثير الاجتماعي الضخم والدور المهم بصورة حيوية، أمر يسلم به الكافة تقريبا وبالإجماع. ربما لا يكشف الطابع الضخم والمتشعب والمتغير دوما للقطاع والطابع المنتشر ومتعدد الأوجه لتأثيره عن كنههما بسهولة للتظير المجرد نسبيا أو لنهج تجريبي ضيق. وهناك تحد آخر يعترض إجراء البحوث المقارنة هو الحاجة لوضع وتطبيق تصنيف ملائم ومعيارى للتعريفات المؤسسية والقطاعات والقطاعات الفرعية.

ولا شك أن البحوث في الميادين التالية ستوفر مساهمة قيمة فى النقاش المحدد حول سياسة الإعلام وتنظيمه ولدعم المواد المدرجة فى هذا الدليل:

- فتوليد نظرة عامة دينامية عن التطور الهيكلي للبحث يحتاج إلى بيانات عددية أساسية وسلاسل زمنية⁽¹⁾، مثل الإحصاءات عن عدد هيئات البحث فى كل قطاع وقطاع فرعى فى مختلف المستويات، من المحلى إلى الدولى، وأنواع البرامج المبتوثة. كذلك يتطلب الأمر بيانات عن هيئات تنظيم البحث المستقلة، وتمييز تلك التى تنظم أيضا قطاعات أخرى.

(1) معهد الإحصاءات باليونيسكو يضطلع حاليا بإجراء مسح عالمى للبحث. وستصبح النتائج متوافرة فى نهاية ٢٠٠٧. ورغم أن الاستبيان لا يفرق بين الخدمة العامة وميطرة الدولة المباشرة، فإنه سيحتوى على معلومات مفيدة للقطاعات الحكومية أو العامة، والتجارية والمجتمعية من حيث: عدد القنوات من المحلية على الدولية التى يستخدمها الصحفيون، وساعات البحث فى فئات البرامج المختلفة، والبرامج الأجنبية، النظارة، والمدى... إلخ. انظر:

http://www.uis.unesco.org/ev.php/ID=6554_201&iD2=DO_TOPIC.

- كما يتطلب الأمر مستوى أكثر تفصيلا من الوصف، للمضى لما وراء الإحصاءات لتمييز معالم ومحركات ديناميات القطاع. ووصف وتحليل سياسة الحكومة المتطورة في مجال البث نقطة للبدء وينبغي إعلاء شأن الهيكل القانوني والمؤسسي لهيئات تنظيم البث، ومصادر تمويلها، ومستويات العاملين بها، مثلها مثل العلاقة المؤسسية الرسمية بين الحكومة ووسائل إعلام الخدمة العامة، وخضوعها للمساءلة، وهاكل تمويلها - خاصة المبتكرة منها - والاشتراطات التنظيمية المفروضة عليها. وبالمثل، فإن الأمر يتطلب توافر معلومات عن القطاعين التجارى والمجتمعي، وأشكالهما الهجين وصورهما المتنوعة. ومرة ثانية، فإن تحديد الاتجاهات والمعالم الأساسية في هذه السياقات لا بد وأن يكون مفيدا.

ولابد أن تساعد الدراسات التحليلية في إلقاء الضوء على نفوذ ودوافع القوى الفاعلة على هذه المستويات، وتقوى الفرص والمثالب التي تواجهها البلدان في تحقيق الإصلاحات وتنفيذ التدابير التنظيمية.

إن بث الخدمة العامة يواجه أزمة هوية وفاعلية فى شتى أنحاء العالم. ويقتضى الأمر مزيدا من التفكير حول كيف ينبغي للدول التصدى لتلك الأنواع من إخفاق السوق التي كانت هي محرك إنشاء كيانات البث للخدمة العامة فى الماضى، وكذلك يقتضى الأمر، وهو أمر حاسم أيضا، التفكير فى طبيعة المصلحة العامة فى مجال البث. وعلى نفس المنوال، فإن التقارب والتكنولوجيات الجديدة يجعلان من المهم بصفة خاصة النظر فى كيف يمكن تعريف هيئات التنظيم وإعادة تعريفها لتقوم بوظائفها (فيما يتعلق بهيئات البث التجارية وكذلك المخصصة للخدمة العامة)^(٢).

(٢) انظر على سبيل المثال كارتر الزروث (٢٠٠٦) "البث فى البلدان النامية: عناصر لإطار المفاهيم الخاص بالإصلاح"، تكنولوجيا المعلومات والتنمية الدولية، المجلد ٣، العدد ١، خريف ٢٠٠٦، ١٩-٣٧ معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

وكيفية تأثير ديناميات كل قطاع على المحتوى الذى ينتجه، من حيث مادة الموضوع، والنهج والنوعية، مجال يجرى التركيز عليه كثيرا، ويستند ذلك فى معظمه إلى تحليل عام لحوافز القطاع ودينامياته، وحكاياته، وإلى قلة من الدراسات جرت عن البلدان المتقدمة عادة. والقليل تؤيده تحليلات تجريبية للمضمون. ومنهجيات تحليل المضمون متطورة تماما وتطبق على المستوى العالمى فى بعض المجالات المحددة مثل تمثيل الجنسين فى وسائل الإعلام^(٣)، وفى بعض المجالات الجغرافية، أساسا فى الولايات المتحدة.

وفى هذا الدليل، افترضنا وجود ارتباط بين وسائل الإعلام خاصة وسائل الإعلام المستقلة من النوع الذى وصفناه، والحوكمة الجيدة. وقد سلّمنا بالكتابات الكثيرة التى تؤكد أن إعطاء الناس صوتا سوف يودى إلى مجال عام أقوى وأشد عافية، وسيحيط الحكومة علما بمجريات الأمور حتى تستطيع تعزيز أداؤها. ولكننا ندرك أنه حتى فى هذا، فإن إجراء مزيد من الأبحاث سيكون عونا كبيرا عندما نتناول الأمور التى تعد ضرورية لفهمنا للواقع.

لكن ربما كان الأمر الأكثر تعرضا للإهمال والذى يمثل أكبر تحد من الناحية المنهجية، هو البحوث التى تلجّ بالأسئلة عن التأثير اليومى للبحث على المجتمع والناس: المنافع، الأضرار، والعواقب غير المقصودة على وجود الناس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ولا يتوافر أى شىء تقريبا يتيح لنا التوصل لنظرة ثاقبة مباشرة عن أى وسائل الإعلام يستهلكها الفقراء فعلا، والقيمة التى يولونها للمضامين المختلفة للبحث، بما فى ذلك الأنباء المحلية والدولية، والتسليية، والمواد التربوية والتنموية، والدوافع وراء اختياراتهم، والتأثير على حياتهم. والأمر

(٣) انظر المشروع العالمى لرصد وسائل الإعلام، الرابطة العالمية للاتصال المسيحي:

http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/gender_and_media_justice/global_media_monitoring_project_2005.

الأكثر صعوبة في تبيينه هو التأثير المتراكم لهذه التجارب الفردية على المجتمعات المحلية والمجتمع الأعرض.

وفي الإذاعة المجتمعية، يقضى الأمر إجراء بحوث لتوثيق ورصد كيف تستطيع المشاركة في قناة مجتمعية أن تمكن المجتمعات المحلية الفقيرة من أسباب القوة، وبناء قدرتها على مشاركة المسؤولين العاميين ووسائل الإعلام، للتعبير عن شواغلها وحشد المعلومات والخبرة. وبالمثل، تكاد لا توجد بيانات متعلقة بكيف يستطيع منظمو المشروعات المحليون إقامة إذاعة في المجتمعات التي تعاني نقصا في الخدمة، وإسهام ذلك في تمكينها من أسباب القوة.

والتفاعل المباشر مع مستهلكي البث، خاصة المجتمعات الفقيرة والمهمشة، ضروري هنا. وتتراوح النهج المتبعة من مسح المستخدمين للخدمة والأسر إلى الدراسات الإثنوجرافية، لكنها جميعها تستخدم الموارد بكثافة وبعضها مطول جدا. وهنا، قد ترشدنا إلى الطريق، الدراسات الدولية الأخيرة عن استخدام تكنولوجيا الهاتف والمعلومات والاتصالات^(٤).

وأخيرا، فإن البحوث مطلوبة لفهم كيف ستؤثر الاتجاهات في وسائل الإعلام والاتصالات ككل على قطاع البث، وكيف يمكن أن تغيره في النهاية. ومن بين

(٤) للاطلاع على مسح حديثة لاستخدام التليفون في أفريقيا وآسيا، انظر بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أفريقيا (٢٠٠٥) نحو مؤشر إلكتروني أفريقي: وصول الأسر والأفراد لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدامها في ١٠ بلدان أفريقية، بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أفريقيا، متاح في:

<http://www.researchictafrica.net/images/upload/Toward2.pdf>.

مونسنج وآخرون، استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية يعانى من قلة رأس المال: المصروفات والتصورات عن التكاليف من بين الأمور المفيدة ماليا، أبريل ٢٠٠٦ متاح في:

<http://www.regulateonline.org/content/view/713/31/>.

التأثيرات الأساسية عبر كثير من الاتجاهات، "مجتمع المعلومات" البازغ، والدور المتنامي للإنترنت، وتقارب التكنولوجيات. وتشمل القضايا التي تقتضى مزيدا من البحث مع تركيز خاص على البلدان النامية ما يلي:

- التأثير على قطاع البث الأرضي، وعلى تنظيمه، والمترتب على تزايد استخدام الإنترنت لتلقى المضمون، والنمو المضطرد للبث بالساتل.
- الثورة القادمة في إدارة الطيف اللاسلكي وتنظيمه، من خلال إمكانات "طيف الانتشار" والتكنولوجيات الأخرى للقضاء بصورة فاعلة على الندرة باعتبارها عاملا معوقا.
- ظهور التليفزيون الرقمي والإذاعة الرقمية والضغط للتحرك في هذا الاتجاه، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمعايير المتضاربة وهايكل التكلفة المختلفة للبث الرقمي.
- الاتجاه الجزئي نحو تكامل تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، والتنظيم متعدد القطاعات في واقع الأمر.

وهذه القضايا ليست مطروحة على جدول الأعمال المباشر لوضعي سياسة البث في البلدان النامية. لكن وثيرة التطور في قطاعات وسائل الإعلام والاتصال وتعقده التقني، بلغا حد أنه عندما يحدث تغيير فسيكون مفاجئا ومربكا. ويقتضى ذلك عمل المزيد من قبل الحكومات، وهيئات تنظيم الاتصالات، وهيئات الدولية المسؤولة عن ضمان التقييم الملائم لتأثير الخيارات التقنية والنهج التنظيمية على المصلحة العامة، وإخضاع ذلك للتشاور العام قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة. ولا بد أن تتمثل خطوة أولى في الاضطلاع ببحوث أساسية عن القضايا الناشئة وفي الوقت المناسب، حتى تستطيع أن تغذى بالمعلومات عملية الفهم والتشاور.

خيارات للمساعدات الإنمائية

ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه

الحاجة ماسة لتقديم المساعدات للبلدان النامية، لتحسين المناخ الذى يمكن البث ووسائل الإعلام الأخرى من أسباب القوة. وذلك جزء لا يتجزأ من تحسين قدرات الحوكمة الجيدة، والخضوع للمساءلة الاجتماعية، والتنمية القائمة على المشاركة.

وينتطلب إصلاح سياسة الإعلام إرادة سياسية وطلباً من قبل المواطنين: والمرجح أن يكون لفرض الإصلاح من خلال "المشروطة" مردود سلبي بالنسبة للمانحين ووكالات التنمية^(٥). وتتحو أكثر الفرص إثماراً بالنسبة للحوار المنتج والمساعدة على تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من العمل - وبصفة خاصة بالنسبة لقطاع بث قوى وتعددى يحقق أهداف المصلحة العامة - إلى التزايد عندما تأخذ البلدان بالديمقراطية، وتفتح أسواقها، وتحقق اللامركزية، أو تبذل جهوداً أخرى لتحسين الشفافية والخضوع إلى المساءلة وفاعلية الحوكمة.

ويمكن تيسير إصلاح سياسة الإعلام بمشاركة أصحاب المصلحة فى المعلومات والأفكار، وبممارسة الضغط للتأثير على الحكومات. ومثل هذه الشروط يمكن أن تقوم بدور المحاور والشريك المهمين مع وكالات التنمية والمانحين، ويمكن أن توفر منتدى لتحديد الأولويات والإجراءات والاتفاق عليها.

(٥) تشير المشروطة إلى الممارسة الخاصة بوضع اشتراطات أو "شروط" على فرص الحكومة المتلقية فى الحصول على مزيد من المساعدات.

المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية

يمكن لجهود التنمية أن توفر المعلومات والتشجيع والفرص لأصحاب المصلحة في البلدان النامية للاتفاق على إصلاحات السياسة المطلوبة لجعل قطاع البث لديهم أكثر قوة وتعددية واستقلالا. ويمكن أن تؤدي المشاورات واكتشاف الحقائق إلى بحوث وسياسات وتحليلات وغير ذلك من أعمال التشخيص. إذ يمكن دراسة لقطاع البث في بلد محدد، أن تحلل السياسة والسياق القانوني والتنظيمي والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، الذي يؤثر على القطاع، وأن تقارن الممارسات الجارية مع الممارسات الجيدة الدولية، وتقديم توصيات. ويمكن متابعة هذه الدراسات بعقد اجتماعات ومنتديات مهيكلية، لتقاسم التحليلات وتقييم الممارسات الجيدة وتقاسمها، وإلقاء الضوء على القضايا المعنية. وتكشف المشروعات - عملية وضعها وتنفيذها - عن قضايا واحتياجات لم يتم التصدي لها من قبل. والأنصار لهم مصلحة في حل المشاكل التي تظهر، وهذه المشاركة يمكن أن تؤدي لحوار سياسي جوهري وتغيير في البرامج. وفي الوقت نفسه، يمكن للمساعدات الإنمائية أن تقوى قدرات المؤسسات والمنظمات المختلفة، من لجان الإعلام ووكالات التنظيم الوطنية إلى الشبكات الجماهيرية، على توفير التدريب والمشورة، والزيارات الدراسية و"التوأمة" بين المنظمات. والمساعدات لا تأتي فقط من المنظمات غير الحكومية، بل تأتي أيضا بصورة متزايدة من الروابط والشبكات الوطنية والدولية - روابط وشبكات الإذاعة مثال لهذا - التي لا تقدم المساعدة لأنصارها وأعضائها فحسب، بل وأيضا للروابط المماثلة في بلدان أخرى.

وفي هذا الخليط، يمكن للندوات وورش العمل والمنتديات أن توفر "فرصة" جيدة لأصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها، لتطرح على المائدة الموضوعات التي تفتقر لدائرة أنصار حكومية موحدة. وتستطيع أن تمكن الحلفاء المحتملين من

التوصل لمنظور أوسع بل وتطوير توافق فى الرأى على العمل. وقد أظهرت سلسلة الحوار حول التنمية التى نظمها مكتب البنك الدولى فى أكرا، فى غانا، حول "منح فرص الحصول على موجات الأثير"، اهتماما متزايدا بسياسة البث والإصلاح التنظيمى، ومكنت أصحاب المصلحة ذوى الآراء المتباينة بصورة واسعة من الإعراب عن شواغلهم، ووفرت فرصا لتقييم المعلومات وتوضيح الحقائق. وفى بعض الحالات، حققت ورش العمل الوضوح والاهتمام المطلوبين لحفز العمل الفورى - فمثلا عندما دعا وزير الإعلام فى نيجيريا إلى وضع سياسة للإذاعة المجتمعية، تشكلت لجنة للسياسة مكونة من ممثلين حكوميين وغير حكوميين، ووضعت جدولا زمنيا صارما لتقديم سياسة للحكومة. وقدمت لجنة السياسة مشروعا يتسق مع الممارسة الجيدة العالمية فى ثلاثة أشهر (انظر الإطار ٥٥).

الإطار ٥٥ - نيجيريا: منتدى يعجل بالعمل

فى يوليو ٢٠٠٦، اشترك البنك الدولى والرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، فى تنظيم ندوة عالية المستوى فى أبوجا، لمناقشة الممارسات العالمية الجيدة بشأن سياسة البث التى تمكن من تطوير قطاع للإذاعة المجتمعية. وقد أعقبت عقد مائدة مستديرة إقليمية للرابطة المذكورة واستفادت من مناقشة التقدم الحادث فى بلدن أخرى. وكانت هذه الندوة هى المرة الأولى التى يلتقى فيها مسئولون حكوميون نيجيريون من المستوى المرتفع - من الفرع التنفيذى ومن الجمعية الوطنية لحد سواء - وأصحاب المصلحة فى المجتمع المدنى، إلى جانب رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، والخبراء الممارسين من المنطقة، والبنك، لمناقشة دور الإذاعة المجتمعية والحاجة إلى سياسة وإطار تنظيمى أفضل يوفران فرصة الوصول إلى موجات الأثير. وانطلقت الندوة من مناقشات البنك الدولى السابقة مع اللجنة التوجيهية لتحالف الإذاعة المجتمعية فى نيجيريا. كما استفادت من تعاون البنك مع العاملين فى مشروع فادما، الذى يدعم -

= التنمية التي يحركها المجتمع في عدة مناطق من البلاد. وفي نهاية الندوة، اجتمع رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث المجتمعي، وممثل للمكتب القطري للبنك الدولي، ومشاركون من التحالف والعاملون بلجنة التنسيق بمشروع فادما، مع وزير الإعلام وأطلعوه على ما توصلوا إليه.

وفي يوليو ٢٠٠٦ أيضا، وافقت وحدة التنسيق الوطني في مشروع فادما على تمويل عدة محطات للإذاعة المجتمعية، وعلى الإسهام في تطوير السياسة بالنسبة لهذه المحطات. والمتوقع أن يمول مشروع فادما الثالث ست محطات للبث المجتمعي، كرواد لتقديم مزيد من الدعم المحتمل.

وفي أغسطس ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة لجنة سياسة الإذاعة المجتمعية، وتضم أعضاء من تحالف محطات الإذاعة المجتمعية، ولها ولاية وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية خلال شهرين.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت لجنة "وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية"، تقريرها إلى حكومة نيجيريا الاتحادية. وعند تلقيه، أعلن وزير الإعلام أنه من غير المقبول أن تتمكن قلة ضئيلة من الناس من المشاركة في إدارة الإعلام، في حين تجبر الأغلبية على قبول أقوال الأقلية وآرائها. وقال إن الحكومة مقتنعة بأن فتح أمواج الأثير لتوفير فضاء للإذاعة المجتمعية لابد وأن يساعد في علاج هذا الوضع ويثري الحكومة في البلاد كما لم يحدث مطلقا من قبل.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، توفر المداولات حول برنامج إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء الحكومي، منتدى مهما لحشد الدعم للسياسات وبرامج العمل التي تسهم في تعزيز المشاركة المدنية والحكومة الجيدة^(٦). ويوفر برنامج

(٦) منذ ١٩٩٩، والحكومات في البلدان منخفضة الدخل تعد وثائق إستراتيجية لتقليل أعداد الفقراء التي تصف السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي ستبناها على مدى عدة سنوات للنهوض بالنمو عريض القاعدة وتقليل أعداد الفقراء، وكذلك الاحتياجات المالية الخارجية ومصادر التمويل المرتبطة بذلك. وهي تتطور من خلال عملية قائمة على المشاركة تضم أصحاب المصلحة

إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء إطارا للتشاور والاتفاق مع كل المانحين الأساسيين ووكالات المعونة الرئيسية الذين يعملون مع الحكومة، وهو ما ينزع إلى تدعيم تعاون وتلاحم أفضل في دعم التنمية المقدم لبلد ما.

وعلى نحو متزايد، تحدد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء - وكذلك أطر التنمية التي يتم إنتاجها في البلدان متوسطة الدخل - الحكمة باعتبارها مجالا أساسيا للتركيز، وترتبط ذلك بالمشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تضمنت إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء (٢٠٠٦) "الحكومة الجيدة والمسئولية المدنية" باعتبارها دعامة من الدعائم الثلاث الرئيسية^(٧). وتبين المصفوفة التالية

= المحليين وشركاء التنمية الخارجيين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم تنفيذها كل ثلاث سنوات. والمحصلة النهائية لهذه الوثائق ليس مجرد وثائق، وإنما أعمال عامة ومجتمعية لتقليل أعداد الفقراء. ويتم إنتاج الوثائق حسب عدد من المبادئ:

أن يكون محركها قاطريا، وتتطوى على مشاركة واسعة القاعدة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء إنتاجها.

- تتجه نحو تحقيق نتائج وتركز على الحصيلة التي تفيد الفقراء.

- تعترف بأن علاج الفقر يقتضى نهجا شاملا لأن الفقر أكثر من مجرد افتقار للدخل، بل إن الفقراء يعانون أيضا من الافتقار للفرص والأمن، وأن يكون لهم رأى في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

- أنها متجهة نحو الشراكة من حيث إنها تشجع انخراط المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف والحكومية في البرنامج القطرى لتقليل أعداد الفقراء.

- تستند إلى منظور طويل الأجل لتقليل أعداد الفقراء.

- تدعم الوثائق المزيد من الانفتاح فى صنع السياسة.

وقد سعت الحكومات على نحو متزايد إلى إشراك الجماعات المهمشة تقليديا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني فى وضعها، وبسبب من هذا تنزع إستراتيجيات تقليل أعداد الفقراء التي يتم وضعها من خلال هذه العملية إلى أن تكون لها قاعدة دعم مجتمعية ومن أصحاب المصلحة أوسع نطاقا وتكون مملوكة للحكومات.

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTPRS/>.

(٧) متاح فى:

[http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP\(Nov-2005\).pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP(Nov-2005).pdf).

كيف تتفق مجالات التركيز العديدة داخل هذه الدعامة مع هدف النهوض بالبحث المجتمعي للصالح العام، بما في ذلك الإذاعة المجتمعية على وجه الخصوص.

الجدول ١ مصفوفة: إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء

وعلاقتها بالمساعدة التقنية لوسائل الإعلام وحرية الرأي

<p>كيف ترتبط المساعدة التقنية الرامية لتحسين سياسة وتنظيم البث وتدعيم تعددية الإذاعة المجتمعية بالإستراتيجية الثانية.</p>	<p>المراجع ذات الصلة في الإستراتيجية الثانية.</p>	<p>مجالات تركيز الإستراتيجية الثانية في إطار الحوكمة الجيدة والمسئولية المدنية.</p>
<p>ستحيط المساعدة التقنية الرأي العام بمجريات الأمور وتتبنى مهارات المجتمع في الإعراب عن القضايا المهمة له، وتطوير فهم واقعي ومناقشة القضايا وإخضاع الحكومة المحلية للمساءلة.</p>	<p>دعم المناصرة المجتمعية لرعاية ثقافة الديمقراطية، دعم المؤسسات والمخططات الرامية إلى التمكين للمشاركة المدنية، "الحصول الحر على المعلومات".</p>	<p>تدعيم ممارسة الديمقراطية.</p>
<p>ستدعم الريادة الشراكة بين شبكة غانا للإذاعة المجتمعية ومركز غانا للموارد القانونية لتوسيع بناء القدرة للفقراء، والتمكين القانوني لهم من خلال البرامج الإذاعية.</p>	<p>"النهوض بتوفير معونة قانونية للفقراء".</p>	<p>حماية الحقوق في ظل حكم القانون.</p>

<p>ستقلل نتائج المساعدة التقنية إذا نجحت الحواجز التنظيمية التي تعترض تنمية الإذاعة المجتمعية، وترخيص نسبة من الطيف اللاسلكي للبحث المجتمعي، وتدعم قدرات هيئة التنظيم التي تتوافر لها الولاية والقدرات اللازمة لتيسير تنمية الإذاعة المجتمعية بغية تحقيق أهداف سياسة الإعلام الوطنية.</p>	<p>"النهوض بالاتصال من أجل التنمية في مناخ الولايات والمجتمع المدني. ضمان الالتزام بتعزيز فرص الحصول على المعلومات العامة وتوفير المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة".</p> <p>إستراتيجيات: تسهيل الوصول لوسائل الإعلام وتوفير مناخ يمكنها من أسباب القوة"، "إشراك المهتمين في الحوكمة من خلال الحصول على المعلومات"، "تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية الخاصة غير الحكومية".</p> <p>المؤشرات تشمل "عدد محطات الإذاعة المجتمعية الإضافية المرخصة والعاملة".</p>	<p>تعزيز الاتصال من أجل التنمية.</p>
---	---	--------------------------------------

أموال لدعم الصوت والحقوق

يوفر بعض المانحين بعيدى النظر أموالاً للمنظمات الجماهيرية للاضطلاع بالأعمال التي تسهم في تحقيق فهم الفقراء لحقوقهم ولبناء قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. فعلى سبيل المثال، دعمت مبادرة لإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، هي مبادرة الصوت والحقوق، الأنشطة المشتركة لمركز غانا للموارد القانونية، وشبكة غانا للإذاعة المجتمعية لوضع وإذاعة برنامج للتمكين الاجتماعى والقانونى، بمشاركة نشيطة من الجمهور. ونظرا لأن الشواغل المتعلقة بالحوكمة تجرى ترجمتها إلى بناء قدرة مجتمع المدنى ووسائل الإعلام، فإن هذه الجهود تبشر بالكثير في المستقبل.

الدور الخاص للبنك الدولي

لدى البنك الدولي طائفة من الأدوات التي يستطيع استخدامها لتعزيز المناخ الذي يمكن البث من أسباب القوة، ويتحرك تفكيره الإستراتيجى فى هذا الاتجاه بصورة متزايدة.

إستراتيجية البنك الدولي للحوكمة ومحاربة الفساد

فى مطلع ٢٠٠٧، اعتمد مجلس إدارة البنك الدولية إستراتيجية "لتدعيم مشاركة مجموعة البنك فى الحوكمة ومحاربة الفساد" (٢١ مارس ٢٠٠٧)، وهى نتاج لمشاروات موسعة مع الحكومات ومنظمات ومنديات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص فى كل الأقاليم. ويسلم التقرير بأن البنك تعلم من التجربة أن:

دعم الخضوع للمساءلة يقتضى توافر قدرة فى الحكومة والمؤسسات خارج الحكومة المركزية، مثل البرلمان، والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية، وكذلك مناخ يمكن من أسباب القوة يستطيع فيه أصحاب المصلحة هؤلاء أن يعملوا بطريقة مسؤولة وفاعلة^(٨).

ولا تزال الحكومات هى الزبائن الأول للبنك الدولى فى الحصول على مساعدات التنمية، لكن إستراتيجية الحوكمة تشير إلى أن البنك له حاليا ولاية المساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة - السياسات والقوانين والتنظيمات التى تمكن وسائل الإعلام من الإسهام فى المشاركة الاجتماعية الواسعة، والإشراف والمطالبة بالحوكمة الجيدة. وفى إستراتيجية لإشراك البلدان"، يلاحظ تقرير الحوكمة ومحاربة الفساد، أنه حسب السياق القطرى، تتضمن تدخلات الحوكمة ما يلى:

دعم مشاركة أكثر اتساعا وإشرافا أكبر من قبل المجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية (وهو موضوع متكرر فى مشاورات الحوكمة ومحاربة الفساد)، والمساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن من أسباب القوة والقدرات الخاصة لهذه القوى الفاعلة لكى تلعب دورها فى التنمية بطريقة بناءة^(٩).

ويمثل قرار البنك بشأن وضع إستراتيجية لتدعيم الحوكمة تغيرا مهما فى مناخ الترخيص ببرامج البنك لتقديم المساعدات القطرية. وهو سيدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين فى البنك فى البلدان العميلة، ويمكن أن يشكل برامج للمساعدة متعددة المانحين. ونظرا لأن البنك يعقد اجتماعات لمعظم المجموعات

(٨) موجز تنفيذى، ٤. البنك الدولى، تعزيز مشاركة مجموعة البنك فى الحوكمة ومحاربة الفساد' (٢١ مارس، ٢٠٠٧).

(٩) المرجع المذكور، ١٨.

الاستشارية التي تنظم المساعدات الإنمائية لبلدان العالم منخفضة الدخل، فإن هذا الاختراق يمكن أن يكون له تأثير حفاز هائل. وتذكر إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد ما يلي:

في حين أن شفافية الحكومة يمكن أن تيسر المشاركة والإشراف، فإن مشاركة المجتمع الاستباقية بدرجة أكبر حيوية أيضا. وتُستطيع البلدان أن تحقق هذا عن طريق:

- خلق فرص محددة للمشاركة والإشراف، على سبيل المثال عن طريق وضع السياسات وتحديد أولويات الإنفاق العام استنادا للمشاركة (وقد وفرت عملية إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء دافعا كبيرا في هذا المجال في البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات مؤسسة التنمية الدولية)، والخضوع للمساءلة في مجال تقديم الخدمات، والتنمية التي يحركها المجتمع، وإشراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التوريدات العامة، ورصد إقرارات الدخل والأصول، وغير ذلك من الترتيبات التي تمكن المجموعات الاجتماعية المشروعة من أسباب القوة.
- دعم تنمية المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، وتوفير القدرات اللازمة حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تستفيد من هذه الفرص بطريقة فاعلة.
- التمكين لتنمية وسائل إعلام مستقلة وتنافسية يمكن أن تجرى تحقيقات وترصد وتقدم تغذية مرتدة عن أداء الحكومة، بما في ذلك الفساد^(١٠).

وتتضمن الإستراتيجية خمسة مداخل من أجل "الجهود القطرية: مدخل لمحاربة الفساد وإصلاح الحوكمة". والثاني هو "زيادة فرص المشاركة والإشراف

(١٠) المرجع المذكور، ٢٢.

من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية^(١١). كذلك، فإنه مع مواصلة "العمل مع الحكومات باعتبارها طرفا مقابلا رئيسيا"، سيستخدم البنك الدولي تشكيلة من الأدوات على نحو أكثر انتظاما - حوار السياسة، أعمال التحليل، بناء القدرة، الإقراض المستند لسياسة، والتنمية التي يحركها المجتمع - للارتقاء بالممارسات القائمة والجيدة لزيادة فرص الإشراف^(١٢).

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، وتحت قيادة روبرت زوليك رئيس البنك، أعلن البنك الدولي أنه يستهل مرحلة من العمل أكثر استباقا لتنفيذ إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد وإدراجها كتيار رئيسي في كل عمليات البنك الدولي. وسيركز التنفيذ على خمسة مجالات، ونلقى فيما بعد الضوء على الدور الذي يستطيع هذا الدليل أن يلعبه في دعمها.

على المستوى القطري، ستبدأ إستراتيجيات المساعدة القطرية في إدراج الحوكمة ومحاربة الفساد بها. وسيبدأ هذا في ٢٦ بلدا، وسيركز على التعلم من النظراء بشأن المناهج الفاعلة. وهذه الخطوة ستزيد التأكيد على، وتقديم المساعدة الفاعلة، والرصد النشط للسياسات الحكومية، والتنمية المؤسسية والقدرات اللازمة لتحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة أمام الناس كافة، وفي هذا فإن الأمر سيقتضى أن يلعب المناخ الذي يمكن الفحص العام والصوت من أسباب القوة دورا. والمرجح أن تتضمن الإستراتيجيات القطرية للحوكمة ومحاربة الفساد تدابير يمكن تنفيذها بسرعة - في النظم الحكومية، وكذلك برامج للتحليل

(١١) المرجع المذكور، الملحق باء: "الجهود القطرية: مداخل لإصلاح الحوكمة ومحاربة الفساد، ٤٨.

(١٢) المرجع المذكور، ٥٤.

وإجراء حوار وتنمية مؤسسية للنهوض بالشفافية، والمناخ الذي يمكن الفحص العام من أسباب القوة، بما في ذلك تنمية إعلام مستقل. ويتعلق جزء كبير من هذا المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، بالمناخ السياسى والقانونى والتنظيمى للبحث المستقل والتعددى الذى يخدم الصالح العام، ويمكن المجتمع من المشاركة. ولا بد أن يشكل هذا الدليل أداة نافعة فى إجراء التقييمات القطرية وجهود المساعدة المقبلة.

- ستدرج معونات القطاعات التى يقدمها البنك الحوكمة وتدابير الخضوع للمساءلة كتيار رئيسى فى العمليات. وسيوسع هذا الجهد الفرص لمنظمات المجتمع المدنى النيابية والخاضعة للمساءلة لتغلب أدوارا محددة فى الإدارة أو التنفيذ فى المشروعات، مثل إدارة المنح المقدمة للتعليم المحلى أو ضمان تنفيذ المشروعات العامة. وسيغدو تكثيف هذه التدابير أمرا عمليا على نحو متزايد عندما تدعم أيضا المنابر - مثل الإذاعة المجتمعية - اللازمة لمشاركة المواطنين فى المعلومات والحوار واتخاذ القرارات، والتغذية المرتدة إلى الحكومة، كما نوقش فى هذا الدليل.

- سيتم تصميم تدابير مكافحة الفساد فى المشروعات التى يمولها البنك لتعزيز الشفافية والإفصاح لعامة الناس. والمرجح أن ينطوى هذا على اتفاقيات مع الحكومات لإعلان الإيرادات والمصروفات المخططة، والالتزامات بالأشغال العامة، والمسئوليات عن تنفيذ البرامج، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالمشروعات التى يمولها البنك. ويستطيع قطاع شامل للبحث أن يلعب دورا محوريا فى إتاحة الفرصة لأقسام واسعة من السكان للحصول على هذا النوع من المعلومات، والتعبير

عن شواغلها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن البنك قد يركز جهوده على شفافية المشروعات، فإن الأمر يقضى أن تلعب تقوية المؤسسات والقدرات اللازمة لإيصال هذه المعلومات للناس، دوراً.

- سيدعم البنك عمله على الجانب المتعلق بالطلب على الحوكمة - تقديم المساعدة اللازمة لدعم دور المجتمع المدني فى المطالبة بالحوكمة الجيدة وإخضاع الحوكمة للمساءلة. وفى ضوء الميزة النسبية للبنك فى مساعدة الحكومات فى تحسين سياساتها وتقديمها للخدمات، هناك وسيلة رئيسية متوافرة للبنك لكى يدعم قدرة المجتمع المدني على المطالبة، هى مساعدة الحكومات على تحسين المناخ الذى يمكن الإعلام المستقل والقوى والتعددي من أسباب القوة. ويمكن أن تكمل هذا المساعدات المالية والتقنية التى يقدمها البنك لتحسين استقلال وشفافية وقدرات هيئات تنظيم البث، والمساعدة المقدمة للمشروعات لتطوير قطاع البث المجتمعى كأداة للتعبير عن الصوت والضغط.

- سيحتشد البنك لتنفيذ إستراتيجية فى المكاتب القطرية وفى حشد من القطاعات. وسيضمن هذا توفير مستشارين فى الحوكمة ومحاربة الفساد يعملون فى مواقع ميدانية وإنشاء محاور إقليمية لدعم تنفيذ خطوط العمل السالف ذكرها.

أدوار البنك الدولى

يقوم البنك الدولى بأدوار خاصة يمكن أن تركز الانتباه وتبلور العمل. فهو يروج لخطط جديدة ومشاركة للتنمية، مثل وثائق إستراتيجية لتقليل أعداد الفقراء و"إطار التنمية الشامل" للمساعدات التى يقدمها المانحون لبلد ما. ويدعو لاجتماع أعضاء مجتمع التنمية وغيرهم من مختلف أصحاب المصالح للتركيز على قضايا

بعينها وبلورة الدعم اللازمة لعلاجها. وهو يقدم المشورة للحكومات، ويحشد الأموال لتقديمها لأفقر البلدان من خلال مؤسسة التنمية الدولية. زد على ذلك، فإنه يضع برامج ضخمة ومتكاملة لدعم الحكومات الوطنية، لتنفيذ عمليات تحسين السياسة، وتقوية المؤسسات، وتنمية القدرات، وتوفير التمويل الاستثمارى اللازم لأهداف إنمائية بعينها.

وعملها، تتركز كل المساعدات الاستشارية والمالية التى يقدمها البنك على المستوى القطرى، عادة على الحكومات باعتبارها العميل الأساسى. وتركز مشاركة البنك الأولية على:

- الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى للحكومة، الذى إما أن يركز على قطاعات معينة (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية) أو على تحسين عملية الحكم العريضة مثل الإدارة المالية والتوريدات، إصلاح الجمارك، فرص الحصول العامة على المعلومات، والشفافية.
- التغييرات المؤسسية، مثل تحسين أداء النظم التى تقدم الخدمات، والتمويل، ونظم استرداد التكاليف للخدمات العامة الأساسية، وعمليات التصحيح فى مسئوليات الوزارات والحكومات دون القومية، وإصلاح الهيئات التنظيمية.
- الاستثمار الموجه لتحسين الفرص الاقتصادية والرفاهية للفقراء والسكان المهمشين فى المجتمع.

إستراتيجية المساعدات القطرية

استراتيجية المساعدة القطرية التى تتجدد كل ثلاث سنوات هى المحدد الأول للموضوعات والقضايا الأساسية التى سيتصدى لها البنك، والأدوات التى سيستخدمها. وهى مصممة أيضا للنهوض بالتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية فى بلد ما.

ويجعل عدد متزايد من إستراتيجيات المساعدة القطرية، الحوكمة دعامة من دعاماتها الأساسية، بما فى ذلك على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لإندونيسيا وألبانيا وبنجلاديش. وتذكر إستراتيجية المساعدة القطرية لألبانيا لعام ٢٠٠٦ "صوت المجتمع المدني ومشاركته" كواحد من المكونات الأربعة للحكومة الجيدة. وتسعى إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لكمبوديا لعام ٢٠٠٦ إلى "النهوض بطلب أقوى، وعلى الحوكمة الجيدة بزيادة التعبير عن صوت المواطنين ومشاركتهم فى عملية وضع السياسة". ويتضمن برنامج المساعدة القطرية الوارد فى إستراتيجية المساعدة لقطرية، المساعدة بالإقراض، والدعم بالتحليل، وتقديم المشورة بشأن السياسة. وفى السنة المالية ٢٠٠٦، انطوى نحو نصف مشروعات الإقراض الجديدة على مكونات للحكومة وسيادة القانون، مع تكريس ١٩,٢ فى المائة من الإقراض الجديد، أو ٤,٥ مليار دولار، لتقديم الدعم فى هذا المجال.

تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض

يدعم معهد البنك الدولى عن طريق تقديمه لبرامج أطول أجلا للمساعدة التقنية والتدريب، العمليات عن طريق تقوية القدرة القطرية فى مجالات لها أولوية عالية لا يمكن علاجها على نحو ملائم من خلال المشروعات العادية. وعادة لا يتم توجيه المساعدة التى يقدمها معهد البنك الدولى من خلال الحكومات، ويمكن فى هذه الأحوال نقلها بصورة أكثر مرونة مما يمكن تحقيقه من خلال نقلها من خلال الإقراض القطرى الذى يقوم به البنك وما يتصل به من دعم استشارى. ويعمل المعهد مع أصحاب مصالح متعددين فى البلدان، إقليميا وعالميا، لتقاسم الممارسات الجيدة، وحفز شبكات ومجتمعات الممارسة، ودعم المساعدات المقدمة من الجنوب إلى الجنوب. "يعمل المعهد بصفة خاصة على تقوية الأدوات المجتمعية للإخضاع

للمساءلة بدعم تنمية وسائل الإعلام، والإصلاحات البرلمانية والقانونية والقضائية، والمشاركة المدنية، وبناء قدرة القطاع الخاص على العمل الجماعي فى محاربة الفساد، وقيادة الشباب^(١٣). ويركز نحو نصف عمل المعهد على بلدان معينة، ويدعم إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال المساعدة التقنية غير المتعلقة بالإقراض، والمشورة بشأن السياسة، وبرامج التدريب، ودعم التنمية المؤسسية لمختلف أصحاب المصلحة.

التحليل القطاعي ووضع السياسات

قبل أن يقدم البنك مشروعه الأول للإقراض لقطاع معين، قد جرى تقييمًا للقطاع. وعندما يكون إطار السياسة فى القطاع ضعيفا وخاطئا، أو مفتتا، يجوز للبنك أن يطالب بإصدار بيان حكومي عن السياسة. وفى مناقشة هذه السياسة، قد تظهر فرص للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما فى ذلك الوزراء، حول القضايا التى يتعين علاجها.

الإطار ٥٦ - سياسة غانا الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع قانون للثب

فى التمهيد لتخطيط مشروع كبير للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا، وضعت الحكومة سياسة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقدم البنك الدولي المشورة بشأن هذا الجهد من خلال إرساله بعثات لمراجعة سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل نتاجًا طبيعيًا لهذه المناقشات فى أن السياسة الوطنية للاتصالات =

(١٣) متاح فى:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O,,contentMDK:20040922-menuPK:34480-pagePK:34370-theSitePK:4607,00.html>.

= السلوكية واللاسلكية التي اعتمدها مجلس الوزراء ونشرت في يناير ٢٠٠٥، أعلنت عزم الحكومة على وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للبيث، ويشمل ذلك بصفة خاصة نظاما له ثلاث شرائح، من محطات الإذاعة والتلفزيون المكرسة للخدمة العامة والمجتمعية والتجارية. كما أعربت السياسة أيضا عن عزم الحكومة للاضطلاع بمراجعة شاملة لسياسة البيث وتشريعاتها الراهنة في غانا، بهدف زيادة فرص كل المواطنين في الوصول إلى وسائل البيث الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير أكبر قدر من التنوع للأصوات واللغات، والحفاظ على المضمون الأهلي والاستمرار في إنتاجه. ووصفت البيث المجتمعي باعتباره أولوية يجب أن تصبح مجالا جديدا للتنمية.

ومع امتداد المناقشات إلى مجال الحواجز التي تعترض مقدمي الطلبات لإنشاء إذاعات مجتمعية، طالبت الحكومة البنك بأن يقدم مساعدة لدراسة لقطاع الإعلام في غانا، وكيف يمكن التوفيق بين المناخ الذي يمكن البيث من أسباب القوة وبين الممارسات الجيدة الدولية البازغة على أفضل وجه. واستندت الدراسة إلى مشروع الدليل بشأن الممارسة الجدية المتاح في ذلك الوقت. وقامت الحكومة بتوزيع الدراسة للتعليق عليها، إلى جانب مشروع الدليل في أواخر ٢٠٠٥. ومع توافر هذه المواد، انطلقت مناقشات أصحاب المصلحة في ٢٠٠٦، التي دعت إليها لجنة التوجيه والمناصرة عريضة القاعدة الداعية لقانون جديد للبيث، وفي مطلع ٢٠٠٧، وضع فريق من خبراء غانا مشروع إطار لقانون البيث لكي تستعرضه الحكومة رسميا.

وسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية حجة على هذا، ولها صلة وثيقة بصفة خاصة بتنمية البيث. ويمكن للحوار الخاص بسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية، أن يوفر سياقاً مهماً تجري فيه مناقشة وتحليل سياسات البيث،

والمسئوليات التنظيمية، والإجراءات، ويجعل الحكومات تدلى ببيانات رسمية عن السياسة وتقرح تغييرات في الإطار القانوني والتنظيمي على حد سواء.

وفي حين تسيطر قضايا التكنولوجيا والبدائل التقنية، على سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية عادة، فإن توسيع منظورها لتشمل المصالح العامة الواسعة التي تتعلق بتنمية مجتمع عليم ومشارك، يستطیع أن یمكنها من علاج القضايا المتعلقة بـ سياسة البث. وتوضح السياسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا الصادرة في ٢٠٠٥ (الإطار ٥٦) هذه النقطة.

طفقت مشروعات الحوكمة والشفافية والمشاركة المدنية، تصبح جزءا مهيمنا على نحو متزايد من عمل البنك الدولي (تظهر الأمثلة في الإطار ٥٧) وهي توفر فرصا ملائمة للتحليل والحوار، وتقديم الدعم لتحسين الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر على أداء وسائل الإعلام وتنمية قطاع متنوع للبث. وعند النظر في وضع تشريع حرية المعلومات، ينبغي علاج حرية الإعلام وسياسات الدعم في الوقت نفسه. "أن حق إعلان الرأي (كما ورد في كتاب البنك الدولي بنفس الاسم) يرتبط بصورة لا انفصام فيها بجعل تدابير الشفافية تؤدي عملها المنوط بها".

الإطار ٥٧- تكثيف التغذية المرتدة من المواطنين: بيرو

في بيرو، تضمن قرص الإصلاح الاجتماعي المبرمج الذي موله البنك الدولي تدريب محطات الإذاعة المجتمعية على النهوض بمشاركة المواطنين والمراجعة الاجتماعية، وتيسير اجتماعات التخطيط الإستراتيجي مع المجتمعات الريفية والأهلية، وإعداد برنامج للإذاعة المجتمعية معنى بالخضوع للمساءلة الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية. وقد ركز القرص على تحسين المناخ الذي يمكن المواطنين من المشاركة في القطاعات الاجتماعية، من خلال تعزيز فرص =

= الحصول على المعلومات ووضع الميزانيات على أساس المشاركة. وقد طفقت محطات كثيرة بما يقدر بألف محطة إذاعة مجتمعية فى بيرو تروج لحقوق المواطنين ومشاركتهم بتوفير قناة للمعلومات، وللتعبير عن الصوت للفقراء بلغاتهم الأهلية. وأصبحت شركاء طبيعيين فى جهود الحكومات لتحسين التغذية المرتدة من المواطنين عن البرامج الاجتماعية.

الطلب على الحوكمة الجيدة: كمبوديا. اقترحت كمبوديا تكريس مشروع للطلب على الحوكمة الجيدة على وجه الحصر، لوضع نهج تتعلق بجانب الطلب من قضايا الحوكمة، وتقوية وربط عمل كل من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والمشروع فى مراحله الأولى، ولا بد أنه سيطور مدى مشاركة وقدرة المواطنين، ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها من القوى الفاعلة غير الحكومية فى إخضاع الدول للمساءلة وجعلها تستجيب لاحتياجاتها. وينسوى المشروع على أربعة عناصر أساسية: الترويج، والوساطة، والاستجابة، ورصد الطلب، مع جعل الشفافية والمشاركة، وآليات الخضوع للمساءلة، مفتاحا للمشروع. وكجزء من دعم المشروع للتنمية المؤسسية، وكذلك لبرامج بعينها، فإنه يركز على بناء قدرة هيئات البث باعتبارها مؤسسة، وعلى البرامج التى تقوم بالترويج للحكومة الجيدة والوساطة فيها ورصدها.

تتطور مشروعات التنمية التى يحركها المجتمع، فى كل البرامج الكبيرة جدا التى تبنى القدرات لتقديم الخدمات العامة المحلية والآليات إخضاع الحكم المحلى للمساءلة. ولا شك أن تنمية البث المجتمعى يشكل تدخلا بالغ التأثير يبنى النظم والقدرات اللازمة للمجتمعات المحلية، الفقيرة عادة، لإثارة القضايا التى تشغل بالها، وينظم محادثات منتظمة مع قادة الحكومات المحلية، ويجعل الميكروفونات مفتوحة لفضح الفساد أو الاستبداد الحكومى.

ونظرا لأن محطات الإذاعة المجتمعية تنتج برامجها الخاصة، فإنها توفر منبرا لمجتمع المستمعين ليثير القضايا ذات الأهمية بالنسبة له، وييسر حوارهم حول هذا الموضوعات. وتتيح للمجتمعات فرصة دعم قدراتها التنظيمية وبناء تحالفات للعمل من خلال برامجها. وتمكن المجتمعات الفقيرة من الإحاطة بالقضايا المثارة في الخدمات العامة، والحشد وتقاسم المعلومات، والتشارك مع بعضها البعض، وتطوير مهاراتها في الضغط على موظفي الحكومة وإجبارهم على الخضوع للمساءلة. وتسهم كل هذه الجوانب في تغيير حسابات المسؤولين ودوافعهم وتشجعهم على التصرف باعتبارهم موظفين عامين متجاوبين.

ويلقى الإطار ٥٨ الضوء على دعم برامج التنمية التي يحركها المجتمع من أجل الإذاعة المجتمعية في تيمور الشرقية، ودور الإذاعة المجتمعية في إخضاع الحكومات المحلية للمساءلة.

وكما لوحظ في الإطار ٥٨، فإن مشروعات التنمية الكبيرة التي يحركها المجتمع في نيجيريا - فاداما ٣- في وضع يؤهلها أيضا لتمويل محطات الإذاعة المجتمعية في ولايات كثيرة.

الإطار ٥٨- التنمية التي يحركها المجتمع والتعمير فيما بعد إنهاء المنازعات: تيمور الشرقية

منذ ٢٠٠٠، بدأت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية التي يدعمها البنك الدولي والتي اكتملت حاليا، في مساعدة مجتمعات تيمور الشرقية على تعمير بنيتها الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية التي دمرها عنف ١٩٩٩. وقدم هذا المشروع للمجتمعات منحا صغيرة للبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، ودعم التراث الثقافي وأنشطة المصالحة الاجتماعية، كذلك قدم مساعدات مباشرة للإذاعة المجتمعية. وبموجب =

= المكوّن الأخير، استطاعت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحوكمة المحلية دعم وتكثيف تنمية وسائل الإعلام الجماهيرية، خاصة البث المجتمعي، بتمويل تدريب المرسلين المتميزين من أجل دعم هيئة البث العامة الوطنية والمساعدة في إنشاء ثمانى إذاعات مجتمعية فى مناطق مختارة بعد ذلك.

وحتى أبريل ٢٠٠٧، كانت سبع من محطات الإذاعة المجتمعية الثمانى تبث إرسالها (تواجه الثامنة مشاكل تقنية يجرى علاجها). وكجزء من هذا المجهود، ساعد المكون الخاص بالإذاعة المجتمعية فى مشروعات تمكين المجتمع المحلى من أسباب القوة والحوكمة المحلية فى إقامة مركز للإذاعة المجتمعية فى ديلى، يواصل العمل كمحور دعم لشبكة الإذاعة المجتمعية. ومركز الإذاعة المجتمعية عضو فى رابطة أكبر للإذاعة المجتمعية لتيمور الشرقية (ARKTL). وتتمثل ولاية المركز فى دعم هذه المحطات بالتدريب والمساعدة التقنية (الصيانة والتشغيل)، والنهوض بفرص الشراكة وتكوين الشبكات مع مختلف المجموعات - بما فى ذلك المانحون- لبناء قدراتها ودعم تنمية وسائل الإعلام التى تحقق المصلحة العامة والتعبير عن الصوت المدنى. وتواصل الإذاعة فى تيمور الشرقية العمل كقطاع دينامى، وإن كانت تجاهد، نظرا للافتقار لمناخ يفضى للتمكين من أسباب القوة، وإلى فرص التمويل اللازمة للنمو والتطور. لكنها تلعب دورا إستراتيجيا فى العملية الراهنة لبناء الأمة والمصالحة الاجتماعية والتنمية، والحوكمة المحلية.

جعل الحكومات المحلية أكثر خضوعا للمساءلة: غانا. فى غانا، بدأت محطة للإذاعة المجتمعية فى حوار على أرضية تجمعات وجمعيات المراكز. وأذاعت محطات أخرى من خلال الاتصال بها أثناء بثها والكتابة إليها أسئلة عنيفة على كبار المسؤولين فى المراكز، وأثارت الشواغل التى تحتاج لاهتمام فوري من قبل الحكومة. وقد استتفر هذا كبار المسؤولين فى المراكز وأعضاء الجمعيات للاتصال، والحديث عن القضية المطروحة والبرنامج لا يزال يذاع على الهواء.

وتذيع محطات الإذاعة المجتمعية، اجتماعات للمتابعة مع المسؤولين، ووفق إعداد التقارير المعدة عن عدم التحرك يزداد كثافة حتى يتم الوفاء بالخدمة العامة الموعد بها، أو إعادة الأموال العامة التي سرقت. والمتوقع أن تنتشر هذه التحولات التي تؤثر على حوافز الموظفين العاميين سريعا بمجرد أن تتمكن محطات الإذاعة المجتمعية من الحصول على التراخيص على نحو مناسب.

المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية

الاتصالات من أجل التنمية مجال متنام للمساعدات التي يقدمها المانحون، وقد تطورت من تجهيز الحكومات بإستراتيجيات الاتصالات، إلى توجيه إستراتيجية أوسع صوب قطاع الاتصالات ككل^(١٤). ولا تتوافر لمجال العمل هذا الإمكانية لدعم تقييمات قطاع الاتصال فحسب، كما يجري حاليا، ولكن أيضا لدعم

(١٤) لخص مدير الاتصالات من أجل التنمية في خطاب ألقاه في مارس ٢٠٠٧ مناخ الاتصال الذي يمكن من أسباب القوة، بأنه لابد أن:

- ١- يصلح وزارات الإعلام، بما في ذلك توفير المعلومات كخدمة، وتحويل هيئات البث الحكومية إلى هيئات بث عامة، باعتبارها 'جهاز اتصال من أجل التنمية'.
- ٢- تحقيق لا مركزية الاتصال، المضي بالاتصال لما وراء العواصم سواء من الناحية المادية أو من حيث اللغة.
- ٣- تحسين أداء وسائل الإعلام الخاصة، كيفية بناء الاستدامة المالية، ودعم البنية الأساسية المادية.
- ٤- التوصل لكيفية حصول الناس على المعلومات والعوامل التي تؤثر على الثقة.
- ٥- تعديل المناخ القانوني للاتصال، التنظيمي والخاص بالترخيص، ولكن أيضا فرض الضرائب، والنظم المستوردة، وحرية المعلومات، وقوانين المسؤولين الجنائية.
- ٦- بناء سوق أكثر استدامة لوسائل الإعلام والقطاع المرتبط بها.
- ٧- بناء قدرة المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتصال.
- ٨- تحسين قناة لنقل التدريب الأكاديمي للعاملين بوسائل إعلام.
- ٩- تقصى إمكانيات وسائل الإعلام الجديدة في التقدم للأمام بوثبات. متاح في:

<http://web.worldbank.org/wbsite/external/topics/extdevcommeng>.

مشروعات قطاع الاتصالات. وتعد هذه الجهود بالخير عندما يدعمها التزام الحكومة بحرية المعلومات والتعبير وتشجيع قيام مجتمع مشارك وعليم. وفي ضوء تركيزها على تعزيز الاتصال مع القطاع العام، تتوافر للاتصالات من أجل التنمية إمكانية كبيرة في خلق منصة تدعو لإصلاح وزارات الإعلام أو الاتصال والمساعدة على نشر المعلومات من الحكومة إلى المواطنين وبالعكس.

نقطة التقاء: دعم الخضوع إلى المساءلة، والمجتمعات

المشاركة والقيادة الجماعية

يعد دعم إعلام قوى ومتنوع وقائم على المشاركة جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الحكومة الجيدة والخضوع للمساءلة. ويمكن للبت التعددى أن يلعب دوراً قوياً بصفة خاصة بسبب قدرته على أن يشمل ويشكل المنظورات والقدرات الاجتماعية، ونطاق وصوله الذى لا يبارى، خاصة إلى سكان الريف. وفي مقدوره أن يعزز تبادل المعلومات وإذاعة وتقاسم المنظورات المختلفة، وعرض التحليلات، وحفز المناقشة العامة والتعليق على أعمال الحكومة وتقاسمها عن العمل. واستمرار هذه التغذية المرندة والتحليلات والمناقشات من خلال وسائل الإعلام، وبصورة أكثر شمولاً من خلال البث، مكمل مهم لجهود الحكومة في دعم التنمية وتحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة وفعاليتها الخاصة. والخضوع الحقيقى للمساءلة عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والناس. وهذه الفرص للتفاعل الإيجابى وتصحيح السياسات، والمقصورة على أوقات الانتخابات فحسب لا بد وأن تتحدر إلى رمزية شكلية.

وفي حين روجت وكالات التنمية لسياسات التوسع فى توفير فرص الحصول على المعلومات - على سبيل المثال من خلال تشريع يحمى حرية المعلومات - فإنه نادراً ما أولت اهتماماً مساوياً لاستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها

وسهولة منالها وبناء قدرتها في بدء عملية الديمقراطية. بيد أن تعزيز الاتصال الأفقى فى المجتمع، ووسائل تقاسم المنظورات المختلفة، ضرورى بالمثل على نحو لا يقبل الجدل.

ولا ينبغي بخص حجم التحدى الذى يواجه البلدان النامية، خاصة عند إقامة هياكل مؤسسية قوية ومستدامة تشكل العمود الفقرى للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة. وهناك مشروع أساسى يتمثل فى إنشاء هيئة لتنظيم البث مستقلة حقا تتوافر لها القدرة والسلطة اللازمة لتنمية القطاع للصالح العام، وتحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة عادة إلى هيئات للبث للخدمة العامة، وتيسير قيام البث التابع للقطاع الخاص والبث المجتمعى غير الساعى للربح على حد سواء، وأن تتوافر لهما أقصى إمكانية للإسهام فى تحقيق الصالح العام. والمرجح أن يتم تحقيق هذا أحيانا بصورة تدريجية، وأحيانا من خلال خطوات جريئة للأمام فحسب.

وحتى التقدم الجزئى يمكن أن يفضى إلى تحسن كبير فى المشاركة والتعبير عن الصوت. وإضافة لذلك، من المرجح أن تتحقق الإصلاحات فى الحوكمة واستدامتها على خير وجه عندما تخضع للتحليل والفحص العام من مختلف وجهات النظر. وهكذا يصبح من الرشد توفير المناخ الذى يمكن من أسباب القوة من أجل إعلام قوى ومتنوع ومستقل - بما فى ذلك البث - كخطوة أولى لإصلاح الحوكمة.

كذلك يتطلب الأمر توفير حوافز لاستقاء الأخبار المتنوعة وتحليلات القضايا وتنمية القدرة لتحسين نوعية مضمون الإعلام، بما فى ذلك برامج البث. وتعليم المرسلين والمحرفين وتدريبهم، والتوجيه وزيادة الوعى إزاء مدونات السلوك والتنظيم الذاتى داخل الصناعة، كل ذلك يلعب دورا. ويمكن أن يفيد تعريف الصحفيين بالممارسات الدولية فى مجالهم. وكل هذه الفرص يمكن أن تشجذ المهارات فى مجال التوصل للحقائق وإجراء البحوث، ومراجعة الحقائق مع

مصادر متعددة، وتقنيات إجراء الحوارات. وهناك سمة حاسمة لقدرة وسائل الإعلام على إدامة دورها الرئيسي في المجتمع هي التفهم المتأصل بين العاملين في الإعلام لأهمية الحفاظ على الثقة والاستقلال والنزاهة.

وتلك مسئولية مهمة بالنسبة للقائمين على البث. فسواء عن قصد أم لا، يؤثر القائمون على البث على اتجاهات جماهيرهم ونظرتها، وبذا فإن لهم تأثيراً حقيقياً تماماً على المجتمع عامة. ذلك أن ما يسمعه الناس كل يوم على موجات الأثير له تأثير واسع على تصور الناس لما هو طبيعي ومقبول. ويشمل هذا ميولهم وقدرتهم على التفكير بطريقة انتقادية، والإصغاء بصورة إيجابية أو سلبية، والتعبير عن آرائهم صراحة وبوضوح أو البقاء في حالة انسحاب، ومناقشة الخلافات في الآراء بصورة تحليلية وباحترام أو أن يصبحوا معادين ونزاعين للهجوم بدلا من مقارنة الحجة.

ويمكن أن يكون لمحتوى البث وأسلوبه تأثير قوى على مهارات العامة من المستمعين واهتمامهم بالمشاركة المدنية، وقدرتهم على تدبر المنازعات والحيلولة دونها، وتقنيتهم في المشاركة والمساعدة في تشكيل اتجاهات مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. وفي ١٩٩٨، طرحت منظمة غير حكومية في جنوبي ألبانيا وهي تفسر لماذا خططت لإقامة محطة للإذاعة المجتمعية، المسألة على نحو التالي:

هناك قدر كبير من العون يذهب للبرلمان وهيكل الحكومة الأخرى في ألبانيا. لكن هنا، فإن الناس لا يعارضون بقوة ويظنون هادئين لذلك يستطيعون الاستمرار في الكلام. وهم يتكلمون بصورة شخصية ويغضبون من بعضهم البعض، ثم يصبحون عنيفين. إننا في حاجة إلى عروض الحوار والموائد المستديرة على الهواء، لوضع نموذج لكيفية مناقشة القضايا والتداول، حتى مع الآراء المخالفة تماما، إننا في حاجة لهذا لتنمية ثقافة الديمقراطية⁽¹⁵⁾.

(15) Auron Tare, speaking on behalf of plans for Radio Butrint, established in Saranda, Albania in 2000.

ويبرز هذا التفسير دور البث، خاصة الإذاعة المجتمعية، كمحفز للمداورات والحوار المحليين. وعادة ما تفشل وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية بطبيعتها فى إقامة هذه الصلة مع الحقائق القائمة على الصعيد المحلى، خاصة فى البلدان التى تضم أعدادا ضخمة من الفقراء الذين يدفعون عادة إلى هامش الحوار العام الرئيسى. وهنا تحديدا يستطيع البث المجتمعى أن يمارس تأثيرا ضخما، ويساعد الغالبية الأقل اتصالا على مناقشة شواغلها.

إصلاحات أساسية للسياسة

من بين جميع التدابير التى نوقشت فى هذا التقرير، يبرز عدد كبير منها باعتباره يتطلب أولوية فى الاهتمام ويمكن فيه تحقيق تقدم كبير. وإجمالا، فإن حماية حرية التعبير أمر أساسى. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا لحكوماتهم للمساءلة. وبدونها ترتبك تنمية وسائل إعلام مستقلة. وفى هذا السياق، تكتسب ثلاثة مجالات للإصلاح أهمية قصوى لتنمية قطاع البث:

- ١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.
- ٢- التمكين من انتقاد الموظفين العاميين فى وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.
- ٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدنى بما فى ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعى غير الساعى للربح.

١- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغوط التجارية على حد سواء.

وغالبا ما تتمثل خطوة أولى أساسية في إصلاح قطاع البث في إنشاء هيئة لتنظيم البث تكون مستقلة عن المصالح الحكومية والمصالح التجارية على حد سواء. والمهمة ليست سهله لكنها تستحق جهودا مبكرة ومتضافرة. وخطر الاستحواذ على هيئة لتنظيم - سواء من قبل الحكومة أو المصالح التجارية - مائل دوما، خاصة في الأيام الأولى عندما تكون هيئة التنظيم مشغولة ببناء مصداقيتها وقدرتها. وإحدى إستراتيجيات التصدى لهذا هي إنشاء آليات محددة للاستعراض العام لقراراتها وإجراءاتها، بما في ذلك الوسائل التي يستطيع بها عامة الناس المشاركة، وبصفة عامة لضمان مستوى مرتفع من الشفافية والخضوع للمساءلة داخل التنظيم. ونتيجة ذلك هي بناء الثقة العامة، الأمر الذي يمكنه بدوره أن يعزز سلطة الهيئة واستقلاليتها.

٢- عدم تجريم التشهير وإلغاء الحماية عن الموظفين العاميين.

ومن المهم ضمان أن المناخ القانوني الأوسع يمكن، وييسر حيثما يمكن، النقد العام وإعداد تقارير التحقيقات الصحفية. ولهذا عدد من المكونات مثل احترام الحق في حرية التعبير وقوانين حرية المعلومات، التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل. بيد أنه، من كل السياسات الخاطئة التي تعترض الأداء القوي لوسائل الإعلام من أجل تحقيق الصالح العام، فإن الحماية المفرطة للمسؤولين من النقد، واستخدام عقوبات جنائية للتشهير، يمكن أن يكون لهما تأثير محبط بصفة خاصة على الخطاب الحر ويجهضان إسهام وسائل الإعلام. وفي ضوء الإرادة السياسية، فإن علاج هذه التشوهات سيواجه صعوبات تقنية، ويمكن أن يحدث فرقا كبيرا في ممارسة صحافة البث.

٣- النهوض بالتعبير عن الصوت المدنى والتنوع: فضاء مفتوح أمام البث المجتمعى غير الساعى للربح والنهوض بآليات التمويل المستدامة لهيئات غير الساعى للربح.

والهدف الشامل المقترح هنا هو خلق مناخ يمكن أن تظهر فيه طائفة من قطاعات البث الفرعية المختلفة، من الخدمة العامة، للقطاع الخاص، لهيئات المجتمعية غير الساعى للربح، وعدد قليل تماما من الأشكال المختلفة فيما بين ذلك. وستعتمد الأشكال المحددة الممكنة على الظروف والاحتياجات المحلية. لكن للبث المجتمعى غير الساعى للربح، خاصة الإذاعة المجتمعية، صلة وثيقة خاصة بهذا فى سياق نهج المصلحة العامة نظرا لقدرته على التصدى وخلق الحوار عن الأمور التى تمثل مصالح محلية، وغرس العادات والمهارات اللازمة لمشاركة المواطنين، بما فى ذلك التفاعل مع من هم فى السلطة، وتمكين المجتمعات المهمشة من أسباب القوة، بما فى ذلك لغاتها المحلية. ويمكن لتأثير الإذاعة المجتمعية عندما تمنح فرصة للازدهار، أن يكون لها ظهور مباشر وبارز على حد سواء.

وهناك خطوة أولى هى الاعتراف بهذه القطاعات الفرعية المختلفة للبث فى القانون، ووجود نظام للترخيص وفرض الضرائب بشروط مختلفة بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعى للربح عن تلك المطبقة على من يتولون التشغيل التجارى، بغية القضاء على الحواجز التى تعترض الدخول وتعزيز الأدوات المختلفة لنقل الحوار العام، خاصة بالنسبة للفقراء. وينبغى ألا يفرض الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعى للربح رسوما، ويجب أن يكون مبسطا فى إجراءاته. ويجب أن يلغى أو يقلل لحد كبير الاشتراطات التقنية، مقارنة بهيئات البث التجارية، وأن يؤكد بدلا من ذلك على المشاركة المجتمعية فى ملكية محطات البث وإدارتها وتشغيلها، ويدعم تنمية المجتمع الذى تتم خدمته وحاجاته للاتصال.

ويجب ألا يضع الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح قيودا على تغطيتها للأخبار وللأحداث الجارية، أو يفرض قيودا موحدة على قدرتها وتغطيتها، وهذه الأمور ينبغي بدلا من ذلك تحديدها على أساس احتياجات المجتمع الذى تنبغى خدمته والسياق الطبوغرافى.

وفى العادة، تتم إقامة القطاع المجتمعى غير الساعى للربح استنادا لطاقة والتزام المجتمع نفسه. ويمكنه أن يجتذب دعما كبيرا من المانحين فى بعض الظروف، لكن الاعتماد المتطول على هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبى. ومن المهم السماح لهيئات البث غير الساعية للربح بحشد الموارد من مختلف المصادر، مثل الرعاية، ورسوم العضوية، والإعلانات والإعلان المحلى. ويتمثل تحد محورى فى كيفية توفير دخل أساسى جار، وخلق الظروف التى تتيح اجتذاب مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى للتمويل. وهناك نهج جيد آخر هو فتح درجة من التباعد بين وسائل الإعلام التجارية المحلية والنموذج المجتمعى غير الساعى للربح عن طريق ضمان أنها لن تنافس بصورة مباشرة، مع الحفاظ على الاستقلال الكامل عن المصالح السياسية باستخدام آلية أخرى غير مخصصات الميزانية الحكومية أو البرلمانية. فعلى سبيل المثال، يجمع الصندوق الفرنسى لدعم التعبير الإذاعى، تمويلا ضخما من ضرائب خاصة تجبى على إعلانات الإذاعة والتلفزيون التجارية - ضريبة صغيرة على مجمع ضخم نسبيا - وتعيد توجيهه صوب الإذاعة "التشاركية"، فارضة شروطا معينة تشمل القدرة على اجتذاب الدعم المحلى وإنتاج البرامج جيدة النوعية ذات الأهمية المحلية. وتوجه موارد الصندوق إلى تلك المحطات التى لا تستطيع حشد أكثر من ٢٥ فى المائة من احتياجاتها الإجمالية من الموارد من الإعلان التجارى. وقد نوقشت آليات بديلة للتمويل العام فى الفصل ١٢.

بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتميمته

يُعيّن استكمال هذه الخطوات السياسية والمؤسسية بتميمه قدرات كل من هيئة التنظيم وهيئات البث. ومع سريان نظم جديدة لتبسيط الترخيص وتعيين الترددات للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح والتعجيل بذلك، يحتاج العاملون في تنفيذ هذه النظم إلى تدريب متضافر. ويتعين أن يشترك ممثلون لهيئات البث المجتمعية في نفس التدريب، حيث إنه من المرجح أن يمكن الحوار الذي سينبثق من هذه الخبرة المشتركة، من تفصيل الإجراءات حسب الحقائق على خير وجه، وخلق إدراك واضح لدى كل من مقدمى الطلبات وهيئات التنظيم لكيف يفترض تنفيذ هذه الإجراءات.

كذلك، فإن بناء القدرة لجهات البث، عامل مهم في تمكين القطاع من تحقيق أهداف الصالح العام في غرس مشاركة اجتماعية نشيطة وبناءة. وهناك وجه قصور حاليا يتمثل في الافتقار إلى القدرة لدى العاملين في صناعة البث، على تعظيم إمكاناتها في تعزيز الخضوع للمساءلة والحوار والتفاعل. وبالطبع يتعين أن تتضمن مثل هذه البرامج التدريب على إنتاج البرامج، وتهدئة الأجواء، واستقاء الأخبار. لكنها يجب أن تتضمن أيضا تدريباً على كيفية تنظيم مناقشات الموائد المستديرة وتوضيح وتنفيذ القواعد الإجرائية، وكيفية تشجيع تنوع الآراء وممارسة الاعتراف بالحق والبناء على إسهامات بعضهم البعض، وكيفية عرض التحليلات النقدية ومتابعة القضايا بالتداول، وكيفية الحفاظ على الهدوء واحترام الجميع وتشجيع ذلك.

ويمتد هذا بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعة للربح، إلى تدريب المراسلين والمنتجين المجتمعيين، وحفز الناس على المستوى الجماهيري - حتى الفقراء والمهمشين للغاية - على طرح القضايا التي تهمهم، والتقييم النقدي للمعلومات التي يحصلون عليها، وتحديد مصادر المعلومات والخبراء المهنيين المحليين - الممرضات المحليات وموظفي الإرشاد الزراعية - اللازمين لتقديم برامج، والإجابة عن أسئلة على الهواء. وهذا الأسلوب للتفكير والعمل هو وسيلة لتعهد قدرات الناس على القيادة الجماعية.

ويقتضى التنفيذ الناجح للخطوات الساعة للأخذ بنهج المصلحة العامة إزاء البث، قيادة على المستوى السياسى فى المراحل الأولى، ومع تحقيق التقدم، على كل المستويات داخل القطاع، فى قطاعات الخدمة العامة والخاصة والمجتمعية غير الساعية للربح. وإضافة لذلك، فإن نفس هدف قطاع البث الذى يشجع على المشاركة العلمية هو الذى يبنى قدرات القيادة والممارسة فى كل أرجاء المجتمع.

وكما أوضح الخبراء باستمرار فى مؤتمر "شئون القيادة" فى أبريل^(١٦) ٢٠٠٧، فإن القيادة ليست مسئولية فردية أو قدرة فردية - بل هى عملية جماعية. ويقتضى الأمر أن يكون بناء القدرة على القيادة، تجريبيا وتكراريا ومستمرًا. أنه يتعلق ببناء قدرات تعاونية، والتمكن من احترام التنوع والعمل معا على الرغم من الخلافات، وتنمية القدرات على التحاور والتحليل واقتراح شكل المستقبل وتجسيده. ولنهج المصلحة العامة تجاه تنمية البث الأهداف نفسها.

(١٦) البنك الدولى، يوم القدرة ٢٠٠٧: شئون القيادة - الرؤية، الفاعلية، والخضوع للساعة، واشنطن العاصمة، ١٩ أبريل ٢٠٠٧.

ملحق ببليوجرافى

هذا الملحق الببليوجرافى هو مجموعة من الوثائق والمواد المرجعية الأساسية الرامية لتزويد القارئ بخلاصات وروابط بالنص الأسمى لمواد المصادر المشار إليها فى هذا الدليل، وكذلك الأدوات والمواد الأخرى التى قد يجد القارئ أنها مفيدة. وهذه المواد مصنفة فى الفئات التالية:

- ١- التنمية والإعلام.
- ٢- الإعلام المجتمعى.
- ٣- الاتصالات والتنمية.
- ٤- تمويل إعلام البث.
- ٥- استهداف جمهور لإعلام البث.
- ٦- إدامة إعلام البث.
- ٧- أطقم عدة وأدلة عن الإعلام المجتمعى.
- ٨- الإعلام الجماهيرى: قضايا النوع الاجتماعى، والعرق والشباب.
- ٩- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ١٠- تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ١١- تقييم التأثير والرصد والتقييم (عام).
- ١٢- الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير والاتصال والصحافة.

١٣- الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

١٤- مسئولية المقرررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير.

١٥- أطر التنمية القانونية والتنظيمية لإعلام البث.

١٦- حرية التعبير، الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.

١٧- قوانين تظهر الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات.

١٨- الإعلام الجماهيري والحوكمة.

١٩- الإعلام الجماهيري والديمقراطية.

٢٠- حالات وتعليقات على حرية التعبير والاتصال والصحافة.

وهذا الملحق مصمم لكي يستخدمه المسؤولون الحكوميون، والممارسون في وسائل الإعلام، ومجموعات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع عامة، والمهتمون بالممارسة الجيدة في سياسة البث، والقانون والتنظيم الخاصين به. وفي حين أن هذا الملحق ليس شاملاً، فإنه يوفر مقدمة إلى قضايا البث المهمة، ووثائق عن المعايير الدولية الأساسية ومعايير الممارسة الجيدة، ومواد مفيدة تركز على تقييم الاتصال، والمشروعات القائمة على المشاركة، والخبرات، ومناهج البث (بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية)، والحالات البارزة، والتعليقات على حرية التعبير، والاتصال، والصحافة، وتوجيهات بشأن وضع سياسة محددة محلياً، والتشريع، والتنظيم، والمؤسسات، وكثير غير ذلك.

الجدول

الجدول ١ الإعلام والتنمية

الموقع على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://news.bbc.co.uk/1/hi/country_profiles/default.shtm	تؤثر الصفحة الموجودة على الإنترنت قائمة تقاطعية الأجزاء، تتبّع المستخدمين الممول على الملاحج الكاملة لكل بلد وإقليم في العالم، وتشمل الملاحج ملومات عن التاريخ والسوية والاقتصاد، وخطية مدن المؤسسات الرئيسية. كذلك تتبع الصفحة للمستخدمين الممول على كليات سمعية وبصرية من محفوظات ألي بي سي.	ألي بي سي	ملاحج قارية	٢٠٠٦	عالمية
http://faculty.chicagogsb.edu/mathew.gentzkow/research/BiasReputation.pdf	يبحث المقال كيف رامًا؟ يستتبع المستهلك غير المطلاع بصورة عمدة لن نوعية مصدر الملامح عالية عندما يتفق مضمونها (أو لسفاه الأخر) مع التوكيدات السببية للمستهلك وهو يستخدم الأداة إبناء تسردج التحز ورسف الإصلا تحزف في الشركات تقربها مرب للمعتقدات السببية لزقتها إبناء شهرها المنفعة بالوعية. ويخلص لفعل كما يشير التمدج إلى أن التحيز سيكون أقل حدة عندما يحصل المستهلكون على دليل عن أرفق الحقي، العالم، ويمكن للمنتقة بين منافع الأداة المستقلة أن تقلل التحيز.	مستلثو جيزكر وجيوسن ميليورور	تحيز وسائل الإعلام وشورتها	٢٠٠٦	عالمية
http://www.pnet.ids.ac.uk/docs/FLASC.pdf	ويحت التقرير منظرات بشأن كيفية تسهيل التعلم التحققي الشخير الاجتماعي، ويلخص هذه المنظرات من الحوز التي تم من خلال مقدمات إلكترونية وورش عمل دورية في ٢٠٠٦.	بيتر تيلور كدر وديك جيزر بيتيت ويلز إيل	تفكك من أجل التغيير الاجتماعي والمناضاج والمدرسة	٢٠٠٦	عالمية

الموقع على الإنترنت

http://portal.unesco.org/cienter.php?URL_ID=1914&URI_SECTION=201.html
(مفتاح بالإنجليزية وفرنسية)

مؤرخ

المصدر

الموضوع

السنة

التغطية

يبحث التقرير ويشرح إستراتيجيات دعم الوظائف الثقافية والتعليمية للثالث كخدمة عامة، في ضوء افتتاح لجنيد التكنولوجيا والوصول في سائر أنحاء العالم، ويبحث تفصل الأول كيف تطورت فكرة البيت كخدمة عامة وكيف تربط بفكرة قمر لطفه، الأمر الذي يقتضى نفسه عن السلسلة السبئية للدرلة والسيطرة الاقتصادية للمشرق، ويشير تفصل الثاني إلى أن النهج التجارى البحث لإواء التليفزيون (مضى في الأسواق الكبيرة والتقليد) لا يوفق مع الأهداف الثقافية. بل يؤكد أن موبلة البيت يجب أن تفس على الحفاظ على مرسمات عامة قوية ومستقلة مبدئيا وتتميزها ودعمها. ويقيم التفصل الثالث نظرية عامة وتحليلاً للخدمات البحث بالمثل في آسيا، ويخصص التفصل الرابع لوظائف الثقافية والتعليمية للثالث كخدمة عامة في عرض أوروبا، ويقيم التفصل الخامس حقله الثقافية والتعليم في بر لوج ورسائل الإصلاح الإلكترونية في شرق ووسط أوروبا، ويخصص التفصل السادس لوظائف التعليمية والثقافية لتحرير البيت في أفريقيا جنوب الصحراء، ولغيرها

ويقيم التفصل السابع وظائف الخدمة العامة في الإدارة والتليفزيون المجتمعيين في أمريكا اللاتينية.

www.blackwellenergy.com/dotpdf/

10.1111/j.0023-5962

2004.00241.x

كريستوفر كولين

ويينغ ليسون

لورا كل ما كيب عنه
لقيم دور وسائل
الإعلام في التنمية
الاقتصادية

٢٠٠٤

عالمية

المسلمين مع مطلب المعلن. كما يضمن الممثل درست خطة
الوضع لفهرف لتأجمة من هذا النوع من التتبع (ولندا وبنغلاديا)،
ولسمر شيوخ قطاع (أوكراينا) والتتبع في غير الصالح المدام
(بنغلاديا).

يتم التفرير بطر؛ عامة على دور الاتصال في التنمية. ويطلق عناوين
مرتبطة بظاهرة؛ تجميع للمعلومات ويحدد الأساليب التي لم تحصل
التوسع في تكويرها للمعلومات والاتصال منذ الثورة؛ بين الهرمية
والمعلومات والتي يترقب عليها بشرية محدودة من قبل سكان كثرين
في البلدان النامية في عملية التنمية. وبإضافة لذلك يتم توصيات عن
كيفية تكيف الاتصال من أجل التنمية، وإشجيع الأهل لوظيفية لدعم نظم
في مشروعات التنمية منذ قديمة، وتشجيع الأهل لوظيفية لدعم نظم

المعلومات الحرة؛ والتنمية ووسائل الإعلام المجتمعية. وبإضافة لذلك
يذكر في إدخال تصنيفات في البحوث والتدريب من أجل الاتصال
لصالح مملسي التنمية؛ وقضية أدراك ومهارات جديدة للتقييم والتغير
التأثير، وبناء الشراكات، ودعم الاتصال المحلي والوطني والإقليمي
من أجل عملية التنمية.

ويضمن التقرير إصلاح قطاع وسائل البث، مع إيلا، واعتبر خاص
لبث الخدمة العامة، بنية تحقيق أدات للحكومة وتقليل أعداد القراء.
ويستقر التقرير في لا يبرلمة حلة عن هيكلة البث فسي قيرسنة
والبرسك.

عالمية ٢٠٠٤

مقدمة؛ مستتوية؛ منظمة الأمم المتحدة؛
الاتصال؛ من أجل للأغنية والزراعة
تنمية تقرير؛ لضرء المائدة؛ المستتوية؛
على التنمية؛ مستدامة؛ والقائمة؛ للاتصال
من أجل التنمية -
الأمم المتحدة

عالمية ٢٠٠٤

دعم لبث الخدمة؛ الكمنتر؛ وبلد
قائمة؛ مع أبرز لبث؛ ممول
لتعلم؛ من؛ تجربة؛ برنامج؛ الأمم؛ المتحدة؛
قيرسنة؛ والبرسك؛ الإقليمي

الموقع على الإنترنت

مؤرخ

المصدر

الموضوع

السنة

التغطية

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=368661

بيف القوي كيف تؤثر ايزرة لمنظمات الحكومة القارية الوطنية

وحدة قياس لتدخل

٢٠٠٧

عالمية

التشريعية والتطبيقية في بلدان ما بعد انتهاء النزاع على تنظيم الإعلام. ويحلل المسير التي يستخدمها المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنظيم الإعلام، والآليات المستعملة لتفوية المصالح الدولية والمؤسسة الجديدة.

برلين وسائل الإعلام: تنظيم للمؤمنين في مناطق ما بعد النزاعات

إيرت روجرز

نشر للمبكرات

٢٠٠٣

عالمية

٣- يطرح الكتاب نظرية تحلل التكيف مع المتغيرات الجينية. وتتكون هذه النظرية من العناصر الأربعة التالية: ١- الابتكار، ٢- تتركز الاتصالي، ٣- الوقت، ٤- النظام الاجتماعي.

كارتر الروروث

البيت والتنمية: خيارات البنك الدولي

٢٠٠٣

عالمية

<http://iris37.worldbank.org/doc/PRD/Other/PRDD/Attachments?ReadFormID=85256D2400766CC78525709E005988CF>

تؤكد ورقة العمل أن البيت يمكن أن يكون مصدرا مهما للنمو الاقتصادي وتقليل أعباء الفقراء في البلدان النامية. وتكرر ورقة العمل بحوثا قنن أن ٥٧% على الأقل من سكان العالم يوجد في متنازلهم بسهولة" بعض كثر لوجيا البيت، خاصة الإضافة وهذا المتنازل السهل مفيد لأن تبادل المعلومات ينشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسلبية الشفيدة، وكذلك المعلومات التعليمية والعملية التي تنتج للناس في المناطق الريفية من التعلم للناس على أن يصبحوا أكثر كفاءة وريعا بنر من السهل والاشترار والفرص التجارية، وتزيد الابتكارات. تتميزه كثر لوجيا للمعلومات والاتصالات جينية آتت مما يوسع نطاقا قنن يصل إليه بيت، مما يمكن مزيدا من الناس في العالم للناس من الحصول على للمعلومات، وذلك ينتج على زيادة المسؤولية المالية وكذلك المشركه الاجتماعية والسلبية. وتتم ورقة العمل أسئلة عن كيف تؤخذت هذه العملية في مواقف يمكن إبر اكها من النمو الاقتصادي وتقليل أعباء الفقراء

<http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr110.html>

يتم تطوير نظرة عامة عن الطرق التي يمكن بها اقتلاع بوسل الإعلام أوترة ذراع عفيف. ويضع مؤثرات البهك والمضمون للقيم ما إذا كانت قطاعات الإعلام في بلدان معينة عرضة لهذه الطريقة من القلاع، وتشمل المؤثرات البيئية؛ نوع وتوقيت وسائل الإعلام، درجة عزلة الصحفيين، والتمتع التكنولوجي للإعلام. وتشمل مؤثرات المضمون، المضمون المصمم لإثارة العوز والاشتمال. ويضم التقرير الجهود المبذولة لرصد هذه المؤثرات في قطاعات الإعلام، ويحدد نتائج التحلل لمحلية اقتلاع بوسل الإعلام.

<http://publications.worldbank.org/commerce/catalog/product?context=download&item%5f%5fid=1373968>
(for purchase)

يضع الكتاب سللة من العلاقات من ثلاثة عشر مساهما، يؤكدون بصورة جماعية أن الصحة المستقلة ضرورية للتنمية الاقتصادية السليمة وأنتمتة أياها تساعد على إعطاء صوت القراء والصحوفيين. وفي سبع عشرة مقالة، يتقصى الكتاب دور وسائل الإعلام في كيف تستفز عن الأخطاء، سح تركيز خاص على تجربة وسائل الإعلام على زيادة خصوع الحكومة والشركات للمساهمة. ويتقصى السبيلت التي تمنع الإعلام من القيام بدور كيف السطر هذا في كل أنحاء العالم العالمي. كذلك يتم الكتاب لطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام، في مثل الأكلز والمعلومات الجديدة، ويقيم بعض المساهمين دراست حالة عن التحيزات التي يواجهها الإعلام في بلدان معينة، منها إنجلترا ومصر والاتحاد السوفيتي السابق وتايوانا وروسيا.

<http://siteresources.worldbank.org/ITEMPOWERMENT/Resource/4863121095094954594/draft.pdf>

يقيم الكتاب نظرة عامة عن التحكين من لبب القوة من منظور مؤسسي ويتحقق العلاقة بين الأمور والتفرت الترتية والمجعية، بما في ذلك العمل الجماعي. ويقيم عناصر لسمية لبيع التحكين من لبب القوة، ويحدد الظروف التي

عالمية ٢٠٠٢

مراك فورهات
استخدام وسائل الإعلام
وحرية تقيين.

في مجتمعات مرشحة
معبد الأمم المتحدة:
للمساءة
للمسلم

عالمية ٢٠٠٢

لحق في إعلان قرآن:
دور وسائل الإعلام
(محرر)

لجمهورية في التنمية
أرسلت التنمية في
معهد لينك لورلي)

عالمية ٢٠٠٢

التحكين من لبب أسباب تزيان
القوة وتقبل أعضاء
لتنمية: مرجع أولي

التنظية السنية	الموضوع	المصدر	موضوع	المواقع على الإنترنت
علمية ٢٠٠٢	رسائل الإعلام وتكوين شبور أي ف عقولنا	تخصص رسالة هذا البحث لمدى يسهم به الإنتاج الإذاعي القديم على الشركة في تكوين المرأة والشجعت السوية وتحقيق تفهمها، إضافة لذلك يبحث كيف يخدم الإنتاج الإذاعي القديم على المشاركة حاجت للتحقق، ويأمل منتج البحث إبراء محركات، ومشاهدات في ترفى مستمعي الإذاعة، ورحمته لبحوث المقالات ذات الصلة والتحقق، وتقليل سلبية وعامة، وكثير غير ذلك.	ويؤمن مراجع عن أهمية الإعلام لحد والتعدي، وكذلك أهمية الأهمية المحسوبة للممول على المماركت، وكثير غير ذلك.	http://www.cominit.com/evaluations/idmatenwa/sid-2241.html
علمية ٢٠٠٢	دعم المشاركة بين صندوق الأسم للمتحدة	يتم البحث نظرة عامة عن كيف استجتمت إقاعة أف أم المحلية في بلدان في شتى أنحاء العالم للبهوض بأهداف الصحة والتنمية، وقد تم وضعه لإصلاح الممثلين التطلين في صندوق الأمم المتحدة للمكان يليكليات لتتخدم الإذاعة المحلية والشجعية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة.		http://www.inflpa.org/dpload/tlid_pub_file/486_filename_157_filename_communityradio.pdf
	دعم المشاركة بين	صندوق الأسم للمتحدة	صندوق الأسم للمتحدة	
	شبكات أف أم المحلية	المكان ومركز إعلام	المكان	
	روكالات لصحة	المكان	المكان	
	الإيجابية بشأن مرض			
	ولجروس الإيدز -			
	استعراض القاطعية			
	إقاعة أف أم محلية			
	في للبهوض بالصحة			
	الإيجابية، والوقاية من			
	الإيدز والمشاركة بين			
	لجنتين			

<http://www.ites.su.se/~stromber/wbbook.pdf>

ويتم الفصل إثر إرسال الإعلام الجماهيري على نطاق معلومات السلبية التي تنقلها، وكذلك ما هي المعلومات التي يتم نقلها عليها. ويذكر أن هذه العملية تؤثر على تكوين السلبية لأن السلبيين يستجوبون بصحة علمة الأعضاء للعلمين من العلمة، ويثير إلى تغطية جديدة للقضايا لأن إجمالي تسميات الناس المحيطين بمجربك الأمر أكثر منه بالسلبية لغير المحيطين، والأرجح أيضا أن يمتدوا للرشح الذي يدعم مسلماتهم، ويعتقد لذلك بين الفصل أن الفاحين فكر لتجربة السبيلت لمرقية التي تعرضها وسائل الإعلام على نحو متطوّل.

<http://www.ites.su.se/~stromber/MediaComp.pdf>
[http://www\(see also\)](http://www(see also))
<http://www.ites.su.se/~stromber/Radio.pdf>

ويتم الفصل حول أثر وسائل الإعلام في تقديم الأنباء لمختلف المجموعات وذلك أن وسائل الإعلام الجماهيري تؤثر على السلبية، أيضا لتؤثر المعلومات التي يستخدمها مسلم الناس في تحديد تقييماتهم للتسميات وتتم تدريجا لرسم خريطة هذه الظاهرة.

<http://www.worldbank.org/wdr/2001/fulltext/fulltext>
2002.Ann

يركز الفصل ١٠ من التقرير على تفاعلات الإعلام على التغيير التي يحدثها للتقرير بأنها تشمل تكتلات مجربك كيث، مثل الأزمات والتغييرات والارتدادات) ويفحص التقرير خصوصا دور الإعلام باعتباره أداة الكيفية مفيدة، وكيفية التعمين للعلمة، وكيفية تأثير على السلبية والتفكك. ويهتم ليذكر له اكي تكون وسائل الإعلام ناعمة، يجب: ١- أن تكون مستقلة/ خاضعة المسألة، ٢- أن تتم بتوعية عقلية في لسقاء الأختلر، ٣- أن تحظى بخلق ورسول واسع (أكثر قدر ممكن من علمة الناس).

علمية ٢٠٠٢ توزيع الأبحاث والتفرد
موسم للدراسات السياسية

الاقتصادية الدولية جامعة
مؤتمرات، (مركز بحوث
السياسة الاقتصادية)

علمية ٢٠٠٢ مناقشة وسائل الإعلام

لجواهرية، المناقشة
السياسية، والسياسة لجامعة

مؤتمرات، (مركز بحوث
السياسة الاقتصادية)

علمية ٢٠٠٢ تقرير عن التنمية في العالم
٢٠٠٢، بناء لموسمك من
لحل الأمواق

يذكر الكتاب أن التنمية جرى وضع تصور جيد لها من جراء التفاوض بحرية الإنسان، وأن الحول المتوخى والحرية التنموية، والحرية السليمة تُسرط مسبق التحقيق للتنمية المستدامة. ويختصر الكتاب هذه التفرقة باستخدام عدة برلسات حدة، بما في تلك بلدين في أفريقيا والشرق الأقصى والكافة لسوقية السابقة. ويؤكد على التردد، من حيث الوكالة وباعتباره مشتركاً في المسئل الاقتصادية والاجتماعي والسياسي كوسيلة، ويذكر الكتاب أن هناك خمسة أنواع متميزة من الحرية الاقتصادية: ١- الحرية السليمة؛ فوضع تحديد من ينبغي أن يحكم وعلى أساس أي مبدئي؛ بما في تلك حرية التعبير السياسي والصحافة غير الخاضعة للرقابة، ٢- الحرية الاقتصادية؛ فوضع استخدام الموارد الاقتصادية المتعددة والانتاج أو التبادل، ٣- الحرية الاجتماعية؛ التي تعني أن يحكم حرية التعليم والصحة... إلخ، التي تؤثر على كل من حرية الأثر الاجتماعي للتعليم والتدريب والصحة؛ الحاجة للانتاج والحرية في تبادل السلع والسياسة، ٤- حتمات التنموية؛ الحاجة للانتاج والحرية في تبادل السلع مع بعضهم البعض بموجب حتمات الإصاح والتوسع، ٥- الأمن والحماية؛ الحاجة لتبعية، أمن اجتماعي لمنع الوبس العام، أو حتى التضور جوعاً والمرض. وبعض الكتب يبين أن التنمية تتطلب الفساء المستلزم الأساسية "أتمام الحرية" (الفقر والظلم، وصف الفرض الاقتصادية، والحرمن التنظيمي والاجتماعي، وإعمال المرفق التنموي، وعدم التسامح، وفرض تبادل دول الفسق) وأن السوق عادة قادرة على الإسهام في التسمر الاقتصادي المرفق وتحقيق التقدم الاقتصادي الشامل ويحذر الكتاب بأن أهمية السوق يجب أن تكون تالية في الأهمية لحرية التبادل الكامل والسلم والهدوء... إلخ).

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://dara.unaids.org/Publications/Rc/pub05/JC429-Radio_en.pdf	يتمس قليل دور السبت في ثروة من فيروس ومرض الإيدز. ويذكر في العمل الأول على آيت التجزئ وراثت كمنصة علمية.	جورجون أم ويكيولا مارفورد	الإذاعة ومرض وفيروس الإيدز: أحداث لذليل الأمسي فرق - لذليل الأمسي برناج الأمم لمتحدة، لمكافحة الإيدز للعمل الإعلامي دولي	١٩٩٩	علمية
http://unesdoc.unesco.org/images/001/0/001055/105586to.pdf	يتم التقرير إعادة تقييم عملية التنمية، للاهتمام بحاجات مختلف المجتمعات ثقافية، ويتناول بعضة عامة دور وسائل الإعلام في التنمية، بما في ذلك اعتلال التوازن في السيطرة على وسائل الإعلام، مما يحول دون وزن الانتعاج لأصوات ثقافية كثيرة. ويخلص إلى كلمة من عشرة يورد للعمل يهدف إلى إقامة منتدى علم مستمر معي بالثقافة والتنمية.	فونسكر	تربعا للثقاق: تقرير الجنة لعلمية للمعنية بالثقافة والتنمية	١٩٩٥	علمية
http://www.wacc.org.uk/wacc/content/pdf/1144	يضمن الكتيب الخلف المستمر فيما يتعلق بكيفية صياغة مفهوم التوعية من حيث عر فيها الهيكلة والاجتماعية الاقتصادية، وتأسيسها على سلطة التوعية والحكمة. يبرز أن هذا الورق يتضمن لسانا ثلاث مقولات منسلة عن التوعية: ١- المتطور التوعي (المنفرد)، ٢- المتطور المتكامل ل التوعي، ٣- المتطور المستعد للتحويل. ويخلص لفعال هذه النهج المختلفة وراء التوعية في ضوء وسائل الإعلام والثقافة في آسيا.	جان سويلس وروكولي	وسائل الإعلام مقابل التوعية واكتساب الطابع للملطي	٢٠٠١	آسيا

<http://www.radio uchile.cl/notas.aspx?idNota=18169>
(in Spanish)

تتم هذه الصفحة على الإنترنت بوبوت إلكترونية مفضلة عن بيلر وأسماء الإذاعة في تشيلي، وفي أمريكا اللاتينية بصفتها عاملاً أيضاً في تلك الإذاعة المجتمعية.

خوان بيلر كارديناس

America Latina
Juan Pablo las
Fortalezas de
la
Radiodifusion
Diario electronico
"Radio Universidad de
Chile".

تشيلي

http://www.wacc.org.uk/wacc/publications/media_Developmentarchive/1999_3/using_the_principle_of_publicity_to_create_public-service-media

يتم المقال نظرة عامة على كيف يمكن جعل رسائل الإعلام الجماهيري في مقالز المواطنين واستخدامها كأداة عامة لصالح المواطنين، ولسين كأداة للوصول إلى، وقائع المستهلكين والمتألفين المحظنين، وتوليد الأرباح والسمعة. ويذكر أن البيت كخدمة عامة يجب أن يحظى بتحويل عام ولا تسيطر عليه التوراة أو المصالح التجارية.

استخدام مبدأ الطائفة مستلحق سيئة عند
إيحاء رسائل إعلام
للخدمة لخدمة
للمسحجي
أوروبا

شرق
ووسط

<http://www.cjc-online.ca/viewarticle.php?id=620>

تتمس ورقة العمل رد نيل هيئة الإذاعة في غانا المملوكة للتوراة إزاء اثنين البيت الخاص في غانا: افتتاح محطات إذاعة محلية تعمل بنفسين تورت (إف أم) وتتم نظرة عامة على السوق السيلسي والاصماتدي لاني قُدمت فيه المحطات، ومطابقها، وبعض برامجها، وتخلص الورقة إلى أنه بإيحاء هذه المحطات، تتوسع هيئة الإذاعة في غانا وتوزر رأيتها في الخدمة العامة، رغم أن فيهاكل التورسية والشوراء العامة للخدمة متفكرت لمنع استقلال الهيئة عن المصالح أو لخدمة الحكومة والمنظمات التجارية وغير الحكومية.

كل لا هيث

الإذاعة الإقليمية: روبرت
نيل هيئة الإذاعة لسي
غانا وإراء للديمقراطية
والمنافسة

٢٠٠١ غانا

<http://www.cnr.org/pa/Voces.pdf>

كتب وصف الإذاعة كإداة للمشاركة التيفية التيفية في بيرو، مستخدما دراسات الحالة والتقرير المبثورة، عن تحارب من مشكرك لسي الإذاعة بما في ذلك الإذاعة المجتمعية.

بيرو ٢٠٠٦ فرانسس إي موفيلس جورجس ليفير
راليسو سيوريلانغان- (محرر)
إيمري شيلس كورينيانوا
إليثيرا ريبوسوس إي تاسويثاك دوي رايكو
ريفاكسين

مسمى لا مورينيانورا
تاسويثاك دو رايكو

http://www.bbc.co.uk/worldservice/frnsi/researchlearning/story/2006/12/061212_ami_index.shtml

يسمح الموقع كيف يمكن أن يتحيزون المسكون وفستشرون والإعلام ومنظمات تنمية الإعلام لاسم قطاع الإعلام في أفريقيا وترويته. وتقدم سلطة من جمعية محر تقريرا عن حالة الإعلام في أوجولا زيمبوتوا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوبايا، وغانا، وكينيا، وموزمبيق، ونيجيريا والسنتال، وسيليشون، والصومال، وجوب أفريقيا، وتوغانيا، وكوغندا، وزامبيا، وزيمبوتوا. ويقطن كل تقرير معلومات عن أحد هذه البلدان في أفريقيا جوب الصحراء ويخلص تطورات قطاع الإعلام والصحيات الناشئة التي سؤلجها أنشطة تطوير الإعلام في المستقبل. كما يقدم كل تقرير دراسة حالة محددة بين السمليات الجيدة في تنمية الإعلام في ذلك البلد.

أفريقيا ٢٠٠٦ تقرير أبحاث مبادرة بي بي سي
تنمية الإعلام في أفريقيا رولسيفان تروست
الصحراء جنوب

http://www.ijcnp.org/1_1998/ijcnp_webdoc_2_1_1998.html

مقل يتلقى الصحيات والترص الضخمة الشريطة بيرو التلفزيوني للمم في الولايات المتحدة.

أفريقيا ١٩٩٨ التلفزيوني لاسم في موزو بيرييس
أفريقيا
مشروع: التلفزيوني للمم
والفكر لوجيات الجيدة

جدول ٢ وسائل الإعلام الاجتماعية

الموقع على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	المنه	التغطية
http://stizeresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADI/Obrtef.pdf	يتم نظرة عامة عن كيف يمكن لبرمجة إتاحة المعلومات المتاحة، التي تتضمنها محركات الإذاعة الاجتماعية، أن تلعب دورا حيويا في تمكين القراء من أسباب القوة، وتمثل بطل المشاكل على المستوى المجتمعي والمحلي، وحائق مزود من قاطب على الصنوع المساهمة. وإضافة لذلك تقدم ملومات أساسية عن دعم تلك الإذاعة الاجتماعية في سياق عدة مشروعات تطبيقية.	بنك الدولي	لصوت القراء من أسباب القوة من خلال الإذاعة الاجتماعية	٢٠٠٥	عالمية
http://stizeresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIO_EA/Report.pdf	تؤثر كيف يمكن للتكنولوجيا المتقدمة المجتمع، بما في ذلك الإذاعة الاجتماعية والتكنولوجيا ذات الصلة، أن تيسر للتعبئة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بدعم فترة المجتمعات على الأعراب عن رأيها. ويؤكد له على الأثر من قزوبة المستمرة دوما الأثر من الحصول على تكنولوجيا يصل للمواطنين، لكن مناطق كثيرة - خاصة لأهل الريف وقراء المحرر - لا تزال تقريبا للخدمة. ويؤكد أن القوي للتعبئة والشبكات المبركة المجتمع يمكن أن تصمد لها الإجابة بضرورة المتاحة. فهي ستتيح للمكان التي كثيرا يطولون من نفس الخدمة من قبل، أن يعتمدوا على موارد المجتمع وعمله، مما يدعم الأمتانة ويتوسع في ميولت كالت قسم من قبل بعدم استقرار السوق. ويحتاج التقرير لصالح الشبكات المبركة المجتمع لأن لها مصلحة في استمرار تطور المجتمع.	سين أو سيوكرود رابروس جيرارد المجتمع والتكنولوجيا برناج الأمم المتحدة الأممي	لشبكات المستمعة والتكنولوجيا برناج الأمم المتحدة الأممي	٢٠٠٥	عالمية
http://www.prapoor-ic111.net/content/pdfs/00_UNDP_Report_p.1-58.pdf	كاتب مرجعي يتم نظرة عامة عن أفضل للمبركات المتصلة بين الخدمة العامة كعربس الإعلام، ويتخذى القراءات، والتلاب، والمسة. ويخلص للكاتب المرجعي قنصيا القنوية والتقنية والسقية وغيرها من	أنا جوث باترجي وكالينج ستينزواتي أميك أفضل للمبركات (أمرزان) الوابنكو	بيت الخدمة العامة: كاتب مرجعي عن أفضل للمبركات	٢٠٠٥	عالمية

http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=20469-URL_DO+DO_TOPIC-URL_SECTION=201.html

تقليداً، مثل استغلال هيئة الترويج، والتسويق، والترويج للمضمون المتفرق من كل العنصر، والتسويق بالترويج، والترويج، والترويج الترويجي، والترويج الاجتماعي، والترويج، والترويج للمساهمة العامة، والمصداقية.

http://portal.unesco.org/ci/en/files/22129/1477736959/CMC_Evaluation_Final.pdf

http://www.iese.ac.uk/Denis/global/Events/PDF/GCWorkshop_Amenberg/Coyer.pdf

http://www.iese.ac.uk/Denis/global/Events/PDF/GCWorkshop_Amenberg/Coyer.pdf

ورقة عمل تقدم نظرة عامة عن أهداف الإذاعة المجتمعية وتغيراتها، بما في ذلك ظهورها كترخيص في شبكات الترويجية في كل أنحاء العالم، وكذلك فحماً لإتجاهات التطوير والترويج للإذاعة المجتمعية، ولضمان الترويجية وإبلاغه لذلك، تتم سلسلة من الأنشطة للإذاعة المجتمعية في سنوات قادمة، وبحرفية مختلفة.

http://www.iese.ac.uk/Denis/global/Events/PDF/GCWorkshop_Amenberg/Coyer.pdf

نظر أيضاً

http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIO_sdn/6.pdf

نظر أيضاً

http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOtranscript_Part1.pdf

للجمعية يتوج السكان في البلدان النامية بإسراع صرهم والإطلاع على مبروك الأمور، وتشكيل آراء لينة ونظم.

عالمية ٢٠٠٥ تقييم فونيسكو لمراكز هيو جوش وأخرون

الإعلام المجتمعية معهد فونيسكو الدولي

لمتحدة: تقرير نهائي للجمعية المستقلة

عالمية ٢٠٠٥ الإذاعة المجتمعية كيت كوير

لترويجية والسامية

عالمية ٢٠٠٢ للإذاعة المجتمعية البنك الدولي

لجمعية والرأي العام

من خلال بركة الإذاعة

لجمعية

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٣	وسائل الإعلام المجتمعية - كيف بالكل ومجتمع المعلومات			http://ifex.org/en/content/ view/full/67461/
عالمية	٢٠٠١	الإذاعة المجتمعية - شعرة؛ كيف بالكل جيدة من المحيط			http://inifundo.digitalbrain .com/inifundo/web/tech/ documents/kb19/kb19.pdf
عالمية	٢٠٠١	صنع الموجات: قصص عن الانجمنل العلوم على الاشركة من ابل تحقيق مؤسسة روكفلر للتغير الاجتماعي			http://www.comminic.com/ making-waves.html

http://www.unesco.org/webworld/publications/community_medial
 (مناخ بالإحاطية وقرنوية)

٢٠٠٠ علمية
 التهورن بالإعلام إسي تي كراسي بوقلو
 للمجتمعي فسي (محرر)
 إفريقيا - اليونسكو

١٩٩١ علمية
 ألف علم وعالم - فرانسوا كروير
 دليل للإذاعة لريفية الفار

٢٠٠٢ لغتستان
 إيكليات للإذاعة بروس جولد
 للمجتمعية فسي وجو فان بير سبيك
 أفغانستان
 مؤسسة مساعيات
 الاتصالات

٢٠٠١ لسستر ليا،
 كندا، فرنسا،
 هولندا، بلارندا
 وجزر برب
 أفريقيا

٢٠٠٤ بولينا
 الإذاعة للمجتمعية ألان أو كوزور (محرر)
 في بولينا: محطات
 إذاعة عمل للمناخ

http://www.commedia.org.uk/about_community-medial/publications/publication-items-community-radio-in-a-global-context-for-purchase)

تقرير يتم نشر عنه ومقاربة الإذاعة للمجتمعية في لسر ليا، وكندا،
 وفرنسا، وهولندا، وبلارندا، وجزر الأربوا لصياغة توصيات محددة
 تتعلق بتسمية وتقييم محطات إذاعة الرصن في المسألة المحددة.

ورقة تعصن بتاريخ ونظور محطات إذاعة عمل للمناخ في بولينا
 وتقيم دراسا لقيمة الإذاعة للمجتمعية بشكل علم.

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	الموقع على الانترنت
بولينا	٢٠٠١	كارلوس أوجاستو لوزدي	كتاب يفص محطات الإذاعة المجتمعية التابعة لأيرسول (الشبكة الرئيسية للإذاعات المجتمعية في بوليفيا) من زاريسا سا إيا كين	http://www.i-m-s.alk/mediapdf/Radio209%20Mendeleo%20and%20the%20Regional%20Peace%20process%20in%20Eastern%20Cinggo%20by%20Birna%20Wiliam%20by%20October%202003.pdf
مسترفي	٢٠٠٣	إذاعة ماشجليو بيرون ويليم	تقرير يفص دور إذاعة ماشجليو، وهي محطة إذاعة مجتمعية محلية مقرها في بوكفو (إحدى جمهوريات الكونزو لتيبو ليلية) في عملية السلام الإقليمية في جنوب كوف. ويخلص التقرير إلى أن هذه الإذاعة لعبت دورا إيجابيا في إعطاء السكان المحليين في روجول بوكفو عن تفصيل التسمية والسياسات المحلية وكذلك تتحقق عمل للمنظمات غير الحكومية، والتي، إلى أن تطلق المحطة المحدود منها من القلم دور كفو ريفاء على نحو أظلم في عملية السلام الإقليمية.	
أوروبا	١٩٩٨	الإذاعة العامة لمبارول	تقرير الإذاعة المحلية والمجتمعية في أوروبا، مع التركيز على إسبانيا ومحطات الإذاعة العامة المحلية في منطقة الأوكس. ويقدم نظرة عامة على كيف حققت محطات إذاعة للبيوت ديمقرراطية الاتصال على المستوى المحلي ولا مركزية الإعلام.	
		المحلية	تشيلور	
		المحلية	المكوتور	
		المحلية	فرانجو أيبورويل .	

<http://www.panos.org/sip.php?article3385>

كتب العرب المسلمين في الإذاعة المجتمعية يتضمن أمرا لا عن برمجة الإذاعة المجتمعية وقصوت عن تحمل المشاركة، وكذلك عن تجربة بثرة القوى الناطقة المجتمعية وتسهيل مشاركة المجتمع.

<http://www.cominit.com/evaluations/eval2005/thinking-408.html>

دراسة تناول دور إذاعة أدا في دعم ليليل رزق صينيي الأمسك في جنوب شرق غقا. عقب حوارات متعمقة، وأشرطة المشاركة في التقديم لرفيس، والمشاركة في الملاحظة، وتبادل الفرائق، تخلص الدراسة إلى أن صينيي الأمسك في جنوب شرق غقا يتخزن على إذاعة أدا أين بين وسائل إيصال أخرى) للحصول على معلومات إذاعة ووسائل رزقيم لأيا تقدم معلومات مفيدة تتعلق بصيد الأمسك، والتعرض بالثقافة والتربية والتجسس، وتوفر فرص الحصول على الأخبار، وتناقض فرضا إيداه لراي والشور، وتقدم ثقافة على المستويات المحلية، والإقليمية.

<http://www.cominit.com/evaluations/eval2005/thinking-110.html>

رواية تقدم درسات حالة عن المشروعات الجماهيرية التي تستخدم الإذاعة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية. وتقيم درسلت الحالة هذه شبكات الإذاعة المجتمعية من خلال حوارات مع مبروي المشروعات والمطابق في المنظمات غير الحكومية، وتركز على مناقشات المجتمعات عن نتائج الإذاعة المجتمعية. وتقدم المطبوعة ثقافة بالأمانة التي استختمت خلال مناقشات المجتمعات.

http://www.cominit.com/experiences/fdkdv42002/experiences_1279.html

رواية تقدم نظرة عامة على العمليات التي أثبتت بها مؤسسة السكان في الهند برنامجين للإذاعة المجتمعية لإعلام مجتمعات المستفيدين بخدمات وخدمات المجتمع المحلي.

<http://www.cominit.com/evaluations/fdkdv2002/sid-2364.html>

موسسة السكان في الهند

غانا

الإذاعات المجتمعية: ريناليلور
نظم للمشاركة - كورسين

تليل للكاريب
بأوس شرق أفريقيا

تعزيز للمجتمع عبر
بلاوت مكاى

موجت الأيسر:

الإذاعة المجتمعية

في قرية غيبية

لصينيي الأمسك

الهند

الإذاعة المجتمعية
كانشان كومل
مدرسى الاتصالات في
جامعة جندر آيد

جامعة جندر آيد

الهند

برامج الإذاعة
موسسة السكان في الهند
لمجتمعية - الهند

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	المنبة	التغطية
	كتب بعض كثر الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. وشمل السنج عملا بيوليا وحركات مع الممثلين والشعور في أربع وسبعين محطة إذاعة مجتمعية في تشي. حضر بلدا في أمريكا اللاتينية. ويقدم التقييم التالي قائمة بالأورك التي استخدمت لإجراء البحث.		<i>La Radio Popular Frente Al Nuevo Siglo Estudio de Vigencia e Incidencia</i>	٢٠٠١	أمريكا لاتينية
	كتب يقدم مسحا آراء ثلاثين من أعضاء الاتصالات يملون في أمريكا اللاتينية، ويررض نظرة عامة عن بث الإذاعة المجتمعية في المنطقة ويقدم الكتاب ملومات عن تأثير الإذاعة المجتمعية على التغيير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية في التاريخ الحديث.	هرمان جوفريتر وماريا كريستينا مينا (محرران) لور	<i>Siguen Vigentes Las Radios Populares?</i>	٢٠٠١	أمريكا لاتينية
http://www.comuniti.com/evaluaciones/ihmap15/sid-2298.html	وصف مشروع يقدم ملومات عن إذاعة دويتزا، وهي من أولى محطات الإذاعة المجتمعية المستقلة في ماني. وتبين بيانات التأثير أن المحطة أثرت بصورة إيجابية على المجتمعات المحلية، على الرغم من مزلة التشغيل المتغيرة نسبيا، واعتبرت على نطاق واسع مصدر اأوليا للملومات. على سبيل المثال، فإن من تعرضوا لهذا الإذاعة كثيرا أفضل عما يقبل الإيز من الملومات في المناطق الأخرى.	ماريا ماليز	بيانات عن تأثير إذاعة دويتزا	٢٠٠١	ماني
http://www.mexicanadecomuniacion.com.mx/Tables/FMBjsondeoritorairadioind.html	كتب بطل تنمية إذاعة أبناء تليد في لفيكيت مع التركيز على منطقة بوكاين ويقدم تأثيرها على التغيير الاجتماعي. ويررض السنج المستخدم، الذي يتضمن لفيكيتات، وحركات مجولية، ومطالعات.		<i>La Radio Indigenista en Mexico</i>	٢٠٠٢	لفيكيك

http://www.cominit.com/pdf/impaci_assessment_FinalRadioJournalVersion.pdf

ورقة تقيم تقييما لتأثير مشفى إذاعات مجتمعية في موزامبيق. وقد ركز مخرج التقييم على مدى استجابة بيت المصالح لظلم، بما في ذلك نوعية البحوث، واستخدام الأكل السريرية بالثقافة، وكيفية تنفيذ المراجعة العلمية، وما إذا كانت محطة الإذاعة قد حفزت التغيير والتغيير الاجتماعي المطلوبين.

http://www.informrac.org/downloads/Informrac_mission_report.pdf

تقرير عن برنامج يبين أن محطات الإذاعة لمجتمعية جزء مهم من المشاركة الاجتماعية بين الجنوب والجنوب، مما يسهل من تحقيق أهداف القراء. ويؤكد التقرير على إنجازات برنامج لفراموزاك.

<http://www.personal.psu.edu/faculty/d/accaxo8/loburg/manuscript.html>

ورقة تقيم عرضا عاما لتقييم الإذاعة المجتمعية في جنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري، حيث حلت بينة لسمية اللب مكونة من ثلاثة أجزاء (العلم والتجاري والمجتمعي) محل لشكر آيت تشوه الترة (أينما الإذاعة الجنوب أفريقية).

http://www.eecd4.org/Papers/E4_Moster1.Pdf

ورقم تقيم درسة حالة عن إيه سي لارزاي التي أُنشئت برنامج إذاعية منفصلة بالتعليم والتنمية لمحطات الإذاعة المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويبرز الورقة أهمية التوجه الموحدة تجاه برمجة الإذاعة المجتمعية.

موزامبيق ٢٠٠٥ تقييم تقرير مجتمع محلي: بروبيت جابر

مخرج تقييم تأثير تنمية
'بيو فوت'

السنغال، ٢٠٠٦ برنامج لفراموزاك - روي كيمبل

غينيا بيساو، تقرير بعثة الاستعراض ومراقب فاني

بيسوا، لمنتدى: برنامج استعراض لفراموزاك وسيلفون

(بملء الكتيب المتكامل للإذاعة المجتمعية)

جنوب أفريقيا ٢٠٠٥ الإذاعة المجتمعية لفراني إيه لاروزنيولا

على المشاركة في جنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري

جنوب أفريقيا ٢٠٠٤ متى ينتهي اللبث، أيليس موسسترت وفيرنوسور جون فان زيل

الموقع على الإنترنت	المؤرخ	المصدر	الموضوع	المنة	التغطية
<p>لجمل برصة الإذاعة المجتمعية منطقة الملاحة من مختلف اللغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربية.</p> <p>http://www.id21.org/insights/ighis/insights58/ar108.html نقل أيضا</p> <p>http://africa.amarc.org/file%44SDD/indyMay041.pdf</p>			<p>تقرير قيم قدر محتوى برصة الإذاعة المجتمعية في أفريقيا الذي يبالغ في التهمة المستعارة، كما يلي التقرير الضمير، على أهمية الإعلام المجتمعي من أجل تسهيل ملكية المجتمع المحلي وفرطى لحدوث أصل للمجتمع، خاصة عندما يتم بث محتوى البرامج بالثبات المحلية، ويخلص التقرير إلى أن محطات الإذاعة المجتمعية (على الفترة الأخرى) لا تفعل ما يكفي لتفعل المجتمعات المحلية في اختيار وإنتاج البرامج المنفصلة بتفعل التهمة المستعارة، خاصة في تقرير أي الموضعات في التفعل التي تم تفعلها.</p>		
<p>وصف لمشروع يتم ملوحت عن كابل تكور" وهو برنامج صا يملك عن المستمعون في الإذاعة بدأ في ١٩٩٤. وتفصل الأذاعيون المحلون بالبرامج ويرد للبراء عن التفعلها الصحية.</p>			<p>تنظيم فاعلية برامج تفعلهم على مستوى الإذاعة المجتمعية</p> <p>مصح للمضمون الإعلام من أمريكا أفريقيا، بطرس جنوب أهل التهمة المستعارة - تقرير أفريقيا، برناتورا دراسة خط الأسس عن تفعل الكسبك ومؤسسة مضمون التهمة المستعارة/ المجتمع المقترح موضعات لمحطات الإذاعة جنوب أفريقيا لمجتمعية في أفريقيا وأمريكا الوسطى</p>	٢٠٠٤	<p>جنوب أفريقيا، السنغال، وزامبيا</p>
<p>http://www.comminil.com/experiences/pdtd07-11-99/experiences-244.html</p>			<p>بيانات التفعل - كابل تكور - تكور</p>	١٩٩٩	<p>ل أفريقيا</p>

<http://www.cominit.com/experiences/eval?id-2165.html>
 تقرير يقدم مختلف الفئج للخدمة تجاه مفرم الأناصة للمجموعة (الروض محد مو إعلم وكالة التنظيم بكيف يمكن تنظيم محطة أكسس رانس، وتوريلها و التروض بها وتقييمها) ويضم ملج تقرير مطلقا رسما من الاستيفات للمجموعة.
[http://www.cominit.com/experiences-pds/112003/experiences-957.html](http://www.cominit.com/experiences/pds/112003/experiences-957.html)
<http://www.cominit.com/pdf/zambidATR.pdf>
 ورقة تقدم التليل الإملق للخدمة من خلال مشروع إناصة على المستويات المحلية والمجموعة والقومية في زامبيا.

المملكة ٢٠٠٣ أسوك جديدة: تقييم لخدمة لطلوني ليريث
 المنحة: عشر مشروعا لأكسس رانس
 زامبيا ٢٠٠١ التتمة من خلال الأناصة، كتي و لوموك
 نساكي مستمعي الأناصة، بروس
 تقرير تقييم الأثر على زامبيا،
 بروس جنوب أفريقيا

الجدول ٢ الاتصال والتربية

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	التغطية السنوية
http://www.communicationforchange.org/publications-reports.php?id=269-for-purchase		مختلفة معتددة تقع سلطة من الإهيئات، بما فيها إهيئات أسيوية، والرؤية، والرؤية، والرؤية، عن كيف يمكن للتكر والممارسة أن يحققا التغيير الاجتماعي.	أفترس جومرتينو دارجون وثوماس مقالات معتددة: قراءات فوفت (محرران) لقاء الاتصال من تاريخية وملموسة أجل التغيير الاجتماعي	عالمية ٢٠٠٦ الاتصال من أجل التغيير الاجتماعي
http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/strat-comm-prsp.pdf		تقرير يتم فترحات لفهمين فومن نجاح لتدقيجات تقبل الفتر لدى وكالات التمية بإريئة صناع السبلمة إلى كيف يمكن للاتصال الإستراتيجي أن يستخدم في تحقيق بعض أغراضهم في صياغة وتنفيذ بعض إستراتيجيات تدقيجات الفتر ففاعة وتقديم دليل للتكفوفوق لاد المسؤلون الأخرين المسؤلون بفطاط في تنفيذ وتطبيق لتدقيجاته تدقيجات الفتر حول أفضل الممارسات، وكذلك اللوروس المستعملة من جميع الممارسة المنتشر حول العالم.	بعم للحدود: لتكفول الاتصال مسود محمد وسينا أوردجيني خلال وثائق إستراتيجية تقبل (محرران) الفتر صندوق تمويل للتربية الدولية والبيك الدولي	عالمية ٢٠٠٥
http://www.inccdf.org/english/local_development/documents_and_reports/thematic_papers/decem/200503_state/4Rogers_DevCom2005-h.pdf		دراسة تقم لتسرفا عما تأثير الأصل على التمية الدولية على المستويات النظرية والبهيوة والسبلمة. وهي تقص تمية مختلف الأطر النظرية التي تتخذ ممارسة الاتصال من أجل التمية، وتفسر فتقج لتسرفا على التمية ما إذا كان الفتر لسن أن الاتصال من أجل التمية لا يتم فتوره على التمر التكاملي من قبل صناع الفتررات والسوليات في منظمات التمية، مو الفتر لسن صحيح أم لا، وإذا كان كذلك فما هي.	حقة الاتصالات في التمية الدولية وأهميتها لتعمل الأمم المتحدة: أتم روجرز	عالمية ٢٠٠٥

الموقع على الإنترنت	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.ibe.as.nk/collections/media@isc/pdf/Coultury/Contlary_ActorNetworkTheoryMedia.pdf	موجز	نظريّة شبكة قوى فاعلة، التي تفسر النظام الاجتماعي من خلال شبكات فرديّة بين القوى الفاعلة البشرية، والتكنولوجيا، والأشياء. ويخصّ العمل التطور المتعلّق بنظريّة دور (أولز) التكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى المجتمعات المتاصرة؛ في محاولة لفهم جبر وحدود نظريّة شبكة قوى فاعلة.	٢٠٠٤	علمية
http://www.frpc.umontreal.ca/smsrreport.pdf	مؤرخ ويضمّ نتائج الحوكمة الفاعلية في الاتصال من زاوية تتفاعل والتكامل بين مختلف القوى الفاعلة ورسالة البيئة.	مشارك رابروى وزورمانك	٢٠٠٤	علمية
http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/communication_and_global_governance	رواية عمل قصص تأثير القيمة الفاعلية المعنوية بموجب المعلومات على حركة الاتصال العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لإنتاجها لبرنامج جيداً في الحوكمة العالمية تند في أمثلها للمعلومات والاتصال معنوية، والتي ستقرط عليها قوى فاعلة جديدة، خاصة المتخزئة لدى المجتمع المدني، على نحو مترابط. كما تلمّح الورقة تأثير هذا النموذج على النهوض بمبادئ التمييز للبيئة.	مشارك رابروى والربطية الإحتمال العالمية للاتصال المسيحي والحوكمة الفاعلية	٢٠٠٤	علمية

http://www.comunica.org/com_rights/

كتاب يفصّل مفهوم "مجتمع المعلومات" كما أعربت عنه اللغة العالمية قسماً بـ "مجتمع المعلومات"، بما في ذلك لتعلم التقنية لئلا للمواطنين في المجتمع، والتربية التي طور بها المفهوم أحياناً في الوعي العالمي، وكيف يمكن تسميته في التطبيق لتعليم الصالح للمد العالمي.

<http://sos.comunica.org>

فصل يركز أن قيام حملة عناصره عبر قومية بشأن قضايا الإصلاح والاتصال، تركز على المستوى العالمي، خطوة تالية ضرورية لمحاربة الاتجاهات السلبية للثقافة في تنمية الإعلام العالمي، والقبول بتقنية البشرية المستدامة والمتنوعة.

<http://sos.comunica.org>

مقال يفحص كيف يمكن تطوير حركة لاجتماعية عبر قومية من أجل الإعلام والاتصال. ويؤكد له قبل أن يصبح في الإمكان ظهور مثل هذه الحركة، تكون الخطوات التالية ضرورية: يجب فهم المخاطر وكيفية تجنبها بصراحة واضحة، ويجب وضع تصور عن القضايا ذات الصلة المتعلقة بالإعلام والاتصال بطريقة تجمع التوافق للثقافة معاً، ويشد في دوافع جديدة، وينبغي تصميم بدائل للنظم القائمة، وينبغي حشد القوى القادرة قومية وغير قومية.

فصل يبحث تفريق بين وجهتي نظر متناقضتين بشأن الاتصال: منظور "النقل" و"التماثل". وهو يصف النقل باعتباره إرسال بديل أو إرسال عبر مسالة بتوسط لسيطرة.

عالمية ٢٠٠٣

بروس جبرارد

وشين أو سيوكورر

(محرران)

معيدة الأمم المتحدة للثوث

من أجل التنمية الاجتماعية

٢٠٠٣

مقرطة الاتصال

شين أو سيوكورر

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

عالمية ٢٠٠٣

الجدول ٤ تمويل وسائل إعلام البث

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنه	التغطية
http://www.ngo.com/funding	صفحة على الإنترنت تدم تلميحات عن كيفية كتابة الفروع بالتمويل وتضمن لائحة الفروع مكتمل.	Net-NGO.com	طويل للكلمة لفصاح بالتمويل	غير متاح	علمية
http://www.groundspring.org/learningcenter/handbook.cfm	كتاب إرشادات يسل دليلا تفصيليا عن كيفية جمع الأموال على الإنترنت مع مقترحات عن كيفية تحديد المليون.		تليل لجمع الأموال على الإنترنت	غير متاح	علمية
http://www.civics.org/new/chices_toolkit_Project.asp?c=036f2f9	إنتراقر بالإنجليزية والإنجليزية والترجمة والترجمة		غير متاح	علمية	علمية

صفحة على الإنترنت تقدم سلسلة من النظم السعة اللازمة لتكمن منظمات المجتمع المدني من جمع الأموال وتضمن لترتيبها في مجالات الإحصاء والأدوة المختلفة، ويشمل النظم السعة: ١- وضع إستراتيجية التمويل، ٢- صرابط التمويل وكيفية المسألة، ٣- كتابة الفروع التمويل، ٤- وضع الميزانية، ٥- الكتابة بفاعلية وقوة، ٦- إنتاج إعلانات الخاص، ٧- الكتابة داخل المنظمات، ٨- معالجة الإحصاء، ٩- التبروض ومنظماتك، ١١- تنظيم العمل، ١٢- إرصد وتقييم، ١٣- التخطيط الإستراتيجي.

صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات الكتابة طلبت الحصول على المنتج للمنظمات غير الساعية للربح وغيرها من المجموعات ذات الفعالية المجتمعية أو العامة.

Sea Coast Web Design

تليل لمنظمات التي لا تستفيد السريع: لوك كتابة طلب الحصول على منتج للمنظمات التي لا تستفيد السريع

التنظية	المنحة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الانترنت
عالمية	غير متاح	برنامج لمنع المصفرة؛ لينك لتولي			http://web.wordbank.org/ WEBSITS/EXTERNAL/ TOPIC/EXTSOCIALDEVELOP MENT/EXTSMALLGRANTS0,, memPK:952550-pagePK:64168 427-piPK:6418435-theSitePK: 952535_00.html
عالمية	غير متاح	قترح كتابة مقترح مركز لتوسعة			http://foundationcenter.org/ geistarted/tutorials/shortcourse/ index.html
عالمية	٢٠٠٧	الإعلام لجماهوري ملويا بيزروا وجماعات المصالح برنامج الاقتصاد السياسي لخاصة ولحك، جامعة هارفرد			http://www.people.fas.harvard.edu/%6Emperov/nv21.pdf Global
جمهورية الأمسول الإلمسية	٢٠٠٧	المتطلبات غير لحكومية للمصفرة/ لمجتمع للمنى لى للم التالى	جين كرفر Coyote Web Design	للك لى للم التالى	http://www.coyotecommmuni cations.com/outreach/grants.html

صفحة على الانترنت تقدم تعليمات عن كيفية كتابة قترح بالمويل.
ورقة عمل تؤكد أن برامج الإعلام متحد مهم لسلك الإعلام.
وتقول إن للتطبيق الفعوية، على سبيل المثال، تعتمد على تفصيلات
المعلن أو مجموعة اللى. ريثا تترسى ورقة لى لتربنا نظريا
سوسم خريطة لكيفية تأثير برامج الإعلام على سلوك الإعلام
بفصم التفاعل بين المعلنين، وجماعات المصالح الخاصة وملائمة
الإعلام.

[http://www.networklearning.org/
books/fundraising.html](http://www.networklearning.org/books/fundraising.html)

علمية ٢٠٠٦ دليل لجمع الأموال دليل يتم تبليغات بشأن جمع الأموال في عملية من ثلاثة أجزاء:

1- العملية النهائية، ٢- تخطيط للمشروع، ٣- إيجاد الأموال
للشروع.

Net work
Learning.org

[http://www.regulateonline
.org/content/view/713/13/](http://www.regulateonline.org/content/view/713/13/)

فريد ٢٠٠٦ استخدام الاتصالات الفعّلة مونتغ،
رسمري لاسلكية والاتصالاتية جاردنوي سيفا،
١٤٧ يبلغ غير كاتف: نيوركاينينا ولويما

لهمصروفات إييسوريا
وتصورت الكاتف لير تأسيا
بين المقيدين مقلينا

الجدول ٥ استهداف جمهور من أجل وسائل البث

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://africa.amarc.org/page.php?Topic=Audience+Research-Guide	صفحة على الإنترنت تلمص موزا لمناخ بحث الجمهور لرسائل البث، بما في ذلك نمذجة الأيام السبعة، البثبات، العنقات المشروكة، تحليل الجمهور المختلفة، وغير ذلك. والقصود بتوجيه المبادئ التوجيهية هو إنشاء مسرسي وسائل البث لكي يجرروا بحوثاً عن الجمهور بغية زيادة مشاركة المجتمع في محطة البث، وإعلام وتأمين الترمجة، وتعزيز جدول أعمال تسمية المحطة، ووضع إستراتيجيات تدقيق الناحية.	AMARC Africa	مبادئ توجيهية من أجل بحث للجمهور المستدامة	غير متاح	عالمية
http://www.audienceintelligence.org/dax/qgr.pdf	تطلب رقم نظرة عامة عن كيفية إجراء بحث عن الجمهور، مع إنشاء تفصيلي عن إجراء البحوث تفصيلية، وبحث الكيفية، مثل تقييم أثر الإعلام، ومختلف أشكال الترويج (إحيا لدرجة، الهدف، الامتياز، والتزويد) وهو موجه لمسرسي الإعلام، بما في ذلك منى التلفزيون والإذاعة.	تلك سريع لبحث دنيس ليست للجمهور	تلك سريع لبحث دنيس ليست للجمهور	٢٠٠٦	عالمية
http://www.audienceintelligence.org/ysa.html	كتاب يقدم نهجا مختلفة في سلة من القصور عن كيفية إجراء بحث الجمهور، مع إيلاء اعتبار خاص لتقنين حجم الجمهور وكثافت تقنيات الجمهور. وهو مخصص بصورة خاصة لمسرسي الإعلام، بما في ذلك منيو التلفزيون والإذاعة.	اعرف جمهورك: دنيس ليست تلك على لبحث الإعلام	اعرف جمهورك: دنيس ليست تلك على لبحث الإعلام	٢٠٠٢	عالمية

<http://unesdoc.unesco.org/Imagres/0012/001242/124231/Es.pdf>

ذلك بعد منتج بحوث الجمهور، ويتضمن ملفين كنية
جمهور الأمانة العامة البريطانية والبحوث الكينية،
والتقارير
مسترق كتيب الخدمة
والتقارير
والتقارير

لعمامة، لوزنكو،
والتقارير

والتقارير

<http://unesdoc.unesco.org/Imagres/0012/001242/124231/Es.pdf>

ذلك يتم منها بحوث الجمهور، بما في ذلك القبول الكسي
الجمهور، وليس رأى الجمهور ورد فيه، والبحوث الكينية،
والتقارير
والتقارير
والتقارير

والتقارير
والتقارير

الجدول ٦ وسائل البحث المستخدمة

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنطقة	النوعية
http://portal.amecca.org/cgi/en/en.php?URL_ID=5390&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html			خطوة: خطوة: دليل فينيسكو إلى تصفح الإذاعة	غير متاح	عالمية
http://www.itrainonline.org/itrainonline.html/radiobrowsing.shtml		برلوسس - مسلافا ميلوميتش إزاعة عالم رلد	تصفح الإذاعة يستخدم حاليا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا والخطوة للكلية.	غير متاح	عالمية
http://www.fahamu.org/leadership.pdf		برلوسس - مسلافا ميلوميتش إزاعة عالم رلد	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات خطوة بخطوة عن كيفية إنتاج برنامج إذاعي.	غير متاح	عالمية
http://www.developingradiopartners.org/programs/Projects/crsp.html		عالم رلد	تدليل يقدم ست بروسات حالة عن محطات الإذاعة المحلية المستقلة في أفريقيا لاستخلاص الدروس عن الاستفادة فقامة المحطات، بما في ذلك فسيقوا، وتقنية، والإدارة، والشراكات، والتربية، والتفكير والتقييم، والإذاعة، والتعلم المجتمعي، وبحوث الجمهور، والتدريب.	غير متاح	عالمية
http://www.communica.org/1-2-watch/		عالم رلد	كتاب يقدم نهجا لاستضافة دور الإذاعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أيضا في تلك الإذاعة المجتمعة)، خاصة مشتركة المنتج، التحقق والتقييم الاجتماعي.	٢٠٠٣	عالمية
			رلد للمشاركة - بروس ميلوميتش الإذاعة، تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال الجديدة، القديمة		

<http://www.africaredialogue.org/pmh.html>

كتاب يقدم إستراتيجيات للترويج الفعّال على الشبكة لدمج وزيادة الأذاعت المحلية. وهو مصمم لكي يستخدم أي نوع من محطات الإذاعة المحلية (خاصة المحطات التي يمتلكها المجتمع)، وهو مفيد بصورة خاصة للأشخاص الذين في الأذاعت المحلية. كما يقدم لكاتب نظرة عامة على الترويج الفعّال على الشبكة لتغطية مختلف أنواع محطات الاتصال والشبكات الاجتماعية.

<http://www.iwfmf.org/african>

صفحة على الإنترنت تقدم قائمة بالموارد يمكن للمصنفين أن يحصلوا منها على مهارات محدثة، وإعادة التفكير، والتدريب على الأذرة في المجالات التالية: ١- تسمية القيادة، ٢- أذرة وسائل الإعلام، ٣- تدريب على الكمبيوتر في تكنولوجيا الإعلام الجديدة، ٤- الأخلاقيات الصحفية، ٥- مهارات صحيفة متخصصة، ٦- لمرزانية بين العمل والمرأة، ٧- بناء الاتصالات، ٨- إعادة تدوير عن فيروس ومرض الأوز.

http://www.cdgov.dh.ca/buiding_communities/volunteer_community/programsbap/services/resources/workbooks/index.asp

تقدم سلسلة كتب العمل هذه توجيهات حول كيفية تحديد، وتدريب، وتقييم أداء أعضائه محسن الأذرة لمنظمة لا تسمى للترويج (يمكن تطبيق ذلك على إعلام الشبكات). وتتضمن سلسلة كتب العمل بعضة خامسة تعليمات عن: ١- وضع توصيف الوظائف بالسمية لأعضاء مجلس أذرة لمنظمة لا تسمى للترويج، ٢- وضع مشاريع الترويج وتقييمها، ٣- تحديد وتسمية أعضائه فاعلين في مجلس الأذرة في المنظمة التي لا تسمى للترويج، ٤- توظيف وإجراء تقييم الأداء السري التنفيذي، ٥- المسؤوليات الدورية لمحسلي للمنظمة غير الساعية للترويج.

كتاب يقدم تحليلاً شاملاً لاستراتيجية الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. ويضمن لأول اثنين وثلاثين محطة إذاعة مجتمعية من حيث الاستماع الاجتماعية والبرمجية والمالية. ويورد تفاصيل عن النهج المستخدم في كل دولة الإذاعة المجتمعية، والتي يتضمن عملاً ميدانياً على مستوى المجتمع، وحركات مع المصنفين والمعلمين في كل محطة إذاعة، وحركات مع الجمهور، ونشاطات ولتبرعات الترويجية.

عالمية ٢٠٠٢

الترويج الفعّال على

الشبكة الإذاعية

المحلية

غريغوريان

مركز إعلام المرأة

على البرامج في أفريقيا

غريغوريان

حكومة البرازيل

كتاب

481

أمريكا ٢٠٠٤

La Práctica

Inspirar: La

Radio Popular

Y Comunitaria

Práctica

Al Nuevo

Siglo

الجدول ٧ أطقم عدة وكتيبات للإرشاد: وسائل الإعلام المجتمعية

الموقع على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://amar.wiki.amar.org/wiki.cgi?internet_broadcastin	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات بسيطة عن كيف يبين كيف على الإنترنت، ورقم برامج جازة الانترنت المجاني لتسهيل البحث. وتذكر له بالإضافة للبرامج الجازة المجتمعية، فإن الانترنت تلك الوحدة تتضمن: يشمل الكمبيوتر بوحدة التحكم الطرفية، وصلة جيدة بالإنترنت، وحساب على وحدة النخمة.	AMARC	يث الإنترنت (برسرف لرسمها باسم تحديق الشفقة المتكورية)	غير متاح	عالمية
http://www.irradioonline.org/irradioonline/html/radiocontent.shtml	صفحة على الإنترنت تقدم فوجات تعليمية لتسبع التالية للصفحة لمساعدة المستمعين في الإذاعة المجتمعية في تحريب المنظر عين والسماطين: ١- كيفية التصرف، ٢- إبراء الحركات، ٣- المرضى، ٤- التحرير، ٥- لشكل الإذاعة، ٦- مثاركة الجمهور، ٧- محتوى من أجل التبادل.	AMARC	إنتاج محتوى للإذاعة	غير متاح	عالمية
http://www.bctraining.com/onlineCourse.aspx?ID=2555&col=2772	تليل يقدم تعليمات عن كيفية إعداد حركات الإذاعة، بما في تلك حركات فتاج على الهواء وصوت الجماهير.	هيئة الإذاعة البريطانية	التدريب وتعليمية في الأكبر للإذاعة	غير متاح	عالمية
http://www.newscript.com	صفحة على الإنترنت تقدم معلومات تهدف إلى مساعدة مصفحي الإذاعة على تحسين مهول لهم ككتاب ومبشرين.	مايكل ميكلر	كتابة الأكبر للإذاعة	غير متاح	عالمية
http://www.risingo.org/pdf/ggpen.pdf	تليل يقدم قائمة مر لرجحة التقييم حقوق الوصول في سوقية محددة - ماذا يوجد وما هو مقود - كلامها من زاوية النماذج العام التي يمكن من لسلب الترة وتفصلن البحث، ويمكن أن يكون التليل مفيداً للجورصت النمط في المجتمع المدني في التطور مع (أو مواضيعاً) الحقوق لتوسيع حقوق الوصول.	شين أوسوكور إيلر وطقم عدة التقييم حقوق الوصول حملة حقوق الوصول	تقييم حقوق الوصول: تليل	٢٠٠٥	عالمية

<http://www.odi.org.uk/publications/rpid/iodis2.pdf>

الاقصم التابع: طقم كفي مرفلك
٢٠٠٥ عالمية
عسدة الساسفين البوث والسبسة في
ويكن لسندام طقم الندء من ققيم الأكر الاجمسي للاذعية الجمبسة
ويظفمك المجمع مبد قسبة السراج في (رغم ان طقم الندء لا يتارل لسند الأذعية المجمعية).

الفلج
للسي

<http://portal.unesco.org/ci/en/files/16162/108840/3091>

٢٠٠٤ عالمية
كيفة قابء اذاعة ككب نطلم اركي
طيل ققم نطيك خطرة نطرة نطرق منبر الأذاعة المجمعية، كيفة
لمشئي الأذاعة قابء اذاعة مجمعية، بما في ذلك نظرة، عامة على لسمكك للاذعية،
مجمعية
وسيرة سلك عامة، وسيرة البرمجة.
المجمعية

[How to do Com_radio.pdf](http://www.odi.org.uk/publications/rpid/iodis2.pdf)

[How%2Bto%2Bdo%2BCom_radio.pdf](http://www.odi.org.uk/publications/rpid/iodis2.pdf)

http://www.idrc.ca/openbooks/006_71

٢٠٠٤ عالمية
بورك للمجمع: طيل جاي سبيت، مركز
طيل ققم مفاوم عن الاصل نطرق على لملوكة من لبل قسبة، بما
لاستمالك القسبة بوث قسبة السركي في ناك منج الاصل سبر في سسرلين، وروض منجا لنطيط وقسبة
القسبة على الملوكة وحدود الجروب وققم لملو لويوك الاصل. ويظف جدا السنج لساعدة الساسفين
والمسرسين على تصين الاصل مع المجمعك للسطبة ولسمكك
المصاحة، وتبرز مشوكة المجمع في البوث وفي بولوك القسبة،
وخصين قرة المجمعك على المشوكة في بورة مورا دما لطيوية.

http://www.global.asc.upenn.edu/docs/Reports/PSB_in_Transition.pdf

٢٠٠١ عالمية
البت القسمة العامة في موزو برلين وسلك
ككب مكون من رثائق، وثائق، ورسلك حالة مسممة لكي يستخما
للمسارون للمكوسين والمساطين للمسرين بقم خسة البت العام لفي
المجمعك التي سبر مرحلة نطرق.
مرحلة الانتقال: مسد ريلوي
للمسارون (المسارون)
للمسرد الأوربي
لرسلك الإعلام

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.inesco.org/webworld/publications/community_radio_handbook.pdf	دليل يطرح قضايا مثقفة بمحتك الأذاعة المجتمعية المساعدة في البلدان النامية، مع إلاءة اعتبار خاص لهيئة الأذاعة المجتمعية، والشبكات التلفزيونية والتطبيقات، والفرجة، وخدمات المشاركة للتعبئة. كما يتم تحليل عدة دراسات حالة موجهة.	كارين فريزر رسوليا رينغوير لسولوا	دليل الأذاعة المجتمعية (فونينسكي)	٢٠٠١	عالمية
http://www.col.org/colweb/webdav/site/mjyahiasite/shared/docs/KS2001-02_radio.pdf	كتب يتم تحديثها ومحتك مبنية عن كيفية استخدام الأذاعة المجتمعية كرسالة للتعليم غير الرسمي، كما يتضمن فحوصا موجزا لأوجه القوة والضعف في نهج التعليم هذا.	جون توماس كوسبوك القلم	استخدام الأذاعة للمجتمعية التعليم غير الرسمي	٢٠٠١	عالمية
http://www.sarovhill.co.uk/technique/	مصفحة على الإنترنت تقدم تعليمات عن كيفية إنتاج درسا إذاعية، بما في ذلك استخدام المعدات، والبحث وخلق المحتوى، والتوزيع.	الآن بيك	السرور لما الإذاعية: التوجيه، التنفيذ اللقي، التعليم والتدريب والبحث، الأملية، المركز تعليمات خطوة خطوة	١٩٩٧	عالمية
http://www.hrt.ca/doccentre/doc/handbook97/	دليل يتم توجيهات المسجلين (خاصة ذوي الوقت المحدود، والموارد القليلة، وغير المتعلمين بالإنترنت أو البريد الإلكتروني) عن إعداد تقرير عن قصص بها مكونات تتعلق بحقوق الإنسان أو لملل الإصطناعي، وهو يتم مسرعا عن القرون الأولى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك	جو- آن بيان مع موقع حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت	إعداد التقارير عن حقوق الإنسان والقصاص شبكة الإنترنت الإصطناعية	١٩٩٧	عالمية

التغطية السنوية	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
أفريقيا	غير متاح	برامج لصور الأذاعة البحث عن أفضلية	تدلل يتم تعليمات المرسل الأذاعة المجتمعية لتطوير مستوى برامج لصور بطريقة تساعد على تبادل الخبرات (إذلا من خبرها لا تدلها من أجل بناء السلام؛ مشوقة	http://www.radioparadise.org/index.php?lang=en (register for free to access the Guide)
أفريقيا	٢٠٠٦	تعددية البث وتوسعة: المادة ١٩	تدلل يوضح دور منظمي البث الأثرية وبين كيف يمكن موازنة المصالح تحقيق تخصيص منفرد للترددات لمنظمي الأذاعات العامة والعامة والمجتمعية. كما يتم إشارات لضمان حق المصلحة في الحصول على المعلومات، وكذلك توريد جمهور مختلف لاجتماعها وجزءها ببرمجة عالية التوعية وذلك صفة. ويهدف التحليل إلى الإسهام في تحقيق نتائج التشغيل في كل لوجه القارة الأفريقية، وهو موجه للأعضاء والعمال في ميئات تنظيم البث الأفريقية، وكذلك الصحفيين، والذين، ومجموعات المجتمع المدني.	http://www.article19.org/pdfs/tools/broadcasting-manual.pdf Africa
٢٠٠٦	لصور لطلون والإعلام: جعل الدين تساهي	تدلل يتم توصيت عن كيفية دعم لصور بين الدولتين (مجموعات المجتمع المدني) والإعلام (خاصة ميئات البث) وهو وصف تعديدا السابق في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية وبلدان المغرب العربي ويقرح بعض الممارسات الجيدة المرتبطة بوظيفتها وطرقها الخاصة بما في ذلك عدة نهج، وإشارات، ومنتجات ممكنة لستنادا إلى تجربة مناطق أخرى.	http://innesdoc.inesco.org/images/0014/0014651/46533f.pdf (بالفرنسية)	
أفريقيا	٢٠٠٠	تدلل إذاعة لجامعة لسوقل بيركنز	تدلل يصف عملية إيروو وإقامة محطة إذاعة مجتمعية على القارة الأفريقية للمبرين: أمرك أفريقيا	
		تدلل إلى الإذاعة ومعيد تكم الصحافة	الإذاعة المجتمعية.	
		للتعلمة		

<http://www.cominit.com/redirect.cgi?r=http://Africa.amarc.org/files/English.doc>

http://www.unesco.org/webworld/publications/media_trainers/manual.pdf

<http://www.cbaa.org.au/content.php/12.html?publid=14>

تبليل مورد بفضل كيف يمكن إقامة محطات الإذاعة المجتمعية، وتبليط المجتمعية؛ تبليل ما يتكون من ما يتكون من تلاميذ محطات الإذاعة المجتمعية غيرى وكوجو نيامسا كما يفحص دور هذه المحطات في بناء ديموقراطية المتعلقة والتعبئة لمراكز أفريقيا بتونس في أفريقيا.

مغرب أفريقيا

تبليل لسرى الإصلا ترو لمكفيل وتكمن تبليل يوزد مدرس الإعلام وتوسمين فيه تبليل تفهيف التسهيل تبليل تكثير. كما يتم توجيهات عن كيفية تقييم برامج التدريب وتقديم البرامج، مثل وضع استراتيجيات فاعلة وبراءة حولك لأغراض التقييم. المعلم ، معهد آسيا اليونسكو والمحيط الهادئ؛

تقنية البث

تبليل يتم لتتربنا عليها محطات الإذاعة المجتمعية في لسر لها، من الترويج والتنظيم في تسمية البرامج، وتضمن التسهول معلومت عن رسوم التوصل، وكيفية إقامة بث مجتمعي (تبليل للتطامن)، والرقابة، ومعالجة الشكاوى، وسكة الإذاعة المجتمعية، وحل المنازعات، والإذاعة الرقمية، والبث السرى، والأدوة المالية، وتكون الشركات، والتلفين، والأدوة، والتسويق، وتكون الإصلا، والتوسيق، والبث للعلرج، ولستراتيجيات تقييم البرامج، والترويج، والرقابة، وتكون هيئة العاملين، والموارد المالية، والبراءة، والبث للتبليط.

تبليل ربطية البث وربطية البث المجتمعي تبليل يتم لتتربنا عليها محطات الإذاعة المجتمعية في لسر لها، المجتمعي فسى في لسر لها لتتربنا

لأفريقيا

٢٠٠١

غير متاح

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.ameco.org/web/worldpublications/media_aids/index.html	كتاب بالمرزاد يقدم مبادئ توجيهية عملية ولستر لوجيك لإعداد التقارير الشاطن عن فوردس ومعرض الإنترن.	إينز في شرق وجنوبي كالورنيس ليه للمساتر كاريون (محرران)	الإعلام وفوردس ومرض إينز في شرق وجنوبي أفريقيا؛ كتاب بالمرزاد الإصحاح فسي أوريسا أفريقيا؛ دليل ألدومبيا (محرران)	٢٠٠٠	وجنوبي أفريقيا أوريسا
http://www.africanmediagroup.org/publications.htm (التراء)	كتاب يقدم نظرة عامة عن الصفحة وايبث والإعلام الإلكتروني على المستوى القومى فى أوريسا الغربية. ويركز كل فصل على بلد أوريسا، ويلخص سمسقه الجهز القبية والبيومغرافية، والوضع السياسى، وملاحج مبدئج الحكم، ثم يخلص تطور الإعلام لمطيرج والإلكترونى فى البلد (سنة ١٩٤٥)، ويقفه تحليل لتقنيا الصحفاه المهمه، والشروعات ذات المساهم، والقسميا ومسائل السيمية للبرزة، وخلص لقوت الإعلام، والملاحج الجيد، ولستر لوجيك الإعلام.	مجموعه بحوث ليرومبيا بيرت سترين أوريسا	التاريخية؛ دليل ألدومبيا (محرران)	١٩٩٢	أوريسا
http://www.nearfm.ie/hinbook.html	صفحة على الإنترنت تقدم دليلًا كاملاً عن الإذاعة المجتمعية من NEAR FM، وهي محطة إذاعة مجتمعية قومية فى دبلن، أيرلندا.	NEAR FM دليل محطة NEAR FM (الإذاعة المجتمعية) دبلن، أيرلندا	غير متاح	أيرلندا	
http://www.abcahuzazi.org.za/isp/published_cr.jsp?pg=published_cr	كتاب يقدم مبادئ توجيهية ولستر لوجيك لتقني كامل عملية إنشاء وإدارة وإذاعة إذاعة مجتمعية، مع تحليل لعدد الإذاعات المجتمعية فى مجتمع جوب أفريقيا.	جون فان زيل (محرران) صوت القعب ABA Uluazi	الإذاعات المجتمعية: صوت القعب	٢٠٠٢	جنوب أفريقيا

الجدول ٨ الإعلام الجماهيري: قضايا النوع الاجتماعي والشباب

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٧	أصوات النساء الريفية: الاحتفال بمصحة المرأة	للمقالة ١٩	تقرير يقدم ملخص وجهات نظمية من صفحات إنترنت من جونغلان، والسوق، وماليزيا، والسودان.	http://www.article19.org/pdfs/publications/2007-womens-day.pdf
عالمية	٢٠٠٥	حركة الإنترنت وتكنولوجيا حاسوب مساح سائلين	كلبريا ١- بالوزا	حزق يقدم عدة رؤى مستقبلية في تحديات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على النوع الاجتماعي، خاصة الإنترنت وحركة الإنترنت.	http://www.avid.org/go.php?sid=1314 قطر ليجنا
عالمية	١٩٩٧	مقالات مينا ويلزبريس ومينا ويلزبريس	مينا ويلزبريس	صفحة على الإنترنت تقدم مسألة مقالات تلمس مختلف قضايا التمييز بينية بينية الإعلام للأطفال ونشاط الأطفال بالإعلام. وتتمثل هذه المقالات وضع وتوزيع مواد التدريب في سياقات فكرية مختلفة.	http://www.gendertl.org/en/index.shtml?apr=a-e91324-1&xt=91324 http://www.presswise.org.uk/display_page.php?id=71
عالمية	١٩٩٥	إذاعة موجز لجمعية	مباريا كريستينا مكال، منظمة ALEP	كتاب يلمس دور المرأة في الإذاعة المجتمعية. كما يلمس كيفية عرض قضايا النوع الاجتماعي في الإذاعة المجتمعية	http://www.iviir.nl/publications/mcgonagle/access_natinin_to_media_eng.pdf
أوروبا	٢٠٠١	لجنة الخبراء المعنوسين بالتحدي المجتمعية	لجنة الخبراء المعنوسين	دراسة مصممة لتوجيه الحوار حول كيفية الترويج بيزمن الأقليات الوطنية في الإعلام في قطاع إعلام متغير. وتتمشى الدراسة ظاهرة أنه على الرغم من الظهور السريع لأنواع جديدة من الإعلام واستخدام الإعلام،	

بمؤلفة الأثيرات لجمعية الأثيرات القرية بين الأثرات القديمة لبعض رسل الأثيرات القرية للإعلام، تلك جرن
قرية
ولغة فخره قسمة تفر، لما عا لشاهك قليلة. كما تتم توصيك عن كيفية محروية فذ

بالقضايا المتعلقة بمجلة الظاهر.

الأثيرات القرية

٢٠٠٤

لوريا

تقيب بعض القضايا التي تبرز على رسل الأخصاش لشتمين لأثيرات
قرية الإعلام، وتكر على لرعية في إقاء لغزو، على وجود سلسلة
كاملة متروحة من التغييرات، والإحداثيات لقرية التي يستقرها في
التطبيق.

تقريباً، وصول

الأخصاش المتقنين

أثيرات قرية إلى

الإعلام

<http://www.ivir.nl/publications/megonagie/flitighliefame-commentary.pdf>

الجدول ٩ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.article19.org/pdf/publications/ict-wsis-report-on-development.pdf	تقرير يفحص مخاطر فقدان أمن تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات نقل التبية، وتؤثر المعلومات الحسنة، ومخاطر عدم فعالية المجتمع، وتسمى إلى توجه الضرر الترتلي بشكل كامل فواقى الهاتف لإدارة التبية وإصلاح التبية.	أمي ريمت	مواضيع صحويات ثقبية؛ أمن ريمت	٢٠٠٥	عالمية
http://programs.src.org/ict/publications/knowledge_report/memos/buckeymemo.pdf	ورقة عمل تقصص فقرات أمن موائل الحوكمة العالمية تقيت كسرين المجتمع المدني العالمي لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تكفنه من أسباب القوة.	مجلس بحوث العلوم الاجتماعية	التدخل في حوكمة مؤلف بالكل	٢٠٠٤	عالمية
http://www.wds.worldbank.org/serveid/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/03/02/000090341_2004302090454/Rendered/PDF/79490P4APER0WBWP0no1012.pdf	ورقة عمل تذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر فرصا في مناطق نامية لإيادة سوتربك دخل الأفراد وتحسين مجالات التمر الاقتصادي الأقليمي والقرسي، وتحسين أمن الشبنة الإقليمية وراسمة ففانلق، وتقتتر برلمج تقسيم الإقليمية، وتحسن لراعطة الشبنة العالمية، وتكتم فاعلية النظم للحكومة. وتسمى إيلين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة لمسية لتقنية عن طريق: ١- تقلم المرونة، ٢- زيادة الإنتاجية، ٣- التقليل على الفقر قويا، ٤- الإسهام في تحقيق الانفتاح، مثل زيادة فعالية الحكومات والشركات وغيرهما من المؤسسات. وتتميز ورقة العمل بأن هذه المجالات الأربعة تقتر بصمة عامة تقريبا خافلقا في التحليلات المقناة، وتؤكد أن جمع الشبكات عن كيف تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديدا في	مجلس بحوث العلوم الاجتماعية	تكنولوجيا المعلومات والنوعية كسبي، كوسميتن زيف سوس كولوج (ميجا لور ويلدور لسترنس جريزى للأنة رينولزن)	٢٠٠٤	عالمية

تقديمه الإقليمية، والحكم، وملحق لمرز، يجب أن يعكس وصول
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو متزايد أكثر عند ممكن
من المجموعات (إما في تلك حتى أعضاء تلك المجموعة الأند تهيمنًا)
ولن تقي مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمطالب
المجموعة المستهدفة.

http://europandcis.indp.org/?menu=p_cms/show&content_id=63D51851-F203.1EE9-BO5EB064C88432F4

تقرير يتم نتج عشرة دراسة حقة عن أفضل الممارسات المستفدة
الدراسة الثانية في أوروبا وربطة الدول المستفدة، والتي تبين كيف يمكن
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهّل بالتقديم الإجماعية
الاقتصادية والوحدة الجيدة. وتفصل درسات الحالة هذه برامج
وتطبيقات الوحدة الإلكترونية، مثل صناعة السببية، إصلاح الجمارك،
التعليم الجنسي، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الريف
والقرى عليها، وبناء قواعد البيانات القارية، والمزيد. ويشرح قيمة
قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكفيلة وقابلية على التبريد
عندما تسمى بصورة فاعلة. ويشرح التقرير إلى النهوض بالتبادل بين
البلدان لأفضل الممارسات والمعرفة المتكفلة بتكنولوجيا
الممارسات والاتصالات والتنمية.

ورقة متعلقة تقدم نظرة عامة عن كيف تبدو تطبيقات تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات: "بما في تلك الأداة والأوزن، وغيرهما، في
بعض تطبيقات النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتقدم نكسر
تكنولوجيا بينها الممارسات والاتصالات على نفس، وكذلك تقرير
والتحديث.

عالمية ٢٠٠٤

كيفية بناء مجتمعات أسي ماملن (أجرن)
ممارسات مقترحة: برنامج الأمم المتحدة
مجموعة من كعمل الامم
الممارسات والرؤية الثانية

عالمية ٢٠٠٣

تكنولوجيا المعلومات ريتارد جوردستر
والاتصالات من أجل تقليل روسيا زيرمان
قنتر.

من أن الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا يثير عطفة في حد ذاته، وأن النجاح ينبغي قياسه من زاوية التقييم لتفسي تجاه أهداف الألفية الإحدى، وليس مجاوز الأقسام الرقمية.

- مجلة ترمض المنظورات التالية عن نظام المعلومات الدولية، ١- منظورات بركة عن النظام الجديد للمعلومات، ٢- العلاقة بين الإعلام والحكومة في باكستان من الفترة الاستمرارية حتى الثمانيات لتحليل مشكلة تسمية الإعلام لجمهوري في البلدان الثمينة، ٣- هراحت عن كيفية تميز الصحافة في الولايات المتحدة؛ بقضية للتحقيقات عن القضايا الدولية، ٤- منظورات عن سيطرة الحكومة على الصحافة والتيرة على التعلق الحرة للمعلومات، ٥- دور بيرنسكر في الحمول حلول نظام المعلومات الدولية، ٦- فحص مؤشرات يمكن قياسها لخصم توازن تعلق المعلومات ومدى الاعتماد على المعلومات الدولية، ٧- فحص دور وكالات الأنباء الدولية في المجتمع الدولي. تقرير يصف بيفات تيفت لتربية فترة على وضع سياسة تكنولوجية للمعلومات والاتصالات وتطبيقها في أفريقيا لتبريز الحكمة والتعويض بلر من التي يتوجها عصر المعلومات أفريقيا.

<http://www.researchinfrica.net/images/ipload/Toward2.pdf>

عالمية	١٩٨٢	نحو نظام عالمي جديد أم دى مليون	المعلومات	(محرر)
أفريقيا	٢٠٠٥	نحو رقم قبلي إلكتروني للبين جيلوك	أفريقي: فرص الأستر	(محرر)
		والأفرك في الحصول على	المركز الدولي	التكدي للأحورث
		تكنولوجيا المعلومات	والتمية مع	مدرسة الإدارة
		١٠ بلدان أفريقية	لجامعة روبرو	لثنية في جامعة
			ويش	

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://igmc.sagepub.com/cgi/content/abstract/11/2/149 (الترجم)	مقال يخصص قضية تكنولوجيا إعلام البيت، خاصة الإنترنت، في مصر ويقدم نظرة عامة على الاتصال بالإنترنت، وبحثه في البلاد، ويشير إلى أن مصر لديها إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المصممة أثناء في مرحلة الاتصالات ودعم المجتمع المدني في العالم العربي.	ر.أ. عبد الله	ركسروب للكمبيوتر الإلكتروني: قضية الإنترنت في مصر	٢٠٠٥	مصر

التنظية	المنية	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٥	مفتاح تقييم السرعة الاجتماعي للتفرقة وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد: أداة تقييم التغيير والتكيف من التي يملك بها الأفراد والمنظمات والمجتمعات. والنموذج تدابير تدارك مفهوم "التفكير" وكيف يمكن أن يسهل التغيير الاجتماعي، بما في ذلك الطريقة بين مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يملك بها الأفراد والمنظمات والمجتمعات. والنموذج تدابير تدارك	www.apcwomen.org/geni/		
عالمية	٢٠٠٥	رصد وتقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروعات التعليم؛ كوزنسا، جورتان مير، وتيم ترون	http://www.infodev.org/en/ Document/9.aspx		
عالمية	٢٠٠٣	وضع واستخدام مؤشرات للتعليم في التعليم للتعليم في التعليم للتعليم في التعليم	http://portal.unesco.org/ci/en/ ev.php.URL_ID=1243& URL_DO=DO_TOPIC&URL_ SECTION=201.html		
عالمية	٢٠٠٢	تقييم تأثير التكنولوجيا في التعليم. ويخلص بصحة خاتمة نتائج التعلم ونتائج المعلم، ويخلص بصحة خاتمة نتائج التعلم ونتائج المعلم، وكمال التكنولوجيا (محرران)	http://www.rcgd.isr.umich. edu/itr/TechSbk.pdf		

التدريب والتطوير: منهج لبحوث الاجتماعية وهذا الكتاب المرجعي قم بأنه يمكن استخدامه في تقييم أنش محركات
كتاب مراجع القارئ في جامعة بوتسجان الإذاعة المجتمعية.

بالتقييم

دليل ويتر
كلنر
أهمية لتعليم صوت المجتمع.

١٩٩٤ عافية

<http://www.idrc.ca/openbooks/>

708-6

كتاب يفص كيف تبرز خدمت لملزمك على تمكن المجتمع من
أسباب القوة والحركة. ويتم منها مبدأ في وضع مؤثرات واستباط
المركز السرى لبحوث
التقييم
مناجع التقييم.

١٩٩٢ عافية

<http://www.comint.com/pdf/impactassessment-Final>

<http://www.comint.com/pdf/impactassessment-Final>

ورقة عمل تقدم منها لتقييم التأثير تم تصميمه والتقرير وتقيده في شأن
محطات مسرحة المجتمع في موزامبيق بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وتخصص
المنحة الإيمى

تقييم التيسر فى
المجتمع: منهج تقييم
التقييم

٢٠٠٥ موزامبيق

كيف عزز للمبج مشاركة المجتمعات، وضمان تمكن منقى المحطات
المجتمعية التطوعية من الاستمرار فى التقييم وفق الخلاصة التى انتهى
إليها المشروع. ويشمل المنهج لأكروبات التالية: ١- تقييم دافئ الكيفية
عمل الإذاعة المجتمعية فى كل محطة، ٢- تقييم فترة منقى المحطة
على إنتاج البرامج الراء، باحياجك المجتمع ورجه، ٣- تقييم تأثير
الإذاعة المجتمعية على التأثيرات الإيجابية فى دافئ كل مجتمع.

الجدول ١١ تقييم التأثير والرصد والتقييم (عام)

المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
مؤرخ			
http://www.anancy.net/uploads/file_en/impact%20assessment.pdf	مقالات تقييم إحدى جروبات حالة (في شكل قصة) عن تقييم قلندر من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويشرح المقاطعات مدرج في تقرير للتأثير.	٢٠٠٦	عالمية
http://www.capacity.org/en/content/download/5769/97948/file/EBR+07-29_ENGLISH-opmack+FINAL_11_Septlowres.pdf	مجلة على الإنترنت (Capacity.org) تقيم لبرنامج الفعالية ويقتضي لرمود والتقييم المستند للمشروع، بما في ذلك ملاحظة التغييرات عبر فترات طويلة من الزمن، وتوصيات عن كيفية الإنجاز في الرمد والتقييم مع إيلاء اعتبار خاص للإسهام في بناء القدرة. وتشمل المجلة على الإنترنت مقالات للممارسين طرورا لهما مهارة ورعاية الرمد وتشرح كيف لتفهمها في التطبيق.	٢٠٠٦ زندا لورر (محررة) Capacity.org عند ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٦	عالمية
http://webzone.k3.mah.se/projects/comdev/comdev_PDF_doc/Danida_CoMDev.pdf	تقرير يتضمن كيف يتبع الاتصال الإستر تويجي (مثل لحدود عبر الثقافات وتعلم للمرونة) بالتسمية. كما يقدم مبادئ توجيهية علمية لوضع مؤشرات لقياس دور الاتصال الإستر تويجي من أجل التسمية.	٢٠٠٥	عالمية
http://www.cfsc.org/pdf/who_measures_change.pdf	تقرير يتيم لبرنامجنا يتم تطويره لظهوره الكيفية قائمة علمية الرمد والتقييم قائمة على المشاركة لقياس والتقييم برنامج	٢٠٠٥ ويل يوكس (محرر)	عالمية

Measuring_change.pdf
http://www.efsc.org/pdf/Communities_measure_change.pdf

لقاء الاتصال من أجل العمل المستند للمجتمع. ويمكن تطبيق هذا النهج على تقديم وتقرير التغيير الاجتماعي. الأداة المجتمعية.

<http://www.cimrc.info/pdf/news/impactassess.pdf>

ورقة تسمى مبادئ توجيهية للمنظمات غير الحكومية لتقييم تأثير أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق على تنفيذ عبء الشغل. ويشمل هذا إرشاد والاتزام بـمحددات" أو مؤشرات تقيس مدى تحقق الأهداف. كما تطلق الورقة مختلف أنواع أثر التنمية، مثل التخطيط والرمود والتقييم لستاداً للمشاركة.

مبادئ توجيهية لتقييم ميجان لويد آلي ٢٠٠٣ عالمية
مركز سسرورد أورد تأثير للتنمية
الاتصالات وعلوميات

<http://www.idrc.ca/openbooks/11-6/>

كتاب يوزج نهجا لساليب لتقييم جهود تنمية للقرية التطويرية. وقد أعد للمبرزين والمتعلمين بالتقييم في منظمات الهموت والتنمية (بما في ذلك الوكالات الحكومية والبلدية التي تقدمها)، ووكالات التنمية للقرية، ومصادر تنمية الأورد، والمؤسست التعليمية.

تقييم تنمية التمرد - دوجلاس مورفون ٢٠٠٣ عالمية
تجارب من منظمات وأخرون
البحوث والتنمية في الأورد والقرية للبحوث
مبنى لقاء للعلم القرابية، هولندا
والمركز الدولي للبحوث
تقييمية للقرية، كندا،
والمركز العالمي للعلمون
الزراعي والريفي
ACP - EU

الموقع على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://networklearning.ncsl.org.uk/knownledge-base/research-papers/participation-relationships-and-dynamic-change-madeline-church-2002.pdf	تقرير يفحص التجليات التي تزلجها الشبكات الدولية، مع إلهاء اعتبار خاص للرمز والتقييم، وبتحج التفكير مروض في القسم الأول، ويضعف القسم الرابع الشبكية والرصد والتقييم، ويمكن التقليل الوارد في التفكير أن يؤثر مرشداً التقييم لتأثير شبكات الأداة الجمعية.		ماتلين تشيرين (محررة) وأورزون. وحدة تخطيط التنمية، جماعة لندن التيايوكي، تفكر جديد في تقييم عمل الشبكات الدولية	٢٠٠٢	عالمية
http://www.idrc.ca/openbooks/868-6/	كتاب يقدم عدة مقالات عن موضوعات حلقة في تقديم للمروة في الشعار الإنمائي، بما في ذلك الألائيك وبيتر فوجيتا لتسمية، ودرست الحاجة، والمزيد.	إيرود نسي جاكسون، وليف قسم (محرران) مطابع كمبرلوج IDRC	تقدم المروة: تقييم قائم على المشاركة نسي الشعار الإنمائي	١٩٩٨	عالمية
http://www.idrc.ca/uploads/user-S/1050428245/forach_e.pdf	ورقة تقدم لفحص المسألة ومدى لفتاد بحث لتسمية كما تقدم للورقة "لندي" أيضا في تلك لمبريل الذي تبسره أو ترفقه) كغير لبحث لتسمية، ويوفر لمدى تنفيذ مراكمة عن الأداة، الأمسحب لتسمية، تبين تقييما وقها للظروف على أرض الواقع، ويمكن أن تساعد في تحديد الحلول الممكنة.	كريستين سلاتر IDRC	تأثير بحث لتسمية REACH	١٩٩٨	عالمية

<http://www.wqiyestia.com/PM.qst?a=0&d=85190755>

كاتب يفحص الأديب الفنتازية بالتمسقة بشكل صام ولجامك بشكل خاص، وهو بين أن تحليل لجملة الفنتازية، الذي يركز على عرض الأديب، مثير ومثالي من قائمة الفنتازية، ويطور تحليلاً يتلوا يركز على الفلكية والتحليل لسما تيج الاعتقاد: ويعلق الكاتب تيج الاعتقاد على مسألة من دراستك لجملة حبيبة نسيه، بما في جملة فينيل كوري (١٩٤٢)، ولجامك في فيريسا (١٩٧٢، ١٩٧٤)، وجملة بتجلايشا (١٩٧٤)، ولجامك في بلدان لاسان في لوزيا (فدان السهيلات)، كما يحلل الكاتب شخصيات وتفسر مقتر مستنما مع الاقتصاد وطم الإجماع والفنوية السليمة.

١٩٨١ فتر لوزيا من

ولجامك:

مقالة عن

الاعتقاد

وقدمان

علمية

الجدول ١٢ الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عامة	٢٠٠٠	أدوية الألفية الأولى	الأمم المتحدة	مؤرخ	http://www.un.org/millenniumgoals/
					شبكة أدوية زينت تقريبا في إعلان الأمم المتحدة للآلية، التي تفرمت فيه ١١٩ دولة عضوا في الأمم المتحدة يتحقق ما يلي بحلول ٢٠١٥-١:
					لشتمل الوبخ والشق للمنع (صنف السكان الذين يعانون من الجوع وزيادة الغذاء المتاح للجياح)، ٢- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل (المقرر الرسمي الكامل والشامل للروس الابتدائية)، ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من سلب القوة (إبقاء الفجوات بين الجسمين في التعليم الابتدائي والثانوي)، ٤- تخفيض وفيات الأطفال الخامسة) بمقدار الثلثين، ٥- تحسين صحة الأمهات (تقليل نسبة وفيات الأمهات بمقدرة ثلاثة أرباع)، ٦- مكافحة فيروس ومعرض الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض (وقف وباء عكس اتجاه انتشار فيروس ومعرض الإيدز والأمراض الأخرى)، ٧- ضمان الاستدامة البيئية (المساح لكلم بيئية مستدامة في السياسات والبرامج القومية، التخفيض بمقدار النصف لعدد السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على ماء الشرب للمليون، وتحقيق تمنية كبير في حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان العمقوت)، ٨- لحدوث عشرة عالمية التنمية (شمل إبقاء النور التي تتجهها بلدان طلبية مميئة، وتتميز بزيد من لمساعدات الألفية الرسمية الصحية، وتوفير عمل للنسب، وتميز حصول البلدان النامية على أروية حورية يمكن كمل شنها، وزيادة توافر منابع التكنولوجيا الجيدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى العالم النامي.

<http://www.cihh.oas.org/declaration.htm>

إعلان يتهنئ لجنة الدول الأمريكية بشأن حقوق الإنسان، يشمل حق الإنسان في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات التي تبرزها الدولة (وفقا للبروت مينة)، مما يضمن توافر شفافية وخصوصية المسألة على نحو أكبر للأشياء الحكومية وتفتح المؤسسات اليوم للبلية.

[http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/\(Symbol\)/ACONF.157.23.En](http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/ACONF.157.23.En)

إعلان حقوق الإنسان، اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ يونيو ١٩٤٢ في فيينا، النمسا. ويضمن حكما (المادة٢٩) يتوافق بالحق في إعلام حر ومستقل.

http://www.unesco.org/webworld/fdd/temp/communication_democracy/Windhock.htm

الإعلان هو مجموعة من مبادئ حرية الصحافة جميعها الصحفيين الأخرى. وأغلب تحليل المشكل المرتبطة بالإعلام لمطرح في أفريقيا، بما في ذلك حالات التزوير، والسجن، والرقابة عبر فترة. ركزت إيسر ثوثيقة في فترة عقدها فيونيسكو بعنوان "التبويض بصحافة مستقلة وتعددية في أفريقيا"، عثت في ويندهوك، في ناميبيا في ١٩٩١، وصقل عليها لاحقا المؤتمر لعام للونيسكو. يدعو الإعلان إلى إعلام حر ومستقل وتعددي في كل أنحاء العالم، ويضمن على وجود ارتباط بين الصحافة المستقلة على نحو كامل والتبويض لهية الكتابة للخدمة على المشاركة. كما يضمن على أن الصحافة الحرة حق جوهرى للإنسان.

<http://www.un.org/Overview/rights.html>

إعلان يتهنئ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، تضمن ثلاثين مادة تحدد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المعروفة لكل الناس. ويضمن حكم (المادة ١٩) يتوافق بحق الإنسان في حرية التعبير والرأي من خلال أي وسيلة إعلام.

٢٠٠٠ إعلان بوهافو حرية منظمة الدول

الأمريكية التعبير

عالمية

١٩٩٢ إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة

فيينا

عالمية

١٩٩١ إعلان فيونيسكو

ويندهوك

عالمية

١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة الإنسان

عالمية

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.civil.as.org/Basics/basic2.htm	إعلام أعتقته دول الأمريكتين في المؤتمر الدول التابع للدول الأمريكية في بوجوتا، كولومبيا في ١٩٤٨. ويشمل الإعلان التفرد التنبئية، والسيوية، والاجتماعية، والالتقاء التي يحظى بها مواليد الدول الموقفة عليه، وكذلك التبعيات التي يتحملها الأكراد. ويضمن حكما (المدد:٤) يتناق بحق الإنسان في حرية التعبير والرأي من خلال أي وسيلة إعلام.	مؤتمر الدول الأمريكية	الإعلان الأمريكي لتفرد الإنسان وواجبه	١٩٤٨	عالمية
http://www.hrcr.org/docs/franchedec.html	يد هذا الإعلان وثيقة لجمعية الليرة القانونية، ويحدد التفرد قلمية الترتيبية والجماعية، ويمن الإعلان على أن هذا التفرد صالحة في كل الأوقات والأمكن، ولها تقيط بطبيعة الإنسان. ويشمل حكم (المدد: ١١) يتناق بحرية الإنسان في تحييل الأفكار من خلال الإعلام لفسروع وفسطوع.	جمعية قلمية لروطنية	إعلان حقوق الإنسان ولفرطن (فرنسا)	١٧٨٩	عالمية

الجدول ١٢ الاتفاقيات والوثائق الدولية

الموقع على الإنترنت	مرجع	المصدر	الموضوع	السنة	المنطقة
http://www.cidlh.ous.org/Basicos/basic3.htm	الاتفاقية هي وثيقة دولية لحقوق الإنسان اعتمدها البلدان الأمريكية في سان خوزيه، كوستاريكا، في ١٩٦٩، وبعد ذلك بدأ مسرعتها، عقب تصديق جرينادا عليها في ١٨ يوليو ١٩٧٨، وتسمى الاتفاقية لتعزيز نظام الحريات الشخصية، والمادة الاجتماعية، استنادا لاتوالم حقوق الإنسان الأوروبية.	البلدان الأمريكية	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (عقبة سن خوزيه)	١٩٧٨	الأمريكتين
	وتضمن حكما (المادة: ١٢٤) يتعلق بالعق في حرية الفكر والتعبير من خلال أي وسيلة إعلام.				
http://www.unhcr.ch/html/menu3/Bla_cpr.htm	ميثاق يست للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم إقراره في ١٩٤٩ وبعد ذلك بدأ سرية في ٢٣ مارس ١٩٧٧، ويتضمن ثلاثا وخمسون مادة: تتدو وجهة نظر الأمم المتحدة يتعلق الحقوق المدنية والسياسية ففكرات لكل الناس، ويتضمن حكما (المادة: ١٩) يتعلق بحق الإنسان في حرية التعبير والفرق من خلال أي وسيلة إعلام.	الأمم المتحدة	الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (إدء سرية)	١٩٧٩	عالمية
http://www.hri.org/docs/ECHR20.html	تفاقية اعتمدهت تحت إشراف مجلس أوروبا في ١٩٥٠ للمعاهدة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن حكما (المادة: ١٠) يتعلق بالعق في حرية التعبير.	مجلس أوروبا	تفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية المعينة بحقوق الإنسان)	١٩٥٠	أوروبا

الجدول ١٤ مسؤوليات القرارات الغامضة لحرية التعبير

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.ohchr.org/english/issues/opinion/index.htm			يضع المقرر الخاص ملصقات تتعلق بالتنفيذ أو التقييدات منذ الأنظمة التي يسمون لعموم أو تمييز ملصقات الحق في حرية الرأي والتعبير. والمقرر الخاص مكلف بالقيام بزيارات نظرية لتفحص المعلق وقيل للمبادئ والاتصالات الدول لتجميع تنفيذ التورود المتروضة على الحق في حرية الرأي والتعبير. ويصدر المقرر تقريراً سنوياً يقدمه للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويفصل فيه حالة حرية المسحقة وحرية التعبير.		
http://www.achpr.org/english/info/index_free_exp_en.html			ويطلق المقرر الخاص بيانات للتحقيق للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبيانات أخرى للتحليل لتقل الدول الأعضاء، لمساعدة الإصلا للمنى بحرية التعبير في أفريقيا، وكذلك بمطير حرية التعبير بسمته عامة، وتقديم التصح للدول الأفريقية أو القيام بتفحلات على ذلك، أو يخل في غير ذلك للجنة الأفريقية بالبيانات لتفئة الحق في حرية التعبير. وإضافة لذلك يتم المقرر الخاص تقارير في كل دورة عليية للجنة الأفريقية عن حالة التمتع بالحق في حرية التعبير في أفريقيا.	٢٠٠٤	أفريقيا

الجدول ١٥ إطار التنمية القانونية والتنظيمي لوسائل البث

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://portratimesco.org/ci/en/file/19697/11233333331/freedom_info_en.pdf		دراسة تفتح الحق في حرية المعلومات (والتي يعامل بشكله الحق في الحصول على المعلومات التي تركزها الهيئات العامة) يقدم نظرة عامة عن الأمن الدولية لهذا الحق، ومسير الممارسة الفضلى، وتحليل القارئ من عصر درسات حالة، وتحليل مقارن للقوانين والسياسات ذات الصلة الإضائية.	حرية المعلومات: توني منتل مسح قانوني مقارن التريفسكو	٢٠٠٣	عالمية
http://www.communica.org/gng/index.htm (الشرق)		كثيبي يفحص حركة الإعلام والوصول على المستوى العالمي والقوى والعناصر والمنظمات الأساسية المؤثرة فيه، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات الملكية والاتلافية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويقدم نظرة عامة عن السبب في تنظيم الإعلام، والأشكال الأساسية لتنظيم العالمي (وكيف يعمل) والمشاركين والمناطق في مجالس حركة الإعلام، والاتجاهات القائمة والمساعدة.	حركة الإعلام شين أو سوكور العالمي: دانييل وديروس جيرارد، مسح أسى ماهان ميندي الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	٢٠٠٢	عالمية
http://www.global.asc.upem.edu/docs/ENABLING_ENF.pdf (مناخ بالروسية والإسبانية والفرنسية) والألمانية أو الصربية)		تقرير يفحص المكونات الأساسية للمناخ القانوني التي يمكن الإعلام من تعزيز الأهداف للديمقراطية، بما في ذلك فعّاليات القانون والإعلام وغيرها التي تؤثر على الاستقلال المهني الذي يغطي به الإعلام التطوير والبيوت، ويقدم نظرة عامة لكيف ييسر فيها لسلطات القانون ذات الصلة، وممارسات التقييم والتفاوض، والمسلمات الإدارية، ومحاكم الملكية، وغيرها من جوانب الفساح التي يمكن من لسبب القوة، تسمية لبيتر فوجيتس قائمة بوقاية إعلام حر يتبين وانخفاض للحكومات المساهمة والتفاهية.	مناخ يمكن من إعلام مؤثر برولين حر ومستقل: إيهام رينيز كروج لحركة الصحافة الأمريكية للتنمية والخاتمة للمساهمة التربية	٢٠٠٢	عالمية

الجدول ١٦ حرية التعبير والوصول على المعلومات، وحرية الصحافة

الموقع على الإنترنت	مركز	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.article19.org/pdfs/standards/modelofollow.pdf		التقنين الترويجي أو قالب مكمّل، يمكن تكييفه ليستخدمه المسمّون بالحكوميون، ورسل الأحكام القضائية؛ التعريفات والهدف، لفتح في الحصول على المعلومات التي تبرزها آليات الحماية، تأثير لتدعيم الانتاج، الاستجابات، ممرض للمؤسسات، الافلا بوساطة للممرض، المذنون، المسؤولية القانونية والحدية، والحكم مقروعة.	تقنين المعلومات	حرية ترويجية في السنة ١٩	عالمية
http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php.URL_ID=21899&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html		روية معلومات لسمية تدفع لحرية لصفحة على عدة مؤنرات للبيروراطية، والحركة لتيمة وتورد تفاصيل عن توزيع حرية الصفحة والاحكامات الاقليمية. وتخلص إلى ان الصفحة لحرية ضرورية لاطلاق من مؤنرات للحركة للتيمة، وهي مكون مهم في عملية الشفطة. كما تصر هذا الاستنتاج من زاوية تدعيم للتيمة الاقليمية، والتجربة لتخفيف عبء القفر.	دور الصفحة لحرية بينا اوروباوس في تعزيز الشفطة، اليونسكو (النتاج في يوم والحركة للتيمة، حرية الصفحة لنامية؛ الاعمال والتعبيرية ولفتيمة البحرية)	٢٠٠١	عالمية
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006		صفحة على الانترنت تقدم خريطة تعرض المستوى لتقابل لحرية لصفحة في بلدان في شتى أنحاء العالم، وتزود المستختمين بتفاصيل تفصيلية لكل بلد على حدة عن حالة (أو الاقل لاسما) إطلاع مستقل وحصول المواطنين على معلومات غير متبيرة، وحتى السنة ٢٠٠١، سادت الوجة العالمية للموسسة لحرية الصحافة، وكذلك للدرجة العالمية للشفطة للنتائج السيلسي والتقني لحرية لصفحة.	خريطة لحرية فريدم هاوس لصفحة	٢٠٠١	عالمية

الموقع على الإنترنت

مؤرخ

المصدر

الموضوع

التغطية السنوية

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/human-security-speech.pdf>

خطية فيوز تزايد حالات ترض قود على حرية الصحافة أو محاكمة ذلك في كل أنحاء العالم بمرور ثورم على حجاج تعلق بالأمن القومي. رثقم أمانة اللورين التي تحد من حرية الصحافة، مع إيلاء إعتراف خاص ليهود محاربة الإرهاب، باسم الأمن القومي. رتحتاج المنطقة، بل هن، اللورد ليست لمنطقة منظمة التبريدك الأمن. رتقم نظرة عامة على التيج الذي حدثه، مبادئ جور مطيرج، وهي خمسة ورضرون مبدأ تفصل التعلق للثود التي يمكن فرضها على حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحصول على المعلومات لصالح الأمن القومي.

<http://www.article19.org/pdfs/publications/self-regulation-south-east-europe.pdf>

تقرير يتم تفرزة عامة على كيف طورت بلدان في غرب أوروبا، خاصة لشموبد ولبنيا والسمكة المتحدة، مجالس الصحف أو مجلس لتكادى الصحف التفرق للتظيم الذاتي للإعلام، التي يوزز حرية التعبير والإعلام، وكتلك للعضو مع للمساعدة للتطبيقية. كما تقمص مبادئ في خمسة بلدان في جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، بلغاريا، قبرصة والبرسك، ورومليا، وسرولونيا) استقيقت تضمنت للمغير الصحفية وريضاء تنظيم ذاتي للإعلام، بالمستخدم شهيات ومن لمصاحب مصالحة للسين في المحلية، مثل ملك الإعلام، والرضرون، والصفين والمنظمات غير الحكومية.

<http://www.article19.org/pdfs/roots/oirainersmanaa.pdf>

تليل يهيف لتوريد اللين اللامين - في الملل الأول السرطنين للرموبين - ببقمة إلى المبدئي التي تقوى عليها حرية المعلومات. وهو يصف كيف تستفيع البيانات العامة لتوفير فرص عامة للحصول على المعلومات، والتي اصل مع مالمهايا لتين يحق لهم الحصول عليها، ويفصل المليات التي تتم بها معاملة طلبات للحصول على معلومات.

عالمية ٢٠٠٥ العورة والعضو مع سارة بوكلائن

المسألة: ضمان حرية لويجورد ملو،
التعبير من خلال لويجورد ملو كورل
الصحافة المنظمة ذاتا (محررون)
الشفقة ١٩

عالمية ٢٠٠٥ حرية المعلومات: تليل ريتسورد كدولفر

التحروب السرطنين وأخرون
الشفقة ١٩
الرموبين

http://www.wan.press.org/article.php?id_article=3881

مثل يحتاج بلن الإعلام لستقل يفر فرصة لإسراع صوت من ثم إمسألم والمحررين، في حين يقع في الوقت نفسه لفرق الحكومات عن التفت العلم. كما يوكد ملاحظة من الفترة؛ بأنه لم تحتج مجاعة خطيرة في أي بلد مستقل لأنه شكل يميز على من الحكم وصحافة حرة نسبيا.

<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract=620102>

ورقة عمل تقدم نظرة عامة على كيف أن نفتح اللامد يند وظيفه للمسئبة لصحافة المرهقة والإقلال، وتبين تفاوتات التمية الصحفية. وتقول أنه هناك ارتباط عكسي بين مدى تقدم في بلد ما والتغيرات التي تسبق مستوى تميمه. كما تشير في الأداة التجريبية التي تبين أن التبدل التي يرتفع فيها مستوى حرية الصحافة لديها مستويات منخفضة من الأمن العسكري.

<http://www.article19.org/pdfs/standardstatements.htm#wvres.pdf>

وأيضا تقدم مبادئ ومفاهيم تبين كيفية تعزيز رخصة تيت المستقل وتكامل في الوقت نفسه أن يقدم آليات الصحاح العام، وكذلك كيف يتم منع تحول هذا للتعليم في وسيلة للسيطر؛ لتكثيرة. كما تقدم إرشادات عن كيفية تلبية الحاجة لتعليم المنظمين بفتح الصحاح التجريبية من أن تصبح مهيئة بطريقة ملائمة.

http://www.wids.worldbank.org/external/default/WDSContentServer?WDSPath=/B/2001/04/07/000094946_01032805491162/Rendered/PDF/multi0page.pdf

كاتب ويستق البحوث التي لورت في ١٩٩٩ وصلت ٢٠ ألف من القراءه من النساء و الرجال من ثلاثة وعشرين بلدا إلهاء لاصوه على الموضوع للتحريك المتعلق بإيجاد حلقتهم. رفضن الكتيب عشرة أبناء لإتمام كيفية تتحقق من الترفله ويعرض للصحاح والتحيات التي ولدت إجراء الترفله. ويؤمن الكتاب بتكرات عن أهمية الحصول على مهارات كرسيلة التمدية

عالمية ٢٠٠٤
مافيزي حرية للربيا من
الرسالة كالتربية
للمصحف

عالمية ٢٠٠٢
حرية الصحافة، رلى رومس اورند
القول الجبرى والتمتد

عالمية ٢٠٠٢
الوصول لمرجات نومي حقل
الأثير: مبلان حرية
التعبير وتعليم آلت

عالمية ٢٠٠٠
المسوك للقرراء: نيبا تيلان، روررت

المتأداة والتغيير
شامروز، يوالى شاه
ويفي بيتين
التيك اللولى

<http://www.article19.org/pdfs/publications/1993-handbook.pdf>

يطلب يتم طائفتمك لإحكام المحاكم من متى لجاه العالم ترسي
سوابق تسمى الحق في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات،
والصوم على المعلومات. كما يتم طائفتمك عن التقرن للحرول
المتعد من السوابق المرتبط بتلك (التي يسمى الحرية والسلي
يقدمها على حد سواء)، والمعلومات الأولية عن مداولات حقوق
الإسمن وإجراءات تقيم التقرن لدى المنظمات الحكومية الدولية.
والكتاب مصمم لكي يستخدمه المحامون والمعلمون وينظرون حملات
حقوق الإسمن.

<http://ann.sagepub.com/cgi/content/citation/360/1/204>

دراسة تقيم عرضا عاما لدر الإعلام الجماهيري في التسمية، وتحتاج
بلل قوى التسمية الفاعلة يمكن أن تستخدم منقاة إطلاعية قوية لإصلاح
رسائل عن الابتكارات التكنولوجية في مسر مبادرات التسمية.

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/Afghanisian-media-presentation.pdf>

عرض لجنة الشؤون الدينية والثقافية في الجمعية الوطنية الأفغانية
بمئل تسمية مبادئ حرية التعبير ومشروع قانون الإعلام.

<http://gaz.sagepub.com/cgi/content/abstract/5/6/427>

مئل وبعض مشننوك لحرية الصحافة في أفريقيا، مع إبلاده
الاختير للطلح الحر في والحرول، والوطنية، وقد أسرار بعض
تلاميذ الإعلام الأفريقية على أن الإعلام يجب أن يروض "التسم
الأفريقية" كما يفص در السلطة في تحديد الطريقة.

عالمية ١٩٩٣

المناء ١٩ من طيل سندر، كولينز
حرية التعبير: التقرن
الحرول والفضلن،
مائل وإجراءات

عالمية ١٩٩٤

الإعلام الجماهيري وإبر سدرام
والقضية الوطنية: الأوسكر
بور المعلومات في
البلدان القارية

لغة سمن

٢٠٠٧

عرض لجنة الشؤون
الدينية والثقافية في
الجمعية الوطنية
الأفغانية

لغة سمن

٢٠٠٣

ثقافتنا مئل "ثقافة"
الأفريقية" مئل سن
التفصيا

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<p>التي يهتم بها الطلاب الذين يدرسون الاتصالات في البلدان الأفريقية قضية إعلام، ويتلقى بشكل أكبر الترسات التقنية والإعلامية في تعليم الصحافة لتوسيع منظورون التقنية بين الصحفيين. كما تقدم فتمتمة آخر لاحت حول كيفية علاج هذا القضايا لسي قفشرت كتر لسية.</p> <p>http://www.article19.org/pdfs/publications/Africa-internet.pdf</p>			القضايا في الصحافة الأفريقية	١٩٩٩	لر بيقا
<p>تقرير يفحص بشكل مفهر نسيما للرقابة؛ يفحص البلدان الأفريقية تتقل إلى هسيطر؛ على تزويد بخدمات الإنترنت من خلال لشكر خدمت الاتصالات السلكية و اللاسلكية تقدم، ويصل لسة تولت لياا الكريمت لسيطر؛ كالة على التكر لوجيا الجيدة، للاحتياط بالقر؛ على الحصول وحما على الأزيك، وفي بعض الحالات لسيطرة لسيطر؛ على المستخدمين. كما يمرض التزويد لمتأطر المر بيطة بالاقفل للاتصالات السلكية و اللاسلكية لسيطرة؛ ومن ثم تعتمد قدر؛ المجتمع على التطور على الاقفل للحصول على المعلومات والقيود على حرية التعبير في أفريقيا.</p> <p>http://www.article19.org/pdfs/publications/under-lock-and-key.pdf</p>			لحق في الاتصال: سالي بيرنهم الإنترنت في أفريقيا ١٩٩٩	٢٠٠٥	لر بيقا لر بيقا لر بيقا لر بيقا
			لحق في الاتصال: سالي بيرنهم الإنترنت في أفريقيا ١٩٩٩	٢٠٠٥	لر بيقا لر بيقا لر بيقا لر بيقا

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/Sarajevo-conference-report.pdf>

تقرير مؤتمر بدم لتعرضنا على أهمية التنظيم الذي للإعلام في سياق جنوب شرق أوروبا لضمان استقلال الإعلام، وتعزيز المهنية في الإعلام وتكثيف العمل المشترك في هذه الصناعة.

البلد: ١٩

تقرير الشريفة لصبي

٢٠٠٥

البلدان

بألمانية و الفرنسية
للمساهمة في مؤتمر
التعليم الذي للإعلام
في جنوب شرق
أوروبا

البلد: ١٩

مكتبة عن مشروع
قانون مضي بلانافة
والفيليزورون لسي
جمهورية بلغاريا

٢٠٠٢

بلغاريا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/bulgaria-broadcasting-law-2003.pdf>

مكتبة: نقل مشروع القانون وتوصل إلى أنه في حين يفر ضوابط لاستقلال الوكالات السموية عن تنظيم قطاع البث في بلغاريا أيضا في تلك الحكم المبرح وإن كان عاما فمنطق بمتقال وكالة التنظيم الأصلية) فإن هذه الأحكام لا تبلغ الحد الأدنى، خاصة فيما يتعلق بتعيين أعضاء هذه هيئات. كما تشيد بمطالبة قانون لسمندر التعديل الخاصة بالتقنين بحيث لوطني، وزيادة: حصص الإرسال، وزيادة هيئات حكومية جديدة من أجل التقنين بحيث لوطني، وتكر إلى معايير منح تراخيص البث والتردد يجب أن تكون أكثر تحديدا.

<http://www.article19.org/pdfs/publications/Cambodia-basein-study.pdf>

مرلة: نقل قانون الصحافة في كمبوديا، الذي يحتوي على أحكام قصد بها أن يمكن اعتبار لها ترمي إلى، تنظيم الصحافة أو للجمهور؛ رديئة حقوق الإرسال عليها، كما تفحص بصفة عامة حالة الإعلام في كمبوديا، مع إيلاء اعتبار خاص لملكية الإعلام والتلفزيون التي تنظم عملها، مع إيلاء للمطير التلفزيونية، كما تقدم توصيات موجهة للإعلام والصحف، لتلخيص بتقرير مبالغ مشروع وحس ببعض حرية التعبير ورحمها،

مركز تنظيم القانون

مركز التغيير
والإعلام في كمبوديا

٢٠٠١

كمبوديا

الموقع على الإنترنت

مؤرخ

المصدر

الموضوع

السنة التغطية

http://www.article19.org/pdfs/publications/Malaysia-baseline-study.pdf	حرية التعبير والإصلاح لسنة ١٩ ومركز	٢٠٠٦	كمبوديا،
http://www.article19.org/pdfs/publications/singapore-baseline-study.pdf	في الفلبين وسنغافورة، حرية الصحافة		تيمور
http://www.article19.org/pdfs/publications/philippines-baseline-study.pdf	وتحت تزيين شو لافلين بمطبات متوزنة وموضوعية. كما تقدم		فشيوعية،
http://www.article19.org/pdfs/publications/thailand-baseline-study.pdf	التقرير لسنة من الترحيب، منها تدبير الإخفاء، طلع موسى لمضج	وتيلاند، ونيوزيلندا وسفوليتيا	إندونيسيا،
http://www.article19.org/pdfs/publications/indonesia-baseline-study.pdf	مسلحة لطف ضد الصحفيين، والترجيع والتعديلات للمقوية قسي	وتيمور الشرقية	هايتي،
http://www.article19.org/pdfs/publications/timor-lease-baseline-study.pdf	تسمح بالاستخدام الأجنبي في قطاع الإعلام، والإشراف هيئات الأخرى		الفلبين،
	لجمل سلطة الإعلام والصحافة تتضمن في حد، لطف تتفق مع المعايير		سنغافورة،
	القرية والمسلحة للجنة.		تيلاند

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/cook-islands-media-law-06.pdf>

مشكرة نقل قانون إنشاء لجنة الإعلام الصادر في ٢٠٠٦ في جزر

كوك، في ضوء التفسير اللغوية للمعنى بالحق في حرية التعبير. وتؤكد

على وظائف اللجنة التوجيه التي لفتت بمرجع هذا القانون، والتي

مهدت سلطات تنظيمية واسعة على محتوى إيصال الإذاعة والتليفزيون

والإعلام المطبوع، والإذاعة في جزر كوك. وبمناقشة لسلطة إيصالها لا

تخصص بإيصال حيث لمصعب، بل ستألف أيضا للمدى التي سياترجم به

الإعلام كله لتطبيق المجتمع وتوقفه، وتسمح إلى، وتتخذ قرارات في،

الشكاري التي يتضمنها أعضاء الجمهور، وكذلك ترفع قرارات، وتعتبر

المتكزة عن التلق بشأن هذه السلطات الموسمة.

مشكرة عن مشروع قانون المادة ١٩

الإعلام في جزر كوك

٢٠٠٧ جزر كوك

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Ethiopia-media-law.pdf>

تضم المادة الإعلامية نظرة عامة على الشروط المنقاة بمشروع الإعلام الإثيوبي الخاص بحرية الصحافة، وتخلص إلى أن مشروع الإعلام مطرد في التوسع من حيث مائه، ويشمل قيودا منقاة للمشاكل على من يمكنه ممارسة الصحافة، ويصن على نظام الترخيص وسيطر عليه الحكومة بالنسبة لمناطق الإعلام، كما ينص مشروع القانون على فرض قيود على الحصول على المعلومات التي تحوزها السلطات لمدة وفيرة على مستوى البيت والشارع. كما ينص على إنشاء مجلس للصحافة تسيطر عليه الحكومة له سلطات إيداع وتقييد مرئيات لأفلاحة، وسلطات محورية المدعى العام لإيقاف منقاة الإعلام، ونظام كلس الممرات.

<http://www.janost-republic-Media/datarake/2001-1-Kunelius.pdf>

مقال يتعلق المشاكل المرتبطة بتطبيق مفهوم السجل العام على الوضع الراهن في الاتحاد الأوربي. ويذكر أن الإعلام الجماهيري في الاتحاد الأوربي لا يزال في غلبته منتظما وفق خطوط الدور المكونة للاتحاد وليس على أي كلس غير المحدود حقا، مما يخلق توترا بين طرقي منقاة الصحفا: الصحفا الأوربية مقابل صحفا المصلحة القومية.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/iji-broadcasting-law.pdf>

مذكرة تحلل القانون المقترح لترخيص البيت في فوجي في ٢٠٠٦، وتقدم توصيات لتعزيز التعليم المسهل البيت، خاصة ما يتعلق بطريقة تعيين أعضاء هيئة تنظيم البيت. ويشير إلى أن القانون يقيم توترا بين ترفه هيئة التعليم البيت لها سلطات على بيت لتحقيق أهداف المصالح العام، ويضمن استقلال الهيئة عن التدخل الحكومي والتجزي المحتل.

مذكرة الإعلام صن المادة ١٩ ٢٠٠٢ ليبيا

مشروع الإعلان الإثيوبي المتعلق بحرية الصحافة

مقال في المجلد ريبوكرينيلوس ٢٠٠١ أوروبا

الشم الأوربي: مقنة وكولين سيلركس

تعلق على قانون المادة ١٩ ٢٠٠٦ فجي

الترخيص البيت في فجي

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.article19.org/pdfs/analysis/georgia-broadcasting-coc.pdf	تطبيق يتم توصيلت حول شكل ربيبة مدوية سلك البث في جورجيا، لتأمين ملامحتها القانونين بالبث ورسلاحتها للتطبيق من قبل اللجنة الوطنية للاتصال في جورجيا.	الصفحة ١٩	تأثيرات على مشروع مدوية سلك البث في جورجيا	٢٠٠٦	جورجيا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/analysis/hong-kong-psb.pdf	تقرير يتضمن دور ومبرر البث الخدمة العامة في هونغ كونج في ضوء الموارد المتاحة للخدمة، وبمقدم نظرة عامة عن خصوع الإذاعة والتلفزيون في هونغ كونج للمساهمة، فيما يتعلق بتعليم البث، وبعض التقريرات بإعادة إنشاء هيئة إذاعة وتلفزيون هونغ كونج كهيئة بث مستقلة، ويترها مجلس يمثل نسب هونغ كونج. كما توصي بطرق بها الإدارة البث ان تقيم لاطية البث الخدمة العامة، وكيفية إبراق الخدمة في ظل هذه العملية.	الصفحة ١٩	تطبيق على لجنة استعراض البث للخدمة العامة في هونغ كونج	٢٠٠٦	هونغ كونج
http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran-press-law.pdf		الصفحة ١٩	مذكورة ضمن تنظيم الإعلام في جمهورية إيران الإسلامية	٢٠٠٦	إيران

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنحة	التغطية
http://www.article19.org/pdfs/analysis/kenya-media-council-hl.pdf	بيان يورغن شوغول المتعلق بالقرارات المتخذة لتطبيق قانون الإعلام في كينيا، بخلاف تقويض استقلال الإعلام وثقافة التحقق الحرة للمعلومات. ويؤكد البيان أهمية للتعليم الاتي للإعلام.	٢٠٠٦	بيان عن مشروع قانون مجلس الإعلام في كينيا	٢٠٠٦	كينا
Http://www.springerlink.com/Content/14n73726744855/	مقال يفحص تندر رسائل الإعلام الإنجليزية في كوريا من التسميات، نتيجة لإنهاء القود والمعرفة. كما يفحص تأثير تدفق الإعلام على نشاط استخدام اللغة له وثقافتها في الإعلام ويقيم لوضع الراهن لحرية الصحافة في كوريا. وتخلص الدراسة إلى أن الصحافة الكورية لا تزال تواجه تحديات من قيود، رغم التسميات في مجالات معينة.	٢٠٠٣	الإعلام والرأي العام وحرية الصحافة	٢٠٠٣	كوريا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/korovo-broadcast-comm.pdf	مفكرة تحدد قدرات كورسوفو الدورية والستورية، مع التركيز على حرية الصحافة واستخدامها فيما يتعلق بثقافة اليت، ورفض إسما مشروع قانون في ضوء هذه القدرات وتقدم لهم لحدك للتحسين.	٢٠٠٣	مفكرة عن قانون كورسوفو لثقة من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإعلام	٢٠٠٣	كورسوفو

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.article19.org/pdfs/analysis/macedonia-bro.03.pdf	مفكرة؛ يتم نظرة عامة عن كيف يستق مشروع القانون، الذي يتوخ إسهامات شاملة الأجل التقييمي للتدريسي الليت في مقدونيا، بصفة عامة على القانون الدولي والممارسة القانونية الجيدة، ومن ثم يُلجج مبرز الحق في حرية التعبير في الليت في البلاد. رصفة خاصة، يتوخ القانون إنشاء هيئة جيدة منظمة لليت، وكذلك إطلل تدريسي جيدة لإنشاء هيئة بث الخدمة العامة في مقدونيا. كما تقدم مجموعة من مظهر الرجوع لكل هويات الليت - عامة وخاصة - وتشمل حماية برية مصادر الصحفيين. كما تحالب السلطات العامة بإعلان المعلومات عن الأمور التي تم لصالح العام. كما تقدم المحكمة بعض التوصيات لجمال حول أخرى من القانون متفقة مع المظهر الدولية والممارسة الجيدة.	المادة ١٩	مفكرة بشأن قانون قانون الليت في مقدونيا	٢٠٠٣	مقدونيا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/Malawi_bro.03.pdf	مفكرة؛ تبحث الطريقة التي ينظم بها قانون الاتصالات في ملاري الصادر في ١٩٩٨ قطاع الليت في البلاد في ضوء المظهر الدولية للحق في حرية التعبير. كما تتقصى بصفة عامة القيود والتقييدات التي يرضها القانون على جهات الليت.	المادة ١٩	مفكرة عن قانون الاتصالات في ملاري في ١٩٩٨	٢٠٠٤	ملاري
http://www.article19.org/pdfs/analysis/malaysia.prs.06.pdf	مفكرة؛ تقدم مساعدة في وضع المشروع الخاص بإنشاء مجلس الصحافة في ماليزيا لعام ٢٠٠١ ليهيئ برية الصحافة. وتؤكد على تدعيم استقلال مجلس الصحافة ويؤكد باستخدام المظهر الدولية التي تحكم الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة.	المادة ١٩	مفكرة بشأن قانون مجلس الصحافة في ماليزيا لعام ٢٠٠١	٢٠٠١	ماليزيا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/maldives-broadcasting-analysis.pdf>

مفكرة: تنتقد مشروع قانون البث في المالديف، باستخدام المفهوم الجديد للمنطقة بتنظيم البث والخدمة لتبسيطها.

مفكرة عن مشروع المادة ١٩ للمفكرة

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/mongolia.psb.02.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/mongolia.psb.02.pdf>

مفكرة: تقدم لمنتدى المفكرين الدولية الأصلية وتطرح توصيات عن كيف يمكن التمسك للشراعات الضعيفة بتقنين مشروبا بشأن الإذاعة والتليفزيون المعلن، وتتعلق هذه التوصيات بتعيين مجلس الإدارة والشهي، الذي يخضع لسيطرة الحكومة لحد كبير وكل المحصن التي نظمتها الحكومة لدى هيئة البث، وكذلك معاملة القانون لدر ومهمة هيئة البث العامة، والافتقار إلى نصوص مضمونة للوصول لمصادر عامة معينة للتمويل (إناسية) أي لتسهيل يتعلق بكيف سيجري التمويل العام).

مفكرة عن قانون المادة ١٩ منقولا بشأن الإذاعة والتليفزيون المعلن

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/hambia-broadcasting-law.pdf>

مفكرة: تحلل مشروع قانون الاتصالات في ناميبيا باستخدام المفهوم الجديد لحرية التعبير وتنظيم البث، وتقدم توصيات بشأن طبيعة ووظائف هيئة التنظيم المقترحة، وعن تنظيم خدمات البث، مع إيلاء اهتمام خاص لاستقلال الهيئة، كما تنكر أي بدون ضمانات كافية للاستقلال، قد تخضع هيئة التنظيم لقرز الوزراء، أو سيطرتها.

مفكرة عن مشروع المادة ١٩ لقانون الاتصالات في ناميبيا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/repal-media-submission.pdf>

مفكرة: تقدم لمنتدى المفكرين الدولية للتعرض لحرية الإجماع في نيبال، تنق مع المفكرين الدولية، كما يقدم بصيغة خاصة توصيات على تعديل دستور نيبال السوفت لتوفير حماية أكبر لحرية التعبير والإعلام، وإصلاح الإعلام الحكومي لضمان الاستقلال اليكس، ويصدر تشريع ينص على

مفكرة على مجلس هيئة حرية الصحافة تنطبق وفق الدستور وحرية التعبير في نيبال

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<p>توفير الشفافية الحكومية والتعبير الكامل للحق في المعرفة، وتسهيل قانون الصحفيين المشتغلين المصادر في ١٩٩٥ التحسين عملية الصحفيين، وتصبح إبراء إصلاحات شاملة في قانون وتنظيم الإعلام في بييل.</p> <p>http://www.article19.org/pdfs/analysis/Palestine-media-framework.pdf</p>			الإطار القانوني للإعلام تبنى مثل في فلسطين وفي ظل وعلى خيطان القانون الدولي	٢٠٠١	فلسطين
<p>مشكرة تحمل مشروع القانون المسمى بالصومالي في جمهورية مولدوفا في ضوء المصير الدولية الممثلة بحرية التعبير. ويلاحظ أن مشروع القانون يسمى التنظيم قطاع لثت في البلاد بلس، بما في ذلك منتج التوزيع للقرات الملزمة للقطاع الخاص وإلزام هيئة لثت للخدمة العامة في البلاد. كما تورد تفاصيل الشرايط المتعلقة بالمركزية المقترحة للمسؤوليات داخل هيئة التنظيم الجديدة، التي ستعمل كذلك كهيئة تُتراف على جهاز لثت للخدمة العامة. كما تورد المشكرة تفاصيل الشرايط المتعلقة بتجارب أحكام تتعلق بالإبازعة الجماعية في مشروع القانون.</p> <p>http://www.article19.org/pdfs/analysis/moldova-audiovisual-coode.pdf</p>			مشكرة عن مشروع القانون المسمى بالصومالي في جمهورية مولدوفا	٢٠٠١	جمهورية مولدوفا
<p>http://www.article19.org/pdfs/analysis/Antienegro-recs-may-2005.pdf</p>			توصيات لجمعية بشأن المادة ١٩ قانون حرية الحصول على المعلومات في جمهورية الجبل الأسود	٢٠٠٥	جمهورية الجبل الأسود

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Romania-media-law-and-practice.pdf>

تقرير يخصص إطلار قانون رومانيا الإعلام في رومانيا، ويقدم توصيات عن كيف يمكن جعل القانون الروماني (المتعلق بحرية التعبير) متفقاً مع المعايير الدولية، خاصةً معيار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. والتصد به أن يكون مرجعاً للمصحفين والمترجمين الرومانيين.

رومانيا: تحليل مونيكا ستانلي
لقانون وممارسة مع لا روكوسن
الإعلام
الطبعة: ١٩

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Russia-med.03.pdf>

مذكرة يتم تحليلاً لكل مادة على حدة من قانون حكومة الاتحاد الروسي عن الإعلام الجماهيري، وكذلك مدى امتثاله للمعايير الدولية. وهي تبين بالتفصيل أنه ينطوي على حظر صريح للرقابة الحكومية، وحتى سرية المصادر، ويشهد نظاماً لتصميمات الترخيص لهيئات البث الخاصة. بيد أنها تنص إلى أن القسرين يتقو لأحكام تتكامل استقلال هيئات التنظيم، وتعلم حقوق الصحفيين وواجباتهم، وتفرض شروطاً طالت على المحتوى.

مذكرة عن مشروع المادة: ١٩
لقانون الاتحاد
الروسي عن الإعلام
الجماهيري

http://www.sfg.org/sfg/evaluation/summary_sl.pdf?search=%22Community%20radio%20evaluation%22

دراسة تقيم دور المعلومات في التغيير الاجتماعي في سويسرا، لليون، وكذلك فاعلية وتأثير جورد ميسن الأثرية للشرطة في البلاد. وقد أجرى القائمون بالتحقيق محادثات مع أصحاب المصلحة (بمن فيهم أفراد ومجموعات تركيز، وممثلو منظمات منبئة)، ورشمل التحقيقات تنفيذية مرتدة من المجموعة لمعرفة كل رخصها.

سويسرا - نتائج البحث عن أوضاع
سلبية من التحقيقات
الخارجي في ٢٠٠٤ ألبينسكو

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Solomon-island-br03.pdf>

مذكرة تحلل قانون البث لعام ١٩٧٦ في جزر سليمان الذي ألقيا بوجه البث الخاصة لخدمة (هيئة إخبارية جزر سليمان) في ضوء المعايير الدولية ويقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز استقلالها.

مذكرة عن قانون المادة: ١٩
لبث لعام ١٩٧٦
لجزر سليمان

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.wacc.org.uk/wacc/publications/media_development/archive/2004_1/changing_media_policy_in_south_africa	صفحة على الإنترنت تقدم معلومات عن مشروع رصد الإعلام، ودراسة منظمة مستقلة غير حكومية لرصد الإعلام في إطار حقوق الإنسان، وتضمن قضايا حقوق والتمسرية والفرع الاجتماعي والتمثيل والتجربوس ومرضى الاوز في الإعلام.	مؤرخة ويليام يورد الرابطية الدولية الاتصال السمعي	تغير سياسات الإعلام في جنوب أفريقيا	٢٠٠٤	جنوب أفريقيا
http://www.article19.org/pdfs/publications/sri-lanka-mission-rpt.pdf	تقرير يغطي الوضع الراهن في الإعلام الناطق باللغة السنيهاية والتبدينية والإنجليزية في سرى لانكا، مع إيلاء افضل خاص لأثر التفرود على التعلق الحر للمؤسسات من خلال منق الإعلام باللغة التابلية. وتقدم لستنتاجات بشأن الأمن والرفقة غير الرسمية وإصلاح سياسة الإعلام.	مؤرخة حرية الصحافة وحرية التعبير الدولية	حرية الصحافة وحرية التعبير في سرى لانكا: مراع من أجل البقاء	٢٠٠٧	سرى لانكا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-public-service-broadcasting-bill.pdf	مشروع قانون لبيت الخدمة العامة في السودان، مقم إلى رزود الإعلام التجزئي لبحث إصداره.	مؤرخة قانون بيت الخدمة للسانة	مشروع قانون بيت الخدمة للسانة	٢٠٠٦	السودان
http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-promotion-of-self-regulation-bi.pdf	مشروع قانون يسمح بإنشاء أليات للتعليم الذاتي للإعلام في جنوبي السودان مقم إلى رزود الإعلام في جنوب السودان، لبحث إصداره.	مؤرخة قانون للتهروض بالتعليم الذاتي للإعلام	مشروع قانون للتهروض بالتعليم الذاتي للإعلام	٢٠٠٦	السودان
http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-media-policy-framework.pdf	مشروع إطار لسياسة الإعلام في جنوبي السودان، مقم إلى رزود الإعلام في جنوب السودان، لبحث إصداره.	مؤرخة سياسة الإعلام	مشروع إطار لسياسة الإعلام	٢٠٠٦	السودان
http://www.article19.org/pdfs/analysis/southern-sudan-broadcasting-bill.pdf	مشروع قانون لتوفير تنظيم البيت المستقل للتمدى الصحاح لسانة في السودان.	مؤرخة قانون البيت للسانة	مشروع قانون البيت للسانة	٢٠٠٦	السودان

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tajikistan.med.02.pdf>

منكرة: تركز لن الترفين في طابجكستن قسى تنظيم الإعلام لجماسوى تطوى على خدمات لمرىة الإعلام، ونظام الحصول على المعلومات لن لخص لهيئة هيئة الخاصة، ونظام الطك التفرىة لن تنق قبا لن تركزها الهيئة العامة، والاشترطك التفرىة لن تنق قبا لن ترفين المحل مع القنون الولى، كما تحدد الترات طابجكستان ونزبرز وحملة مرىة التفرىة برحب القنون الولى، ورقم توصيك من كىف يمكن تحقيق فساق الترفين مع لمطفر التفرىة المتكافئة والنموس التفرىة بنان: تسجل الإعلام، تنظيم الصحفون، نظام تنظيم الة، أصبا المسحور، الكشور، الفصوىة، حملة المسار، التفرىة، وحرىة للمطوك.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tanzania-media-services-bill.pdf>

تحليل لمشروع لقون خدمت الإعلام فى ترفقيا لعام ٢٠٠٧، لنق بقرح تنظيم ورسق هيئة والإعلام المطور فى ترفقيا بئناه الربة لشوبل الصحفون الأرك وبعكق الإعلام المطور، كما يطالب بمجلس لمطفر الإعلام ونظام لركوس هيئة هيئة حملة ممسك للمطوك السرىة. كما بقم مشروع القنون نظاما جقبا للتشفر فى ترفقيا.

<http://jfs.sagepub.com/cgi/content/citation/2033342>

مقال بقم الإعلام لجماسوى (المطور والوقت) فى لرفندا من زلفىة بسهامه فى تحقق التشارك، وخلص لى ل استخدام الإصلاح لجماسوى فى لرفندا لخلص بسبب تضامس مسوبوك معرفة لمرآة والكتابة التفرىة (خاصة فى المناطق الررفىة، حوت تركز عابفة الار عسفن) والافتقر لنظام توزيع فاعل.

طابجكستن ٢٠٠٢ منكرة عن ترفين لمدة: ١٩

تنظيم الإعلام لجماسوى فى طابجكستن

ترفقيا ٢٠٠٧ منكرة عن لقون لمدة: ١٩

خدمت الإعلام فى ترفقيا لعام ٢٠٠٧

لرفندا ١٩٩٠ جمكرب مقنرف

الإعلام لجماسوى باعجل، كسرى للتشارك

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنطقة	التغطية
http://www.article19.org/pdf/analysis/Ukraine.psb.05.pdf		المادة ١٩	مكتوة عن مشروع قانون بحث لنسبة قسمة في أوكرانيا	٢٠٠٥	أوكرانيا
http://www.informaworld.com/smp/content~content=a713618948~db=all		مقال يعالج تطور الإعلام فيما بعد التغييرية في أوكرانيا، مركزا على الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٤ و ١٩٩٩. ويقيم نظرة عامة عن السموات السياسية والاقتصادية والقانونية في أوكرانيا بعد التغييرية زيبين أن حرية الصحافة قد ظهرت بين أوائل التسعينيات وألغواها نتيجة تكثيف الضغوط الحكومية، وسطحة هلاك وسائل الإعلام على مضمون التحرير، واستمرز الرطة السوفيتية في إعلام الأخير الملوك الدولة.	حرية الصحافة خلال الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٤ أو ١٩٩٩ في أوكرانيا: موجة متعقبة.	٢٠٠٤	أوكرانيا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/Uzbekistan-mass-media-law-06-2004.pdf		مكتوة تقصق لأولون ١٩٩٧ في ضوء التفسير الدولية لحرية التعبير وتقييم حيث، مع إيلاء اعتبار خاص لسماتة قانون حرية تنظيم الإعلام. وتقيم القانون بصفة خاصة على جانب وميلين الإعلام الجماهيري (إعلام البيت، الإعلام المملووع، وغير ذلك) في مجموعة واحدة من الأحكام التريضة. ركوسى المكتوة باستخدام نظم مختلفة للتعليم وسائل الإعلام المختلفة. كما تغير عن التلق من الحكام في القانون تصع لتفرض قيود على المحتوى بشر الشر السوف، والتت مطالبات حرية التسهيل والإزام الإعلام الجماهيري بشر التصحيحات والردود، واللغة التي تنطبق للحكام وفكرية	مقال حرية الإعلام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحدود ١٩ جمهورية أوزبكستان	٢٠٠٤	أوزبكستان

مطلقة على نشر مراد معينة، كما تبرز المسكوة؛ فاقصمنا لفئة
للمصحح لجعل القانون يتسق مع المبادئ الواردة في المبررة الجيدة.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/draft-yemeni-press-and-publications-law.pdf>

مفكرة تسمى الإيهام في عملية وضع مشروع قانون الصحافة
والمطبعة بطرح طرق يمكن بها تحقيق هدفه مع القانون
والمعيار الواردة بشأن حرية التعبير. كما تضمن بصفة خاصة
توصيات عن كيفية تعزيز حرية التعبير والإعلام بتبني إجراء
تغييرات في عدة أحكام يبدو أنه قصد بها تنظيم الصحافة أو
السيطرة عليها.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Zimbabwe.foi.1.02.pdf>

مفكرة تلك القوانين توفير فرص حصول أهل زيمبابوي على
المطبوعات والصحفية وتحدد له في حق أن القانون يثنى رسماً
لحق في الحصول على المطبوعات التي تصدرها الهيئات العامة
ويفرض حدوداً على جميع الهيئات العامة للمطبوعات الصحفية
والاستخدامات التي يمكن أن تقوم بها هذه الهيئات للمطبوعات،
فإنه يحتوي أحكاماً تقيد حرية التعبير. وبصفة خاصة، فإن المفكرة
تورد في أحكام القانون بشأن حرية المطبوعات تشمل استثناءات
وبصايات مسببة، وتطلب كل ملاحق الإعلام بالحصول على شهادة
تسجيل من اللجنة، التي لها سلطة تنظيمية ورسمة وتضع شروطاً على من
(أو سيطرة) الأوزار للمسؤول عن الإعلان، وتضع شروطاً على من
يمكن ممارسة لصفحة؛ وتطلب كل قسطين بالحصول على
اتخاذ من اللجنة، وتفرض قوداً ورسمة على محتوى الإعلام.

مفكرة عن مشروع المادة ١٩ اليمن ٢٠٠٥

قانون بشأن الصحافة
والمطبوعات في
جمهورية اليمن

مفكرة بشأن قانون المادة ١٩ زيمبابوي ٢٠٠٢

حصول أهل
زيمبابوي على
المطبوعات
والصحفية

الجدول ١٧ قوانين تظهر بوضوح الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات والاتصالات والصحافة

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.aunthi.edu.aunthi/legis/cih/consol_act/va1992218	قانون يضمن بيلز حليف الشركات للأمنعة، وهو مبدأ لضمان التخصيص العقل اللطيف، ولتعدده التعليم المنهية العامة وتسيير نظام كفاء ونخفف رشيق لتفسي الرسوم مقابل لتخدم لطيف، بما يمكن كل من الاستعدادات التجارية وغير التجارية اللطيف.	قانون يضمن بيلز حليف الشركات للأمنعة، وهو مبدأ لضمان التخصيص العقل اللطيف، ولتعدده التعليم المنهية العامة وتسيير نظام كفاء ونخفف رشيق لتفسي الرسوم مقابل لتخدم لطيف، بما يمكن كل من الاستعدادات التجارية وغير التجارية اللطيف.	قانون الاتصالات للأمنعة حكومية لستونيا لعام ١٩٩٢	١٩٩٢	لستونيا
http://www.comlaw.gov.au/comlaw/legislation/ActCompilation1.nsf/092C0277C49A2F348CA2571A8001205D/0/OpenDocument	قانون يمنح حق الحصول على المعلومات على المعلومات لمركبة لحكومة لكونبركت، بما في تلك وتطبق تطبيق الأوراك، والسلطات العامة، والرتيق الملوكة للوزراء (أحد مميته) كما يجوز الجمهور الحق في السعي لإدخال تسميات في السجلات التي تحتوي على بيانات شخصية غير كاملة، غير صحيحة، ومقلبة، أو مسجلة. وقد تم إصدار تدريع ممثل في كل الولايات المتحدة، والألمانيا الاتحادية؛ إقليم العاصمة الإسقالية (١٩٨٩)، نيوزلاند (١٩٩٢)، جنوب ويلز (١٩٨٩)، الإقليم قسطنطيني (٢٠٠٦)، كورينزلاند (١٩٩٢)، جنوب لستونيا (١٩٩١)، تسمينيا (١٩٩١)، فيكتوريا (١٩٨٩)، وغربي لستونيا (١٩٩٢).	قانون يمنح حق الحصول على المعلومات على المعلومات لمركبة لحكومة لكونبركت، بما في تلك وتطبق تطبيق الأوراك، والسلطات العامة، والرتيق الملوكة للوزراء (أحد مميته) كما يجوز الجمهور الحق في السعي لإدخال تسميات في السجلات التي تحتوي على بيانات شخصية غير كاملة، غير صحيحة، ومقلبة، أو مسجلة. وقد تم إصدار تدريع ممثل في كل الولايات المتحدة، والألمانيا الاتحادية؛ إقليم العاصمة الإسقالية (١٩٨٩)، نيوزلاند (١٩٩٢)، جنوب ويلز (١٩٨٩)، الإقليم قسطنطيني (٢٠٠٦)، كورينزلاند (١٩٩٢)، جنوب لستونيا (١٩٩١)، تسمينيا (١٩٩١)، فيكتوريا (١٩٨٩)، وغربي لستونيا (١٩٩٢).	قانون حرية المعلومات لعام حكومية لستونيا ١٩٨٢	١٩٨٢	لستونيا
http://www.legislationline.org/legislation.php?id=219&tit=64537&ess=false	قانون يضمن وتفضل الحق العام في الحصول على المعلومات العامة بما في تلك المعلومات العامة الأوربية، والأمكن الأخرى من المعلومات الرسمية، ويضمن لكلنا لضمان الشفافية الأوربية، ويطوى على قواعد الصالح العام التي تحكم الإفصاح الاستثنائي.	قانون يضمن وتفضل الحق العام في الحصول على المعلومات العامة بما في تلك المعلومات العامة الأوربية، والأمكن الأخرى من المعلومات الرسمية، ويضمن لكلنا لضمان الشفافية الأوربية، ويطوى على قواعد الصالح العام التي تحكم الإفصاح الاستثنائي.	قانون الحصول على المعلومات العامة	٢٠٠٠	بلغاريا

<http://laws.justice.gc.ca/en/showtdm/cs/B-9-01>

قانون وحد سيطرة البث في كندا وإيرادات التشغيل وسيطه، وتنسبة لبيعة الإذاعة الكندية، كما ينشئ جهازاً تنظيمياً، اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون، والاتصال السلكية، والاتصالات، أو مجلس البث الإذاعي والاتصالات السلكية، والاتصالات الكندية، ويؤرض الرسوم نظاما البث مملوكا لكندا وخاضعا لسيورتها ويتضمن أحكاما تشترط مستوى كندا في السريعة والإنتاج، وتنظم هيئة التنظيم، اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية، والاتصالات، كل البث والاتصالات السلكية، والاتصالات في كندا، وتنفذ قواعد التي تضمنها وتشمل هذه المستويات تنظيم هيئة توزيع البث، مثل تنظيم أي التبروك يجب لهيئات توزيع البث تنظيمها أو يجوز لها تنظيمها (تعمل هيئة الأثرية في الإمدادات الكندية) والمحمزون للمعون الذي يتم به خلال الأثرية، بما في ذلك المراك السمية والتغيير، لكن مع استبعاد المحوى الذي يكون محققا رقما في المحل الأول، مثل البريد الإلكتروني، ومستم صفحات الإنترنت.

<http://laws.justice.gc.ca/en/4-1/>

قانون يوسع للمواطنين الكنديين يطلب السجلات من الهيئات الحكومية، ويثبته مروض السجلات في كندا. كما يوجد لدى مختلف محافظات والقيام كندا تشريع يحكم الحصول على السجلات الحكومية.

قانون بعض على إنشاء مجلس أعلى للاتصالات السمية والبصرية، وهو سلطة تنظيم مستقلة، وتضمن حرية سمية الاتصالات السمية البصرية (وفق الأحكام لمترووص عليها في القانون).

كندا ١٩٩١ قانون البث للمد ١٩٩١ حكومة كندا

(١٠-٩)

كندا ١٩٨٥ قانون الحصول على حكومة كندا

السجلات (أو إس ١٩٨٥)

سي ليه ونز)

فرنسا ١٩٨٦ قانون حرية الاتصالات رقم حكومة فرنسا

١٠٢٧-٨٦

في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦

المصدر	الموضوع	المنطقة	التغطية	المرجع على الانترنت
المصدر	حكومة الهند	كلون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٥	الهند	http://www.aip.org/pdf/foi_india.pdf
	حكومة لوزانيا	كلون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٢ (الرقم ٤٣ لعام ٢٠٠٢)	الهند	http://www.bci.edocuments/2003fundingact.pdf
	حكومة لوزانيا	كلون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٢ (الرقم ٤٣ لعام ٢٠٠٢)	الهند	http://www.cmkaoan.com/kapan_laws/en/foiinfo.htm
	حكومة اليابان	كلون يمتاق بالحصول على المعلومات التي تحوزها هيئات إدارية	اليابان	http://www3.frs.jp/ps/inter2/dopaiestka.showdoc_e/p_id=101596
	حكومة اليابان	كلون عن تقديم المعلومات العامة	اليابان	http://www.rtk.li/en
	حكومة لوزانيا	كلون عن تقديم المعلومات العامة (١٩٩١-١٤١٨ للمعدل في ٢٠٠٠ رقم ١٢٠٠٠-٧-١٥٢٥)	اليابان	

<http://www.igai.org.mx/publicaciones/iaia.pdf>

لقد تم وضع الحق في الحصول على المعلومات من هيئات الدولة، بما في ذلك المعلومات عن أداء الوكالات، واستخدام الموارد الممنوعة، والفرز، وروسي المشرور المحسن خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية، ومكافحة الفساد.

<http://www.in.intl/UD/regl/legislation/Mozambique/law.htm>

لقد تم وضع الشبكات الوطنية المتناقلة، وإجراء، والشفافية الحكومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والاشتراك، وضغطاً على موزمبيق، وريجنس لكاما نقابي دولة يشمل وجود وثيقة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية للاحتفال بالعلم، والشفافية حجة للمواطنين للحصول، وحماية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

http://www.crcp.sdnrk.org/ordinance_of_2002.htm

لقد تم وضع الوصول المحسن للمعلومات العامة لصالح الشفافية، ودرية للمعلومات، وزيادة؛ خضوع الحكومة الوطنية للمساءلة. ويمنح القانون سياسة خاصة للمواطنين الحق في الوصول للمعلومات الممنوعة التي تمسكها الوكالات والأفراد والمجالس والمحكم، وهذه الهيئات ملزمة بالاحتجاب المعلومات خلال واحد وعشرين يوماً، وإعفى طلبات الحق في الاستئناف عن رفض طلبك الحصول على المعلومات.

<http://www.kniti.gov.pl/angiel/kataci.pdf>

مرسوم يحدد أهداف بحث الأذاعة والتلفزيون في بولندا ويضلل؛ تقديم المعلومات، ضمن الحصول على الشفافية، والقانون، وتسهيل الحصول على التعليم، والأجهزة العلمية، ونشر تقريرة العلمية، وتغير ثقافته، وتميز الإنتاج المحلي للأعمال المسموعة المرئية.

لحكيمه ٢٠٠١

القانون الاتحادي للشفافية الحكومية على المعلومات

الحكومية العامة

موزمبيق ١٩٩٢٠

قانون الاتصالات السلكية لاسلكية حكومية موزمبيق واللاسلكية (القانون ٩٧/٢٢)

بهايتن ٢٠٠٢

قانون حرية المعلومات للعلم حكومية بهايتن

٢٠٠٠

٢٠٠٠

بولندا ١٩٩٢

مرسوم ثبت في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

١٩٩٢

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
جـ-أفريقيا	٢٠٠٠	مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٠ (القاين رقم ٢ لعام ٢٠٠٠)	حكومة جنوب أفريقيا	هيئة هيئة الاتصالات في جنوب أفريقيا، ويحل الهيئة الوطنية للثابتة، ويحل التردداتين الشارية لإنشاء الهيئة الجديدة، وهو يرمي إلى تنظيم أثير والاتصالات المنكئة والاتصالات السامح السام وضمان العدالة والتوسع في الأراء التي تمثل بصورة عريضة للجميع في جنوب أفريقيا.	http://www.icasa.org.za/manager/clientfiles/documents/icasa_act.pdf
جـ-أفريقيا	١٩٩٩	مرسوم أثير (رقم ٤ لعام ١٩٩٩)	حكومة جنوب أفريقيا	أثيرن يسمى لإعادة تطوير نظام أثير حتى يمكن أن يكون هيئة جنوب أفريقيا وتبنيها التوسع. ويضع سياسة أثير السامح السام لأسهل تتصل: الأسهم في التوزيع الوطنية، تسمية المجتمع، المساواة بين الجنسين، بناء الأمة، وتوزيع التعلو، ودعم التسع لثقافي والسلم والاجتماعي والاقتصاد في جنوب أفريقيا، وتجميع ملكة والسيطرة على خدمات أثير بين المجموعات المحرومة كزنجيا، وضمان تنفيذية محفوى أثير، وتسمية المولد البشرية، والتدريب، وبناء التردد في قطاع أثير، خاصة بين المجموعات المحرومة كزنجيا، وضمان المتابعة المالية في قطاع أثير والاستخدام الكفء لمليف تردد أثير، وإنشاء نظام ثلاثي التردد من خدمات أثير قسيس، والتعدي السجمي.	http://www.info.gov.za/gazetatact/1999/a4-99.pdf
السويد	١٩٨٠	مرسوم السويدية ١٩٨٠:١٠٠٠	حكومة السويد	مرسوم يحدد أي الشروط ينبغي الحفاظ على سويتيا في أنشطة التردد والأثير ومن ثم لا تخضع للتشريع بموجب قانون حرية الصحافة. كما يضمن أحكاما تتعلق بالتسجيل، وتحديد المولد باعتبارها سرية، والتزام السلطات بتقييم السمات العامة لبعضها البعض، والاستئناف ضد قرارات السلطات، والقرية.	http://www.noisimi.se/mp/SLSLAG/1980/100.htm

http://www.risksdagen.se/templates/R_Page_6313

قانون يمنع حق الحصول العام على الوثائق ومن ثم أصبح ممكناً لتلصق في الدستور السويدي. وهو أول جزء من تشريع حرية المعلومات بالمعنى الحديث ولا يزال سلبياً. وهو يمتد ضمنه إلى اطلاع أولي العام دون عرق على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة والسلطات المحلية وينطبق على كل الوثائق التي تتعامل فيها السلطات، خصوصاً القيود صريحة معينة في تشريع لاحق. وينبغي معالجة حالات رفض تقديم المعلومات، حتى تلك التي تتخرج تحت هذه القيود، أولاً، وكل رفض خاضع للاستئناف.

http://www.com.intel/egal_affairs/legal_co-operation/data_protection/documents/national_law/THAI_Infact_BE_2340.pdf

قانون يمنع الحق في طلب المعلومات الرسمية من أي جهة حكومية بما في ذلك الإدارات المركزية والمحلية وفي السلطات، والشروعات الحكومية، والمحاكم، ومنظمات الأثراف المهنية، والشركات الحكومية المستقلة، والمزيد (رغم أن بعض الهيئات المستقلة، بما في ذلك لجنة مكافحة الفساد، لا تتخضع لهذا القانون). وهو يلزم الهيئات الحكومية بأن تستجيب لطلب المعلومات خلال وقت معقول^{١٠}، وينطبق قيود معينة.

<http://www.oprsi.gov.nk/facts/acts/2003/20030021.htm>
انظر أيضاً
<http://www.communicationsact.gov.nk/>

قانون يضمن على إنشاء مكتب الاتصالات، وهو هيئة مستقلة للتخطيط. كما يمتد على الاعتراف القانوني بالإدانة المجتمعية وينقل خدمات الإذاعة المجتمعية طوال الوقت في المملكة المتحدة. كما يلزم قيوداً معينة على ملكية عدة وسائل إعلام.

السويد ١٩٦١
كقانون حرية الصحافة الحكومية السويدية
(إن.إف.أر رقم ١٩٤٩:١٠٥)

تايوان ١٩٦٧
مرسوم المعلومات الرسمية الحكومية بتايوان
من ١٥٤٠
(١٩٦٧)

المملكة المتحدة ٢٠٠٣
قانون الاتصالات لعام حكومية المملكة المتحدة
٢٠٠٣
للخدمة

الموقع على الإنترنت	موضوع	المصدر	الموضوع	المنبة	التغطية
http://www.opsi.gov.uk/aci-acis2000/20000036.htm	قانون يحدد الحق العام في الحصول على المعلومات التي تخزنها السلطات العامة. كما يطلب كل هيئة عامة بوضع وثيقة عامة للتمر (قنصرها لمرة واحدة بمرض الإحاطة)، تفصل طبقات المعلومات التي تقتضها، والرسوم السارية، والطريقة التي ستقترب بها هذه المعلومات.		قانون يحدد الحق العام في الحصول على المعلومات التي تخزنها السلطات العامة. كما يطلب كل هيئة عامة بوضع وثيقة عامة للتمر (قنصرها لمرة واحدة بمرض الإحاطة)، تفصل طبقات المعلومات التي تقتضها، والرسوم السارية، والطريقة التي ستقترب بها هذه المعلومات.	قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٠	٢٠٠٠ للمملكة المتحدة
http://www.usdoj.gov/oip/foiastat.htm انظر أيضا http://www.usdoj.gov/oip/foia_updates/foi_XVII_4/foi_updates/foi_XVII_4/page2.htm	قانون يطلب الوكالات الحكومية بالإفصاح عن السجلات الرسمية التي يطلبها كهيئة أي شخص (قنصرها لاسمها لاسمها) وثلاثة استعلامات مدرجة في القانون). ويسرى القانون حصرا على الوكالات الحكومية ولا يطبق حق الحصول على السجلات التي يحتفظ بها الكونجرس، والمحكم، أو وكالات الولايات أو وكالات الحكم المحلي. وقد وضعت كل ولاية قوانينها الخاصة التي تحكم الحصول على سجلات الولايات والسجلات المحلية.		قانون حرية المعلومات (ه) حكومة الولايات المتحدة يو إس سي ٥٥٢	٢٠٠٢ لولايات المتحدة	

الجدول ١٨ الإعلام الجماهيري والحوكمة

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنه	التغطية	
http://70.87.34/~initil/gfmd_info/pdf/MEDIAMATTERS.pdf			تقرير يوضح دور الإعلام في تنمية المنه وحث الرسل الرسمية لعمى التالية للموجة لمجتمع التنمية الأولى: ١- تعزيز الإعلام المستقل جزوا لا يتجزأ من الحوكمة الجيدة، وينبغي تميم الدعم عبر السليمة والمدرسة على حد سواء، ٢- يجب دعم البحوث عن تأثير الإعلام والاتصال على احتياجات القراء، ٣- تلب نظم الإعلام المستقلة، الشاملة والمستجيبة للقوى بورا زيمبابوا في استبعاد الأراء التي تتحدى بالطرف، ٤- إن الاعتدال لتغطية إعلامية محلية للقوى الخارجية للموجة للتغيير وتغيرها على البلدان للتيرة، بما في ذلك التجارة الدولية، وتغير المناخ، والصحة لعمية، وخلق عبريا في الحوكمة من خلال لشترول دعم للمفكرة المنظمة في هذه القضايا، ٥- ينبغي أن تترك وكالات التنمية مجتمع مساعدات الإصلاح السالمي للإسهام في تحقيق أهداف التنمية، مثل دعم سوية وتشريع الإعلام، وتنمية روابط الصحفيين، وتؤثير رأس المال التي يمكن تحمل تكاليفها، والتدريب وبناء القوية في منظمات مساعدة الإصلاح الأهلية.			
http://www.eoridbank.org/wh/governance/pdf/govindex.pdf			فصل يؤكد أن حمية سوية الحوكمة (أى نفس أداء الحوكمة) ستتر لى كل أنحاء العالم، رغم القمم التي تحقق في بلدان كثيرة في ضمن ضمن السيلت الاقتصادية الكلية. ويروض أمثلة لمجوزات الحوكمة ويسمى لتحديها كبريا، وفيه، للمجوزات تمثل ظاهرة في بلدان منية مستويك الحوكمة فيها غير كافية لدعم مستويك الدخل لى مسر النمو. كما يذكر أن شركات من الاقتصادات المساعدة تحدد الفساد	مظنرات عن ققم مارك هارفي للحوكمة والتنمية والتحدى العالمي من المقتدى السالمي تنمية الإعلام	٢٠٠١	علمية
			رد الحوكمة للاراء: دليل كارافان نحد تجريبي	٢٠٠٤	علمية	

التعليق السنوي	الموضوع	المصدر	الموقع على الإنترنت
عالمية ٢٠٠٣	هل تحكم الحكومات روتيناً إعلامياً	موجز	<p>والتي تؤثر عليه الصورة باعتبارها خياراً رئيسياً لأداء الأعمال وقد حدد من قاموا بإعداد من شركات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كغيرها لطيفة الصورة ونظام الضرائب باعتبارها خيارين رئيسيين. ولم يرد للتعلم ونظم سر المصرف باعتبارها خيارين رئيسيين ألام أداء الأعمال.</p> <p>رؤية عمل تتفحص العلاقة بين تدفق المعلومات والحركة إلى التوعية الموسمي). وتذكر أن المعلومات حتمية في الشفافية الاقتصادية، أما بصورة مباشرة، مثل تأثيرها على الأسعار والهيكلية، أو بصورة غير مباشرة بدرجة أكبر، مثل تأثيرها على عوامل أخرى مثل المؤسسات ووعي الحركة. وتتعلم الرؤية لأنه على أن اللذان التي يوجد بها تعلق لأفضل للمعلومات تستفيد من حركة أفضل وتمتد إلى مؤثرين لتقييم هذا التحليل الأفضل للمعلومات: ١- مؤثر يستند لوجود مؤثرين حرية المعلومات، ٢- مؤثر يسمى 'مؤثر الشفافية' الذي يقاس بتردد نشر البيانات الاقتصادية في بلدان في مدى لجوء العالم.</p>
عالمية ٢٠٠٣	تقرير عن الفساد في منظمة لتشفافية الدولية	للعلم ٢٠٠٣	<p>تقرير يبين كيف أن الحصول على المعلومات يمثل وسيلة فائقة لحرية لفقد باستخدام تنقيب له مصدقة وسيلة من تقديرات الألفية تخصص كيف يمكن الجمع المدني والمطابقين العلم والخاص والإصلاح لاستخدام المعلومات والسيطرة عليها.</p>
عالمية ٢٠٠٣	دور الإصلاح: ستر بيتيا بوز	منظمة لتشفافية الدولية	<p>رؤية عمل تفحص ظاهرة الفساد السياسي بالأطباء والحوال العلم، وتؤكد على ملكية الإعلام، ودر الإعلاني، وتسلط الضوء الصفحة المقدمة وتصفحت التي يراعيها قطاع الإعلام، بما في ذلك</p>
			<p>http://www.transparency.org/publications/getdownload_gcr/download_gcr_2003#download</p> <p>http://anpan.1.un.org/intratos/groups/public/documents/APCITY/UNIPAN008437.pdf</p>

فرقاً، وعزوة الحصول على المعلومات الرسمية، وتكوين الثقة وغير ذلك من التردد التقليدية، وسبابة استخدام خدمات الإعلام مثل المطابع، والانتشار للتدريب، والانتشار للمستل في تطوير التحيات الصحفية. وتلاحظ أن تفاعل السبب، وقطن بالإعلام قد ظهر في السبل التي لم ترسخ فيها الثقافة البيئ بلية جيداً.

<http://www.nber.org/papers/w9309>

ورقة عمل تقص دور الإعلام في الضغط على مستوى وسراء الشركات لبيع سرك بقول ليمانجا. وهي تتم لالة مربية ووظيفية عن تأثير الإعلام الجماهيري على سببلة لشركات تجاه البيئة ومقدور موارد الشركات التي تحول لصالح أصحاب الأسهم للسيوليين. وتهدف لستجابات لقررة إلى توجيه مفادنة حركمة لشركات ولرؤساء الإصلاحات لبرلمانية إلى تحسين حركمة لشركات في سبب لخاص العالم.

<http://ij.sagepub.com/cgi/content/abstract/7/2/58>
(الشرارة)

مقل يتم نظرة علمة عن أهمية الصحافة لسورة لألجاء، التي يوكد أن حركتها هم الصحفيون الأور. ويذكر له في ضوء الولاية، وينبئ التراض على ألافيات لإعلام مهبدا، وكالك موسبدا، وقومبا، رندبا، لستقدا لالتفقيات القرية التي سبب لعلق في الاتصال بالفضل، وحفا للإسبن. كما يدعو لتعبئة موبلك لإعلام على المستويات المحلية والقرية والبرلمانية. وينتهي المقال بقرارات لتعهم صحفة إعلام سن خلال مبع حربة لكر وتروع لكر في سبب الصحافة.

طالمة ٢٠٠٢ دور حركمة لكتسربك

لشركات فسي ولرعي زبجان
الإعلام

طالمة ٢٠٠٢ صحفة لسلام: مبع طربيل

للتراض حول
ألافيات الإصلاح
علمي

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التنظية
http://literatures.worldpa.org/NB/resources/vb37158.pdf	رربة عمل ناقص كيف نضع الإعلان لاسمواين فانسين، وعمل بتحققات الهيئات الرسمية، ودعم عمل ريشروعية كل من ثور لومات وبيوتها المرط بها محكمة المسك، وضبط من أجل تغيير القوانين والواقع التي تخلق ملانجا مرفيا للمسك. كما تتضمن كيف يمكن دعم الإعلام، وإلقاء الضوء على الملكية الخاصة مقابل الملكية العامة، والحاجة إلى حملة ممثلة للمصنفين الذين يحققون في المسك، ودرية المسكفة وتضموع الإعلام المسامكة.	ريك ستينبرت التيك الأولى	نور الإعلان في لحد من المسك	٢٠٠٠	علمية
http://on.sagepub.com/cgi/content/abstract/313/331 (نشر ٢٠٠١)	مقل يستعرض أنواع السيطرة على الإعلان المستخدم في مثنى القلن في أمريكا لوسطى خلال فترة الانتقل من عود من الحرب في السيمو ليلية. ويتبع الثور القوى للحكومات المركزية في جوقيمسالا ولسلانور وينكر لورا في كح الإعلان التي كان يسمى ثور لكر استلالا، وبين كيف تستخدم الإعلان وغيره من قيود نظام السوق اللحد من حرية الكلام، الأمر الذي يحرك التحرك صوب ديموقراطية حقيقية في كل من هذه القلنك رسم الاحكامت المسكفة في مسكن لدرى نمو نظم إعلام كثر اتقانها.	ريك روكويل ولرنت جفوس	سياسات الأجر: الإعلان والإعلام ومسألة الدولة في أمريكي لوسطى	٢٠٠٢	أمريكي لوسطى
http://www.sagepub.com/bookProDesc.nav?prodId=Book205374 (نشر ٢٠٠١)	كتاب يفحص نظير تقبل التثوية على نظم الإعلان في ثوركي لوربا، مع إيلاء اعيز خاص للتغيرات نفسها وكمانيوت نضع التجريب في نهلية التثوية. يركز لن تقبل الأنظمة التثوية بين مدى محدودية، وعدم سلامة الطرق الأصلية لمنظمة الإعلام عمليا. ويخلص إلى نصوص الطرق التي ينبغي بها تعديل التفكير الزامن في ضوء هذه التطورات.	كولين ميلر كين ولرالمالية والإعلام الجماهيري	لستثوية ولرالمالية والإعلام الجماهيري	١٩٩٨	ثوركي لوربا

http://ec.europa.eu/governance/areas/granp/1report_en.pdf

كتب ليبيش يفحص عرق المشاركة في السوق العالمي، والمشاركة والجمال بين البلاد الأوربية ورسم توصيات لتحسين نوعية وسائل المعلومات، والأفكار، والآراء بين دول الاتحاد الأوربي، وبهدف التكثف التواضع توصيات عن كيفية تمويل مرافق الاتحاد الأوربي التي فاعلة في عملية عملية تجارية أوربية، ومن ثم يحل الملزم لهم تلقى المعلومات عن الشئون الأوربية وفرص الحصول عليها. وتشمل التوصيات بمشروعات المحورية للوقت التومية والسلمية والتأقية والتوسعية، وإشياء شراكات للتعاون والتوازن بين المجتمع المدني والتوسعات ووضع لسياسة مبنية سبقة للاتصالات.

<http://leon.lse.ac.uk/theology/papers/media.pdf>

ورقة عمل تقدم نظرة عامة على أوضاع التوسعات التي يمكن أن تبرز لتجربة الحكومة لاحتياجات المواطنين، باستخدام النهج كونه حالة. وتتناول إلى أن تحقق المعلومات الخاصة بالأحداث السلمية ضروري الزيادة لتجربة الحكومة، وأن الإعلام الجماهيري بصفة خاصة يمكن أن يخلق حوار الحكومة لكي تستجيب لاحتياجات المواطنين.

<http://www.developingradiopartners.org/cases/Indices/territorial.html>

صفحة على الإنترنت تقدم نظرة عامة عن كيف حازت محطات مستقلة الإذاعة في سيراليون القمام، وحازت في مشاركة المستمعين متناها، وهي زيادة حرة في ألتهم.

http://siteresources.worldbank.org/VI/BI/Resources/Parliament_and_Access_to_Information_with_cover.pdf

تقرير يوصي بطرق يمكن أن يسهم بها المواطنين في كل بلدان الكونغرس في لسياسة التفتحة.

أوروبا ٢٠٠١

عمل لسياسة الأوربية مع نبي كلينبير
رغم: تومسيف وإشراء وعن
التعاون الأوربية

الوصول السياسي تيموثي بيرلي ٢٠٠٠

لاستجابة الحكومة: وروين بيرجس
نظرية وإلاء من الهند

سياليون ٢٠٠١

استحداث شريكاه
الإذاعة لمحورية القمام

للمملكة ٢٠٠٥
للتحدة
لبرلمان والحصول تومسيف
على المعلومات: لامل لتيك القوي والربطه
من أجل حركة لتيك لبريطانية الكونغرس

٤- مبرسات تقييم دلائل الإعلام للحد (المصفون، والمحررون، والناثرون، الخ)؛ ٥- كمثل سياسي (إشطاء سياسة الإصلاح). كما تضمن المعتقدات لمحاولات الرسمية الأربع للتأثير على تنمية الإعلام؛ ١- التبع القوي، ٢- التنظيم الذاتي، ٣- قلدي للمثل، أو النموذج الرسمي المتبع من أعلى لأهل، ٤- التبع الموسمي.

<http://hdh.unq.edu.qp/ports/global/2002/en/pdf/complete.pdf>

تقرير يتم تقيما عريضا لجهود نقل الخبر والتعرض بالنمو المصنف، لقاء أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك أهداف الألفية الإنمائية، مع إيلاء اعتبار خاص لبناء أشكال قوية من الحركة لليقول ليلية على كافة مستويات المجتمع في العلم الذاتي. ويضمن التقرير ملاحظات عن أهمية الإعلام كحلر والمستقل كحكمة حكمة لليقول ليلية.

كتاب يبحث كيف تؤثر التغييرات في التي السياسية والموسمية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال صوب الديمقراطية على العلاقات بين الإصلاح المحلي، والجمهور، وقراءة، وتطوره في العزج، كما يخصص تأثير الإصلاح على مسألة من اللين الخرجة من قوت سعة من الحكم الاستبدادي.

http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/publications/pdfs/pnac6530.pdf

ورقة عمل تقدم نظرة عامة على السررات التي تستخدمها الوكالة الأمريكية للتعبئة الدولية لتحديد دعم الإعلام في شتى أنحاء العالم. وتستخدم ورقة بصفة خاصة خمسة نهج: ١- إيلاء أنظمة دعم الإعلام؛ ١- إصلاح لقرون الإعلام، ٢- تورية دورات منظمة الإصلاح، ٣- إيلاء عوامل الوصول للإصلاح، ٤- التدريب، ٥- دعم رسالة الإعلام، واستخدام هذه النهج، تسمى لوكالة في

٢٠٠٢ عالمية تقرير التنمية ساكلر موكرديلر

الشيوية ٢٠٠٢، وأنثرون برناج الأمم

للمتحدة الاتمالي

للمتحدة ليلية في

علم مجزا

٢٠٠١ عالمية إصلاح الإعلام؛ موزوروس بيتا

لمرطة الإعلام، ووزر فيلوفيتش

لمرطة لولة وستفال غير هولست

١٩٩٩ عالمية دور الإعلام في مركز لليقول ليلية والحركة

للمتحدة ليلية؛ وكالة للتعبئة ليلية

الأمريكية استراتيجي

ليمة

<http://www.javnostihepbhic.org/media/datoivke/2001-2-lee.pdf>
Asia

<http://gac.sagepub.com/cgi/content/abstract/61/3-4/225>

<http://jap.sagepub.com/cgi/repri/30/6/39.pdf>

مقال يفحص الإعلام والبيمرطية في آسيا، وهو ما يتم مناقشته في ضوء نمذجة خبرات آسيا وأوجه القصور الفريدة في النمطية في بعض البلدان الآسيوية. كما يحلل لحويز أمام فهم علاقة فاعلة بين الدولة ومثاقن الإعلام، ارتباطا بأحوال السوق، وقومية وقيماو للبيمرطية. دولة تقصص اتجاه تأثير تعايكات التغيير في إعلام البلد في البلدان الآسيوية الأربعة للصنعية حديثا: تيلوان، وكوريا الجنوبية، وسنغفورة، وهونغ كونغ. كما يفحص بصفة خاصة 'النسبات الآسيوية' التغيير الإعلام ودلائله ومبرورده. كما يحلص التقرير إلى أن: ١- اتجاه تحرير الإعلام وإيانه فوده في البلدان الآسيوية الأربعة الصنعية حديثا فدى في السهل الأول من خلال تغيير الإعلام، ٢- أن تغيير الإعلام في السوق السيطرية والأجصاصي الأسيوي مهم بصفة خاصة بسبب أن تغيير الإعلام هو طريق بديل أو غير مباشر لتحقيق نمطية الإعلام، التي تعد كما يقول التقرير، المنغرة: الألس للنمطية السيطرية والاجصاصية.	الخطاب القومي: تيلي - تيلوان - الإعلام لي والبيمرطية في آسيا	٢٠٠١	بيو
تقرير يستد في محاورات ١٩٩٨-٢٠٠٢ مع السهيتين في الإعلام، والنشطاء للجمهوريين، وصناع السياسة لمنغرة فكرة نمطية الإعلام في تشكيل النمذجة للسوق مع نمذجة السهل القائم الذي وضعه منطورو الإعلام للبيمرطية. وهو يفحص لإطر التقنري المنغسر للإعلام في تيليوان، والاتجاهات في ملكية الإعلام فيها، وسمية فاعليات إعلام جماهيرية وتسمند للمجتمع بها. كما يركك في هذه الفكرة لقيمت نمذجة السوق عن دور الإعلام والبيمرطية للسهل القائم، لأن فطاع الإعلام في تيليوان	إصلاح لبينت في عصر المرلمسة: جوبهارنج لجاه للتغيير وتغييره ويو - تيلوانج وتفاعلاته وحورده	١٩٩٩	ليلاند الآسيوية للمصنعة حديثا
الإصلاح والانتقال روزلك برلمان ليلير في لاجيد في تيليليل: وععد أمريكا للاتينية، يينغ ليليل لم ينجز	٢٠٠٢	تيليل	

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<p>كتاب يقدم مفهوم الفصل التعمية، ويشرح الإسهامات بين المنظمات الاقتصادية المتوسع وسلامة من منظمات التحديت، بما في ذلك المحاضرة، وارتفاع مستويات معرفة القراءة والكتابة، وسهولة المواد العلمية، والتعمية السياسية. ويخلص للكتاب إلى أن الإعلام يمكن أن يعمل كمصاعف كبير للتعمية بتوصيل رسائل التعمية إلى المتخالفين عنها.</p>		دانييل لوزر	زوال السمجة التقليدي: التحديت في الشرق الأوسط	١٩٥٨	الشرق الأوسط رشمال أفريقيا
<p>مقال يقدم، ويسمى إلى تعميم لسلن نظري لحدود الإعلام في النموطة الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص لوظائف السجمل للمسام والسجمل لمدنى. ويقيم منظورات عن التعمية المضمرة التي تتعلق بحرية الإعلام، ونمو الإعلام الخاص، والعلاقات حول الإعلام التي تسيطر عليه الحكومات، وإبقاء القيود على البيت في أفريقيا.</p>		جاي بيرجر	تطوير الإعلام - علاقة للديمقراطية في جنوب أفريقيا	٢٠٠٢	جنوب أفريقيا
<p>مقال يقدم حاية السكان في مناطق أفدا في الشريطة، باستخدام جنوب أفريقيا كدراسة حالة لربية، من أجل إقامة قطاع إعلام مستقل. يدرس خروطة لمنظورات السكان في مناطق أفدا في الشريطة مع إيلاء اعتبار خاص لمتادوم الحق في العمية، والاستقلال التعميمي، والانتساء لمدنى، ويحدد لشكل الإعلام التي توجد هذه للمنظورات. كما يقدم النقال نظرة عامة على كيف توزر متاداة الإصلاح الحربية التعميمية والناتية السليمية ريداً لتوزر قدرة التيسر لاطية على البناء والشاح التحديت.</p>		خدمة ديمقراطية لوزر كورر وهرسبين كورر	جنينة: هلئ يتبقى للإعلام أن يحميت ببقة؟ لنتام من جنوب أفريقيا	٢٠٠١	جنوب أفريقيا

<http://goz.sagepub.com/cgi/content/abstract/64/1/21>
(انترنأ)

<http://jipor.oxfordjournals.org/cgi/content/abstract/13/4/335>
(انترنأ)

<http://mc.manuscriptcentral.com/ijc/content/abstract/21/5/649>
(تشریح)

مقالہ یقین نظر سے عامہ علی السمعیات التي تحت من تطور نظام إعلام
دیہیہ لیلیٰ فیما بعد لتفصل لخصری فی جنوب افریقا. ریچل کرف
اشارت خصمصة محطات الإذاعة فی ۱۹۹۹ التفرزت السمعیة التي
شکلت إعلام الإعلام، یؤكد أن تقدم إعلام لیت التیفر لیلی فی
تیلاند فرضته علی نسو مترادو برنامج التریة لإحصاءة: هیكبة قطاع
الاتصالات السلكیة و اللاسلكیة.

دراسة تفحص لتفصل من أجل معرفة إعلام لیت فی سوق الإعلام
الاجتماعی والسیمسی فی تیلاند خلال الفترة من ۱۹۹۷ إلى ۲۰۰۰.
وهی تثبت أن تیلاندا كانت حزة فی هرة لتحرير التیسیر السیمسی
والتالی، ماسحة من حق السو لیلی فی الاصل.

۱۹۹۹ جنوب

كلیف بارنت

حسود معرفطة

الإعلام فی جنوب

أفریقا: السمعیة

والفصمة

والتعلیم

۲۰۰۱ تیلاند

التعلیم والإصلاح

أفریقا

رکصیة معرفطة

سیریولامک

إعلام لیت فی

تیلاندا

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التغطية
http://www.bahlii.org/eu/cases/ECHR/1998/48.html	<i>Inci v. Turkey</i> , Application No. 22678/93 (European Court of Human Rights)	١٩٩٨	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان
http://her.unige.ch/~clapham/hrdoc/cdoc/cchrgoodindcase.txt	<i>Goodwin v. the United Kingdom</i> (March 27, 1996) Application No. 17488/90 (European Court of Human Rights)	١٩٩٦	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان
http://www.bahlii.org/eu/cases/ECHR/1993/57.html	<i>Informationsverein Lentia and Others v. Austria</i> - 13914/88, 15041/89, 15717/89 (European Court of Human Rights)	١٩٩٣	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان
http://www.bahlii.org/eu/cases/ECHR/1991/49.html	<i>Observer and Guardian v. United Kingdom</i> , Application No. 13585/88 (European Court of Human Rights)	١٩٩١	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان
http://www.legislationline.org/legislation.php?tid=219&tid=7137&class=false	<i>Lingens v. Austria</i> , (July 8, 1986) Application No. 9815/82 (European Court of Human Rights)	١٩٨٦	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان
http://www.worldlii.org/in/cases/INSC/1983/205.html	<i>Samarash Bose & Another v. Anul Mitra & Another</i> [1983] INSC 305 (September 24, 1983)	١٩٨٥	الهند
http://www.austlii.edu.au/~au-dict/CommonLII/INSC/1970/202.html	<i>K. A. Abbas v. Union of India & Another</i> (1970) INSC 202, [1971] 2SCR 446; [1970] 2 SCC 780; AIR 1971 SC 481 (September 24, 1970)	١٩٧٠	الهند
http://www.corredh.or.cr/doc/casos/articulos/serie_127_esp.pdf (in Spanish)	<i>Yaruma v. Nicaragua</i> (Jan 23, 2003) (Inter-American Court of Human Rights)	٢٠٠٣	لمسكة دول الأمريكية لحقوق الإنسان
http://www.un.org/icty/pressrel/p715-e.htm	<i>Prosecutor v. Radoslaw Brdjanin & Momir Talic</i> ("Randal Case"), The Hague (December 11, 2002) L/P/1/S/ 715-e (International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia)	٢٠٠٢	لمسكة تحفة لدرية ليوغوسلافيا سابقا

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التعليق
http://www.legge.e.giustizia.it/2000%20DOCUMENTI/Imaggio.htm (in Italian)	Cassazione Sezione Quinta Penale n. 2144 del 25 febbraio 2000	٢٠٠٠	يطليا
http://jlex.org/da/layout/set/print/content/view/full/8002/	Kajumba and others v. The Electoral Commission and Malawi Broadcasting Corporation, Miscellaneous Cause Number 35 of 1999.	١٩٩٩	ملاري
http://www.nzlii.org/nz/cases/NZCA/2000/95.html	D. R. Lange v. J. B. Atkinson & Another [2000] NZCA 95 (June 21, 2000)	٢٠٠٠	نيوزيلندا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/defamation-standards.pdf	Die Spoorbond v. South African Railways, 1946 (2) SALR 999 (S. Afr.)	١٩٤٦	جنوب أفريقيا
	Sirtseva v. Gimig [1992] LKca 12; (1992) 1 Sri L.R. 320 (June 6, 1992)	١٩٩٢	سري لانكا
	Onyango-Obbo and Mwenda v. AG, Constitutional Appeal No. 2, 2002, February 11, 2004	٢٠٠٤	كينيا
http://www1.umn.edu/humanarts/indoc/session68/view780.htm	Vine Products Ltd v Mackenzie & Co Ltd [1967] FSR 402, [1969] RPC 1	١٩٦٧	المملكة المتحدة
http://supreme.justia.com/us/497/1/case.html	Vladimir Petrovich Laptevich v. Betans, Communication No. 780/1997, U.N. Doc. CCRP/C68/D780/1997 (2000)	١٩٩٠	لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
http://supreme.justia.com/us/438/1	Milkovich v. Lorain Journal, 497 US 1 (1990)	١٩٩٠	قوة لولايات المتحدة
	Houehins v. KQED, Inc. 438 US 1 (1978)	١٩٧٨	قوة لولايات المتحدة

المصدر	التعليق	السنة	التاريخ
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=418&invol=241	في لوك لسنجة	١٩٧٤	١٩٧٤
http://supreme.justia.com/us/401/255/case.html	في لوك لسنجة	١٩٧١	١٩٧١
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?navby=case&court=US&vol=395&page=367	في لوك لسنجة	١٩٦٩	١٩٦٩
http://supreme.justia.com/us/388/130/case.html	في لوك لسنجة	١٩٦٧	١٩٦٧
http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=376&invol=254	في لوك لسنجة	١٩٦٤	١٩٦٤
http://www.hcr.org/safria/expression/retrofit/retrofit-telecomm.html	زيجنجوري	١٩٩١	١٩٩١
http://www.article19.org/pdfs/analysis/deformation-standards.pdf	زيجنجوري	١٩٩٧	١٩٩٧
http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-capital-radio-v-broadcasting-authori.pdf	زيجنجوري	٢٠٠١	٢٠٠١
http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-chawanduka-and-choio-v-zimbabwe.pdf	زيجنجوري	٢٠٠٧	٢٠٠٧

المؤلفون في سطور:

ستيف باكلي

مدير بوكالة دعم مشروعات الإعلام، ومنذ ٢٠٠٣، رئيس الرابطة العالمية لجهات البث المجتمعي. وهو خبير في سياسة الاتصالات ومستشار في تنمية الإعلام، عمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

كرزاشيا دوير

قائدة تنمية مشروعات الأعمال الجديدة في معهد البنك الدولي، ومدير برامج للمساعدة التقنية لدعم السياسات والمؤسسات والقدرات من أجل المشاركة المدنية، والتمكين من أسباب القوة واحترام التنوع في البلدان النامية. وهي عضو مجلس تحرير صحيفة علوم السياسة.

توبى مندل

هو مدير برامج القانون في آسيا، الحملة العالمية من أجل حرية التعبير، وهو مؤلف عدة كتب ومقالات عن قضايا البث والحق في المعلومات، والقذف وغيرها من قضايا حرية التعبير.

شين أو سيوكرو

مدير معهد نيكوس في دبلن بأيرلندا، ورئيس تليفزيون أيرلندا المجتمعي، والمتحدث باسم حملة حقوق الاتصال في جمعية المعلومات، وقد نشر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

مونرو اى. برايس

مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية فى جامعة بنسلفانيا، وأستاذ القانون فى كلية كاردوزو للقانون، ومدير مركز ستانهوب لبحوث سياسة الاتصالات فى لندن.

مارك رابوى

أستاذ كرسى بيفربروك للأخلاق والإعلام والاتصال، وأستاذ بقسم تاريخ الفنون ودراسات الاتصالات فى جامعة ماكجيل فى مونتريال بكندا. عمل مستشارا بعدة وكالات دولية مثل: البنك الدولى واليونسكو ومجلس أوروبا، وهو مؤلف ومحرر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

المترجم فى سطور:

كمال السيد

- عمل محررا فى مجلة الطليعة وفى صحيفة الأهرام.
- عمل محررا فى مركز الدراسات السياسية والاقتصادية فى الأهرام.
- ترجم ٢١ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- قدم عددا من البحوث فى مؤتمرات محلية وعربية.
- عمل مديرا عاما لمركز الأهرام للترجمة والنشر.

التصحيح اللغوى: وجيه فاروق

الإشراف الفنى: حسن كامل

